الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

المنامة، مملكة البحرين

11 – 15 آذار/مارس 2023

نتائج المداولات

الاتحاد البرلماني الدولي– 2023

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

جدول المحتويات

	صفحة(/ ات)
الاجتماعات والأنشطة الأخرى	
الجمعية العامة الـ 146	
1. الحفل الافتتاحي	6
2. المشاركة	9
3. اختيار البند الطارئ.....	11
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة	12
5. الجزء الخاص بالمساءلة	21
6. الجلسة الختامية للجمعية العامة.....	23
الدورة الـ211 للمجلس الحاكم	
1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146	26
2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	26
3. تقرير الأمين العام	26
4. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي.....	27
5. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي	28
6. التعاون مع الأمم المتحدة.....	28
7. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب.....	29
8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.....	33
9. تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	33
10. تقارير اللجان والهيئات الأخرى.....	34
11. نشيد الاتحاد البرلماني الدولي.....	34
12. جائزة كريمر-باسّي للاتحاد البرلماني الدولي.....	34
الدورة الـ289 للجنة التنفيذية	
1. المناقشات والقرارات	35
2. اللجنة الفرعية للتمويل.....	42

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم	
1. منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه	43
2. منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته.....	44
3. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	45
4. لجنة شؤون الشرق الأوسط	45
5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	47
6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص.....	48
7. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	48
8. الفريق الاستشاري المعني بالصحة	50
9. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	51
10. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	52
الأنشطة والفعاليات الأخرى	
1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	54
2. حلقة نقاش بشأن *العمل البرلماني حول التنوع البيولوجي: ترجمة الالتزامات العالمية إلى تدابير وطنية*.....	55
3. حلقة نقاش حول إجراءات الرقابة بشأن المناخ.....	57
4. ورشة عمل للتحضير لقمة المستقبل التابعة للأمم المتحدة.....	58
5. حلقة نقاش بشأن التضامن البرلماني مع الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر.....	60
6. ورشة عمل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.....	61
7. الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: استجابة عالمية – سلسلة اجتماعات بشأن مكافحة الإرهاب.....	63
الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي	
الانتخابات والتعيينات	
1. اللجنة التنفيذية.....	64
2. اللجنة الفرعية للتمويل.....	65
3. مكتب النساء البرلمانيات.....	65
4. مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب	66
5. لجنة شؤون الشرق الأوسط.....	67
6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص.....	67

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	67
8. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	67
9. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا.....	68
10. مكاتب اللجان الدائمة.....	68
11. المقررون.....	71
وسائل الإعلام والاتصالات	72
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي	76
جدول أعمال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي وقراراتها ونصوصها الأخرى	
جدول الأعمال	78
إعلان المنامة: *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع:* *مكافحة التعصب*	79
القرارات	
• *الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*.....	82
• *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*.....	90
بند طارئ	
• نتائج التصويت بنداء الأصوات بشأن الطلبات لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة.....	101
• قرار: *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال*.....	111
تقارير اللجان الدائمة	
• تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	117
• تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.....	121
تقارير وقرارات ونصوص أخرى لمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي	
التقارير والقرارات والنصوص الأخرى	
تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي.....	124
قواعد جائزة كريمر–باسّي.....	126
سبل وأساليب عمل جديدة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.....	130
الحد الأدنى للمتطلبات القانونية لإنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي.....	132

تقرير منتدى النساء البرلمانيات.....	136
تقرير منتدى البرلمانيين الشباب.....	139
تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط	141
تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	143
تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	145
تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	147
تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة.....	150
تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	151
إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).....	153
وثائق أخرى متوفرة على الإنترنت	
• قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (مرفق رقم 1)	
الاجتماعات المقبلة	
الاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة.....	157
جدول أعمال الجمعية العامة الـ147.....	165

الجمعية العامة الـ 146

1. الحفل الافتتاحي

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز البحرين العالمي للمعارض (EWB)، في المنامة، مملكة البحرين يوم السبت 11 آذار/مارس 2023، عند الساعة 19:00.

تم عزف النشيد الوطني لمملكة البحرين.

رحب معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، نيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بالوفود وتمنى لهم طيب الإقامة في مملكة البحرين، بلد المحبة والتسامح. وقد تم اختيار موضوع الجمعية العامة، *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*، ليعكس تاريخ مملكة البحرين بوصفه مكان التقاء للثقافات التي تعيش معاً في وئام. وأكد معاليه أن من شأن رفض الانقسام والكراهية واحتضان التضامن الإنساني أن يجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، وأن يهيئ الظروف المناسبة للتنمية المستدامة.

ويواجه العالم أزمات متعددة من الكراهية والعداوة والحرب والإرهاب والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتهديدات التي يتعرض لها الأمن المائي والغذائي. ومن أجل الأجيال المقبلة، يحتاج القادة والبرلمانيون إلى العمل في شراكة من أجل عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وأمناً. وتُمثل الدبلوماسية البرلمانية حجر الأساس في هذا التعاون، مما يسمح للبرلمانيين بتبادل الخبرات والعمل معاً لإيجاد حلول أكثر فعالية للتحديات المشتركة. ويرد اعتباران أساسيان للدبلوماسية البرلمانية هما احترام حقوق الإنسان وحريته وكرامته، إلى جانب احترام السيادة والسلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل.

وتُعتبر مملكة البحرين مملكة ديمقراطية نابضة بالحياة، حيث بلغت نسبة إقبال الناخبين 73 في المئة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي ملتزمة تماماً بحقوق الإنسان وحرية مواطنيها والمقيمين فيها. وقال معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة إنه يتطلع إلى أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا المدرجة في جدول أعمالها ودعا المندوبين إلى قضاء بعض الوقت في اكتشاف واقع مملكة البحرين، وهي بلد آمن ومسالم ومتسامح ومزدهر.

وأعلن معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

وتحدث ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين،*** قائلاً إنه يمكن استخدام الدبلوماسية البرلمانية لإيجاد حلول مبتكرة للقضايا التي يواجهها العالم. وتسود الديمقراطية في مملكة البحرين منذ أكثر من 100 عام وهي موطن لشعوب من معتقدات وثقافات وأعراق مختلفة، ومع ذلك متحدون في دعم مُثُل التسامح والسلام والمحبة والتعايش. ولطالما كانت مملكة البحرين أيضاً مناصرة للحوار بين الأديان والسلام. وستتيح الجمعية العامة للمندوبين الحاضرين في المنامة الفرصة لتسليط الضوء على أفضل الممارسات من برلماناتهم، والاتفاق على التزامات جماعية بالقيم الإنسانية، وتوسيع آفاقهم، والانضمام معاً لرفع أصوات البرلمانات لصالح التعايش والتسامح والسلام لما فيه خير البشرية جمعاء.

ورحبت ***الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، رئيسة الدورة الـ 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة،*** بالوفود إلى أرض التسامح والسلام والتنوع. إذ تُعتبر مملكة البحرين موطن لكثير من المهاجرين ولديها تشريعات واسعة النطاق لضمان حماية حرياتهم. وقد تجلى التزام مملكة البحرين بالسلام والمحبة والتعايش والتسامح من خلال زيارة البابا فرانسيس إلى البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويواجه العالم العديد من النزاعات والأزمات المتشابكة. وانعكست الزلازل الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وتركيا على شكل "زلازل" من صنع الإنسان ناجمة عن انقلابات ونزاعات، وأسفرت مجتمعة عن تشريد الملايين من الناس.

وبالعمل معاً، يمكن للبرلمانات أن ترفع أصوات الناس الذين تمثلهم، وأن تظهر التسامح والتعايش السلمي، وأن تجد حلولاً عملية للنزاعات. إذ يُعتبر الأمن الحاجة الرئيسية للبشرية، ويكمن خلاص العالم في العمل من أجل ثقافة جديدة للتسامح والأمل والعدالة. ويمكن للجمعية العامة أن تكون نافذة على هذا العالم الجديد إذا اعترف المندوبون أولاً بأن السلام أرخص من الحرب، وأن التسامح أرخص من الكراهية.

وفي رسالة مرئية، قال ***السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة،*** إن الجمعية العامة تنعقد في وقت يشهد العالم العديد من التحديات المترابطة. حيث يزداد خطاب الكراهية والاضطهاد وكره الأجانب والعنصرية وتتغذى من بعضها البعض. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى لها إلا من خلال توحيد الجهود، والاعتراف بالتنوع، والاستثمار في الإدماج الاجتماعي، ومواجهة المعلومات الخاطئة والمضللة عبر الإنترنت. يمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً محورياً من خلال ترجمة آمال الناس في مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً إلى أفعال، على الصعيدين الوطني والدولي.

ودعا ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ،*** الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، المندوبين إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على أولئك الذين فقدوا حياتهم في الكوارث الأخيرة والنزاعات المستمرة. وشكر برلمان مملكة البحرين على استضافته

للجمعية العامة وأقر بالدور الفعال لجلالة الملك في جعل الجمعية العامة تؤتي ثمارها. وأشار إلى أن 1200 مندوب من 130 برلمانياً حضروا الجمعية العامة غطوا تنوع الجنس البشري من حيث الثقافة والدين والخلفية والانتماء السياسي. والجدير بالملاحظة بشكل خاص أن وفداً من إسرائيل كان حاضراً، وهو ما لم يكن ممكنًا حتى وقت قريب جداً.

ويجب أن تعتبر الديمقراطية دائماً طموحاً وليس منتجاً محدوداً. وقد أظهرت مملكة البحرين تقدماً كبيراً نحو أن تصبح أمة ديمقراطية بالكامل، لا سيما من حيث الشمولية والمساواة بين الجنسين، ولكن يمكن دائماً عمل المزيد. وعكس موضوع الجمعية العامة عن كثب رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعالم يكون لكل صوت فيه أهمية، ومن مسؤولية البرلمانيين الاستجابة لتوقعات الجميع. وأعرب عن اعتقاده بأن الدبلوماسية البرلمانية، على النحو الذي تبناه مؤسسو الاتحاد البرلماني الدولي، ستظهر بفخر خلال الجمعية العامة، وأنه سيتم إحراز تقدم بشأن العديد من الأهداف المشتركة للإنسانية.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، برلمان مملكة البحرين على استضافته الكريمة والكفؤة للجمعية العامة، ونائب رئيس الوزراء على حضوره، مما يدل على الأهمية التي توليها مملكة البحرين لتعددية الأطراف والدبلوماسية البرلمانية. وأشار إلى استضافة البلاد مؤخراً للبابا والإمام الأكبر للأزهر في منتدى حوار مملكة البحرين، وقال إن مملكة البحرين كانت موقعاً مثالياً لجمعية مكرسة للتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وتبين مؤشرات عديدة أن التعصب والتمييز في ازدياد، وأن للبرلمانيين دوراً هاماً يؤدونه في معالجة هذه المسألة. وتواجه النساء بصفة خاصة انتهاكات لحقوقهن في أماكن كثيرة، ولكن على الأخص في أفغانستان، حيث يتم استبعادهن من المجتمع بطرق متعددة.

وكان الوضع العالمي مألوفاً إلى حد مؤلم من الجمعيات العامة السابقة. إذ لا تزال الحرب مستمرة في أوكرانيا، ولا يزال الإرهاب يؤثر على العديد من الأماكن، ولا سيما منطقة الساحل، والنزاع في دولة فلسطين لم يحل بعد عقود عديدة. ولا تزال أزمة المناخ تشكل تهديداً وجودياً للبشرية، وقد أودت الظواهر المناخية المتطرفة بحياة الآلاف في جميع أنحاء العالم في الأشهر الأخيرة. وسيطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملته الجديدة "*برلمانات من أجل الكوكب*" في الجمعية الحالية لحشد جميع البرلمانات لإدخال قوانين حماية البيئة والحد من بصماتها الكربونية. ولا تزال الديمقراطية مهددة، مع انتشار المعلومات المضللة وازدياد الأخبار المزيفة. ويجري إحراز تقدم نحو زيادة تمثيل المرأة والشباب في البرلمان ولكن بوتيرة بطيئة. واستجابة لذلك، يجب أن تكون البرلمانات أقوى: أكثر فعالية وشمولاً ومرونة وخضوعاً للمساءلة.

وأعرب عن أمله في أن ينتهز المندوبون الفرصة الذهبية للجمعية العامة للتعلم من بعضهم البعض، وتوحيد قوتهم وإيجاد حلول ملموسة لمشاكل العالم.

2. المشاركة

شاركت وفود من 136 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة*

أفغانستان**، وألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بلجيكا، دولة بوليفيا متعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، جزر القمر، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، إكوادور، جمهورية مصر العربية، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبيريا، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، سلطنة عمان، باكستان، دولة فلسطين، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزمبابوي.

وحضر برلمانا جزر البهاما وكيريباس أيضاً الجمعية العامة في المنامة بصفة مراقب، بهدف الانتساب في المستقبل.

وشارك في الجمعية العامة أيضاً الأعضاء المنتسبون السبعة التالية أسماؤهم: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، والجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرلمان عموم إفريقيا، وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

---

*للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 76.

**وفقاً لقرار مجلس الحاكم في مدريد في تشرين الثاني /نوفمبر 2021، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي التعامل مع البرلمانيين السابقين المنتخبين ديمقراطياً من أفغانستان ومع لجنة تمثيل هيئة بييداونغسو هلوتاو (CRPH) لميانمار. وتحضر الوفود المناظرة الجمعيات العامة بصفة مراقب لا يحق لها التصويت.

وكان من بين المراقبين ممثلون عن:

الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛

الجمعيات والجمعيات البرلمانية: جامعة الدول العربية، والاتحاد البرلماني الإفريقي، والاتحاد البرلماني العربي، والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة مجالس الشيوخ، والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ، المجلس الاستشاري المغاربي، البرلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ، البرلمان الدولي للتسامح والسلام، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية، الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛

الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛

منظمة الوسط الديمقراطي الدولية

ومن بين 1205 مندوبين حضروا الجمعية العامة، كان 683 عضواً في البرلمان (661 من البرلمانات الأعضاء و22 من الوفود الأعضاء المنتسبة). وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 58 رئيساً و43 نائباً للرئيس و233 امرأة نائب في البرلمان (34.1 في المئة) و150 برلمانياً شاباً (22 في المئة).

واستمراراً للممارسات التي أرسيت في الجمعيات الأخيرة، كانت الجمعية العامة الـ 146 فعالية شخصية مع تعديلات للمشاركة الهجينة. وكانت جميع غرف الجلسات مجهزة للمشاركة الخارجية والترجمة الشفوية عن بعد، واستخدمت هذه القدرات التقنية استخداماً جيداً في جميع أنحاء الجمعية العامة.

وتم بث وقائع الحفل الافتتاحي ومنتدى النساء البرلمانيات والمناقشة العامة للجمعية وجميع جلسات المجلس الحاكم على الهواء مباشرة باللغة الإنجليزية واللغة الأصلية، بإجمالي 10000 مشاهدة. راجع قسم الإعلام والاتصالات لمزيد من التفاصيل.

وأتاحت جميع الفعاليات الجانبية الرسمية، وكذلك جميع جلسات اللجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، المشاركة عن بعد.

3. اختيار البند الطارئ

وفي 12 آذار/مارس 2023، أبلغ رئيس الجمعية العامة بأنه تم تلقي الطلبات الستة التالية لإدراج بند طارئ:

• *الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف* (الأرجنتين)

• *تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين* (دولة قطر)

• *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال.* (الأرجنتين وألمانيا وأوكرانيا وتشيلي وهولندا، بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+)

• *التصدي لرهاب الإسلام، ومكافحة التعصب، والقضاء على التمييز العنصري، وتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب والأديان* (إندونيسيا)

• *إنشاء صندوق عالمي للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ* (المجموعة الإفريقية)

• *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية* (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

وقبل العروض التي قدمها واضعو مقترحات البنود الطارئة، قدمت الجمهورية اليمنية اعتراضاً قانونياً، وطلبت توضيحاً بشأن ما إذا كان يمكن للبرلمان العضو أن يقدم أكثر من مقترح واحد. وأوضح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن النظام الداخلي للجمعية لم يتطرق إلى هذه النقطة بالتحديد، ومن ثم فإن الاقتراحين المقدمين من الأرجنتين مقبولين.

وقدمت روسيا الاتحادية أيضاً اعتراضاً قانونياً وأعربت عن معارضتها للاقتراح الثالث، مشيرةً إلى أن هناك العديد من البلدان الأخرى التي تمر بأزمات والتي لم يرد ذكرها في الاقتراح.

وذكرت المجموعة الإفريقية، خلال عرضها، أنه ترد عدة مقترحات بشأن البنود الطارئة تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. وطلبت تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي من أجل السماح باختيار بندين طارئين بدلاً من بند واحد في كل جمعية عامة.

ورداً على العرض الذي قدمته جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارست رواندا حقها في الرد ورفضت بيان جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن رواندا تقف وراء متمردي حركة 23 مارس (M23).

وسحبت إندونيسيا اقتراحها تأييداً لاقتراح دولة قطر. ثم شرعت الجمعية العامة في التصويت بنداء الأسماء على المقترحات الخمسة المتبقية (راجع الصفحات 101-110). واعتُمد اقتراح الأرجنتين وتشيلي وألمانيا وهولندا وأوكرانيا، بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة 12+، الذي حصل على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة، وأضيف إلى جدول الأعمال تحت البند 9.

وبعد التصويت بنداء الأسماء، وقفت الجمعية العامة دقيقة صمت تكريماً لثلاثة أعضاء برلمانيين توفوا مؤخراً.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) *المناقشة العامة: تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب* (البند 3)

وخلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة نحو 151 برلمانياً من 116 برلماناً عضواً، بمن فيهم 42 رئيساً و24 برلمانياً شاباً، فضلاً عن ممثلين لثلاثة أعضاء منتسبين وثمانية مراقبين دائمين. وبثت وقائع المناقشة على شبكة الإنترنت، وانعكس العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

وافتتح ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين***، المناقشة العامة في 12 آذار/مارس 2023، مذكراً بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد دعا البرلمانيين في خطابه المصور خلال الحفل الافتتاحي في اليوم السابق، إلى العمل من أجل السلام والاستقرار والشمولية ومكافحة التطرف والعنف.

ويتعين على البرلمانيين أن يعملوا معاً لإيجاد رؤية تراعي السياق العالمي الصعب، وتعزز التعاون المتعدد الأطراف، وتقترح حلولاً ابتكارية لصالح التنمية المستدامة.

مع وجود ما يصل إلى 200 مليون شخص من المقرر أن ينزحوا بسبب تغير المناخ بحلول العام 2025، كانت حماية البيئة أولوية في حماية مستقبل البشرية. ومشاركة المرأة في السياسة والمجتمع ككل أساسية أيضاً، كما انعكس بالفعل في

عمل الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة. وهناك فرص كثيرة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال إصلاح التشريعات لصالح مزيد من الرخاء للدول وشعوبها. إذ تُعتبر حقوق الإنسان ركيزة من ركائز العدالة الاجتماعية ويلزم إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، مثل الأطفال والفقراء. وتحتاج البرلمانات إلى تعزيز تعاونها، وتوحيد جهودها لصالح التنمية والسلام، وتمهيد الطريق للحوار للقضاء على التهديدات العديدة التي تواجه العالم.

وقال ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، إنه إلى جانب أزمات الحرب وحالة الطوارئ المناخية والاقتصاد العالمي المتعثر، تواجه البشرية أيضاً أزمة تضامن. وتنتشر كراهية الأجانب والعنصرية وغيرها من أشكال التعصب الأعمى وتسهل وسائل التواصل الاجتماعي انتشارها.

وهناك حاجة إلى تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي تماماً كالحاجة إلى تنظيم حركة المرور على الطرق، للحفاظ على سلامة الجميع. ويحتاج البرلمانيون إلى أن يكونوا قدوة بإظهار الاحترام المتبادل داخل برلماناتهم وعلى الساحة الدولية على حد سواء.

ويتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ طويل في تعزيز التعايش السلمي والتسامح، وتتجلى هذه المفاهيم في كل مجال من مجالات استراتيجيته. ويحظى موضوع المناقشة العامة بأهمية خاصة في بلد مثل مملكة البحرين، حيث يعيش الناس من العديد من الثقافات والخلفيات المختلفة جنباً إلى جنب.

ولقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن العالم صغير: من ناحية السماح للمرض بالانتشار بسرعة ولكن من ناحية أخرى السماح للعلماء من جميع أنحاء العالم بالعمل معاً لتطوير اللقاحات. وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بدوره في مكافحة التطرف وكره الأجانب من خلال جمع الناس من جميع البلدان والأديان والثقافات معاً للعمل من أجل عالم أفضل للجميع.

وفي رسالة عبر الفيديو، قالت ***السيدة ن. غانيا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد***، إن إعلان العام 1981 بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد حدد العديد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع المناقشة العامة.

وينص الإعلان على أن كل فرد يستحق الحقوق والكرامة بحكم كونه إنساناً، وتقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى مسؤولية إتاحة الوصول إلى تلك الحقوق.

واعتُبرت خطة عمل الرباط للعام 2012 بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف وثيقة مرجعية أخرى لهذا الموضوع. ولدى تنفيذ هذه الخطة، تقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية فريدة وحاسمة في ضمان حظر هذه الأعمال وتعزيز التسامح مع جميع أفراد المجتمع لصالح التعايش وحقوق الإنسان والسلام.

وأعربت السيدة ف. ما-إيه سولم يونغ، رئيسة حركة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) والشباب الإيجابي في إفريقيا، عن امتنانها لإتاحة الفرصة لها لتقاسم رسالتها عن التسامح مع المندوبين في الجمعية العامة. كانت السيدة يونغ تؤمن بالقوة الإلهية للغفران وكرست حياتها لتعزيز التسامح والمغفرة والتعاطف والأخوة الإنسانية. وفي عصر كان يُعتبر فيه الدين والثقافة والأصل الإثني ونوع الجنس والعرق عوامل تؤدي إلى النزاع، أصبح التعايش السلمي أكثر تعقيداً مما ينبغي.

وتواطئ العديد من البرلمانيين في ثقافات يترسخ فيها الجشع والحسد والسخط.

وتستند جميع أشكال التعصب إلى الرغبة في اعتبار المرء نفسه متفوقاً على الآخرين.

وقالت إن بلدها، الكاميرون، شهد سنوات عديدة من عدم الاستقرار والنزاع، مع انقسامات تقوم أحياناً على أسس لغوية، بين المجتمعات الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالفرنسية في البلد. وأوضحت هذه النزاعات أن صوت الجميع مهم وأنه يجب أن تتاح للجميع فرص متساوية.

وقد أسست منظمة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) لرأب الصدع ونزع فتيل التوترات لتجنب حلقات العنف المفرغة. وتؤمن المنظمة بالقوة التطهيرية للفن وتابعت مشاريع مختلفة لتحقيق هذه الغاية. وأعربت عن اعتقادها بأن تعليم السلام يمكن أن يغير العالم وأن البرلمانات يجب ألا تخجل من التشريعات القائمة على قيم الامتنان والنزاهة واللطف والمحبة. وتعتبر الصحة العقلية الجيدة مهمة ايضاً، حيث أن النزاعات تتصور دائماً في أذهان البشر. وبالمثل، فإن الدفاع عن السلام يعتبر مسؤولية مشتركة لا يمكن أن يأتي إلا من العقول البشرية والتعايش السلمي.

وقالت ***السيدة ل.فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات،*** إن موضوع المناقشة العامة هام ويأتي في الوقت المناسب، كما يتضح من تفشي التمييز والعنف في جميع أنحاء العالم، وليس أقله في بلدها. ولطالما كان التعصب لعبة خاسرة، وغالباً ما تؤدي إلى العنف وتهديد أسس الديمقراطية. ويُعتبر العنف القائم على نوع الجنس مظهر شائع جداً من مظاهر التعصب. وعلاج التعصب هو الإدماج والتمكين، وعدم إغفال أحد.

وظل الإدماج السياسي بعيد المنال، حيث لا يزال غالبية أعضاء البرلمان والوزراء والقادة في جميع أنحاء العالم من الذكور. والعالم بحاجة ماسة إلى النساء كنماذج يحتذى بهن للتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة والتسامح. وتكمن قوة البرلمانيين في العمل الجماعي ومن مسؤوليتهم تعزيز التسامح والإدماج والمساواة.

وقالت ***سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب***، إن جيل الشباب يرى العديد من التحديات في المستقبل ولكنه يعلم أن جميع الأجيال يجب أن تعمل معاً للتصدي لها. ويؤدي استبعاد أي قطاع من قطاعات المجتمع إلى عدم المساواة والاغتراب والتعصب وانعدام الثقة، وفي نهاية المطاف إلى العنف والنزاع. ويبقى الشباب مستبعدين إلى حد كبير من المجال السياسي، مع أقل من 3 في المئة من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم تحت سن الـ30. ويتوقع الشباب تمثيلاً أكبر ويريدون العمل عبر الأجيال.

ويتمتع اثنين من التعهدات في حملة الاتحاد البرلماني الدولي /قل نعم للشباب في البرلمان! بأهمية خاصة لموضوع المناقشة العامة: بشأن تنفيذ حصص الشباب لضمان أن يكون للشباب مقعد على طاولة صنع القرار، وبشأن توجيه وجهات نظر الشباب إلى العمل البرلماني. وتظهر الصلة بين السياسة الشاملة والسلام بشكل واضح. ويجب أن تكون البرلمانات قدوة يحتذى بها وأن تكون مثال للاندماج، بما في ذلك للشباب.

وقال ***السيد أ. فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة***، إن تركيز الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن يكون أكثر أهمية، نظراً لتصاعد النزاعات والقلاقل الاجتماعية التي كانت محفزة للعنصرية والتمييز. وتقع على عاتق البرلمانيين، بصفتهم ممثلين منتخبين، مسؤولية إيجاد سبل لتهدئة النزاع وبناء مسارات لتوجيه المجتمعات بعيداً عن التعصب ونحو التعايش السلمي. وقد التزمت المنظمة الدولية للهجرة بدعم التماسك الاجتماعي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، بهدف بناء مجتمعات سلمية ومتسامحة وشاملة. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة من أجل اتباع نهج شامل لإدماج المهاجرين يتجاوز إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات لضمان اتصال إيجابي حقيقي بين المهاجرين والمجتمعات المحلية. ويجب على البرلمانيين تعزيز سرد متوازن وقائم على الحقوق حول الهجرة ووضع معايير للحوكمة الشاملة.

وشددت **السيدة ج. تريغز، مساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،** على أن العالم يستجيب حالياً لحركة غير مسبوقة للاجئين والتي تفاقمت بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، والآثار المتتالية للحرب في أوكرانيا، والزلزال المدمر في تركيا والجمهورية العربية السورية.

ويضطلع البرلمانيون بدور أساسي في التصدي لهذه الظاهرة. وبصفتهم ممثلين منتخبين، يمكنهم التواصل مع العديد من المعنيين مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجماعات الدينية والمدن لتعزيز حماية اللاجئين. ويجب على أعضاء البرلمان مساءلة حكوماتهم والتأكد من الموافقة على مخصصات الموازنة متعددة السنوات لبرامج اللاجئين الشاملة والمستجيبة حتى يتمكن المجتمع الدولي من تكثيف الجهود لدعم اللاجئين والدول المضيفة.

وأشارت ***السيدة ب. ماثيسون، نائبة رئيس مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي***، إلى تجربة مملكة البحرين الطويلة في التعايش السلمي بين الثقافات والأديان المتنوعة، وأكدت من جديد التزام مملكة البحرين بالحرية الدينية، لا سيما في سياق التهديدات الحالية للسلام، مثل الإرهاب والتطرف وجرائم الكراهية. وأضافت أن التعايش السلمي مستحيل من دون حرية الدين أو المعتقد، ليس فقط من منظور حقوق الإنسان، ولكن أيضاً من منظور اقتصادي، حيث أظهرت البحوث وجود علاقة بين مؤشر الحرية الدينية والازدهار الاقتصادي للبلد. وقد قدم إعلان مملكة البحرين، الذي اعتمد أصلاً في العام 2017، مساهمة أساسية في مواجهة التهديدات للسلام من خلال الدعوة إلى الحرية الدينية للجميع، واستند عمل مركز الملك حمد إلى هذا الإعلان.

واختتمت كلمتها بدعوة المجالس الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تأييد إعلان مملكة البحرين وقبوله في إطار عملها الجماعي لتعزيز الإدماج والتعايش السلمي، وإطفاء نيران التعصب.

(ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات في الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس 2023، برئاسة رئيسها سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر). وعهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار المتعلق بموضوع *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*.

وقد أعد كل من المقررين المشاركين، السيد ج. سيبيدا (إسبانيا) وسعادة السيدة سارة محمد أمين فلكناز (الإمارات العربية المتحدة) مشروع القرار ومذكرة تفسيرية مرفقة به.

وعقبها ملاحظات استهلالية أبدتها السيدة ب. برينر، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا، بشأن حالة مفاوضات الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة بشأن الجرائم الإلكترونية، وعرض مشروع القرار من جانب اللجنة المعنية بالجريمة الإلكترونية.

وأخذ الكلمة مقرران مشاركان و36 متحدثاً للإعراب عن أفكارهم بشأن الموضوع. وخلال عملية الصياغة، نظرت اللجنة في 320 تعديلاً قدمها 27 برلماناً عضواً ومنتدى النساء البرلمانيات. وقد أخذ ربع التعديلات المقترحة والتعديلات الفرعية في الاعتبار. وشمل ذلك تعديلاً اقترح تغيير عنوان القرار إلى *الجرائم الإلكترونية*: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي، حيث تمت إزالة مسألة الهجمات الإلكترونية من النص النهائي.

وعقد مكتب اللجنة اجتماعاً في 13 آذار/مارس 2023، اتفق فيه على مواصلة المشاورات لوضع برنامج عمل كامل للجمعية العامة الـ 147.

وفي الجلسة الأخيرة للجنة، التي انعقدت في 14 آذار/مارس 2023، اعتمد مشروع القرار الموحد بتوافق الآراء. وقررت اللجنة أن يقدم رئيسها مشروع القرار إلى الجمعية العامة.

اعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء في الجلسة العامة للجمعية العامة بعد ظهر يوم 15 آذار/مارس 2023. وأعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظات على الفقرة 11 من الديباجة والفقرة 1 من المنطوق، وكلتاهما تتعلقان باتفاقية بودابست. وأعرب وفد الهند عن تحفظات على الفقرة 25 من المنطوق، التي تتوخى إنشاء فريق عامل تابع للاتحاد البرلماني الدولي معني بالجرائم الإلكترونية.

ووافقت اللجنة على الموضوع المعنون "معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لأنظمة الأسلحة المستقلة والذكاء الاصطناعي"، الذي قدمه وفدا الأرجنتين وبلجيكا. ستولبزر (الأرجنتين) والسيد س. لاكروا (بلجيكا) كمقررين مشاركين للقرار المقبل.

وانتخبت اللجنة ممثلين جدد للمجموعات الجيوسياسية في مكتبها، كما أيدت إعادة انتخاب العديد من الأعضاء الحاليين لولاية ثانية مدتها سنتين.

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلساتها في 12 و13 و14 آذار/مارس 2023 برئاسة رئيستها السيدة أ. مولدر (هولندا). وعهد إلى اللجنة بمهمة مناقشة مشروع القرار المتعلق بموضوع الجهود البرلمانية في تحقيق أرصدة الكربون السلبية للغابات. وأعد كل من السيد س. هوفمان (ألمانيا) والسيدة هـ. فيجاكومار جافيت (الهند) مشروع القرار والمذكرة التفسيرية المصاحبة له. وأعقبت عرض مشروع القرار مناقشة. ونظرت اللجنة في 150 تعديلاً قدمها 23 برلماناً عضواً.

واعتُمد مشروع القرار الموحد بالتزكية. وأعربت روسيا الاتحادية عن تحفظها على فقرة واحدة. وأبدت الهند تحفظات على 13 فقرة.

وفي جلستها الختامية وبناءً على اقتراح من مكتبها، اعتمدت اللجنة موضوعها التالي المعنون "شراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف". ووافقت اللجنة على ترشيح السيد س. باترا (الهند)، وفاسيلينكو (أوكرانيا) وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (الإمارات العربية المتحدة) كمقررين مشاركين.

ووافقت اللجنة أيضاً على خطة عمل للجمعية العامة المقبلة التي ستعقد في أنغولا. وتتضمن خطة العمل مناقشة حول موضوع القرار المقبل، وجلسة استماع للخبراء بشأن الأمن الغذائي، وجزءاً مخصصاً لمناقشة التحضيرات للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين (COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأجرت اللجنة انتخابات لشغل المقاعد الشاغرة في المكتب وأيدت الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة جلستين.

في جلستها الأولى التي انعقدت في 13 آذار/مارس 2023 برئاسة عضو المكتب السيدة ج. محمود (ملديف)، أجرت اللجنة مناقشة بشأن موضوع قرارها المقبل، الاتجار بدور الأيتام: دور البرلمانيين في الحد من الضرر. ووافقت اللجنة على ترشيح كل من السيدة أ. رينولدز (أستراليا) والسيد إي. بوستامانتي (بيرو) كمقررين مشاركين. وشملت المناقشة حول هذا الشكل الجديد من الاتجار بالأطفال والرق الحديث مساهمات من الخبراء ومداخلات من أكثر من 30 مندوباً.

في جلستها الثانية، المعقودة في 14 آذار/مارس 2023 برئاسة رئيس اللجنة، السيد أ. غاجادين (سورينام)، عقدت اللجنة مناقشة حول موضوع الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة والمحتوى البغيض والتمييزي في الفضاء السيبراني. وافتُتحت المناقشة بلمحة عامة عن القضايا من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تلتها جلسة استماع للخبراء، مع العديد من المداخلات من المندوبين طوال الجلسة. وشدد المندوبون على الحاجة إلى حماية الفرص المذهلة التي تتيحها الإنترنت، مع خلق وسائل لمقاضاة مرتكبي الأضرار عبر الإنترنت وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وللمزيد من المعلومات حول المناقشتين، راجع الصفحة 117.

وأجرت اللجنة انتخابات لملء عدد من المناصب الشاغرة في المكتب. ووافقت أيضاً على توصية من المكتب بالمساهمة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي من خلال تركيز جهوده، خلال فترة الاستراتيجية، على ثلاثة مجالات تعكس الشواغل الراهنة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان:

1. تحسين أداء البرلمانات

2. الديمقراطية وحقوق الإنسان في العصر الرقمي

3. عالم أكثر شمولاً وعدلاً

وستشجع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على طرح مواضيع لقرارات أو مناقشات في اللجنة تقع ضمن أحد هذه المجالات الثلاثة.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة في 14 آذار/مارس 2023، برئاسة رئيسها بالنيابة، السيد ل. ويرلي (سويسرا)

واعتمدت بالإجماع ولاية جديدة وأساليب عمل جديدة (راجع الصفحة 121).

كما شرعت اللجنة في حملتها الأولى، وهي مبادرة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستعرض الأعضاء البيانات المتعلقة بالعدد الحالي للممثلين الدائمين من الذكور والإناث، وتناولوا عمليات التعيين الوطنية، ونظروا في كيفية التقدم في المناقشة في برلماناتهم. ستكون المساواة بين الجنسين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنداً متكرراً على جدول أعمال اللجنة. وسيعقد اجتماع افتراضي للبرلمانيين المهتمين قبل الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

وناقشت اللجنة مشاركة البرلمانات في عملية الاستعراض الوطني الطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعرضت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذا الموضوع، والتي غطت النتائج من 42 دولة تطوعت بتقديم تقارير في العام 2022.

وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم العام إزاء ضعف مشاركة البرلمانات في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وإزاء المشاركة المنخفضة جدا في الدراسة الاستقصائية التي تجريها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

وحث القائم بأعمال الرئيس البرلمانات التي ستقدم حكوماتها تقاريرها في العام 2023 على استكمال الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي بدقة وقبل الموعد النهائي، ودعا البرلمانيين إلى ضمان الإشراف على تقارير حكوماتهم إلى الأمم المتحدة.

(و) مناقشة البند الطارئ

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال.

وعقدت المناقشة بشأن البند الطارئ صباح يوم 13 آذار/مارس 2023، برئاسة السيدة ن. ن. مابيسا-نكاكولا، رئيسة الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا.

وإجمالاً، أخذ الكلمة 13 وفداً أثناء المناقشة، وهي الجمهورية العربية السورية، وأرمينيا، والبرتغال، وبيرو، وأوكرانيا، ونيوزيلندا، وروسيا الاتحادية، وبولندا، وهولندا، وفرنسا، وجنوب إفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية، وتشيلي (أحد مقدمي الاقتراح).

وبينما يشير مشروع القرار إلى الأزمات الإنسانية في مختلف البلدان، ركز العديد من المندوبين على الحرب في أوكرانيا. وأشار مندوبان إلى الحالة في ناغورني - كاراباخ. وشدد آخر على أن مشروع القرار يقصد به أن يكون أوسع نطاقاً، وأضاف أن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي قد ناقش بالفعل على نطاق واسع الحرب في أوكرانيا في الجمعيتين العامتين الـ 144 والـ 145، ولا ينبغي أن يركز فقط على الوضع في أوكرانيا، لأن الحروب والنزاعات الأخرى الجارية حالياً مهمة أيضاً. وشدد مندوب آخر على أهمية تدريس حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية في المدرسة.

وأشار أحد المندوبين إلى حالة العديد من اللاجئين الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم الأصلية، وذكر المشاركين بأنه ينبغي ألا يكونوا غير مبالين بقضايا اللاجئين لأنهم قد يجدون أنفسهم بسهولة في وضع مماثل.

وقامت تشيلي، وهي واحدة من مقدمي الاقتراح، بتلخيص المناقشة، قائلة إن جميع المندوبين يريدون السلام وحثت زملائها البرلمانيين على إرسال إشارة واضحة إلى العالم من خلال قرار البند الطارئ.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية الإيرانية الإسلامية وبيلاروسيا وجمهورية كوريا والسنغال وسيشيل وكندا والمكسيك وهولندا.

(ز) اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ

بعد ظهر يوم 14 آذار/مارس 2023، اعتمدت الجمعية القرار في جلسة عامة بتوافق الآراء (راجع الصفحة 111).

وبعد اتخاذ القرار، أعرب وفد الجمهورية اليمنية عن تحفظه على القرار برمته. وذكر أن القرار يستثني دولة فلسطين، التي لديها عدد كبير من اللاجئين. وأوضح الأمين العام أن القرار أشار إلى دولة فلسطين في الفقرة 27 من الديباجة.

وامتنع وفد الهند عن تأييد القرار برمته.

وطلب وفدا تشاد ومالي ذكر بلديهما أيضاً في القرار النهائي. وطلب وفد النيجر أن تضاف إلى القرار أيضاً النيجر نفسها، وكذلك جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أوضح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن الفقرة 27 من الديباجة ذكرت مالي بالفعل واقترح إضافة تشاد والنيجر إلى تلك الفقرة[1]. وأوضح أيضاً أن قائمة البلدان المذكورة في القرار ليست شاملة: فقد استخدمت لجنة الصياغة في الواقع عبارة "لا تقتصر على" في نفس الفقرة لجعل القائمة مفتوحة.

5. الجزء الخاص بالمساءلة

وللدورة الثالثة على التوالي، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً للمساءلة، برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وفي هذه المناسبة، دعيت الوفود إلى المساهمة بمداخلات بشأن إجراءاتها للمضي قدماً بالإعلانات والقرارات والوثائق الختامية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، تماشياً مع التركيز الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي على تغير المناخ والمساءلة على جميع المستويات، فضلاً عن إطلاق حملة *البرلمانات من أجل الكوكب*.

وفي هذا السياق، شدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على أن أحد الأهداف الهامة للمنظمة هو تعزيز ثقافة المساءلة المتبادلة على جميع المستويات: داخل البرلمانات الأعضاء، وبين البرلمانات الأعضاء وناخبيها، وبين البرلمانات الأعضاء على الصعيد الدولي. وذكر المندوبون بأنه من المقرر أن يقدم كل عام عدد مختار من البرلمانات من جميع المجموعات

[1] أضيفت تشاد والنيجر إلى الفقرة 27 من الديباجة في النص النهائي للقرار.

الجيوسياسية تقارير عن المتابعة البرلمانية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته، وشجع الأعضاء المقرر مشاركتهم في العام 2023 على القيام بذلك.

وأخذ ما مجموعه 22 وفداً الكلمة للإبلاغ عن ممارساتها الجيدة والأنشطة التي اضطلعت بها لمتابعة القرارات الأخيرة ذات الصلة بالاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إعلان نوسا دوا الوصول إلى الصفر: حشد البرلمانات للعمل على تغير المناخ (الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي)، والقرار حول معالجة تغير المناخ (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي)، والوثائق الختامية للاجتماعات البرلمانية بمناسبة مؤتمري الأطراف (COP26) (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) والدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27) (تشرين الثاني/نوفمبر 2022). وشاركت ستة وفود محتوى الوسائط المتعددة المتعلق بالمناخ الذي تم عرضه خلال هذا الجزء.

حث مندوبون من بلجيكا والبرتغال وأوكرانيا جميع البرلمانات الأعضاء على متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي إدانة غزو أوكرانيا وما تلاه من ضم الأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول (الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي)، والحل السلمي للحرب في أوكرانيا، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية (الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي).

ومن الأمثلة الملموسة على الإجراءات البرلمانية بشأن تغير المناخ ما يلي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: في أعقاب إعلان نوسا دوا، أنشأ البرلمان الجزائري لجنة لتعزيز العمل الوطني لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ.

كندا: سن البرلمان القانون الكندي للمساءلة عن صافي الانبعاثات الصفرية، والذي يحدد الهدف الوطني لانبعاثات غازات الدفيئة للعام 2050 إلى صافي انبعاثات صفرية. تهدف كندا إلى خفض انبعاثاتها بنسبة 40 إلى 45 في المئة من مستويات العام 2005 بحلول العام 2030، بما يتماشى مع اتفاق باريس.

فيجي: أقر برلمان فيجي قانون تغير المناخ في العام 2021 لإضفاء الطابع المؤسسي على التزامات فيجي بموجب اتفاق باريس. وعلاوة على ذلك، فهو بصدد تعزيز ولايات لجانها ومهامها الرقابية، الأمر الذي سيسمح للجنة الموارد الطبيعية، على سبيل المثال، بإجراء تحقيقات بشأن مسائل مثل التدمير غير القانوني لغابات المانغروف الساحلية.

فنلندا: سن البرلمان قانون تغير المناخ الجديد ودخل حيز التنفيذ في العام 2022. ويهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2035، وهو الهدف الأكثر طموحاً في العالم.

باكستان: يلبي البرلمان الآن جميع احتياجاته من الطاقة من خلال الألواح الشمسية. وعلاوة على ذلك، أنشأت فرق عمل برلمانية تعمل في المجالس الوطنية والإقليمية، وتشرف عن كثب على التقدم المحرز في تحقيق أهداف الطاقة المتجددة وأهداف التنمية المستدامة.

سورينام: أنشأ البرلمان لجنة معنية بتغير المناخ والبيئة، اضطلعت بأنشطة مختلفة. وتشمل هذه الأنشطة برامج بناء القدرات وحلقات العمل بشأن المساهمات المحددة وطنياً، والاجتماعات البرلمانية الدولية بشأن تغير المناخ والكوارث الحد من المخاطر والشراكات مع المنظمات غير الحكومية البيئية المحلية.

أوكرانيا: على الرغم من الحرب، أنشأ البرلمان الأوكراني لجنة فرعية معنية بتغير المناخ. كما سعت إلى أن تصبح أكثر اخضراراً من خلال الاستغناء عن الورق.

دولة الإمارات العربية المتحدة: تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050. وقد سن المجلس الوطني الاتحادي عدة قوانين لإيجاد التوازن المناسب بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية. استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 140 مليار دولار أمريكي في مشاريع الطاقة المتجددة في مختلف البلدان.

الأوروغواي: سن البرلمان قوانين متعددة للتصدي لتغير المناخ. وتشمل هذه قانون الغابات، الذي يسعى إلى الحفاظ على 100٪ من المساحة الحالية للغابات الأصلية؛ وقانون الإدارة المتكاملة للنفايات، الذي يعزز الاقتصاد الدائري؛ وسياسة الطاقة الوطنية، التي أزالت الكربون من شبكة الكهرباء، حيث تأتي 98٪ من كهرباء أوروغواي من مصادر متجددة.

وكانت الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة خلال هذا الجزء من البلدان التالية: أستراليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبيلاروسيا، وتايلاند، وزامبيا، وسيشيل، وكابو فيردي، ومدغشقر، والمكسيك، والهند.

وفي الختام، شكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المندوبين الذين شاركوا في هذا الجزء وشجع جميع الأعضاء على المشاركة بنشاط في عملية تقديم التقارير المقبلة. وسيعقد جزء مماثل للمساءلة في سياق الجمعية العامة الـ 147.

6. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية المنعقدة في 15 آذار/مارس 2023، قدم كل من ***سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)*** ***والسيد م. بوفا (سورينام)*** إعلان المنامة بشأن *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب* (راجع الصفحة 79). وأيدت الجمعية العامة بالإجماع إعلان المنامة.

وعرض ***سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)***، المقرر المشارك لقرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، القرار المعنون *"الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الصعيد الأمن العالمي"* (راجع الصفحة 82). واعتمدت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء مع تحفظات أعربت عنها الهند على فقرة واحدة وروسيا الاتحادية على فقرتين.

وعرضت ***السيدة أ. مولدر (هولندا)***، المقررة المشاركة لقرار اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، القرار حول *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات* (راجع الصفحة 90). واعتمدت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء مع تحفظات أعربت عنها الهند على 13 فقرة وروسيا الاتحادية على فقرة واحدة.

وأحاطت الجمعية علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي قدمها رئيسها، السيد أ. ويرلي (سويسرا) (راجع الصفحات 117-120). وتناول وفد جمهورية العراق الكلمة لتسليط الضوء على الدعوة التي وجهها خلال جلسة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان لزيادة حماية المسلمين في جميع أنحاء العالم.

ووافقت الجمعية العامة على بنود القرارات التي ستصوغها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، لاعتمادها في الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات (راجع الصفحة 71).

وتم عرض فيديو ترويجي قصير عن الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، أنغولا.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، تكلم ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيدة ت. أيكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة): *باسم المجموعة الإفريقية،* ***وسعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)*** *باسم المجموعة العربية،* ***والسيد م. ديك (أستراليا)*** *باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ،* ***والسيد ي. بولغيرت (كازاخستان)*** *باسم مجموعة أوراسيا،* ***والسيد ب. لانو (باراغواي)*** *باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،* ***والسيد أ. غريفروي*** *(بلجيكا) باسم مجموعة 12+.*

وأعربوا عن شكرهم لملك البحرين ورئيسي مجلسي الشورى والنواب على استضافة الجمعية، وكذلك لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام وأمانته، ولكل من ساهم في تنظيم الجمعية في جو مريح ودافئ، مما أدى إلى تحقيق نتائج ناجحة. وحثوا المندوبين على نقل هذه النتائج، التي تغطي جميعها المواضيع الهامة والمطروحة في الوقت المناسب، إلى برلماناتهم

والبدء في العمل على تنفيذ التوصيات الواردة فيها. وأعربوا عن رغبتهم في سفر المندوبين بأمان إلى ديارهم وعن تطلعهم إلى الاجتماع مرة أخرى في أنغولا في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وقدمت المجموعة الإفريقية اقتراحين لإدخال تعديلات على النظام الأساسي، وهما تحديد موعد نهائي مبكر لتقديم مقترحات البنود الطارئة لإتاحة مزيد من الوقت للمجموعات الجيوسياسية للتشاور، وإمكانية أن تعتمد كل جمعية قرارين بشأن البنود الطارئة إذا قرر الأعضاء ذلك. وتؤكد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على اعتزامها العمل مع البرلمانات غير الأعضاء في المنطقة من أجل التوصل إلى عضوية عالمية للاتحاد البرلماني الدولي. وأعربت مجموعة 12+ عن أسفها لإلغاء السلطات البحرينية تأشيرات دخول لاثنين من ممثلي المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي هيومن رايتس ووتش، اللذين كان من المقرر أن يحضرا الجمعية العامة، وشجعت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على الاستجابة وفقاً لذلك.

وفي ملاحظاته الختامية، هنأ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي برلمان مملكة البحرين على حفاوة الاستقبال الذي لقيه للوفود. وكانت الجمعية العامة مكثفة، مع العديد من النقاط البارزة: اعتماد إعلان المنامة، وإحراز تقدم جيد في إنشاء مكاتب إقليمية، واعتماد نشيد الاتحاد البرلماني الدولي، وانتخاب قيادة جديدة لهيئات المرأة والشباب التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وفي ما يتعلق بالمقترحات المقدمة من المجموعة الإفريقية بشأن التغييرات المحتملة في النظام الأساسي، أعلن أنه سيتم اتخاذ إجراء للسماح للبرلمانات الأعضاء بتقديم التعديلات المحتملة للنظر فيها في الجمعية العامة الـ147 واحتمال اعتمادها بعد ذلك بوقت قصير.

وأعرب عن أمله في أن تكون الوفود قد تمكنت من أن تشهد بأنفسها التقدم الذي أحرزته مملكة البحرين في السنوات الأخيرة في مجالات الديمقراطية والتسامح والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. وبالإشارة إلى الكوارث العديدة التي يواجهها العالم مؤخراً، شجع البرلمانات على اتباع ثلاثة مبادئ في عملها: أن تكون قدوة يحتذى بها، وأن تنشئ ديمقراطيات صحية ومتسامحة ومحترمة، وأن تكفل أن تكون البرلمانات شاملة للجميع وممثلة تمثيلاً كاملاً للمجتمع بأسره، وأن تضع قوانين تدعم حقوق الجميع وكرامتهم. وأعرب عن أمله في أن تستمر روح الجمعية العامة في المنامة وأن تقدم البرلمانات الأعضاء تقريراً عن النجاحات العديدة الناجمة عن نتائجها في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي كلمته الختامية، أعرب ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس الجمعية العامة الـ 146*** ورئيس مجلس النواب في مملكة البحرين، عن شكره لرؤساء وأعضاء البرلمان الحاضرين على مساهماتهم الفعالة ومشاركتهم النشطة في الجمعية العامة والاجتماعات ذات الصلة. وقد أظهر العديد من البيانات تصميم المندوبين على اتخاذ إجراءات برلمانية لتعزيز التعايش السلمي والحوار. وفي حفل التنصيب، حث جلالة الملك المندوبين على العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي

وسياسي عالمي جديد يكون أكثر إنصافاً وخالياً من الكراهية. وسيكون التعاون المتعدد الأطراف للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي حيوياً في تحقيق ذلك. ويعتمد المستقبل المشترك للبشرية على العمل المشترك لتشكيل مستقبل أفضل للجميع.

وأشار إلى أن مملكة البحرين تشرفت باستضافة الجمعية العامة، وشكر اللجنة التنظيمية والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والموظفين المحليين. وشكر كذلك المندوبين على مشاركتهم، وقال إنه يتطلع إلى رؤيتهم مرة أخرى في الجمعية العامة الـ 147 في لواندا، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146

اقترح المجلس الحاكم في جلسته الأولى المنعقدة في 12 آذار/مارس 2023 انتخاب معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين، رئيساً للجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطته منذ الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي وأعرب عن امتنانه لمبادراته، لا سيما لصالح تعزيز أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساهمة برلمانية في حل الحرب في أوكرانيا.

3. تقرير الأمين العام

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير تأثير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 الذي قدمه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. ويقدم التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2022 لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وعن تأثيرها. ويتضمن التقرير دراسات حالات إفرادية تقدم أدلة على التغيير الذي نفذته البرلمانات بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي عبر أهداف السياسات الأربعة التي حددتها المنظمة. وفي العام 2022 نظم الاتحاد البرلماني الدولي 69 نشاطاً وطنياً لدعم بناء القدرات في 16 بلداً، وعقد 73 فعالية إقليمية وعالمية لتعبئة العمل البرلماني والاستفادة منه وتسهيل التعلم، وأصدر 26 منشوراً وأدوات بـ 11 لغة.

4. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023 مع قائمة محدثة بالاشتراكات المقررة غير المسددة.

وأبلغ الرئيس المجلس الحاكم أنه نظراً للتاريخ المبكر غير المعتاد لهذه الجمعية العامة الأولى للعام 2023، فإن عملية المراجعة الخارجية للحسابات لا تزال جارية ولا يمكن استكمالها في الوقت المناسب لتقديم البيانات المالية المراجعة إلى المجلس الحاكم في دورته الحالية. ولذلك اقترحت اللجنة التنفيذية تأجيل الموافقة على البيانات المالية للعام 2022 والإدارة المالية للأمين العام حتى الجمعية الثانية للعام 2023.

وقدمت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة ألم إريكسون (السويد) تقاريرها نيابة عن اللجنة التنفيذية، وأشارت إلى أن الوضع المالي الراهن للاتحاد البرلماني الدولي سليم ومستقر وأن اللجنة الفرعية للتمويل ترصده خلال اجتماعاتها العادية. وفي حين أن أسواق الاستثمار العالمية شهدت عاما سلبياً في العام 2022، لا تزال استراتيجية الاستثمار للاتحاد البرلماني الدولي حذرة وتوفر عوائد إيجابية للمنظمة على المدى الطويل. إن متابعة متأخرات اشتراكات الأعضاء هي أحد المجالات التي تحتاج إلى تركيز واهتمام دقيقين. وأعربت اللجنة التنفيذية عن امتنانها لأن معظم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يدفعون مساهماتهم بالكامل وفي الوقت المحدد، وأن مدفوعات العام 2023 لا تزال تصل بوتيرة ثابتة. غير أن قائمة الأعضاء الذين عليهم متأخرات لا تزال طويلة جداً. وشجعت السيدة ألم إريكسون جميع أعضاء اللجنة التنفيذية على استكمال الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لمتابعة البرلمانات التي عليها متأخرات من خلال العمل مع الأعضاء المعنيين من خلال مجموعاتهم الجيوسياسية. وشجعت أيضاً الأعضاء الجدد في لجان الاتحاد البرلماني الدولي على المساعدة في تعبئة أموال التبرعات للأنشطة المتصلة بولاية لجانهم، قدر استطاعتهم.

واستكمل الأمين العام التقارير بتفاصيل إضافية عن الوضع المالي حتى الآن وتعبئة التبرعات من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وظل التمويل الطوعي عند حوالى ربع مجموع الإيرادات، مما وفر قاعدة قوية وهامة لتوسيع برامج الاتحاد البرلماني الدولي مع تجنب خطر الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي.

5. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

قدم الأمين العام سرداً للتقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بإنشاء مكتبين إقليميين في أوروغواي وجمهورية مصر العربية. وجرى تبادل لمشاريع اتفاقات الاستضافة بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والحكومات المضيفة. وستشكل هذه الخطوات الخطوة الأولى وستعقبها بمجرد التوقيع عليها اتفاقات تنفيذية بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات المضيفة.

وأعرب رئيس المجموعة الإفريقية عن قلقه إزاء عدم استشارة المجموعة الإفريقية بشأن فتح مكتب إقليمي في جمهورية مصر العربية. وينبع هذا القلق من أن البرلمان المصري عضو في المجموعتين العربية والإفريقية وأن جمهورية مصر العربية تقع في القارة الإفريقية. وأوضح وفد زمبابوي أنه في حين أن المكتب سيخدم المجموعة العربية، فإنه سيكون قادراً أيضاً على خدمة المجموعة الإفريقية.

وذكّر مندوب جنوب إفريقيا المجلس بأن المكاتب الإقليمية لا تزال في مرحلة المشاريع التجريبية وأنه ينبغي تصحيح إغفال التشاور مع المجموعة الإفريقية. وفي الجلسة الختامية للمجلس الحاكم، أفاد رئيس المجموعة الإفريقية بأنه تم التوصل إلى اتفاق مع البرلمان المصري يوضح أن المكتب الإقليمي في جمهورية مصر العربية سيمثل كلا من المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية على قدم المساواة. وهذا ما أكده رئيس البرلمان المصري. ومنح المجلس الحاكم الأمين العام سلطة إجراء مزيد من المشاورات وإبرام الاتفاقات ذات الصلة عندما تمكن من التأكد من استيفاء جميع المتطلبات المعتمدة في جمعية كيغالي (راجع الصفحة 132).

6. التعاون مع الأمم المتحدة

وعندما اعتمد المجلس الحاكم خطة عمل المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة خلال الجمعية العامة في كيغالي، أعطى اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بعض الوقت للتشاور وتقديم تقرير عن ولايتها وأساليب عملها. وبعد مناقشات جرت في كيغالي وخلال اجتماع افتراضي عقد في كانون الثاني/يناير 2023، وافق مكتب اللجنة الدائمة على ولاية جديدة وأساليب عمل جديدة. وعرضت هذه التوصيات واعتمدتها اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة خلال دورتها المعقودة في 14 آذار/مارس 2023، وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق عليها المجلس الحاكم لاحقاً (راجع الصفحة 130).

7. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

بناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على طلب برلمان ليبيريا الانضمام من جديد إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ورحّب المجلس الحاكم ترحيباً حاراً بعودته، وشجعه على الوفاء بالالتزامات التي تأتي مع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المجلس الحاكم أيضاً على التعديلات التي أدخلت على الأساليب العملية لحقوق ومسؤوليات المراقبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف مواءمة شروط هذا المركز مع العدد المتزايد من الطلبات الواردة (راجع الصفحة 124).

وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بعدم قبول طلب الحصول على صفة مراقب المقدم من رابطة البرلمانيين عن القدس، وأحاط علماً بأن اللجنة التنفيذية أيدت قرارها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بعدم قبول طلب رابطة الأمناء العامين للبرلمانات العربية للحصول على صفة مراقب.

وأحيط المجلس الحاكم علماً بحالة بعض البرلمانات واعتمد عدداً من التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية. وقد قسمت هذه إلى الفئات الثلاث التالية: (1) البرلمانات غير العاملة؛ و (2) البرلمانات الانتقالية؛ (3) عدم الاستقرار السياسي مع إمكانية التأثير على عمل البرلمان.

وتشمل الفئة الأولى أفغانستان، حيث لاحظ المجلس الحاكم أن الحالة قد ساءت منذ آخر جلسة له. ولا يزال العديد من البرلمانيين الذين فروا من البلد في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة في المنفى. ولاحظ المجلس الحاكم بقلق بالغ تدهور حالة حقوق الإنسان وحرمان المرأة في البلد من التعليم. ووجه المجلس الحاكم نداءً قوياً من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك من جانب البرلمانات، لتصحيح الوضع بإبقاء قنوات الحوار مفتوحة. وفي غضون ذلك، قرر المجلس الحاكم الإبقاء على مقرره السابق بشأن مركز أفغانستان داخل الاتحاد البرلماني الدولي، أي السماح لأعضاء البرلمان المنحل بالمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يتمتع بحق التصويت.

وفي **هايتي**، علم المجلس الحاكم أن ولاية مجلس الشيوخ، وهو المتبقي الوحيد من برلمان هايتي، قد انتهت في كانون الثاني/يناير 2023. وفي غياب انتخابات مجلس النواب، ظلت البلاد محرومة بشكل خطير من التمثيل البرلماني. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالوضع، وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، حث سلطات هايتي على تنظيم انتخابات في وقت لاحق من العام 2023 على النحو المتوقع.

ولم يطرأ أي تغيير على حالة البرلمانيين في **ميانمار**، الذين لم يتمكنوا من الاجتماع شخصياً منذ الانقلاب العسكري. وحكم على العديد منهم بالإعدام وأعدموا. وكان معظمهم لا يزالون في المنفى وشكلوا أنفسهم كلجنة تمثل هيئة بييداونغسو هلوتاو (CRPH)، التي عقدت جلسات عن بعد. وقرر المجلس الإبقاء على مقرره السابق، والسماح لأعضاء لجنة حقوق الشعب الكاريبي، تضامناً مع البرلمانيين المنتخبين، بالمشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق لهم التصويت. كما جدد المجلس الحاكم دعوته القوية لوقف التطهير العرقي للروهينغا وشجع على تعزيز الجهود العالمية، بما في ذلك من قبل البرلمانيين، لدعم تلك الدعوة.

وأحيط المجلس الحاكم علما بالوضع الراهن في **جمهورية السودان**، الذي تم تعليقه من الاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2019 في أعقاب الانقلابات العسكرية التي أدت إلى تعليق البرلمان. وأعرب المجلس الحاكم عن قلقه لأن الانتخابات الموعودة لم تجر. وقرر المجلس الحاكم الإبقاء على تعليق برلمان جمهورية السودان إلى أن تجرى الانتخابات ويرحب بعودة برلمان كامل العضوية إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

واحتلت **بوركينا فاسو** المرتبة الأولى في الفئة الثانية. وأعرب المجلس الحاكم عن سروره لعلمه بالجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للعمل مع سلطات بوركينا فاسو من أجل العودة إلى النظام الدستوري. بناءً على دعوة من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، زار وفد برئاسة رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في 9 شباط/فبراير 2023. وخلال تلك الزيارة، اتفقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وجيش تحرير السودان على العمل معاً بشكل وثيق لدعم الهيئة في تنفيذ ولايتها، وذلك بوضع خريطة طريق لتنفيذ توصيات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع وفد الرابطة مع اللجنة التنفيذية بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة. وقد اغتنم الوفد هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه لمجالس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي لإبقائها قنوات مفتوحة للحوار والتعاون خلال الأوقات الصعبة التي يواجهها البلد. وقدم الوفد تأكيدات للجنة التنفيذية بأنه سيمتثل لتوصيات الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي وسيحترم الإطار الزمني للعودة إلى الحياة الطبيعية بحلول تموز/يوليو 2024. وفي ضوء هذا الالتزام، أيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على عضوية بوركينا فاسو وحث السلطات على تكثيف الجهود لتنفيذ خارطة الطريق، بهدف استكمالها بحلول تموز/يوليه 2024.

وأبلغ المجلس الحاكم بأن المشاورات التي أجراها المجلس الوطني الانتقالي في **تشاد** مع مختلف الجهات المعنية لصياغة دستور جديد لا تزال جارية. كان من المقرر إجراء انتخابات جديدة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024. واستمع المجلس الحاكم أيضاً إلى معلومات مستكملة عن المساعدة التقنية التي كان الاتحاد البرلماني الدولي يقدمها لموظفي

الكونفدرالية وفقاً لتوصيات المجلس الحاكم لدعم هذه الهيئة الانتقالية. وأحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التطور، ووافق، بناءً على توصية اللجنة التنفيذية، على الإبقاء على الموقف السابق للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، معرباً عن رغبته القوية في التعجيل بالعملية القائمة بغية تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر.

وبالنسبة **لغينيا**، أبلغ المجلس الحاكم بأن الفترة الانتقالية التي حددتها السلطات العسكرية قد خفضت إلى 24 شهراً اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023. ومنذ بداية الأزمة، قرر المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي الإبقاء على عضوية غينيا وتقديم الدعم للهيئة التشريعية الانتقالية للبلد للعمل من أجل العودة إلى النظام الدستوري. وقد شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في مناقشات مع الهيئة وكان رئيس البرلمان حريصاً جداً على المضي قدماً في هذا المسعى. ويعتزم قدوم وفد إلى جنيف لاستكشاف سبل تنفيذ التوصيات الأولية للمجلس الحاكم. وفي غضون ذلك، أيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على موقفها السابق، أي الإبقاء على عضوية غينيا ومواصلة العمل مع الهيئة التشريعية الانتقالية بغية التعجيل بالانتعاش والعودة إلى النظام الدستوري.

وفي ما يتعلق **بمالي**، كان المجلس الوطني الانتقالي يعمل كهيئة تشريعية واعتمد قانوناً انتخابياً صدر في حزيران/يونيو 2022. ومع ذلك، تم تأجيل الاستفتاء الدستوري المتوقع إجراؤه في آذار/مارس 2023. ومع ذلك، كان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، لذلك كان من المأمول أنه بحلول نهاية العام 2023 سيتم إنشاء برلمان في مالي. وأحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التطور وأيد توصية اللجنة التنفيذية بحث الأمين العام على مواصلة العمل مع المجلس الوطني الانتقالي، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية.

وفي ما يتعلق **بدولة ليبيا**، علم المجلس الحاكم مع الأسف أنه لا يزال يرد تعدد في مؤسسات الحكم في البلد، فضلاً عن استمرار الإحجام عن تنظيم الانتخابات فعلاً على النحو الذي تتوخاه السلطات السياسية. وأبلغ المجلس الحاكم بأن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تواصل رصد الحالة عن كثب، وأحاط علماً بأن البرلمان الذي يعترف به الاتحاد البرلماني الدولي، ومقره طبرق، قد انتقل الآن إلى بنغازي. وأيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بحث السلطات الليبية على تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وقرر استعراض الوضع في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي. وأحاط المجلس الحاكم علماً أيضاً بطلب نائب رئيس مجلس النواب زيادة المساعدة المقدمة من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي **جنوب السودان**، تم حل الخلافات بين مختلف الأحزاب السياسية واستأنفت المعارضة، التي قاطعت أعمال الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، مشاركتها في أعمال تلك الجمعية. كانت هناك عملية صياغة دستورية وكان من المقرر أن

تنتهي في شباط/فبراير 2024. وتجري مناقشة بشأن الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي إلى الوكالة الوطنية لتحرير أنغولا. وأحاط المجلس الحاكم علما بهذه التطورات الإيجابية وشجع السلطات على مواصلة العمل على هذا المنوال بغية العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد.

وفي الفئة الثالثة، شهدت **غينيا – بيساو** أزمة طويلة تفاقمت بسبب النزاع المتكرر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. كان من المقرر إجراء الانتخابات بعد حل البرلمان في أيار/مايو 2022، لكنها لم تتحقق بعد. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالحالة وأعرب عن رغبته القوية في تحديد موعد لإجراء الانتخابات قريباً حتى يتمكن من الترحيب ببرلمان جديد كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وأما في **دولة فلسطين**، كان من المقرر إجراء الانتخابات في العام 2022 ولكنها لم تمض قدماً بسبب العديد من العقبات التي أثارتها مجموعة متنوعة من المعنيين في المنطقة. ولم تحدد مواعيد جديدة لتلك الانتخابات. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالوضع ودعا إلى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، كما حدث في الماضي. وأحاط المجلس الحاكم علماً أيضاً بالمعلومات التي تبادلها نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في ما يتعلق بالحالات الطارئة لتنظيم تلك الانتخابات. وكرر المجلس الحاكم دعوته إلى كل من إسرائيل ودولة فلسطين للدخول في حوار معزز لإيجاد حلول مناسبة.

وفي ما يتعلق **بالجمهورية التونسية**، بعد اعتماد دستور جديد في تموز/يوليو 2022، أجريت الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، وإن كانت نسبة الإقبال منخفضة. وبناءً على توصية من المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، أجرى الأمين العام اتصالات مع السلطات التونسية، بما في ذلك رئيس الدولة، والسفير في جنيف، ومؤخراً في محادثة في جنيف، مع وزير الخارجية التونسي. وقد أكد هؤلاء المعنيين أنهم يرحبون بدعم الاتحاد البرلماني الدولي بهدف تحقيق المزيد من الاستقرار في البلاد وبذل جهود برلمانية أكثر صرامة للمساعدة في عملية الحكم في الجمهورية التونسية. وبعد أن أحاط المجلس الحاكم علماً بهذه التطورات، طلب إلى الأمانة العامة أن تعمل مع البرلمان المنتخب حديثاً.

وأحيط المجلس الحاكم علماً بالتطورات الأخيرة في **جمهورية فنزويلا البوليفارية**، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين نظام مادورو والمعارضة. وفي الانتخابات البلدية الأخيرة، فازت المعارضة بعدة مقاعد بما في ذلك في معاقل مادورو. وفي الآونة الأخيرة، زار وفد من الجمعية الوطنية انتخب في العام 2020 مقر الاتحاد البرلماني الدولي وأطلع الأمين العام على التطورات السياسية الحالية، وقدم تأكيدات بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. وأيد المجلس الحاكم الحوار وأعرب عن رغبته في أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع كل من الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015 والجمعية المنتخبة في العام 2020،

وأن يقبل وفداً من جمهورية فنزويلا البوليفارية بصفة مراقب في جمعيتي الاتحاد البرلماني الدولي فقط إذا كان مؤلفاً من أعضاء هاتين الجمعيتين.

ويود المجلس الحاكم أيضاً أن يعرب عن استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للدخول في حوار مع جميع الأطراف لدعم التقدم نحو إجراء انتخابات مفتوحة وشفافة.

وكان آخر بلد من هذه الفئة الثالثة هو **الجمهورية اليمنية**، حيث لم تحدث تطورات للإبلاغ عنها. وحث المجلس الحاكم المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لحل الأزمة المستمرة في الجمهورية اليمنية.

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن مصادر خارجية (راجع الصفحة 157). تم التأكيد على أن الجمعية العامة الـ147 ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، أنغولا والجمعية العامة الـ148 في جنيف، سويسرا في آذار/مارس 2024.

9. تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 13 آذار/مارس 2023، اجتمعت مجموعة العمل التابعة للاتحاد البرلماني الدولي للمرة الثامنة. وأقر أعضاء فريق العمل بأن الحالة على أرض الواقع والجيوسياسة الحالية لا توفر الظروف اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار، ولا لجلب الطرفين إلى طاولة واحدة. بيد أنه أكد فريق العمل من جديد التزامه بالسعي إلى إيجاد مجالات للحوار بطريقة ثنائية، والاجتماع على نحو أكثر تواتراً، وبأن يحدد مع كلا الوفدين السبل الممكنة لتخفيف الآثار الإنسانية للحرب (راجع الصفحة 145).

واقترح فريق العمل إشراك كل من الوفدين الأوكراني والروسي في النقاط التالية، التي تم تحديدها كعناصر يمكن أن يتحقق فيها مستوى من التقارب: الأمن النووي، أي الامتناع عن شن هجمات عسكرية بالقرب من محطات الطاقة النووية؛ الأمن الغذائي، أي تعزيز صفقة الحبوب الحالية التي تسهلها الأمم المتحدة وتركيا؛ حماية المواقع المعرضة بيئياً؛ والوصول إلى تبادل أسرى الحرب.

ورحب وفدا أوكرانيا وروسيا الاتحادية، اللذين حضرا الاجتماع في جلستين منفصلتين، بعمل فريق العمل. وأعادا تأكيد أهميته، مشيرين إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي هو أحد المحافل الأخيرة التي لا يزال البرلمانان حاضرين فيها. وأشارا أيضاً إلى

أن نقاط القوة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي تشمل العلاقات الجيدة والطويلة الأمد مع كلا الوفدين، والوصول إلى صناع القرار المؤثرين، وشبكة قوية من الشراكات داخل المجتمع البرلماني العالمي.

وقبل الوفدان اقتراح فريق العمل بالتركيز على نقاط محددة يمكن فيها اتخاذ خطوات صغيرة إلى الأمام، وأعربا عن اهتمامهما بتلقي اقتراح أكثر تفصيلاً من فريق العمل. واتفقا على دراسة هذه الوثيقة والرد على فريق العمل بآرائهم.

10. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة مسهلي الحوار حول قبرص، مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، الفريق الاستشاري المعني بالصحة، والفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأيد المجلس التعيينات الجديدة في تلك الهيئات (راجع الصفحة 64).

واعتمد المجلس الحاكم مقررات بشأن 193 برلمانياً في 10 بلدان قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

11. نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

وافق المجلس الحاكم على اقتراح اللجنة التنفيذية باعتماد القطعة التي كتبها السيد بيدرو هالفتر كنشيد للاتحاد البرلماني الدولي.

وستكلف الأمانة العامة أوركسترا جوقة محترفة بتسجيل النسخة الرسمية للنشيد الوطني، الذي سيعزف بعد ذلك في بداية كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي، بدءاً من الجمعية العامة الـ147 في لواندا، أنغولا.

12. جائزة كريمر–باسّي للاتحاد البرلماني الدولي

استناداً إلى الدروس المستفادة من الطبعة الأولى للجائزة وبناءً على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على سلسلة من التعديلات على قواعد الجائزة (راجع الصفحة 126).

وشملت التغييرات دمج مصفوفة التقييم في القواعد، وتنفيذ نظام أكثر إنصافاً لتوزيع أصوات مجلس اختيار الجائزة، وتكليف المجموعات الجيوسياسية باختيار مرشح واحد من مناطقها، مع مرشح ثان كبديل.

وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026 وتركيزها على العمل المناخي، فضلاً عن إطلاق الحملة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي *برلمانات من أجل الكوكب* خلال الجمعية العامة، وافق المجلس الحاكم أيضاً على اقتراح اللجنة التنفيذية بمنح جائزة العام 2023 لعضو في البرلمان أو مجموعة من النواب الذين قدموا مساهمة بارزة في العمل المناخي.

الدورة الـ289 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ289 عبر خمس جلسات: الأولى عبر الإنترنت في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، والأربعة المتبقية أُجريت شخصياً في المنامة، مملكة البحرين في 9 و 10 و 14 آذار/مارس 2023.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، السيد ج.م. إنسولزا/السيدة س. ميكس (ممثلة السيد إ. فلوريس، تشيلي)، والسيد ف. مارشان (فرنسا)، والسيدة أ. كيفالوجياني (اليونان)، والسيدة أ. سارانجي (الهند)، والسيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال)، والسيد ج. إشانيز (إسبانيا)، والسيدة ج. ألم إريكسون (السويد)، والسيدة ب. كريريكش (تايلاند)، والسيدة إ. أنياكون (أوغندا)، معالي الدكتور علي راشد النعيمي(دولة الإمارات العربية المتحدة) السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)[2] والسيد أ. س. س. أ. أرخودون (أوزبكستان)، والسيد ج. ف. ن. موديندا (زمبابوي)، سعادة السيدة سحر البزار (رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب)، والسيدة ل. فاسيلينكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات)[3]

وحضر الأمين العام جميع الجلسات يعاونه موظفو الأمانة العامة.

تقرير الرئيس عن الأنشطة

عرض الرئيس أنشطته خلال الأشهر الستة الماضية منذ انعقاد الجمعية العامة الـ145 في كيغالي. وقال إن أنشطته تهدف إلى تعزيز بروز الاتحاد البرلماني الدولي، ودعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وبغية تحقيق هذه الأهداف، أجرى الرئيس العديد من المقابلات مع وسائل الإعلام، وأعطى الأولوية دائماً لفرص القيام بزيارات توعية مجتمعية. واتفقت اللجنة التنفيذية مع الرئيس على أن هذه الزيارات تزيد من بروز الاتحاد البرلماني الدولي، وشكرته على مبادراته وجهوده للمنظمة.

تقرير الوقع والأثر

أحيطت اللجنة التنفيذية علما بتقرير الوقع والأثر الأول للأمين العام منذ اعتماد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. وسلطت اللجنة التنفيذية الضوء على الإحصاءات المثيرة للإعجاب الواردة في هذا التقرير – فقد تم

[2] يمثله السيد ر. لوزانو في 14 آذار/مارس 2023.

[3] تمثلها سعادة السيدة هالة رمزي فايز.

تنظيم 69 نشاطاً في 23 بلداً وعقد نحو 73 فعالية إقليمية أو عالمية. وهنأت اللجنة التنفيذية الأمين العام وفريقه على ديناميتهم الجديرة بالثناء وتفانيهم في خدمة الاتحاد البرلماني الدولي. وشجعت اللجنة التنفيذية الأمين العام على الحفاظ على هذه الجودة العالية من الإنجازات وشكرت البرلمانات التي استضافت اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن رأي مفاده أن هذا التقرير الأول عن أثر الاستراتيجية الجديدة كان بداية واعدة، ومهد الطريق للتنفيذ الناجح للاستراتيجية. ومن أجل البناء على هذه الإنجازات، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يضع الأمين العام قاعدة بيانات للممارسات والمبادرات الجيدة التي من شأنها أن تمكن البرلمانيين من تعزيز مهاراتهم وقدرتهم على الصمود، ومقارنة جهودهم بالبرلمانات الأخرى.

وأوصت اللجنة التنفيذية أيضاً بأن يعزز الأمين العام آلية الرصد والتقييم للأنشطة المنفذة من أجل تعزيز أثرها المستدام.

ولاحظت اللجنة التنفيذية بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتصالات في ما يتعلق بالوجود المتزايد للاتحاد البرلماني الدولي على الشبكات الاجتماعية والدعم المقدم للأعضاء خلال الجمعيات العامة. وشجعت اللجنة التنفيذية الأمانة على الحفاظ على هذا الزخم الذي ثبت أنه أداة حاسمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وجددت اللجنة التنفيذية نداءها لصالح مشاركة الوفود البرلمانية الوطنية في فعاليات الأمم المتحدة كجزء من التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتشجيع حشد البرلمانيين لمواجهة التحديات العالمية.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى بذل جهود لنشر الوعي، ولا سيما بين رؤساء البرلمانات، بشأن مختلف القضايا في ضوء المساهمة الرسمية التي يمكن أن يقدمها البرلمانيون رفيعو المستوى في عملية صنع القرار. وشددت اللجنة التنفيذية أيضاً على أهمية عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين وأعربت عن أسفها لاستمرار انتشار العنف ضد المرأة وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن بالغ قلقها إزاء حرمان المرأة في أفغانستان من التعليم. وأدانت هذا الانتهاك لحقوق الإنسان ووجهت نداءً قوياً لاتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك من جانب البرلمانات، لمعالجة هذا الوضع.

برلمانات من أجل الكوكب

استعرضت اللجنة التنفيذية التقدم المحرز في هذه الحملة، التي تهدف إلى زيادة الوعي بين البرلمانيين بالتهديد المتزايد الذي يشكله تغير المناخ على البشرية. كما تسلط الحملة الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الآثار المحتملة

الأكثر تدميراً لتغير المناخ ومساعدة الأشخاص والبلدان الأكثر ضعفاً. ويحتل البرلمانيون المقعد القيادي للجهود العالمية، وتؤكد الحملة على عدة طرق يمكنهم من خلالها تقديم مساهمة محددة، بما في ذلك:

– استخدام سلطاتها التشريعية والمتعلقة بالموازنة لضمان وضع قوانين قوية وتمويلها بشكل صحيح

– مساءلة الحكومات عن التزاماتها باتفاق باريس "للسماح لجميع الناس بالعيش على كوكب أكثر صحة مع ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة"

– القيادة بالقدوة: يتحمل البرلمانيون أيضاً مسؤولية الحد من انبعاثاتهم، وأن يصبحوا أكثر مراعاة للبيئة، وأن يصبحوا مناصرين للمناخ لإلهام الآخرين

وأيدت اللجنة التنفيذية إطلاق الحملة، التي جرت بعد ذلك خلال جلسة المجلس الحاكم في 12 آذار/مارس 2023.

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

لاحظت اللجنة التنفيذية بارتياح أن الجهود المبذولة من أجل زيادة العضوية قد بدأت تؤتي ثمارها، وأيدت طلب إعادة الانتساب المقدم من برلمان ليبيريا، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة. ورحبت أيضاً بمشاركة وفدين رفيعي المستوى من جزر البهاما وكيريباس في المنامة بصفة مراقب بالنظر إلى إمكانية عضوية الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل. وشجع أعضاء اللجنة التنفيذية البرلمانات الأعضاء على مضاعفة جهودها لتشجيع العدد القليل من البرلمانات الوطنية التي لا تزال غائبة عن الاتحاد البرلماني الدولي على الانضمام في أقرب وقت ممكن لصالح العضوية العالمية.

وأحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالتعديلات المقترح إدخالها على *الوسائل العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي* (راجع الصفحة 124)، بناءً على طلب المجلس الحاكم. أولاً، يمنح مركز المراقب الدائم من الآن فصاعداً بناءً على توصية اللجنة التنفيذية بعد دراسة متأنية لهيكلية المنظمة المعنية وتمويلها وبيان مهمتها وبرنامج عملها وسجلها مع التركيز على الأثر والإنجازات المتوخاة.

وثانياً، يخصص مركز المراقب الدائم عموماً للمنظمات البرلمانية تماشياً مع التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، وكذلك للمنظمات التي أقام معها الاتحاد البرلماني الدولي علاقة وثيقة ومفيدة للطرفين.

وثالثاً، يتوقع من المراقبين من الآن فصاعداً أن يدفعوا رسماً رمزياً للتسجيل، تحدده اللجنة التنفيذية، للمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. إلا أن الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، فضلاً عن المراقبين الذين يساهمون مباشرة في برنامج الجمعية العامة، سيعفون من هذه الرسوم.

وأخيراً، ستعاد هيكلة فئات المراقبين الدائمين على النحو التالي: الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، والجمعيات أو الرابطات البرلمانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والاتحادات الدولية للأحزاب السياسية، وغيرها من المنظمات الشريكة.

وكجزء من العملية نفسها، لوحظ أن مراقبين اثنين لم يجريا أي اتصال بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لعدة سنوات، ومن ثم سيرفعان من قائمة المراقبين، وهما الصندوق الدولي لإدارة الزراعة ومنظمة الدول الأمريكية.

ووافقت اللجنة التنفيذية على تقديم التعديلات إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

ونظرت اللجنة التنفيذية أيضاً في ثلاثة طلبات للحصول على مركز المراقب الدائم. أولاً، بعد مشاورات مع وفد فلسطين، قررت اللجنة التنفيذية عدم قبول طلب رابطة البرلمانيين منح القدس مركز المراقب الدائم. وثانياً، ورد طلب جديد من المؤتمر البرلماني الدولي وقررت اللجنة التنفيذية إرجاء قرارها ريثما يتم جمع معلومات إضافية عن المنظمة. وأخيراً، وبعد إجراء مزيد من المشاورات مع رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، أيدت اللجنة التنفيذية قرارها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بعدم قبول طلب الرابطة للحصول على صفة مراقب واقتراح مواصلة التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي عبر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

أحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ 146 وأحاطت علماً بأن الأعمال التحضيرية تسير بصورة طبيعية. وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً أيضاً بالمعلومات الواردة من الأمين العام ومفادها أن سلطات مملكة البحرين قررت إلغاء التأشيرات التي منحت لاثنين من مسؤولي منظمة رصد حقوق الإنسان، وهما مراقبان في الاتحاد البرلماني الدولي، لأغراض حضور الجمعية.

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

استعرضت اللجنة التنفيذية قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.

وفي ما يتعلق بالجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي كان من المقرر عقدها في جنيف، أوصت اللجنة التنفيذية بعقدها بدلاً من ذلك في لواندا بدعوة من برلمان أنغولا. وتعتقد اللجنة التنفيذية أن عقد الجمعية الـ 147 في أنغولا سيكون فرصة ثمينة للبلد، بعد مختلف المآسي التي شهدها خلال تاريخه الحديث، وسيدعم جهوده الرامية إلى إعادة بناء الديمقراطية وسيادة القانون.

واجتمعت اللجنة التنفيذية مع اللجنة التنظيمية الأنغولية وأحيطت علماً بالأعمال التحضيرية الجارية للجمعية. واغتنم أعضاء اللجنة التنفيذية الفرصة ليطلبوا إيلاء اهتمام خاص لضمان إصدار التأشيرات، وترتيبات النقل الموثوقة والفعالة، وتوفير أماكن الإقامة بأسعار تفضيلية بالقرب من مكان انعقاد الجمعية، ووجود طاقم طبي مؤهل لتوفير الرعاية اللازمة لجميع المشاركين.

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

عقب قرار المجلس الحاكم إدخال نشيد الاتحاد البرلماني الدولي، كلفت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصياغة الشروط وتحديد أسس العملية. وبعد التشاور مع خبراء الموسيقى، نشرت الأمانة العامة طلباً لتقديم مقترحات وأعطت الملحنين المحتملين ستة أشهر لتقديم مشاركاتهم. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي 19 طلباً.

وطلبت الأمانة العامة مساعدة خبير موسيقي لتضييق نطاق الاختيار إلى قائمة مختصرة من مشاركتين، مع مراعاة الخصائص الموسيقية لكل قطعة ومدى ملاءمتها كنشيد.

وصوتت اللجنة التنفيذية على هذين المقترحين وأوصت بأن تصبح المقطوعة التي ألفها السيد بيدرو هالفتر نشيد الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعزف في بداية كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. وقررت اللجنة التنفيذية تقديم القطعة المختارة إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

أيد المجلس الحاكم، في دورته الـ210 خلال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في كيغالي، رواندا، استنتاج اللجنة التنفيذية المتعلق بإنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، استناداً إلى الأساليب التالية:

(أ) مبدأ فتح مكاتب إقليمية؛
(ب) متطلبات فتح تلك المكاتب؛
(ج) الإحاطة علماً بالعرضين المقدمين من أوروغواي وجمهورية مصر العربية؛
(د) الطلب إلى الأمين العام إجراء مشاورات مع هذين البلدين وتقديم تقرير عن النتائج في الدورة المقبلة للمجلس الحاكم

وعيّن الأمين العام مدير خدمات الدعم التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ليكونوا مركز التنسيق لهذه الخدمات بالنيابة عنه. وجرت بعد ذلك عدة مناقشات ولقاءات افتراضية مع برلمانات الأوروغواي، وجمهورية مصر العربية.

وفي حالة **الأوروغواي**، عقد اجتماعان بين منسق الاتحاد البرلماني الدولي وممثلي البرلمان ووزارة الخارجية، في 23 كانون الثاني/يناير 2023 و13 آذار/مارس 2023. وخلال اجتماع كانون الثاني/يناير، تقرر ما يلي:

– تتمثل الخطوة الأولى في إبرام اتفاق مع البلد المضيف بين الاتحاد البرلماني الدولي وحكومة أوروغواي.
– ثم يعقب ذلك اتفاق بين البرلمان المضيف والاتحاد البرلماني الدولي.

واستناداً إلى عدة نماذج لاتفاقات البلد المضيف المبرمة بين حكومة أوروغواي وغيرها من المنظمات الدولية المماثلة، أعدت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً مع البلد المضيف قدمته إلى السلطات الحكومية لمناقشته. وبمجرد اختتام هذه المناقشات، ستكون الخطوات التالية عبارة عن صياغة اتفاق بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان يتناول مسائل التوظيف والإدارة والموازنة، وفقاً لمتطلبات فتح مكاتب إقليمية (راجع الصفحة 132).

وفي حالة **جمهورية مصر العربية**، تبادل البرلمان والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مشاريع اتفاقات البلد المضيف. في اجتماع بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان المصري في 1 آذار/مارس 2023، التزم الأمين العام للبرلمان بتزويد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بتعليقات من وزارة الخارجية على النموذج الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي.

وعندما أثيرت مسألة الجداول الزمنية، اقترح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي توقيع الاتفاقات في أقرب فرصة، إن أمكن قبل الاجتماع المقبل للجنة التنفيذية (المقرر عقده في لشبونة في 29 حزيران/يونيو 2023)، إذا كان المضيفون مستعدين. واتفقت اللجنة التنفيذية على أنه من المهم ترتيب الجوانب الإدارية والقانونية قبل التوقيع على هذه الاتفاقات.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

وخلال دورتها في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أقرت اللجنة التنفيذية خارطة الطريق للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وفي ضوء خارطة الطريق هذه، أجريت مشاورات مكثفة مع مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بغية صقل ولايتها وأساليب عملها. وتماشياً مع نفس النهج المستخدم خلال عملية خارطة الطريق، قدمت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة إلى اللجنة التنفيذية وثيقة توجز الطرائق وأساليب العمل الجديدة المقترحة (راجع الصفحة 130).

وأيدت اللجنة التنفيذية طرائق وأساليب العمل المبينة في تلك الوثيقة وأوصت بأن تواصل اللجنة الدائمة عملها على هذا الأساس.

تقرير عن أعمال فريق العمل التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

وتلقت اللجنة التنفيذية معلومات مستكملة عن عمل فريق العمل وأحاطت علماً بتوصياته والخطوات التالية المعتزمة (راجع الصفحة 145). وجددت اللجنة التنفيذية شكرها لأعضاء فريق العمل على تفانيهم في هذه القضية النبيلة. وقررت اللجنة التنفيذية حث جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على دعم أعضاء فرقة العمل في ضوء أهمية عملهم.

فريق العمل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)، رئيسة فريق العمل، حول التطورات الحالية وفقًا لخارطة الطريق الخاصة بها. تم تزويد فريق العمل بمشروع مدونة سلوك لمسؤولي الحوكمة. وقبل الانتهاء، كانت مسودة مدونة السلوك هذه بحاجة إلى مزيد من التطوير لتشمل إنشاء هيئة جديدة تقوم بتقييم الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك والتحقيق فيها، إذا لزم الأمر، وتتلقى إقرارات المصالح. وبما أن هذه الهيئة لم تكن موجودة حتى الآن في هيكلية إدارة الاتحاد البرلماني الدولي، فسيلزم إجراء مزيد من المناقشات داخل فريق العمل واللجنة التنفيذية. في مرحلة لاحقة، سيكون من الضروري إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي لتنفيذ مدونة السلوك هذه.

وأحاط رئيس فريق العمل علماً بأن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قد أعدت، كجزء من استراتيجيتها للرقمنة، سياسة لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات تم تقاسمها مع فريق العمل. وستشارك الأمانة العامة هذه السياسة كأمر إداري لجميع موظفي الاتحاد البرلماني الدولي. ومن شأنه أن يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية داخل الأمانة العامة وزيادة أمن تكنولوجيا المعلومات.

وأبلغ الأمين العام أيضاً أعضاء اللجنة التنفيذية بالعمل المتعلق بوضع سياسة لمكافحة التحرش لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ومناسباته، التي عرضت على مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) لاستعراضها.

وشكرت اللجنة التنفيذية فريق العمل والأمانة العامة على العمل المنجز.

جائزة الاتحاد البرلماني الدولي كريمر–باسّي

واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من الطبعة الأولى للجائزة، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على سلسلة من التعديلات المقترحة على القواعد، بما في ذلك إدماج مصفوفة تقييم وتنفيذ نظام أكثر إنصافاً لتوزيع الأصوات (راجع الصفحة 126).

2. اللجنة الفرعية للتمويل

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، بشأن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي وحشد التمويل الطوعي. اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 6 آذار/مارس 2023 تقريباً لإعداد وتسهيل نظر اللجنة التنفيذية في المسائل المالية والمتعلقة بالموازنة. وقد فحصت بعناية الوضع المالي الحالي ومعلومات مستكملة عن التمويل الطوعي. ولا تزال عملية المراجعة الخارجية جارية ولا يمكن استكمالها في الوقت المناسب لعرض البيانات المالية المراجعة في الجمعية الحالية.

ولذلك اقترحت اللجنة الفرعية للتمويل إرجاء الموافقة على البيانات المالية للعام 2022 والإدارة المالية للأمين العام حتى الجمعية الثانية للعام 2023.

ولاحظت رئيس اللجنة الفرعية أن الحالة المالية الراهنة للاتحاد البرلماني الدولي سليمة ومستقرة. ولفتت الانتباه إلى أن متأخرات الاشتراكات المقررة على الأعضاء لا تزال مدعاة للقلق وطلبت الدعم من المجموعات الجيوسياسية في متابعة المتأخرات. وقد لاحظت اللجنة الفرعية نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في اجتذاب التبرعات وشجعت الأعضاء الجدد في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي على المساعدة في التماس التبرعات لدعم الأنشطة المتصلة بعمل لجانهم. وقدم الأمين العام وفريقه مزيداً من التفاصيل إلى اللجنة التنفيذية بشأن الوثائق المالية المقدمة.

وشكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة على العمل المنجز وعينت رئيس اللجنة الفرعية لتقديم تقرير إلى المجلس الحاكم نيابة عنها.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه

انعقدت الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات يومي 11 و14 آذار/مارس 2023. وجمعت هذه الدورة 228 مشاركاً، من بينهم 186 برلمانياً (161 امرأة و25 رجلاً) من 66 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

وافتتحت الدورة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا). وانتخب المنتدى سعادة السيدة هالة رمزي فايز، عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين والنائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، لرئاسة دورته الـ35. ورحب النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين، سعادة السيد جمال محمد فخرو، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

وبناء على مساهمة المشاركين في الجمعية العامة، بحثوا من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. وسلطت النقاشات الضوء على مدى احتمال استهداف النساء والفتيات من خلال أنواع معينة من الجرائم الإلكترونية مثل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والتهديدات، والمطاردة، والتنمر، وخطاب التحيز ضد المرأة. واتفقوا على أن من الملحّ منع هذه الجرائم الإلكترونية والتصدي لها بتشريعات شاملة تراعي المنظور الجندري وتركز على الضحايا. ومن الملحّ أيضاً معالجة التمثيل الناقص للمرأة في قطاع الأمن الإلكتروني. واقترح المنتدى بعد ذلك على اللجنة الدائمة سلسلة من التعديلات على مشروع القرار. وقد تم تضمين جميع التعديلات المقترحة في القرار.

كما عقد المنتدى حلقة نقاش حول *القيادة البرلمانية في التصدي لانعدام الأمن والأزمات: وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صميم الأمن المائي، والقدرة على التكيُّف مع المناخ، واستدامة السلام*. واتفق المشاركون على أهمية زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات في هذه المجالات. وترد حاجة إلى استراتيجيات وتدابير تستجيب للجندر في إدارة المياه، والتخفيف من آثار تغير المناخ وعمليات السلام، فضلاً عن جهود إعادة الإعمار والتعافي.

وفي جلسته في 14 آذار/مارس 2023، أجرى المنتدى انتخابات لاستبدال نصف الممثلات الإقليميات، اللواتي انتهت فترة ولايتهن، وممثلات إقليميات أخريات، إحداهما عن المجموعة الإفريقية والأخرى من مجموعة 12+، لملء المناصب التي كانت قد أصبحت شاغرة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عضوات المكتب المنتخبات حديثاً في الصفحة 65. وبناءً على اقتراح من المكتب، انتخب المنتدى السيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك) لمنصب رئيسة مكتب النساء

البرلمانيات، وسعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لمنصب النائب الأول للرئيسة، وسعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) لمنصب النائب الثاني لرئيسة مكتب البرلمانيات.

2. منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 12 آذار/مارس 2023. وضم المؤتمر 100 مشارك، من بينهم 60 برلمانياً (22 شابة و38 شاباً) من 58 بلداً، فضلاً عن ممثلين عن منظمات مختلفة. وترأست الاجتماع سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وخلال الكلمات الافتتاحية، تحدثت السيدة البزار عن النجاحات التي حققها المجلس على مدى العامين الماضيين. وشددت على أهمية الحفاظ على المبادرات الجديدة التي تم إنشاؤها خلال ولايتها في المجلس الحاكم، مثل جلسات الإحاطة عبر الإنترنت. وحضر المنتدى أيضاً رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وسلّط الضوء على أهمية رفع صوت الشباب في عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

ومن خلال تقييم التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب في بلدانهم، تبادل البرلمانيون الشباب الممارسات الجيدة في إنشاء تجمعات شبابية، وانتخاب السياسيين الشباب لشغل مناصب قيادية في كل من البرلمان والحكومة، وتضافر الجهود من الأحزاب السياسية لتمكين البرلمانيين الشباب. وسلط أعضاء المنتدى الضوء على التزامهم بمبادرة *"أنا أقول للشباب في البرلمان"!* وعرضوا الجهود المبذولة في تنفيذها.

وقُدمت تقارير استعراضية للشباب، تهدف إلى المساهمة بوجهات نظر الشباب، بشأن مشروعي القرارين. وخلال نقاشاتهم، سلط البرلمانيون الشباب الضوء على أهمية التدابير الخاصة لحماية الشباب من الأذى عبر الإنترنت، بما في ذلك عبر التعليم والتوعية. وشدد المشاركون على العلاقة الكلية بين البيئة والصحة، ودعوا إلى وضع نماذج أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج.

ووافق المنتدى على الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية لعضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للفترة 2023-2025. ثم عقد المجلس الجديد اجتماعاً انتخب فيه السيد د. كاردين (المملكة المتحدة) رئيساً له.

وعيّن المنتدى السيدة رودينكو (أوكرانيا)، عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، لإعداد تقرير عام للشباب بشأن قرار *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*، الذي سيتم اقتراحه للاعتماد في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

وبعد أن قام مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب بتقييم مشاركة الشباب في الجمعية العامة الـ 146 في اجتماعه الذي انعقد في وقت سابق من ذلك اليوم، قرر أنه لا يزال يرد المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة تعزيز مشاركة الشباب

في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عن طريق تعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية لتعزيز مشاركة البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز حضور أعضاء المجلس. كما تم تحديد خفض الحد الأدنى للسن ليتم اعتباره برلمانياً شاباً كوسيلة ضرورية للمضي قدماً.

3. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين دورتها الـ171 في الفترة من 10 إلى 14 آذار/مارس 2023. وحضر الدورة السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، الرئيس، والسيدة م. أوديامبو (كينيا)، نائب الرئيس، والسيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والسيدة أ. جيركنز (هولندا)، والسيد م. حسين سايد (باكستان)، والسيدة س. أسياين بيريرا (أوروغواي)، والسيد هـ. كامبوني (زامبيا). لم يتمكن السيد و. بلان (فرنسا) من المشاركة في الدورة.

وبحثت اللجنة خلال الدورة حالة 249 برلمانياً (30٪ منهم نساء) في 14 بلداً. أُعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بأربعة برلمانيين من البلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية (عضوان برلمانيان)، وأوغندا (عضوان برلمانيان). وأعلن عدم قبول قضية واحدة تتعلق بـ50 برلمانياً من جنوب إفريقيا. كما عقدت اللجنة 11 جلسة استماع (انعقدت ثلاث منها عبر الإنترنت) مع الوفود الوطنية وأصحاب الشكوى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 193 برلمانياً من البلدان التالية: كمبوديا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وجمهورية العراق، ودولة ليبيا، وباكستان، والسنغال، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انعقدت جلسة واحدة للجنة شؤون الشرق الأوسط، في 12 آذار/مارس 2023، بحضور 12 عضواً. وشدد الأعضاء على التزامهم بالعمل معاً على أساس التفاهم المتبادل والحوار البناء.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن دورة الاتحاد البرلماني الدولي الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام، التي عقدت في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في جنيف، سويسرا، في الفترة من 5 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، حول موضوع *"التعامل مع ندرة المياه: فرصة لإعادة بناء السلام من خلال العلوم"*. تهدف الدورة إلى المساعدة في تعزيز بيئة إيجابية للتعاون من خلال اقتراح تقنيات بديلة لتخفيف التوترات المتعلقة بندرة المياه، وبالتالي تشجيع التعايش بين

الدول. وسيعقد مؤتمر متابعة للبرلمانيين في فيتنام، في حزيران/يونيو 2023. وستعقد الدورة الثانية لمدارس العلوم من أجل السلام في تموز/يوليو 2023، مع التركيز على موضوع تغير المناخ. وسيتبع ذلك مؤتمر للبرلمانيين على هامش مؤتمر الأطراف الـ28 (COP 28)، الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. وشكر الأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية على هذه المبادرة الفريدة، والمبتكرة من أجل السلام.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة منذ الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وقعت الأمانة العامة اتفاقية تعاون فني مع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، ومقره سيئون. كما شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمان في دولة ليبيا، مقره في بنغازي، في ما يتعلق بالجهود المبذولة لإعادة بناء مؤسسات عاملة.

وقدم السيد م. لاسواوي، من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إحاطة للأعضاء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في تقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. ومع ذلك، تتدهور حالة اللاجئين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية بسرعة بسبب الأزمات العديدة في المنطقة. ويزيد هذا الوضع تفاقماً بسبب الأزمة المالية التي تواجهها الأونروا جراء نقص التمويل، الأمر الذي يعيق قدرتها على الوفاء بولايتها. في ظل غياب حل عادل ودائم للنزاع، فإن للبرلمانيين دوراً رئيسياً يؤدونه في توفير الموارد المالية اللازمة للأونروا.

وأطلعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء على الحالة الراهنة في إسرائيل ودولة فلسطين. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الوضع الحرج في أعقاب تصاعد كبير في العنف، بما فيها الهجمات من المستوطنين، منذ بداية العام 2023، بما في ذلك بعض الحوادث الأكثر دموية منذ حوالى 20 عاماً. وشدد الأعضاء على الأهمية المحورية للأزمة في إسرائيل ودولة فلسطين بالنسبة لولاية اللجنة، واتفقوا على إنشاء مجموعة تركيز خاصة بإسرائيل ودولة فلسطين. وينبغي أيضاً إنشاء مجموعات تركيز أخرى، بما في ذلك في ما يتعلق بالأزمات في الجمهورية اليمنية ودولة ليبيا. واتفق الأعضاء أيضاً على عقد جلستين للجنة في كل جمعية عامة لإتاحة الوقت الكافي للتركيز على الأزمات المتعددة التي تحدث في الشرق الأوسط.

ووافقت اللجنة على زيارة المنطقة في العام 2023، بما في ذلك إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين. وستوفر الزيارة، التي ستهدف إلى إقامة حوار حقيقي مع المعنيين واكتساب فهم متعمق للوضع، فرصة لتعزيز التقارب في المنطقة والنهوض بالمصالحة.

5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 14 آذار/مارس 2023.

واستمعت اللجنة إلى آخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بحالات محددة من القانون الدولي الإنساني والأزمات بما فيها في أفغانستان وميانمار وأوكرانيا. وبشكل عام، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تكاثر حالات النزاع وتزايد أعداد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد. وفي البلدان الثلاثة التي شملها الاستعراض، شكلت النساء والفتيات الغالبية العظمى (70٪) من الفارين من النزاع. وفي حالة أوكرانيا، بلغت هذه 90٪ في النزاع. وتزداد هذه الحالات تعقيداً، إذ يجب أيضاً مراعاة أبعاد جديدة مثل أثر تغير المناخ، أو التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة، عند تقديم المساعدة والدعم. وجرى التشديد أيضاً على انتشار العنف القائم على الجندر. وأثيرت مسألة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إفلات الجهات الفاعلة غير الحكومية، ومسألة جرائم الحرب، وستتم مناقشتهما في الدورة المقبلة للجنة.

ودعت اللجنة البرلمانات إلى مناقشة دعم الجهود، مشيرة إلى أنه ترد حاجة ماسة لبناء تعاون متعدد الأطراف للاستجابة للأوضاع المأساوية التي تتم مواجهتها ليس فحسب في أوكرانيا ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. ويحتاج اللاجئون من أفغانستان وميانمار، فضلاً عن السكان المتضررين من الزلزال الذي ضرب الجمهورية العربية السورية وتركيا، إلى المساعدة والدعم بشكل عاجل. وسلّط أعضاء اللجنة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة. ووجهت اللجنة نداءً خاصاً في ما يتعلق بالوضع في أفغانستان، إذ أصبحت الجهود المنقذة للحياة أولوية لوكالات الدعم المشاركة في البلاد. وشددت اللجنة على أهمية ضمان حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم. وناقشت اللجنة الاستعدادات للمنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيوفر المنتدى فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. لذلك، إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى متابعة تعهدات بلدانهم في هذا الصدد (راجع: https://globalcompactrefugees.org/). وشجعت اللجنة أيضاً البرلمانات على مواصلة المشاركة في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين بتعهدات جديدة.

وناقشت اللجنة العمل الرامي إلى إضفاء الطابع العالمي على *اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد* وتنفيذها. واتفقت على تنظيم ندوة افتراضية عالمية عبر الإنترنت بشأن هذه المسألة كوسيلة لزيادة الوعي ودعم المزيد من مشاركة البرلمانات. وناقشت أيضاً *اتفاقية الذخائر العنقودية* واتفقت على بدء العمل نحو تحقيق هدف مماثل يتمثل في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بشكل فعال.

وأخيراً، لاحظت اللجنة أن إحدى أعضائها، وهي السيدة إ. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية)، لم تحضر الدورات الثلاث الأخيرة للجنة. ولذلك طلبت اللجنة، وفقاً لنظامها الداخلي، إعلان شغور المقعد.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص في 11 آذار/مارس 2023. وحضر الاجتماع الميسّرون الثلاثة، السيد صموئيل كوغولاتي (بلجيكا)، والسيدة ليا كارتابيلي (إيطاليا)، والسيد لوران فيرلي (سويسرا)، وثلاثة أعضاء في مجلس النواب في جمهورية قبرص، وأربعة ممثلين عن الأحزاب السياسية القبرصية التركية.

وكررت الأطراف عزمها على إنهاء الجمود الراهن واستئناف المفاوضات للتوصل إلى حل للمشكلة القبرصية، على أساس اتحاد فيدرالي ذي منطقتين وطائفتين، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه.

وأقرت بالحاجة إلى تعاون أوثق في إدارة الكوارث الطبيعية، على إثر الزلازل المدمرة في الجمهورية العربية السورية وتركيا.

7. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) دورتها الـ47 في 10 و14 آذار/مارس 2023. وحضر الاجتماع الرئيس، معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والعضوان السيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال) والسيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا). وانضم السيد ج. إيشانيز (إسبانيا) إلى المجموعة في جلسة الحوار مع وفد الملديف.

واستعرضت المجموعة تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ 146. لغاية 15 آذار/مارس 2023، شكلت النساء نسبة 35٪ من المندوبين في الجمعية العامة (راجع الصفحة 153). ومن حيث القيمة المطلقة، يعد هذا واحداً من أكبر عدد من المندوبات اللواتي يحضرن أي جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي بالحضور الشخصي. في المنامة، كان 37 وفداً من أصل 136 (أو 27.2٪) متوازنة جندرياً، أي مشكّلة بالتحديد بين 40 إلى 60٪ من النساء أو الرجال. ويمثل هذا انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالجمعية العامة السابقة، عندما كانت نسبة 29.4٪ من الوفود متوازنة جندرياً (35 وفداً من أصل 119 وفداً). وترد في الصفحة رقم (154) قائمة بالوفود الـ 37 المذكورة آنفاً والمتوازنة جندرياً، التي حضرت الجمعية العامة الـ 146.

ومن بين الوفود الـ 136 الحاضرة، تألف 131 وفداً من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 21 وفداً جميعهم من الرجال (16٪). بالإضافة إلى ذلك، تألفت ثلاثة وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من النساء. وكانت هذه الوفود الـ24 أحادية الجندر من برلمانات الدول التالية: الأرجنتين، البرازيل، كمبوديا، تشاد، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، إثيوبيا، فنلندا، غابون، جورجيا، إيطاليا، مدغشقر، ماليزيا، مالي، مالطا، منغوليا، ميانمار، دولة قطر، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، تونغا، الجمهورية اليمنية، زيمبابوي. وبالإضافة إلى ذلك، حضر الجمعية العامة خمسة وفود مؤلفة من عضو واحد: ليتوانيا، موناكو، الباراغواي، سيراليون، تركمنستان. وإجمالاً، يخضع 14 وفداً للعقوبات في هذه الجمعية العامة، مقابل 11 وفداً في الجمعية العامة الأخيرة.

وخلال جلسة المجموعة في المنامة، نظرت الوفود وأبدت تعليقاتها بشأن مسودة أولية لسياسة للاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات التي ينظمها الاتحاد. والهدف من ذلك هو إعداد السياسة للجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

ووفقاً لولاية المجموعة، عقدت جلسة حوار مع وفد الملديف الذي حضر الجمعية العامة الـ 146، في ضوء الانتخابات المقبلة في البلد التي ستجري في العام 2024.

وسلّط وفد الملديف الضوء على الصعوبات الخاصة التي تواجه النساء في السياسة في البلد، بما في ذلك الأعراف الثقافية، والقوالب النمطية المتحيزة ضد المرأة، والعنف ضد النساء في السياسة (ولا سيما العنف عبر الإنترنت)، وتحديات التوفيق بين مسؤوليات الحياة الخاصة والعامة.

وفي انتخابات العام 2019، انخفض تمثيل النساء في البرلمان من نسبة 5.9 إلى 4.6٪. ويضم برلمان الملديف حالياً 4 نساء و83 رجلاً من الأعضاء البرلمانيين. ومن بين هؤلاء النساء الأربع، تشغل إحداهن منصب نائب رئيس البرلمان وتشغل الثلاث الأخريات منصب رئيسة اللجان. وتشغل النساء أيضاً نسبة 36٪ من الحقائب الوزارية. في العام 2019، تم إدخال حصة انتخابية، مع تخصيص نسبة 30٪ من مقاعد المجالس المحلية للنساء. ونتيجة لذلك، وجدت المرشحات أنه من الأسهل الفوز بالانتخابات لشغل مناصب ذات مسؤولية في الحكومة المحلية في انتخابات العام 2021. وتُبذل جهود لإدخال نظام الحصص أو التدابير الخاصة المؤقتة للانتخابات التشريعية للعام 2024، بهدف زيادة تمثيل النساء في البرلمان إلى نسبة 33٪. وسيتطلب اتخاذ مثل هذه التدابير دعماً من الأحزاب السياسية والبرلمانيين الرجال.

ورحبت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بالتبادلات، وأعربت عن أملها في رؤية التقدم المحرز في السنوات الأربع الماضية. مع اقتراب الانتخابات، يعتبر الوقت الحاضر لحظة محورية. وتقف المجموعة والاتحاد البرلماني الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم من حيث زيادة الوعي وبناء القدرات وحشد الإرادة السياسية.

8. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 11 آذار/مارس 2023، بحضور 5 من أصل 12 عضواً. ورحب بأعضاء ثلاثة جدد من أيرلندا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلاً عن الشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري سبل تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة العالمية وتنفيذ العنصر الصحي في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. واتفق على أن التحدي الذي تمثله الصحة واسع جداً وأنه لن يوسع نطاق أولوياته أكثر، بل سيحتفظ ببعض الأولويات الرئيسية ويعالجها.

ونظر الفريق الاستشاري في أهمية التزامات حقوق الإنسان في العمل المتعلق بالصحة. إذ لا تزال القوانين والسياسات التقييدية تحد أو تمنع الوصول إلى الخدمات. يرد الكثير مما يمكن للبرلمانيين وينبغي عليهم القيام به من خلال التوعية العامة.

وقرر الفريق الاستشاري العمل وفقاً لمهامه في ما يتعلق بمجال التوعية، ووافق على تنظيم زيارة ميدانية في العام 2023 للتعرف على الممارسات المتعلقة بالإنصاف في الصحة وتوثيقها، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة. وعرضت باكستان استضافتها للفريق الاستشاري.

ونظر الفريق الاستشاري أيضاً في قواعده وممارساته ووافق على مواصلة هذا النقاش، بغية زيادة تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله في مجال الصحة العالمية.

وخلال تقديم تقريره إلى المجلس الحاكم، أطلق رئيس الفريق الاستشاري الكتيب المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية *المسار المفضي إلى التغطية الصحية الشاملة*. وأرسل المدير العام لمنظمة الصحة العالمية رسالة بالفيديو احتفاء بهذه المناسبة.

9. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انعقد اجتماع للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 13 آذار/مارس 2023. وخلال الاجتماع، ناقش أعضاء الفريق نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، التي عقدت في أواخر العام 2022 وأوائل العام 2023.

واتفقت اللجنة على المبادئ الأربعة الشاملة التالية للتعامل مع بلدان منطقة الساحل:

1. التركيز على العمل الفوري، وليس مجرد التحدث أو عقد الاجتماعات.
2. مواءمة جميع الأنشطة العالمية المتعلقة ببلدان منطقة الساحل مع المبادرات الإقليمية والدولية.
3. مراعاة الحلول الناشئة عن المجتمعات المتأثرة: حلول بقيادة إفريقية للمشاكل التي تؤثر على إفريقيا.
4. إعادة بناء الثقة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع المعنيين الرئيسيين.

وانعقد الاجتماع المواضيعي الثاني بشأن *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 26 و27 شباط/فبراير 2023 كمبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وتمحور الموضوع حول *إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب*. ويُعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث جمع 190 مشاركاً من خلفيات متنوعة، مع التركيز على القادة الدينيين والقبليين من منطقة الساحل. وبالإضافة إلى أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ضم الاجتماع أيضاً ممثلين عن المجتمع المدني والشباب والبرلمانيين من مجموعة دول الساحل الخمس والبلدان المجاورة، فضلاً عن خبراء إقليميين ودوليين ومنظمات برلمانية. والجدير بالذكر أن الاجتماع ترأسه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، ورئيس المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معالي السيد إبراهيم بوغالي.

وانعقد الاجتماع المواضيعي الثالث للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل في 11 آذار/مارس 2023، خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين. وحضره أعضاء من الفريق وبرلمانيون من منطقة الساحل والبلدان المجاورة، فضلاً عن خبراء متخصصين. وركز الاجتماع على *التخفيف من أثر التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل*.

وخلال اجتماع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، في المنامة، تم تقييم نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة حول الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل، وتم تحديد الخطوات التالية من قبل الأعضاء:

التنسيق الداخلي: بعد تحديد النساء والشباب كمجموعات ضعيفة، ينبغي عقد اجتماعات تنسيقية مع مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب ومكتب النساء البرلمانيات، للفت انتباههم إلى حالة هذه الفئات الضعيفة في بلدان منطقة الساحل وتشجيع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي هذه على وضعها على جداول أعمال الاجتماعات المقبلة لمنتدياتها.

التنسيق البرلماني الدولي: من أجل تنسيق الدعم المقدم لشعب منطقة الساحل، وتوحيده في كل مجال من المجالات المواضيعية الخمسة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، ينبغي إنشاء آلية تنسيق مع جميع الجهات الفاعلة البرلمانية العاملة على القضايا التي تؤثر على منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع برلمانات الدول المتقدمة النمو على استثمار الجهود في إعادة بناء الثقة مع بلدان منطقة الساحل.

التنسيق الدولي: ينبغي تشجيع منظمات الأمم المتحدة النشطة في منطقة الساحل على إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات، تضم أيضاً جهات فاعلة برلمانية، بناء على الاحتياجات على أرض الواقع.

التواصل والرؤية: ترد حاجة إلى رؤية أكبر لعمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وخاصة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، من أجل أن يكون له التأثير المطلوب. ويمكن للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً هاماً في إيلاء أهمية أكبر إلى *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* على الصعيد الدولي.

10. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انعقدت جلسة لمجموعة العمل في 13 آذار/مارس 2023، بحضور 14 عضواً.

وأشادت مجموعة العمل بنجاح الدورة الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام، التي عقدت من 5 ولغاية 9 كانون الأول/ديسمبر 2022 في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (سيرن) في جنيف، سويسرا، تحت عنوان *التعامل مع ندرة المياه: فرصة لإعادة بناء السلام من خلال العلوم*. وركزت الجلسة على إدارة المياه واستكشاف مصادر جديدة ومتجددة للمياه، بهدف إقامة بيئة إيجابية للتعاون الفني والمفاوضات من خلال تشجيع مقترحات التقنيات والوسائل البديلة لتخفيف التوترات المتعلقة بندرة المياه، وبالتالي تحويل عناصر النزاع بين الأطراف إلى أسباب للتعايش.

وحضر الدورة الأولى أربعة وعشرون مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن جميع المجموعات الجيوسياسية الست: 21 موظفاً برلمانياً رشحتهم برلماناتهم الوطنية بغية ضمان الاستمرارية ضمن جميع الولايات البرلمانية، فضلاً عن ثلاثة برلمانيين، هم رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ورئيس لجنة شؤون الشرق الأوسط، وعضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وباعتباره أول نشاط مشترك للجنة شؤون الشرق الأوسط للاتحاد البرلماني الدولي ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، فإن الهدف من مدارس العلوم من أجل السلام هو سد الفجوة بين عالمي العلوم والسياسة من خلال بدء الحوار وإنشاء

مجتمع من الخبراء البرلمانيين لمواجهة التحديات معاً تحت مظلة العلوم المحايدة. وفرت الدورة الأولى مساحة للمشاركين لتبادل الخبرات في صنع القرار القائم على الأدلة والتعرف على أساليب التعاون العلمي. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين اتفقوا على أهمية تنفيذ مشروعين إقليميين بشأن المياه، في منطقة الساحل ودولة فلسطين.

ووافقت مجموعة العمل على عقد مؤتمر متابعة للبرلمانيين مع التركيز على الأمن المائي والغذائي في حزيران/يونيو 2023 في المركز الدولي للعلوم والتعليم المتعدد التخصصات في كوي نهون، فيتنام. واتفقت مجموعة العمل على عقد الدورة الثانية لمدارس العلوم من أجل السلام في تموز/يوليو 2023 حول موضوع تغير المناخ، من أجل تحديد مسار مؤتمر متابعة للبرلمانيين على هامش الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2023.

وفي ما يتعلق بخطة عمل مجموعة العمل، اتفق الأعضاء على اعتزامهم المشاركة بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي ستعقد في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023 في جنيف.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة قدمها السيد ديكلان كيران، رئيس قمة العلوم التاسعة في سياق الدورة الـ78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول موضوع القمة وأنشطتها. واتفقت مجموعة العمل على المشاركة رسمياً في القمة المقبلة في نيويورك، التي ستعقد في الفترة من 13 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2023. وستساعدهم مشاركتهم على تحديد الأساليب التي يمكن أن تساهم بها العلوم في مواجهة التحديات العالمية وضمان استمرار الحوار بين البرلمانيين والمجتمع العلمي، مع تطوير التعاون العلمي وإطلاقه لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واتفقت مجموعة العمل أيضاً على التعاون مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للاتحاد البرلماني الدولي لإعداد تقرير رئيسي وتقديمه في قمة العلوم، مما يعزز دور البرلمانيين في وضع الخطة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، وافقت مجموعة العمل على تنظيم يوم للاتحاد البرلماني الدولي كجزء من القمة، مع التركيز على مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام، والبرلمانيين بشكل خاص، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، اتفقت مجموعة العمل على متابعة عدة مشاريع رائدة بشأن إشراك الأوساط العلمية في البرلمانات. وسيتم استخدام الاستنتاجات والتوصيات من كل برلمان مشارك في العملية لتطوير مجموعة أدوات برلمانية عملية حول أهمية المشاركة العلمية في صنع القرار البرلماني. وستقوم مجموعة العمل باستعراض مجموعة الأدوات والموافقة عليها في اجتماعها خلال الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، في أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

أنشطة وفعاليات أخرى

1 .اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 11 آذار/مارس 2023، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. وحضر الاجتماع كل من: السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيسة المجموعة الإفريقية؛ ومعالي السيد محمد ريكان الحلبوسي (جمهورية العراق)، رئيس المجموعة العربية؛ والسيد م. ديك (أستراليا)، رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيد ي. بولغيرت (كازاخستان) والسيدة ل. ريسبيكوفا (كازاخستان) بالنيابة عن مجموعة أوراسيا؛ والسيد ب.لانو (باراغواي)، رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد أ. غريفروي (بلجيكا)، رئيس مجموعة 12+؛ وكذلك سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والسيد و. وليام (سيشيل)، نائب رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ والسيد أ.غاجادين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والسيد ل.ويرلي (سويسرا)، الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن أنشطته ومبادراته الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة، بما في ذلك من حيث زيادة إبراز المنظمة والتقدم نحو تحقيق هدف العضوية العالمية المتجذر في الهدف الاستراتيجي الرابع من *استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026*. وتم تشجيع رئيسي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ على الاتصال ببرلماني جزر البهاما وكيريباس على التوالي، نظراً لحضورهما الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة بصفة مراقب بهدف الانتساب المحتمل. ودعي رئيس المجموعة الإفريقية أيضاً إلى تعزيز التعاون الوثيق مع ليبيريا، التي أصبحت عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ 146.

وأثيرت مسألة المساهمات المالية للأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وطلب من رؤساء المجموعات الجيوسياسية تذكير أعضائهم المتأخرين داخل مجموعاتهم بالتزاماتهم المالية تجاه المنظمة. وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي. وذكر أن المشاورات بشأن مشروعين تجريبيين مستقلين في جمهورية مصر العربية وأوروغواي تتقدم، وأن نتائج هذين المشروعين الرائدين ستحدد جدوى إنشاء مكاتب إقليمية إضافية.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة لمحة عامة عن أنشطتهم المقررة في سياق الجمعية العامة الـ 146. وقدموا معلومات مستكملة عن متابعة المذكرة التوضيحية التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن مساهمة اللجان الدائمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار رئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بالنيابة إلى أن مكتب لجنته وافق على اقتراح لتحسين طرائق عمل اللجنة وأساليب عملها ونطاقها، وأنه من المتوقع الموافقة على هذا الاقتراح. وأوضح أن لجنته ستعمل على دعم الإصلاحات الرامية إلى جعل مجلس الأمن الدولي أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. وقد أجرت المجموعة الإفريقية مناقشات بشأن الحاجة إلى استعراض النظامين الأساسي والإداري للاتحاد البرلماني الدولي لضمان قدر أكبر من المرونة والفعالية في عمل المنظمة. وعلى وجه الخصوص، درست إمكانية تعديل النظامين الأساسي والإداري للسماح باختيار أكثر من بند طارئ واحد لكل جمعية عامة، فضلاً عن تحديد موعد نهائي لتقديم المقترحات. وأشار رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المحادثات بشأن إنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في أوروغواي تتقدم بشكل جيد، وأنه في ضوء التجربة الإيجابية للندوة الإقليمية المعنية بتغير المناخ لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في العام الماضي في مونتيفيديو، يجري وضع خطط لعقد هذه الفعاليات الإقليمية بشكل سنوي.

وأوضح رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أنه سيزور البرلمانات في منطقة المحيط الهادئ لتشجيع ودعم المشاركة في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي عضو في المنظمة. واقترح رئيس مجموعة 12+ إنشاء فريق عمل معني بتعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي، مما يكفل شفافية العملية ويتيح لجميع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة فرصة للإسهام بأفكارهم. ورحب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالاقتراح، مشيراً إلى أنه سيضمن إمكانية قيام أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بتغييرات في النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية.

2. حلقة نقاش بشأن *العمل البرلماني حول التنوع البيولوجي: ترجمة الالتزامات العالمية إلى تدابير وطنية*

تهدف حلقة النقاش هذه التي انعقدت في 13 مارس/آذار 2023 إلى توفير منصة للبرلمانيين لتبادل الخبرات والمعارف بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك روابطه بتغير المناخ والتنمية المستدامة. كما عملت على تعريف البرلمانيين بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنوع البيولوجي (COP15)، الذي عقد في مونتريال، كندا.

تم الإشراف على حلقة النقاش من قبل السيدة أ. بلاجوفيتش، مديرة برنامج التنمية الدولية في الاتحاد البرلماني الدولي، التي قدمت الموضوع وقدمت لمحة موجزة عن *البرلمانات من أجل الكوكب*، وهي الحملة التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً والتي ستحشد البرلمانات والبرلمانيين للعمل على حالة الطوارئ المناخية.

وكان عضو فريق المناقشة الأول الذي قدم العرض عن بعد هو السيد ب. بيسوباتي، رئيس السياسات البيئية، شعبة القانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدم إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنوع البيولوجي (COP15)، والذي حدد الأهداف الأربعة لإطار العمل، والتي تشمل الجهود الرامية إلى زيادة مساحة النظم الإيكولوجية الطبيعية، والحد من معدلات الانقراض، وتقدير قيمة مساهمة الطبيعة لدى الناس، وتقاسم المنافع من استخدام الموارد الجينية، وضمان حصول جميع الأطراف على الوسائل الكافية للتنفيذ. وسلط السيد بيسوباتي الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في حشد النساء والشباب للمشاركة في إجراءات التنوع البيولوجي، وضمان إدماج أهداف المناخ والتنوع البيولوجي في صنع السياسات على المستوى الوطني، وتعزيز نهج المجتمع بأسره والحكومة بأكملها، ودعم التمويل المبتكر للتنوع البيولوجي.

وشارك عضو فريق المناقشة الثاني، السيد وانغ يي (الصين)، ملاحظاته عبر رسالة فيديو، واصفاً كيف يهدد فقدان التنوع البيولوجي رفاه الناس، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بالغذاء والطاقة والسلامة، ويقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن كيفية دعم رئاسة الصين للدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف (COP15) بإرادة سياسية على أعلى مستوى، كما سلط الضوء على الجهود التي بذلتها الصين لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك إصدار وتنقيح القوانين واللوائح لتوفير ضمانات قانونية قوية لحفظ التنوع البيولوجي.

وقدم السيد ب .جوليان (كندا) معلومات عن استضافة كندا للدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف (COP15) وشدد على الأزمات الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث التي يواجهها العالم الآن. ووصف التحديات التي يخلقها فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك بالنسبة للسكان الأصليين، وسلط الضوء على الجهود التشريعية المبذولة في بلده، بما في ذلك معالجة خطر انقراض الكائنات الحيّة. وشدد السيد جوليان على ضرورة أن يعمل برلمان كندا، بوصفه المؤسسة الاتحادية، مع المقاطعات والأقاليم بشأن حفظ التنوع البيولوجي.

وجاءت مداخلات الحضور من كندا، وغانا، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وليختنشتاين، وموريشيوس. وسلط المشاركون الضوء على الإجراءات المختلفة لحماية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الحفاظ على النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي، وتعزيز التعليم البيئي في المدارس، وزيادة حجم المناطق المحمية، وإصدار تشريعات بشأن المواد البلاستيكية

ذات الاستخدام الواحد، وتخصيص الموارد للحد من مخاطر الكوارث. وكانت هناك أيضاً دعوات لتعزيز مشاركة المجتمع وتعزيز دور المرأة في حفظ التنوع البيولوجي، فضلاً عن ضمان حصول البرلمانيين على البيانات والمعارف والموارد حتى يتمكنوا من معالجة التنوع البيولوجي بفعالية من خلال وظائفهم التشريعية والمتعلقة بالموازنة والرقابة والتمثيل.

3. حلقة نقاش حول إجراءات الرقابة بشأن المناخ

تم تنظيم حلقة النقاش هذه، التي انعقدت في 13 آذار/مارس 2023، من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مبادرة التنمية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وركزت الجلسة على الرقابة على الأداء والنفقات، وكيف يمكن للبرلمانات والأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة العمل معاً بشكل أفضل في هذا المجال. ونظراً لطبيعة الموضوع وأهميته، حظيت حلقة النقاش بحضور جيد وأدت إلى مناقشة شيقة وتفاعلية.

وأدارت النقاش السيدة ر. غارفي (إيرلندا). وأدلى كل من أعضاء فريق النقاش – البرلمانيون وممثل عن أحد الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة– بملاحظات افتتاحية وقدموا رؤى حول إجراءات الرقابة على المناخ في بلدانهم.

وشارك السيد هـ. أوياغي (اليابان) تفاصيل عن كيفية أداء الرقابة في بلده، بما في ذلك من قبل البرلمان واللجان البرلمانية والحكومة المحلية ومجلس مراجعة الحسابات في اليابان. وأشار إلى أن الإجراءات الحكومية بشأن تغير المناخ غير كافية وأنه يلزم إنشاء نظام إيكولوجي لتعزيز هذه الإجراءات.

وتحدث السيد هـ. نيازي، المدقق العام للحسابات في الملديف، عن ضعف بلده الفريد أمام تغير المناخ بصفته أرخبيلاً. وشدد على أن الكثير من الإنفاق يخصص لمقاومة تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وأوضح أن مكتبه أجرى عدة عمليات مراجعة للأداء والنفقات المتعلقة بالمناخ، مشيراً إلى أن البرلمانيين طلبوا أيضاً مراجعة النفقات. وأضاف السيد نيازي أن لجنة الحسابات العامة واللجنة الدائمة المعنية بتغير المناخ والبيئة تضطلعان في مجلس الشعب في الملديف بأعمال الرقابة والمساءلة بشأن تغير المناخ.

وتحدث السيد س.سيمبسون (نيوزيلندا) عن تشريع يحدد هدفاً لصافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2050، مشيراً إلى أن التقدم المحرز على هذه الجبهة تشرف عليه اللجنة المستقلة المعنية بتغير المناخ. وأضاف أن نيوزيلندا تستخدم الإحصاءات والبيانات لإعداد تقارير عن فعالية تشريعاتها المتعلقة بالمناخ. غير أن السيد سيمبسون أشار إلى أن قياس وتحديد فعالية السياسات والإجراءات المناخية يمثل تحدياً، وأشار إلى أن الرقابة في هذا المجال ستكون خطوة إيجابية.

وفي الجزء الأول من المناقشة التي تلت ذلك، نظر المشاركون في الطريقة التي يمكن من خلالها أن يدعو البرلمانيين والأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية على الأداء المتعلق بالمناخ والآليات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. وتطرق المشاركون إلى أهمية اللجان البرلمانية، وإلى ضرورة استفادة البرلمانات من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للإشراف على العمل المناخي، والمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، والأطر التشريعية القائمة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ. وشدد عدد من الدول الصغيرة على أنها تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ على الرغم من أن انبعاثاتها أقل من انبعاثات بلدان أخرى، ودعت إلى مزيد من التمويل المباشر لمشاريع التخفيف والخفض داخل البلدان.

وتناول الجزء الثاني من الجلسة النفقات، حيث استكشف المندوبون وأعضاء فريق النقاش كيف يمكن للبرلمانات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تدمج بشكل أفضل التدقيق في النفقات المتعلقة بالمناخ (المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس) في عملها الرقابي. من بين مواضيع أخرى، شمل النقاش متطلبات الإبلاغ المختلفة للإنفاق المناخي عبر البرلمانات، فضلاً عن سبل تعزيز الإبلاغ، وتحسين الرقابة على تمويل المناخ للقطاع الخاص، وتعزيز المساءلة عن المساهمات المحددة وطنياً. وشدد ممثل من الجمعية التشريعية لتونغا على أن التحديد الواضح لتمويل التخفيف والتكيف يشكل تحدياً، وأعرب عن اهتمامه ببرنامج مكرس لتحديد النفقات المناخية.

وفي ملاحظاتهم الختامية، سلط أعضاء فريق النقاش الضوء على حاجة البرلمانات إلى العمل مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واستخدام تقاريرها حول العمل والسياسات المناخية. وأكدوا من جديد أيضاً أن جميع النفقات العامة، بما في ذلك النفقات المتعلقة بتغير المناخ، ينبغي أن تكون خاضعة للمساءلة وقابلة للمراجعة.

4. ورشة عمل للتحضير لقمة المستقبل التابعة للأمم المتحدة

كان الهدف من هذه الورشة، التي عقدت في 13 آذار/مارس 2023 وحضرها حوالى 40 عضواً برلمانياً، هو تعريف البرلمانيين بعملية التحضير لقمة الأمم المتحدة للمستقبل، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر 2024.

ورحبت السيدة ب. تورسني، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بالمشاركين وشرحت الأساس المنطقي الرئيسي لقمة المستقبل: تعزيز تعددية الأطراف كوسيلة للاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة باستمرار، القديمة والجديدة على حد سواء. ثم قدمت السيدة تورسني المقدم الرئيسي للجلسة، السيدة إم. إف إسبينوزا، وزيرة خارجية الإكوادور السابقة، ورئيسة الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعضو بارز في

التحالف من أجل "الأمم المتحدة التي نحتاجها"، وهي منصة تعمل على مساعدة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في إصلاح الأمم المتحدة.

واستعرضت السيدة إسبينوزا قمة المستقبل مع ذكر نشأتها العائدة إلى أيلول/سبتمبر 2020، والالتزامات الـ12 المنصوص عليها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "خطتنا المشتركة"، الذي انبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى الـ75 للأمم المتحدة. وأوضحت أن القمة ستتيح فرصة تشتد الحاجة إليها لتعزيز شرعية النظام المتعدد الأطراف بتمكينه من الوفاء بوعوده العديدة التي لم يتم الوفاء بها وبإشراك أصوات المعنيين غير الحكوميين على نحو أكثر فعالية.

وشددت السيدة إسبينوزا على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والبرلمانات وغيرها من الهيئات غير الحكومية بنشاط أكبر مع الأمم المتحدة. وأوضحت أن البرلمانات، من بين أمور أخرى، تتحمل مسؤولية خاصة لضمان التمويل الكافي للأمم المتحدة. وكانت التوصية الشاملة للسيدة إسبينوزا في ما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة هي أنها يجب أن تكون على نطاق المنظومة، وأنه ينبغي تجنب حلول الترقيع الجزئية. بعد تبادل قصير مع السيدة إسبينوزا، أكمل المشاركون استطلاعاً مباشراً. وطرحت سلسلة من سبعة أسئلة متعددة الخيارات حول أنواع القضايا التي أراد المشاركون أن يروها تنعكس في جدول أعمال القمة. وأشارت الردود إلى أن جدول الأعمال، في رأي المشاركين، ينبغي أن يلقي بشبكة واسعة، وأن يشمل كلا من القضايا الراهنة (مثل إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) ومجالات التركيز الجديدة (مثل المشاعات العالمية). ومن الواضح أيضاً أن التركيز ينبغي أن ينصب على تهديدات السلم والأمن، ولا سيما تلك التي تشكلها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلاً عن التهديدات القادمة من عالم الإنترنت. وأبدى المشاركون تأييداً واسعاً لإدراج القمة مناقشة بشأن التدابير البديلة للتنمية المستدامة، وبشأن اتفاق رقمي عالمي جديد، مع التركيز بشكل خاص على الشمول الرقمي وحماية البيانات .كما أيدوا فكرة جدول أعمال القمة بما في ذلك القضايا المطروحة حالياً على الطاولة في الأمم المتحدة، مثل دور الشركات متعددة الجنسيات والمجمع الصناعي العسكري، فضلاً عن ظاهرة الاستيلاء على الأراضي.

ومع اقتراب الندوة من نهايتها، أوضحت السيدة س. ناني (أوروغواي) أن العديد من البرلمانات بصدد إنشاء لجان برلمانية للمستقبل، قد يتوافق عملها مع جهود الاتحاد البرلماني الدولي للمساهمة في قمة الأمم المتحدة. وأعلنت أن القمة العالمية الثانية للجان المستقبل ستعقد في أوروغواي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وحثت السيدة تورسني، في ملاحظاتها الختامية، جميع المشاركين على متابعة هذه المسألة والمطالبة بجلسات إحاطة منتظمة من الوزراء أو الممثلين الدائمين لبلدانهم في نيويورك.

5. حلقة نقاش بشأن التضامن البرلماني مع الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر

عقدت حلقة النقاش هذه في 14 آذار/مارس 2023، وحضرها 39 مشاركاً (13 امرأة و26 رجلاً) من 23 دولة. ويهدف الاجتماع إلى إعطاء المشاركين فهما أفضل لما ينطوي عليه التضامن البرلماني، فضلاً عن فرصة لتبادل الممارسات الجيدة مع أقرانهم بشأن وضع هذا المفهوم موضع التنفيذ.

وأدار الفعالية السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وتحدث في كلمته الافتتاحية بالتفصيل عن عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وكذلك حول مبدأ التضامن البرلماني الذي يعتمد عليه لحماية حقوق البرلمانيين وتعزيزها. وشاهد المشاركون ثلاث شهادات بالفيديو من برلمانين كانوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، أو من أفراد من عائلاتهم. وتتعلق هذه الشهادات بقضايا في بوليفيا متعددة القوميات وإريتريا وجمهورية العراق.

وتحدثت السيدة سي إل كريكسيل (الأرجنتين) عن مشاركة برلمانها في إجلاء البرلمانيين الأفغان وإعادة توطينهم، مع التركيز بشكل خاص على النساء البرلمانيات. وأوضحت أن هذا الإجراء جاء في أعقاب البيان المشترك الصادر في 30 آب/أغسطس 2021 عن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني التابعتين للاتحاد البرلماني الدولي، معرباً عن القلق بشأن الوضع في أفغانستان ودعوة الأعضاء البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إلى دعم زملائهم في البلد. ووصفت السيدة كريكسيل الجهود المشتركة الجارية مع المنظمات المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة لبناء الدعم لبرنامج إعادة التوطين عبر الخطوط الحزبية.

وشرحت السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا) كيف شارك برلمانها في الدفاع عن حقوق البرلمانيين في أوغندا في القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان في الفلبين من خلال زيادة الوعي بقضاياهم والضغط على السلطات. ودعت البرلمانات الأخرى إلى أن تحذو حذوها مع القضايا الأخرى المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وشكر الدكتور ميات آي (ميانمار) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على دعمها المستمر. وتحدث بالتفصيل عن محنة زملائه في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حصل في 1 شباط/فبراير 2021 في ميانمار ودعا المشاركين والمجتمع البرلماني العالمي إلى الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية ومساعدتها في إنشاء اللجنة التي تمثل مجلس إدارة الدولة، لممارسة الضغط على السلطات العسكرية، ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في الخارج.

وفي النقاش الذي تلي ذلك، أخذ المشاركون الكلمة لتبادل تعليقاتهم وخبراتهم. وشددوا على أهمية تقديم دعم ملموس لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وشددوا على أن الدخول في حوار في التعامل مع السلطات الوطنية لا يقل أهمية عن ممارسة الضغط. كما أثار المشاركون مسألة الأعمال الانتقامية والتحرش بالنساء.

وأشار البرلمانيون إلى أهمية العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي لحجب الدعم عن المتحاربين المسؤولين عن انتهاكات حقوق البرلمانيين، وتطرقوا إلى التدابير العملية لمعالجة شواغل حقوق الإنسان، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

وفي ملاحظاته الختامية، شكر السيد كوغولاتي جميع أولئك الذين كرسوا طاقتهم لدعم الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر. وشدد على أنه عندما يكون البرلمانيون في خطر، فإن الديمقراطية نفسها تكون في خطر، وهذا هو السبب في أن عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ومبدأ التضامن البرلماني مهمان للغاية.

6. ورشة عمل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية - *إعداد الشباب لحياة آمنة، وصحية، ومرضية: نهوض البرلمانيين بالتربية الجنسية الشاملة مع مجتمعاتهم المحلية ولصالحها*

تم تنظيم ورشة العمل، التي عقدت في 14 آذار/مارس 2023، من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وهدفت إلى إطلاع البرلمانيين على التربية الجنسية الشاملة وأهميتها، وتوفير مساحة آمنة لهم لتبادل وجهات النظر حول التحديات والفرص للمشاركة في التربية الجنسية الشاملة في بلدانهم.

وافتتحت ورشة العمل السيدة إ.شيليتش (كرواتيا)، عضو الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وأدارت حلقة النقاش السيدة ل.كليفورد – لي (إيرلندا)، وهي عضو جديد في الفريق الاستشاري.

وافتتح الدكتور ف. شاندرا–مولي، العالم في منظمة الصحة العالمية والمسؤول التقني للجلسة، المناقشة بعرض تقديمي قصير يشرح ماهية التربية الجنسية الشاملة، وسبب الحاجة إليها، وحالة التربية الجنسية الشاملة على الصعيد العالمي من حيث الأهداف والبيانات والاتجاهات. كما تناول سوء الفهم والشواغل وأهمية التكيف الوطني. ثم طلب من المشاركين في حلقة النقاش تبادل تفاصيل الجهود المتعلقة بالتربية الجنسية الشاملة في بلدانهم، بما في ذلك نقطة قوة واحدة ودرس واحد مستفاد.

وعرضت العضو الأول في فريق المناقشة السيدة كليفورد – لي بإيجاز حالة التربية الجنسية الشاملة للأطفال في إيرلندا. سيتم قريباً إطلاق برنامج محدث للتربية الجنسية للفئة العمرية بين 12 و15 عاماً لأن الأحكام الحالية لا تؤهل الأطفال للتنقل في العالم الحديث.

وعرض العضو الثاني في فريق النقاش السيد ف. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وهو عضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي، الحالة في بلده، حيث تقل أعمار 60٪ من السكان عن 24 عاماً ويشكل حمل المراهقات تحدياً. ويركز توفير التثقيف الجنسي الحالي في المدارس بشكل أساسي على الامتناع عن ممارسة الجنس أو تأخير الاتصال الجنسي الأول. يعد الحصول على قبول التربية الجنسية الشاملة أمراً صعباً، خاصة وسط مقاومة الآباء والقادة التقليديين والدينيين. وفي ظل غياب المعلومات، يلجأ الشباب إلى الفضاء الرقمي، حيث لا يتم تنظيم المحتوى أو تحديد العمر.

وتحدث العضو الثالث في فريق المناقشة السيدة براور (الأرجنتين)، عن العملية الكامنة وراء قانون التربية الجنسية الشاملة في بلدها، والتي كانت نتيجة لقرار سياسي قوي. وشددت على أن الدولة ملزمة بتقديم معلومات مثبتة علمياً، بما في ذلك معلومات عن وسائل منع الحمل والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. في الأرجنتين، التربية الجنسية هي حق لجميع الأطفال من رياض الأطفال فصاعداً. إنه ليس موضوعاً قائماً بذاته، ولكنه بدلاً من ذلك يتقاطع مع المناهج الدراسية. تنظم المدارس ورش عمل لأولياء الأمور حول التربية الجنسية الشاملة .وتم إنتاج عشرة ملايين نسخة من كتيّب لمساعدة الشباب على التحدث عن الجنس مع أفراد الأسرة، ويستخدمه البالغون أيضاً. وشددت السيدة براور على أن التربية الجنسية لا تتعلق بالصحة الإنجابية فحسب، بل ترتبط أيضاً بالتنوع.

وأكدت العضو الرابع في فريق المناقشة السيدة ج.كاتوتا مويلوا (زامبيا)، وهي عضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي، على ضرورة أن يفهم البرلمانيون التربية الجنسية فهماً أفضل. يجب أن يرد المزيد من الحملات التي تؤكد على أن التربية الجنسية لا تتعلق بتعليم الأطفال كيفية بدء حياتهم الجنسية، بل كيفية حماية أنفسهم. ودعت السيدة كاتوتا مويلوا إلى تقديم المزيد من الدعم للمساعدة في زيادة الوعي في بلدها وشددت على الحاجة إلى الوصول إلى المناطق الريفية.

وعبرت العضو الخامس في فريق المناقشة السيدة ج.ستينن (هولندا)، بشأن وصول الأطفال إلى المواد الإباحية. وأوضحت أنها، بصفتها مقررة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أصدرت مؤخراً تقريراً بعنوان النهج الابتكارية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وشددت على أنه ينبغي لجميع البرلمانيين أن يكونوا أكثر وعياً بالنهج الابتكارية والتطورات التكنولوجية الجديدة. وتحدثت عن الحاجة إلى توفير مساحة مفتوحة وآمنة للنقاش حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وكيف يمكن للبرلمانيين استخدام وظيفتهم في سن القوانين لتوفير بيئة مواتية للتربية الجنسية الشاملة.

وأدلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بمداخلة أثار فيها مسألة الفئات الضعيفة والمهمشة. وأشار إلى دوره في مجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل. كما تطرق إلى عمله كعضو في اللجنة الرفيعة المستوى لقمة نيروبي المعنية بمتابعة الذكرى السنوية الـ25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي أكدت، في تقريرها الثاني المنشور في أوائل آذار/مارس 2023، على أهمية تعزيز التربية الجنسية الشاملة للوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، كمسألة عدالة وحقوق إنسان. وأضاف الأمين العام أن هذا الموضوع سيبقى أولوية بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيتابع النقاشات في هذه الورشة.

وأبرزت مداخلات الحضور، من مندوبين من بنغلاديش وبوركينا فاسو والهند والمملكة المغربية والنرويج، الاهتمام الكبير بهذا الموضوع بين البرلمانيين. تحدث الأعضاء البرلمانيون عن أهمية تثقيف ليس فحسب الشباب، ولكن أيضاً الناس في جميع مراحل الحياة. ولا يزال يرد الكثير مما ينبغي القيام به، وترد حاجة إلى إجراء المزيد من النقاشات. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية العمل في هذا المجال، إلى جانب برنامج صحة الأم والطفل وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشركاء آخرين.

7. الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: *استجابة عالمية – سلسلة اجتماعات بشأن مكافحة الإرهاب – التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود*

عقد الاجتماع الثالث في سلسلة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل في 11 آذار/مارس 2023. وشهد الاجتماع حضوراً كبيراً، حيث أكد أكثر من 60 مشاركاً من أكثر من اثني عشر وفداً، بما في ذلك برلمانات بلدان الساحل والدول المجاورة. واتبع الاجتماع شكل حلقة نقاش، تضمنت أربع جلسات وستة محاورين.

وسلط الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الضوء على أهمية الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل للاتحاد البرلماني الدولي وأكد دعمه المستمر للمبادرة.

وقدم السيد س. ستروبانتس، مدير أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معهد الاقتصاد والسلام، لمحة عامة عن الوضع الأمني في منطقة الساحل، مشيراً إلى مؤشر الإرهاب العالمي ومؤشر السلام الإيجابي، وكلاهما تم تطويره بواسطة منظمته. وأوضح أن الوفيات الناجمة عن الإرهاب قد ازدادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن عدم الاستقرار السياسي الناتج عن ذلك انعكس في عدد وحجم الانقلابات في المنطقة. وشدد السيد ستروبانتس على أن إشراك النساء والشباب في استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف أمر ضروري، لأسباب أبسطها أن إشراك المرأة

ساعد المجتمعات على البقاء متحدة. وأضاف أنه في منطقة الساحل، كان لإدراج النساء والشباب في التدخلات تأثير مضاعف مثبت في جهود السلام.

وشدد المشاركون على أن الاجتماعات لم تعد كافية وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية. وأكدوا أيضاً لأعضاء فريق المناقشة أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يبالغ في الوفاء بالوعود وأن يخفق في الوفاء بها. وتحتاج بلدان الساحل إلى تمويل لبرامجها لمكافحة الإرهاب. ويجب أن يحضر أي اجتماعات أخرى الممولون والمعنيون الرئيسيون في منطقة الساحل. وتناول المشاركون أيضاً مسألة الحدود التي يسهل اختراقها، والتي يصعب مراقبتها. وطلبوا الدعم الفني والمالي لاحتواء الوضع حتى لا ينتشر الإرهاب إلى دول أخرى في المنطقة.

وقدم السيد م.تانكوانو، الأمين التنفيذي للجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، تقريراً بحث فيه في أسباب الإرهاب، بما في ذلك فشل المجتمع الدولي في الإحاطة علماً بالوضع المتردي في منطقة الساحل. وأشار السيد تانكوانو أيضاً إلى ضعف الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الساحل، مشدداً على أن هذا الاستثمار أمر بالغ الأهمية لوقف مد الإرهاب، فضلاً عن بناء قدرة السكان المحليين على الصمود في وجه التشدد والتطرف والتجنيد.

وأوصى المشاركون بأن تعزز دول الساحل التعاون الإقليمي، على أساس الإخلاص والشفافية، وأن تعزز البرلمانات الرقابة على عمل القوات المسلحة وتنفيذ موازنة الدفاع. ودعوا أيضاً إلى بذل مزيد من الجهود لبناء الثقة على الصعيدين الوطني والدولي، مشيرين إلى أنه ينبغي دعم المؤسسات الإقليمية وإصلاحها وفقاً لذلك.

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين للجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية

• السيدة إ. ك. ناصروا سابانجو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027.

مجموعة 12+

• السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) لتحل محل السيدة سي. ويدغرين التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

انتخبت اللجنة الفرعية للتمويل السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) لتحل محل السيدة ك. ويدغرين (السويد) كرئيسة لها. ستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات الإقليميات التالية أسماؤهن في مكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيدة إليمي فريدة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)
- السيدة ج. كافيرا مابيرا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- السيدة ج. أ. تابان (جنوب السودان) لتحل محل السيدة م. بابا موسى سومانو (بنن) التي لم تعد عضواً في البرلمان.

وستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في آذار/مارس 2025.

المجموعة العربية

- سعادة السيدة سهام موسى حمود الموسوي (جمهورية العراق)
- سعادة الدكتور جنان محسن رمضان بوشهري (دولة الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ل. رينولدز (أستراليا)
- السيدة س. سيريفيشابون (تايلاند)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ف. بيرسود (غيانا)
- لوبيز كاسترو (المكسيك)

مجموعة 12+

- السيدة م. ريمبل (كندا)
- السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)

• السيدة س. باونوفيتش (صربيا) لتحل محل السيدة م. غراندي (إيطاليا) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل ولاية الأخيرة التي تنتهي مدتها في آذار/مارس 2025.

وانتخب المنتدى السيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك) لمنصب الرئيسة، وسعادة السيدة إليمي فريدة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لمنصب النائب الأول للرئيسة، وسعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) لمنصب النائب الثاني لرئيسة مكتب النساء برلمانيات.

4. مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى الأعضاء التالية أسماؤهم في مجلس إدارته لولاية مدتها عامين تنتهي في آذار/مارس 2025.

المجموعة الإفريقية

• سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

• السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا)

المجموعة العربية

• سعادة السيد كمال أيت ميك (المملكة المغربية)

• سعادة السيدة سارة فلكناز (الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيدة د. ر. إستي (إندونيسيا)

• السيد ف. فاكافانوا (تونغا)

مجموعة أوراسيا

• السيدة هـ. هاكوبيان (أرمينيا)

•شاغر

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• السيدة ب. أغيري (إكوادور)

• السيد و. سوتو (بيرو)

مجموعة 12+

- السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)
- السيدة و.رودينكو (أوكرانيا)

وتم انتخاب السيد د.كاردين (المملكة المتحدة) رئيساً لمجلس الإدارة.

5. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

- السيد هـ. تالسما (هولندا)
- السيد أ. مومبونا أموتيكي (زامبيا)

وتم انتخاب السيد هـ.جوليان – لافيريير (فرنسا) رئيساً للجنة.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم السيدة أ. فاداي (المجر) كمسهلة لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027.

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

المجموعة العربية

- سعادة السيدة دلال جاسم الزايد (مملكة البحرين)

8. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

المجموعة العربية

- سعادة السيدة لجينة بنت محسن حيدر درويش الزعابي (سلطنة عمان)
- سعادة الدكتور عبدالرحمن بن صنهات بن عبدالله الحربي (المملكة العربية السعودية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة س. أمباريش (الهند)
- السيد ع. غولرو (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة م. غيرا كاستيلو (المكسيك)

مجموعة 12+

- السيد د. دانون (إسرائيل)
- السيد م. كارلسون (السويد)

ولا يزال يرد شاغر لعضو واحد من مجموعة أوراسيا.

وانتخب الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) رئيساً له والسيدة فاداي (المجر) نائباً للرئيس.

9. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027:

المجموعة العربية

- سعادة السيد عباس حسين صالح الجبوري (جمهورية العراق)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند)

ولا يزال يرد شاغر لعضو واحد من المجموعة الإفريقية.

وأعيد انتخاب سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية) نائباً لرئيس مجموعة العمل.

10. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة أيضاً الأعضاء التالية أسماؤهم في مكاتبها لولاية تنتهي مدتها في آذار/مارس 2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد محمد أنوار بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لولاية ثانية
- السيد ف. موسوا (ملاوي) لولاية أولى
- السيد س. أميرو (أوغندا) لولاية أولى

المجموعة العربية

- سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق) لولاية أولى
- سعادة السيد أحمد التويزي (المملكة المغربية) لولاية ثانية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ب. مهتاب (الهند) لولاية ثانية
- السيدة ر. م. سينغكارو (إندونيسيا) لتحل محل السيدة ي. باريس (إندونيسيا) لإكمال الولاية الثانية لإندونيسيا
- السيد م. رزاخاه (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليحل محل السيد أ. نادري (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) لإكمال الولاية الثانية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. ألبو (جمهورية مولدوفا) لولاية أولى
- *شاغران*

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- *شاغر* (الأرجنتين)
- *شاغر* (تشيلي)

مجموعة 12+

- السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا) لولاية أولى
- السيد ل. ويرلي (سويسرا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

*المجموعة العربية**

- سعادة الدكتورة مريم بطي السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) لولاية أولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ب. س. رودانا (إندونيسيا) لولاية أولى
- السيدة م. ر. ج. أريناس (الفلبين) لولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• السيدة إ. كويستا سانتانا (إكوادور) لولاية ثانية

مجموعة 12+

• السيدة ج. بوروكيين (ليتوانيا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

• سعادة السيدة إليمي فريدة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لولاية أولى

المجموعة العربية

• سعادة السيدة تمام محمد عبد القادر الرياطي (المملكة الأردنية الهاشمية) لولاية أولى

• سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر) لولاية ثانية

• سعادة السيد حميد عبد الله بن حسين الأحمر (الجمهورية اليمنية) لولاية أولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيد ف. هـ. (باكستان) لولاية أولى

مجموعة أوراسيا

• *شاغر*

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• السيدة م. د. س. ألفا بريتو (بيرو) لولاية أولى

مجموعة 12+

• السيد ف. سانشيز ديل ريال (إسبانيا) لولاية أولى

• السيد ك. لوهر (سويسرا) لولاية أولى

• السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لولاية أولى

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لولاية أولى
- السيد د. لاوهينغماي (تشاد) لولاية أولى

المجموعة العربية[*]

- سعادة الدكتور عبيد محمد المطيري (دولة الكويت) لولاية ثانية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد هـ. أوياغي (اليابان) لولاية أولى
- السيدة ب. كايتانو (الفلبين) لولاية أولى

مجموعة 12+

- السيد د. ماكغينتي (كندا) لولاية أولى
- السيدة أ. شكروم (أوكرانيا) لولاية أولى

11. المقررون

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيدة م. ستولبزر (الأرجنتين) والسيد س. لاكروا (بلجيكا) كمقررين مشاركين للبند المعنون "*معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*".

وعينت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السيد س. باترا (الهند) والسيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) سعادة الدكتورة مريم بطي السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) كمقررين مشاركين للبند المعنون "*الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*".

بالإضافة إلى ذلك، عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيد إي. بوستامانتي (بيرو) مقرراً مشاركاً لموضوع *الاتجار في دور الأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر* (المقرر اعتماده في الجمعية العامة الـ147) إلى جانب السيدة ل. رينولدز (أستراليا)، التي عُينت خلال الجمعية العامة السابقة في كيغالي.

[*] في 26 آذار/مارس 2023، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي رسالة رسمية من مجلس الأمة في دولة الكويت تحدد أن المحكمة الدستورية قد ألغت الانتخابات التي جرت في البلاد في العام 2022 وأن عضو المكتب من دولة الكويت المعين خلال الجمعية العامة لم يعد عضواً في البرلمان. وعلى هذا النحو، يحتفظ عضو مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة السابق من دولة الكويت بمنصبه في المكتب، وأعيد تعيين عضو مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة لولاية ثانية.

وسائل الإعلام والاتصالات

حددت الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين عدداً من سجلات الاتصالات، لا سيما في ما يتعلق بمشاركة الأعضاء وتوسيع نطاق الرسائل الرئيسية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي المحدثة.

وخلال الجمعية العامة، روّج الاتحاد البرلماني الدولي للعديد من المنشورات والمبادرات الرئيسية، *مثل الوقع والأثر للعام 2022*، والمنتجات المراعية للمنظور الجندري لليوم الدولي للمرأة، والحملة الجديدة لتغير المناخ، والمواد المتعلقة بالفعاليات المختلفة في الأسابيع السابقة. وقد حطمت جميع سجلات البلاغات السابقة في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي، رواندا، ومن ثم فإن المعيار مرتفع بشكل خاص، ولكن الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي ظلت ناجحة على نطاق واسع من حيث رؤية الاتحاد البرلماني الدولي وتواصله.

وسائل الإعلام

أرسل تعميم إعلامي ونشرتان صحافيتان إلى قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي تضم آلاف الصحافيين، فضلاً عن نحو 200 صحافي سجلوا أسماءهم لتغطية أعمال الجمعية العامة.

وتصدرت الجمعية العامة عناوين الأخبار وتمت تغطيتها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الوطنية في مملكة البحرين، وكذلك في جميع أنحاء المنطقة الأوسع. وحظيت الجمعية العامة أيضاً بتغطية دولية، لا سيما في البلدان التي أرسلت وفوداً برلمانية رفيعة المستوى مثل أنغولا وأستراليا وجمهورية مصر العربية والهند وإسرائيل وليبيريا وتونغا وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفيتنام وزمبابوي.

ونظم فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع البرلمان المضيف، حضره نحو 30 ممثلاً لوسائل الإعلام الوطنية. وتم إرسال أسئلة من وسائل الإعلام من قبل معالي السيد دوارتي باتشيكو (رئيس الاتحاد البرلماني الدولي)، والسيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد)، وسعادة السيد جمال محمد فخرو (النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين)، وسعادة السيد عبد النبي سلمان أحمد ناصر (النائب الأول لرئيس مجلس النواب في مملكة البحرين).

البث المباشر والويب

أدى البث المباشر للجمعية العامة والمجلس الحاكم ومنتدى النساء البرلمانيات، فضلاً عن التغطية التحريرية للاتحاد البرلماني الدولي للجمعية العامة، إلى جذب حوالى 20000 زائر إلى موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت.
وعلى الرغم من أن المشاركة كانت أقل بنسبة 40٪ مما كانت عليه خلال الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي، عندما استقبل الموقع 33000 زائر، فقد أمضى المستخدمون 8٪ وقتاً أطول على الموقع هذه المرة. وكان أكثر من ثلثي زائري الموقع الإلكتروني من مستخدمين جدد، مما يشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يصل إلى جماهير جديدة. وكانت أكثر البلدان التي زارت البلاد هي مملكة البحرين وفرنسا والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وتم تسجيل حوالى 10000 مشاهدة للبث المباشر، على قدم المساواة مع المشاهدات التي تم تلقيها في الجمعية العامة الـ 144 في نوسا دوا، إندونيسيا، ولكن أقل مقارنة بالجمعية العامة الـ145 في كيغالي، عندما تم تسجيل 16700 مشاهدة، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. ومع ذلك، بقي المشاهدون لفترة أطول في المنامة (بمعدل 12 دقيقة) مقارنة بكيغالي (7 دقائق).

وكان الجمهور من فئة الشباب نسبياً، حيث كان غالبية المشاهدين تحت سن الـ 34. كان التوزيع بين الجنسين للمشاهدين الذين يشاهدون البث 67٪ من الذكور و33٪ من الإناث. وشكلت النساء نسبة أقل من الجمهور مقارنة بكيغالي (40٪)، ولكن نسبة المشاهدين الإناث كانت أعلى منها في نوسا دوا (31٪).

فيديو حسب الطلب

حطمت مقتطفات الفيديو من الكلمات العامة خلال المناقشة العامة جميع الأرقام القياسية السابقة، مع طلب كبير من البرلمانات الأعضاء. وبحلول نهاية الجمعية، كان الفريق قد أعد مقاطع من 92 كلمة أرسلت إلى الوفود (مقارنة بـ62 كلمة في كيغالي و25 كلمة في نوسا دوا).

وتثبت هذه الخدمة شعبيتها بشكل متزايد. إنه عنصر رئيسي لاستراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي، التي تشجع الأعضاء على المشاركة بشكل أكبر ومضاعفة جهود الاتحاد البرلماني الدولي للوصول إلى جمهور أوسع، لا سيما على المستوى الوطني.

وسائل التواصل الاجتماعي

تستمر وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها سمة شائعة، حيث انضم العديد من البرلمانيين إلى المحادثة الرقمية باستخدام الهاشتاغ #IPU146 و#thePlanet4Parliamants.ويُعتبر موقع تويتر هو المصدر الأكبر للمحتوى، يليه إنستغرام وفيسبوك ولينكد إن (LinkedIn).

ولأول مرة، تجاوز عدد المنشورات من مصادر خارجية تلك المنشورة مباشرة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، مما يدل على زيادة حقيقية في تفاعل الأعضاء مع منصاتنا.

وأما على موقع تويتر، فنشر الاتحاد البرلماني الدولي 171 تغريدة، أنتجت ما مجموعه 358000 ظهور (25000 ظهور في اليوم)، أي ضعف العدد المسجل في نوسا دوا ولكن أقل من كيغالي.

وجرب الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية جديدة، عبر منصات ميتا، مع منشورات وقصص وريلز Reels أكثر إثارة للاهتمام لتلبية احتياجات هذا الجمهور المحدد. ونشر الفريق على إنستغرام 27 منشوراً، بما في ذلك العديد من مقاطع الفيديو والريلز Reels، وسجل 127 قصة. وقد آتت هذه الاستراتيجية ثمارها، حيث ارتفعت المشاركة بنسبة 5.8٪ و217 متابعاً إضافياً، معظمهم من أعضاء البرلمان. وعلى فيسبوك، نشر الاتحاد البرلماني الدولي 51 منشوراً واكتسب 116 متابعاً جديداً.

وكان أداء حساب الاتحاد البرلماني الدولي على موقع لينكد إن (LinkedIn) قوياً، حيث ارتفع عدد المتابعين الذين يشاركون محتوى المنظمة مقارنة بجمعية كيغالي بنسبة 33٪، مما يدل على زيادة المشاركة وتوسيع نطاقها. وحظي إطلاق *خريطة المرأة في السياسة: 2023* وحملة *البرلمانات من أجل الكوكب* على أكبر قدر من الاهتمام.

إطلاق حملة برلمانات من أجل الكوكب

تم إطلاق حملة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة لتغير المناخ، *برلمانات من أجل الكوكب*، خلال الجلسة الأولى للمجلس الحاكم في 12 آذار/مارس 2023 وتم ذكرها مراراً وتكراراً خلال الجمعية العامة. واعتبُرت النقطة المحورية للحملة هي منصة صديقة للبيئة حيث شارك الاتحاد البرلماني الدولي والموظفون المحليون مع البرلمانيين في العمل المناخي.

وفي المنصة، استخدم حوالى 100 عضو برلماني أداة مخصصة لحساب بصمتهم الكربونية، وتمت مقابلة 40 منهم من أجل سلسلة فيديو جديدة *برلماني، كوكبي!* ستتم إضافة هذه المقابلات الجديدة إلى المقابلات الـ 12 التي تم إنتاجها

بالفعل لإنشاء مكتبة غنية من مقاطع الفيديو التي يتحدث فيها الأعضاء البرلمانيون من جميع أنحاء العالم عن كيفية تأثير تغير المناخ على بلدهم وما يفعله برلمانهم حيال ذلك.

ووزعت جميع النسخ البالغ عددها 2000 نسخة من المنشور الجديد للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *"10 إجراءات للبرلمانات الأكثر مراعاة للبيئة" (وأولئك الذين يعملون فيها)* بلغات العمل الأربع للمنظمة. كما تم توزيع نسخ مطبوعة من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، بما في ذلك ثلاثة منتجات رئيسية حديثة: *تقرير الوقع والأثر للعام 2022*، *والنساء في البرلمان* في العام 2022، وخريطة *المرأة في السياسة: 2023*.

التصوير

قام فريق المصورين الذي وفره البرلمان المضيف للجمعية العامة بتغطية نحو 55 اجتماعاً. وجمع فريق الاتصالات 430000 صورة، مع ذروة بلغت 114000 في 13 آذار/مارس 2023. ويتم تنزيل مئات الصور كل يوم من قبل البرلمانات الأعضاء.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي[4]

الأعضاء (179)

أفغانستان**، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا–بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس*، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليبيريا، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور–ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزمبابوي.

---

[4] عند اختتام الجمعية العامة الـ146.

* الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة).

** الأعضاء المشاركون في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بصفتهم مراقبين لا يحق لهم التصويت.

الأعضاء المنتسبون (14)

برلمان دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء لرابطة الدول المستقلة الكومنولث (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، البرلمان الإفريقي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF).

جدول أعمال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي وقراراتها ونصوصها الأخرى

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ146

2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز التعايش السلمي، والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

5. *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*
(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

6. *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*
(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

7. تقارير اللجان الدائمة

8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين.

9. البند الطارئ: *"إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال"*

إعلان المنامة

تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع:

مكافحة التعصب

صادقت عليه الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

نحن، أعضاء البرلمان من جميع أنحاء العالم، الذين اجتمعنا في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين، ندرك بشدة المخاطر التي تشكلها الكراهية والتعصب والإقصاء والعنف بجميع أشكالها على أسس الديمقراطية والعقد الاجتماعي الذي يجمع مجتمعاتنا.

ويواجه عالمنا، الذي يستهلكه الجشع والمنافسة، تفاوتات اجتماعية واقتصادية على نطاق غير مسبوق. ويؤدي ازدياد انعدام الأمن الاقتصادي إلى تفكيك المجتمعات المحلية وترك أعداد متزايدة من الناس معزولة اجتماعياً، ويعتمدون على أنفسهم، وغالباً ما لا تتوفر لهم فرص كافية للحصول على الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي.

ويمكن أن يؤدي عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي إلى إثارة الغضب والإحباط في المجتمعات المحلية في كل مكان. إن الكرامة المتأصلة في كل إنسان يمكن أن تقوضها عوامل مثل الفقر، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية غير القابلة للتصرف، وانتهاكات سيادة القانون، والتمييز ضد النساء، وعدم إدماج الشباب، والاستبعاد الفعلي من السياسة لأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً.

وإن رهاب الأجانب والعنصرية والتعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والروايات المتطرفة كلها تعبيرات عن هذا الشعور العميق بالضيق في مجتمعاتنا. وهي تتجلى في خطاب الكراهية أو العنف الصريح بأشكال مختلفة ضد المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية أو غيرها من الفئات المهمشة التي يُنظر إليها على أنها تهديد للنظام القائم. يمكن التعبير عنها أيضاً في تدنيس المواقع والرموز الدينية، وهي أعمال مسيئة بشدة للأشخاص المؤمنين. ومع ذلك، نحن نعترف بالتنوع داخل مجتمعاتنا المحلية كمصدر للإثراء، ونحن نؤكد من جديد الحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وللأسف، يسعى البعض في مراكز النفوذ في المجتمع إلى استغلال مواطن الضعف لدى الآخرين، وبث الكراهية والانقسام كوسيلة للنهوض بمصالحهم الخاصة. تتم إساءة استخدام المنصات الرقمية المصممة لتسهيل التفاعل الاجتماعي والتواصل لاستهداف المعلومات المضللة وسوء النية وتضخيمها ونشرها ضد الآخرين. إن السهولة التي يتحدث بها البعض في تجاهل تام للحقيقة تحمل مخاطر عميقة على الديمقراطية. ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للقلق بكلماتهم التي يمكن أن تشكل سبباً مباشراً للعنف والتعصب داخل المجتمعات المحلية وفي ما بين الأمم.

ويمكننا أن نتصدى لهذه التحديات بتشجيع الشبكات التعاونية التي تعزز الحوار والمشاريع المشتركة في خدمة المجتمع، وبإنشاء قنوات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وبتعزيز الاعتدال، وبالنهوض بالتثقيف وبناء الوعي، وبتشجيع قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. نحن نلتزم بالتحدث علناً ضد التعصب وخاصة أي دعوة للكراهية تشكل تمييزاً أو عداءً أو عنفاً. وسنساعد أيضاً في حل النزاع من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، نحن نعتبر أن من مسؤوليتنا الفريدة، بوصفنا برلمانيين، أن نتحدث ونتصرف بمسؤولية تجاه جميع الناس، ولا سيما أولئك الذين يختلفون معنا، وبأساليب تجمع الناس معاً سعياً لتحقيق الصالح العام. ونحن نؤكد أن المجتمعات التي تتسم بالشمول والعدل، والتي تُحترم فيها الحقوق، من المرجح أن تكون متماسكة وسلمية وديمقراطية. ونحن نتعهد بمكافحة عدم المساواة من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية قائمة على الحقوق تضع الناس قبل الأرباح والضعفاء قبل الأقوياء، وتدعم المساواة والكرامة لكل شخص. ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 – عدم إغفال أحد – كأفضل أمل لنا في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة للجميع.

وبشكل أكثر تحديداً، نحن ملتزمون باستخدام مهامنا في سن القوانين والتمثيل والإشراف لتحقيق الأهداف التالية:

– اعتبار الأفعال القائمة على الكراهية وجميع أشكال العنف المرتبطة بالدين أو المعتقد أو رهاب الأجانب أو العنصرية أو التعصب ضد الفئات المهمشة جريمة بموجب القانون.

– الاستثمار في التعليم للجميع وعلى جميع الأصعدة، بما في ذلك تعليم السلام و"التعليم من أجل الديمقراطية"، عملاً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الاسم.

– جعل الإجراءات البرلمانية مفتوحة باستمرار لمدخلات منظمات المجتمع المدني والجماعات المجتمعية الممثِلة لتنوع المجتمع ذات الصلة.

– إقامة حوار بنّاء ومحترم مع البرلمانيين من جميع المعتقدات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي.

– ضمان قيام المعاهد الإحصائية الوطنية وهيئات البحوث الوطنية بإنتاج بيانات مصنفة حديثة للمساعدة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع.

– إجراء تقييمات ذاتية لشمولية برلماناتنا واتخاذ تدابير فعالة لزيادة تمثيل النساء والشباب في برلماناتنا، وكذلك تمثيل المجتمعات الوطنية والإثنية والدينية واللغوية وغيرها من المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

– دعم حقوق المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية، بوصفهم فئات ضعيفة بوجه خاص، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

– تنظيم المنصات الرقمية ووسائل الإعلام الأخرى للحد من مخاطر خطاب الكراهية ومختلف أشكال المعلومات المضللة مع حماية الحق الأساسي في حرية التعبير كحصن للديمقراطية.

– حماية المواقع الثقافية بوصفها تعبيراً عن تراثنا المشترك، فضلاً عن الأماكن المقدسة وأماكن العبادة والرموز الدينية بوصفها تعبيراً عن مختلف الأديان والمعتقدات.

– تعزيز التفاعل مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة من أجل الحوار بين الأديان والثقافات، ودعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والوساطة.

ونحن نتعهد بالمضي قدماً بهذا الإعلان من خلال إجراءات ملموسة ووفقاً للقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي على النحو المبين في استراتيجيته الحالية.

الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[5] من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدين جميع أشكال الجرائم الإلكترونية، *وإذ تعيد تأكيد* ضرورة مكافحة هذه الأعمال من خلال التعاون الدولي

وإذ تؤكد من جديد إطار الأمم المتحدة الحالي لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة تنفيذ هذا الإطار،

وإذ تعترف بضرورة بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين البلدان للتصدي للاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الذين لا يعرفون قيوداً ولا حدوداً،

وإذ تلاحظ تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد عليها على الصعيد العالمي،

وإذ تدرك الزيادة في أنشطة الجرائم الإلكترونية بسبب زيادة الرقمنة التي سرّعت وتيرتها جائحة كوفيد-19،

وإذ تلاحظ مسؤولية البرلمانات عن بناء إطار تنظيمي يحمي المواطنين في الفضاء الإلكتروني بهياكل أساسية وموارد جديدة، بالطريقة نفسها التي تحملها في العالم المادي،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/31 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1976 بشأن *اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى*، والقراران 63/55 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2000 و121/56 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2001 *بشأن مكافحة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية*، والقرار 239/57 المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2003 بشأن *إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني*،

---

[5] أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 25 من المنطوق.

أعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظه على الفقرة 11 من الديباجة، والفقرة 1 من المنطوق.

وإذ تشير أيضاً إلى القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن *التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ولا سيما القرار* 28/69 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2014، والقرار 266/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي بموجبه أنشئ فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في سياق الأمن الدولي، والقرار 240/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي بموجبه أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها 2021-2025، *وإذ تشدد* على المعايير الطوعية وغير الملزمة المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين وأيدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 237/70 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاسترشاد بهذه المعايير، وكذلك، من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 37/77 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، وضع برنامج عمل للأمم المتحدة لمناقشة التهديدات القائمة والمحتملة ودعم قدرات الدول وجهودها لتنفيذ الالتزامات والنهوض بها،

وإذ تستذكر أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة *لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية* المؤرخة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، واتفاقية الأمم المتحدة *لمكافحة الفساد* المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتبادل المعلومات والمساعدة الإدارية، بما في ذلك *اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية* المؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، *وبروتوكولها الإضافي بشأن تجريم الأفعال المرتبطة بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب التي ترتكب عبر أنظمة الكمبيوتر*، المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2003، *واتفاقية التعاون في ضمان أمن المعلومات الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون*، المؤرخة 16 حزيران/يونيو 2009، *والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات* المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني* الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وتحديثاته، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن المنع الاجتماعي للعنف والجريمة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن جرائم الحاسوب* الصادر في شباط/فبراير 2021، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة عبر الوطنية* الصادر في شباط/فبراير 2021، *واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الكومنولث في مجال ضمان أمن* المعلومات المؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، *واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة*

الكومنولث في مكافحة الجرائم في ميدان تكنولوجيا المعلومات المؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2018، *واتفاقية* الاتحاد الإفريقي *بشأن الأمن الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية* المؤرخة 27 حزيران/يونيو 2014،

وإذ تشدد أيضاً على أن *اتفاقية* مجلس أوروبا *المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني* التي يفتح باب الانضمام إليها أمام أي بلد، قد أصبحت صكاً ذا أهمية عالمية مع وجود دول أطراف من جميع مناطق العالم والتأثير فيها،

وإذ تشير إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مختلف المخاطر الجديدة التي تواجهها مجتمعاتنا التي تتزايد رقمنتها، بما في ذلك قرارَي الاتحاد البرلماني الدولي: *الحرب الإلكترونية: تهديد خطير للسلم والأمن العالمي* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 132، هانوي، 1 نيسان/أبريل 2015)، *والتشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 143، مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، الذي يشير أيضاً إلى *اتفاقية* مجلس أوروبا *بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي* ("اتفاقية لانزاروت")، المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007،

وإذ تثني على عمل الأمم المتحدة بشأن النهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لسن اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية، من خلال قرار الجمعية العامة 247/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، *وإذ ترحب* بإنشاء لجنة مخصصة مكلفة بصياغة هذه الاتفاقية،

وإذ ترحب بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية التشاور بين الجهات المعنية المتعددة التابعة لتلك اللجنة المخصصة من أجل ضمان الاستماع إلى صوت البرلمانات،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى اتباع نهج عالمي إزاء مسألة الجرائم الإلكترونية وعواقبها الخطيرة على المواطنين، فضلاً عن الحاجة لحماية السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي مع التمسك بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير،

وإذ تعترف بالحاجة الملحة إلى أن يتخذ المشرعون والحكومات وجميع الجهات المعنية خطوات وطنية أكثر استباقية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، نظراً لكثافتها المتجددة وطابعها السريع التطور،

وإذ تسلم أيضاً بأن جميع الإجراءات المتخذة في هذا الميدان تحتاج إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية في صميمها،

وإذ تلاحظ تفاوت التطور في قدرة البلدان على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على حماية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، *وإذ تشدد* على الحاجة إلى زيادة المساعدة والتعاون التقنيين، ولا سيما للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن على الدول أن تتصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، *واتفاقية حقوق الطفل*، *واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*، *واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، والبروتوكولات الإضافية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ تعترف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية دولية مشتركة لزيادة الوعي وتنفيذ القواعد الطوعية وغير الملزمة في ما يتعلق بسلوك الدولة المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تلاحظ أن الجرائم الإلكترونية قد تشكل تهديداً خطيراً للعمليات الديمقراطية، وبخاصة التدخل في الانتخابات من خلال انتهاكات الأمن الإلكتروني أو حسابات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي،

وإذ تقر بأن النساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات العرقية معرضين بشكل خاص للجرائم الإلكترونية،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة إلى بذل جهود لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين النساء والفتيات بجميع تنوعهن، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجندري، ووضع السياسات والبرامج والتشريعات وتنفيذها وتطبيقها في هذا الميدان،

وإذ تلاحظ طبيعة التهديدات والمخاطر الناجمة عن الجرائم الإلكترونية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتطورات الهائلة في الفضاء الإلكتروني، التي نجم عنها ازدياد تعقيد الأساليب التي يستخدمها مرتكبو الجرائم الإلكترونية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الجرائم الإلكترونية تتضمن على سبيل المثال لا الحصر الهجمات على أنظمة الكمبيوتر، وانتهاكات الخصوصية، وإنشاء البرامج الخبيثة ونشرها، وتسهل أيضاً الهجمات بشكل متزايد على الهياكل الأساسية المدنية، فضلاً عن الأعمال الأخرى التي يمكن أن تحدث خارج الإنترنت، وتيسرها أنظمة الكمبيوتر، بما في ذلك الاحتيال عبر الإنترنت، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، وجرائم الكراهية، والاتجار بالبشر، والعنف القائم على الجندر الذي تيسره التكنولوجيا مثل التحرش الجنسي، والتهديدات، والمطاردة، والتنمر، والخطاب المتحيز ضد المرأة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال عبر الإنترنت – وجميعها تؤثر سلباً على الأمن العالمي، والاستقرار الاقتصادي،

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم القوانين الوطنية قد سُنت قبل نشوء الجرائم الإلكترونية، ومن ثم فهي لا تتصدى دائماً لهذه التهديدات على النحو المناسب،

تشجع البرلمانات على النظر في اتخاذ الخطوات اللازمة لبلدانها للانضمام، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، إلى الصكوك الدولية القائمة التي تتناول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، بما في ذلك اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية، وهي أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف شمولاً بشأن الجرائم الإلكترونية السارية والمفتوحة للانضمام إليها من قبل جميع الدول؛

وتطلب من البرلمانات أن تحرص من أن التشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية محدثة وذات صلة، وفقاً للقانون الدولي، بما فيه صكوك حقوق الإنسان الدولية، من أجل تخصيص الموارد الضرورية لهذه الغاية، وإشراك جميع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمجتمع التقني، بالنظر إلى الزيادة المستمرة في حجم هذه الأعمال ونطاقها وسرعتها وتعقدها وتواترها وآثارها على الأمن الوطني، والسلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاقتصادي العالمي، وأن تدرج كذلك في هذه التشريعات الولاية القضائية خارج الإقليم لتمكين مقاضاة الأفعال الإجرامية، بصرف النظر عن مكان ارتكاب هذه الأعمال وما إذا كانت تشكل جرائم في الولاية القضائية الأجنبية المعنية؛

وتحث البرلمانات على ضمان إدراج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في جميع العمليات التشريعية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية؛

وتدعو البرلمانات إلى تعزيز قدرة ضباط إنفاذ القانون، بما في ذلك سلطات التحقيق والمدعون العامون والقضاة، في مجال الجرائم الإلكترونية، وتجهيزهم للتحقيق الفعال والملاحقة القضائية والفصل في قضايا الجرائم الإلكترونية؛

وتشجع البرلمانات على الاستفادة الكاملة من وظيفتها الرقابية لضمان أن تكون لدى الحكومات الأدوات اللازمة، بما في ذلك الموارد والقدرات الملائمة، لمكافحة الزيادة السريعة في الجرائم الإلكترونية والتصدي لها ولحماية الأمن الإلكترون، للمواطنين وهويتهم وخصوصيتهم وبياناتهم، مع صون حقوق الإنسان والحريات؛

وتوصي بشدة بأن تضمن البرلمانات أن الإطار التشريعي بشأن حماية الهياكل الأساسية الوطنية، بما فيها الهياكل الأساسية التي تدعم الإنترنت، محدثة، أو أنها تضع أطراً مماثلة عند الاقتضاء؛

وتشجع البرلمانات على الترويج لفضاء إلكتروني مفتوح ومجاني وآمن من خلال دعوة حكوماتها إلى الالتزام بقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني من أجل وقف الجريمة الإلكترونية، وكذلك، مرتكبي الجرائم الإلكترونية والجهات الفاعلة الخبيثة، للاستجابة في الوقت الحقيقي إن أمكن، وفقاً لسيادة القانون والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لتأمين سلسلة التوريد للشركات في بلدانها، والتقديم بشكل طوعي تقارير عن مواطن الضعف المحتملة أمام أطراف ثالثة لمساعدتها في منع وقوع حوادث في المستقبل، وعلى وجه الخصوص دعم وحماية جميع فرق الاستجابة للحوادث الإلكترونية داخل حدودها وخارجها؛

وتشجع أيضاً البرلمانات على صياغة تشريعات مراعية للمنظور الجندري، تعزز خدمات الأمن الإلكتروني الشاملة التي تعطي الأولوية للوقاية (التوعية ومراجعة الحسابات والتدريب)، والكشف عن الحوادث (24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع)، والتصدي الفوري والفعال للتهديدات الإلكترونية، من خلال نهج يركز على الضحايا؛

وتوصي بأن تعزز البرلمانات إقامة المؤسسات والهيئات ذات الصلة – مثل المراكز الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، وفرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية، وفرق التصدي للحوادث الأمنية الحاسوبية، ومراكز العمليات الأمنية – حيثما لا ترد هذه المؤسسات والهيئات في بلدانها؛

وتوصي أيضاً بأن تضمن جميع البرلمانات أن تتوافر لهذه المؤسسات والهيئات موارد كافية من الموازنة وموظفون متخصصون، بمن فيهم النساء، للسماح باستجابة مرنة وفعالة للجرائم الإلكترونية، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية والمؤسسات العامة والشركات والمواطنين من دون انتهاك الخصوصية، مع الأخذ في الاعتبار أن الرقمنة المتزايدة للخدمات والمرافق العامة يمكن أن تنطوي على تعرض كبير للمخاطر الرقمية؛

وتحث البرلمانات على تعزيز التنسيق الدولي بين هذه المؤسسات والهيئات من أجل الرصد المستمر للتهديدات الإلكترونية ومنعها وكشفها والتحقيق فيها والتصدي لها؛

وتدعو البرلمانات إلى تشجيع حكوماتها على توفير تدريب محدد في مجال الأمن الإلكتروني من أجل المساعدة في زيادة عدد المتخصصين في الأمن الإلكتروني وتعزيز أدائهم؛

وتؤكد من جديد أن توافر بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وسلمية ويسهل الوصول إليها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري للجميع ويتطلب تعاوناً فعالاً بين الدول للحد من المخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، *وتدعو* المجتمع الدولي إلى تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

وتطلب من البرلمانات أن تشجع الاستثمار في البحث والتطوير، وأن تدرج في تصميم كل مشروع اعتمادات خاصة بالأمن الإلكتروني، مع تخصيص اعتمادات مناسبة في الموازنة، من أجل التنبؤ بالتهديدات الإلكترونية الناشئة المحتملة والحماية منها؛

وتشجع البرلمانات على إقامة شراكات مع دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، مع حكوماتهما كميسرين رئيسيين، من أجل تعزيز نظام قوي وتعاوني للأمن الإلكتروني يحترم مبادئ حقوق الإنسان والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً؛

وتطلب من البرلمانات والبرلمانيين أن يشاركوا بنشاط في الترويج لفهم وطني مشترك ومستكمل لطبيعة الجرائم الإلكترونية على نحو ما يعانيه المواطنون والمنظمات والمؤسسات؛

وتحث البرلمانات على المساعدة في تعزيز "ثقافة حقيقية للأمن الإلكتروني" من خلال وضع مناهج تعليمية تركز على تدريب الأجيال المقبلة، ابتداء من الطفولة فصاعداً، على محو الأمية الرقمية والدراية التكنولوجية، تغطي كلا من الفرص الكبيرة المتاحة والمخاطر الجسيمة التي تشكلها التكنولوجيا؛

وتوصي بأن توسع البرلمانات نطاق الحماية المتاحة للنساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات العرقية، وغيرهم من الفئات الضعيفة في الفضاء الإلكتروني، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان ومنع العنف القائم على الجندر عند وضع السياسات التعليمية المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛

وتحث البرلمانات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية اللحظات الحاسمة في الديمقراطية، ولا سيما الفترات التي يمارس فيها المواطنون حقهم في التصويت، من أجل تجنب الهجمات والتدخلات التي تسعى إلى التأثير في حرية تشكيل الرأي العام أو تغييره أو انتهاكه أثناء العملية الانتخابية؛

وتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لحماية الديمقراطية من خلال ضمان توفير حماية خاصة لجميع البرلمانات في جميع أنحاء العالم، بوصفها مؤسسات تمثل إرادة الشعب، من خلال إدراجها في قوائم الهياكل الأساسية المدنية، والخدمات الأساسية؛

وتشدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات، كوسيلة لسد الفجوات الرقمية وتعزيز الاستجابة للتهديدات الإلكترونية على الصعيد العالمي؛

وتطلب من البرلمانات أن تعمق فهمها للطابع المعقد وطبيعة الجرائم الإلكترونية سريعة التطور من خلال تمكين التبادل المفتوح للمعرفة والخبرة والتجربة وعقد ندوات وورشات عمل ومؤتمرات متخصصة بشأن هذا الموضوع؛

وتدعو الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى القيام، بالشراكة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بتعزيز هذه الرؤية الجديدة لأمن الفضاء الإلكتروني من خلال دعم البرلمانات في مساعيها لبناء القدرات؛

وتوصي بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، بالاضطلاع بدور قيادي في منع الجرائم الإلكترونية ومكافحتها وفي تحفيز المرونة الإلكترونية من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تقودها الأمم المتحدة، بغية ضمان سماع صوت البرلمانات؛

وتشجع على إنشاء مجموعة عمل معنية بالجرائم الإلكترونية، تابعة للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتتمثل مهمتها المحددة في الامتثال للولايات والأهداف المحددة في هذا القرار، التي يجب أن تشمل صلاحياتها دعم عملية تعزيز اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية في إطار الأمم المتحدة، وتعزيز قدرات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي من حيث سن القوانين والرقابة وإعداد الموازنة؛

وتوصي بأن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على زيادة الوعي بين البرلمانات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال، قبل كل شيء، التزاماتها العالمية بالأمن الرقمي؛

الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق
رصيد كربون سلبي في الغابات

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[6] من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في العام 2015، بما في ذلك الهدف المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، لمواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، ولا سيما المادة 5 منه التي تدعو أطراف الاتفاق إلى اتخاذ إجراءات للحفاظ على مصارف وخزانات غازات الدفيئة وتعزيزها، بما في ذلك الغابات، وتشجيعها على وضع نُهج سياساتية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، لتحديد حوافز إيجابية، من أجل الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز عزل الكربون وخفض الانبعاثات في الغابات،

وإذ تدرك نتائج مؤتمري الأمم المتحدة المعنيَين بتغير المناخ اللذين انعقدا في غلاسكو (COP26)، وشرم الشيخ (COP27)، وتأخذ علماً بالمساهمة المرتبطة بالغابات لإعلان قادة غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، الذي تم من خلاله تعهد أكثر من 140 بلداً بالعمل الجماعي للقضاء على فقدان الغابات وعكس هذا المسار، وكذلك وقف تدهور الأراضي بحلول العام 2030 مع تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التحول الريفي الشامل وسلاسل القيمة وكذلك، تم من خلاله التأكيد من جديد على الالتزامات المالية الدولية، والتمويل الخاص والدعم الاستثماري للتمكين من حفظ الغابات وإصلاحها، ودعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الثالث التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ وتوصياته بشأن الحد من إزالة الغابات وزيادة عمليات إعادة التحريج،

وإذ ترحب بإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2022 وأهدافه الـ 4 وغاياته الـ 23، بما في ذلك الغاية رقم 2، الذي يسعى إلى "ضمان أنه بحلول العام 2030، يخضع 30٪ على

[6] أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 2، و5، و8 من الديباجة، والفقرة 1، و3، و5، و6، و9، و11، و12، و13، و17، و21 من المنطوق.
أعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظه على الفقرة 19 من الديباجة.

الأقل من مناطق النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية المتدهورة للاستعادة الفعالة، من أجل تعزيز وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والسلامة والترابط الإيكولوجيين".

وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي، وسيتابع نتائج المؤتمرين الـ26 (COP26) والـ27 (COP27) للأمم المتحدة المعنين بتغير المناخ في ما يتعلق بحماية الغابات،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي التالية: *تغير المناخ، ونماذج التنمية المستدامة، والطاقات المتجددة* (الجمعية العامة الـ 120 للاتحاد البرلماني الدولي، أديس أبابا، نيسان/أبريل 2009)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، دورة افتراضية، أيار/مايو 2021)، *وإعلان نوسا دوا الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ144، نوسا دوا، آذار/مارس 2022)، *وإعلان رئيس الجمعية العامة بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ 116 للاتحاد البرلماني الدولي، نوسا دوا، أيار/مايو 2007)،

وإذ تسترشد بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 التابعة للأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، اللتين تشددان على أن سياسة المناخ، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، والسلام العالمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة لـ"حفظ النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها المستدام، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، والهدف رقم 13 لـ"اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ، وآثاره"، وكذلك الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"،

وإذ تلتزم بتنفيذ إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمده المؤتمر الـ15 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر 2022، ولا سيما الغاية رقم 2 لاستعادة 30٪ على الأقل من مناطق النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول العام 2030 والغاية رقم 3 لضمان أنه بحلول العام 2030، يتم الحفاظ على ما لا يقل عن 30٪ من المناطق البرية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية وإدارتها بشكل فعال من خلال أنظمة تمثيلية إيكولوجياً ومتصلة جيداً ومحكومة بإنصاف للمناطق المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 300/76 الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة، وسليمة، ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، والقرار 285/71 الذي اعتمدت فيه *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات*

للفترة 2017-2030، والقرار رقم 284/73 بشأن عقد الأمم المتحدة لإصـلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)،

وإذ تلتزم بتحقيق الرؤية المشتركة المنصوص عليها في *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030* "لعالم تتم فيه إدارة جميع أنواع الغابات والأشجار خارج الغابات على نحو مستدام، وتساهم في التنمية المستدامة وتوفر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثقافية للأجيال الحالية والمقبلة"،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية الأهداف الستة المحددة في *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، وخاصة الهدف رقم 1، لـ"استعادة المفقود من الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك حماية الغابات وإعادتها إلى حالتها الأصلية والتحريج وإعادة التحريج، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات والمساهمة في الجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ"، والذي من شأنه، من بين فوائد أخرى، أن يفيد تحقيق المقصد رقم 6.6 من أهداف التنمية المستدامة لـ"حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك [...] الغابات"، والمقصد رقم 12.2 لـ"تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية"، والمقصد رقم 15.1 لـ"ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات"، وخاصة المقصد رقم 15.2 لـ"تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي"،

وإذ تشدد على المقصد 1.2 من الهدف رقم 1 *لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، الذي يدعو إلى "الحفاظ على المخزونات العالمية لكربون الغابات أو تعزيز هذه المخزونات"،

وإذ تؤيد الهدف رقم 2 من *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، المتمثل في "تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات، بطرق منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات"، ولا سيما مقصده رقم 2.2 "زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم المتصلة بالغابات، ولا سيما البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق"، وكذلك، مقصده رقم 2.3 "تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة الغابات والأشجار في الأمن الغذائي"،

وإذ ترحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي في العديد من المبادرات العالمية لمعالجة مساهمة الغابات في حماية المناخ، بما فيها شراكة قادة الغابات والمناخ؛ شراكة الغابات في حوض نهر الكونغو؛ والمؤتمر العالمي الخامس عشر للغابات الذي عقد في سيول في أيار/مايو 2022؛ ومبادرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المراعية للبيئة لتكثيف جهود الترميم

وزرع ما لا يقل عن 10 مليون شجرة محلية في السنوات الـ10 القادمة عبر الدول الأعضاء الـ10 في الرابطة بدءاً من العام 2021، ولوضع معايير للاعتراف بأنشطة وبرامج غرس الأشجار في جميع أنحاء المنطقة التي لا تعيد زراعة الغابات في المنطقة فحسب، بل تساهم أيضاً في رفاه الناس وتحسين سبل عيشهم وبناء قدرتهم على الصمود؛ وتحدي بون، وهو هدف عالمي لاستعادة 150 مليون هكتار من المناظر الطبيعية المتدهورة والمزيلة من الغابات بحلول العام 2020 و350 مليون هكتار بحلول العام 2030؛ والمبادرة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لحفظ واستعادة وزراعة 1 تريليون شجرة بحلول العام 2030؛ ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل، *وخطة العمل الاستراتيجية للتعاون الحرجي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وإذ تعترف* بأن جميع هذه المبادرات ساهمت في تأكيد الدول على أهداف حماية الغابات وخفض الانبعاثات، وعرضت العديد من الفرص للوقاية والتخفيف وبناء القدرة على الصمود والتكيف من خلال مساهمات الحكومات الوطنية والمحافظات والمدن والقرى والشركات الخاصة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني،

وإذ تعترف بالدور الحاسم الذي يؤديه النساء والشباب في حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية وإصلاحها، وإذ تؤكد ضرورة المشاركة الكاملة للنساء والشباب على جميع مستويات إعداد السياسات وتنفيذها في حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية وإصلاحها،

وإذ تشير إلى أن الغابات هي موارد تتمتع بأهمية عالمية، تغطي نسبة 31٪ من سطح الأرض، ولكنها تخزن ما يقرب من نصف الكربون الأرضي؛ وأن الغابات تساعد في تنظيم المناخ الإقليمي من خلال التأثير على أنماط هطول الأمطار وتبريد المناطق الحضرية؛ وأن الأشجار والغابات تنظم التوازن المائي، وتعمل كخزانات لمياه الشرب وتحمي من الانجراف وانهيار الأرضي والانهيارات الصخرية والانهيارات الجليدية والفيضانات والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي؛ وأن الغابات المدارة بشكل مستدام توفر موارد طبيعية محايدة مناخياً لسلاسل القيمة المختلفة؛ وأن الغابات توفر المعيشة وسبل العيش والعمالة والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والسكان الأصليين، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية، وأن الغابات المدارة بشكل مستدام توفر موارد طبيعية محايدة مناخياً لسلاسل القيمة المختلفة؛ وأن الإدارة الجيدة للغابات توفر المعيشة، والأدوية والغرض الترفيهي والثقافي وسبل العيش والعمالة والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والسكان الأصليين، والعمل كحاجز طبيعي ضد انتقال حيوانات المنشأ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء فقدان 420 مليون هكتار من الغابات، إثر إزالتها، بين فترة العام 1990 والعام 2020 ، ما يعادل حوالى نسبة 10.34٪ من إجمالي مساحة الغابات في العالم في السنوات 30 الماضية، وفقاً لتقرير

منظمة الأغذية والزراعة *حالة الغابات في العالم للعام 2022*، وما يصاحب ذلك من أضرار تتجلى في التغيرات المناخية المحلية، والجفاف، والتصحر، والتغيرات في أنماط الطقس وكذلك حول التأثير الشديد لفقدان الغابات على جوانب الحياة البشرية وعلى فرص التنمية البشرية، وحقيقة أن إزالة الغابات لها تأثير مضاعف على الأزمات القائمة في كثير من النواحي والأبعاد،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن لإزالة الغابات وتدهورها أثر شديد متسارع على تغير المناخ، حيث يتسبب تدمير الغابات وتدهورها، بما في ذلك تربتها، في نحو نسبة 15٪ من إطلاق الكربون العالمي الذي يتسبب فيه الإنسان على الأرض،

وإذ تدرك الأثر الضار للنزاعات المسلحة على النظم الإيكولوجية الحرجية وأثر مثل هذه النزاعات على زيادة انبعاثات غازات الدفيئة،

وإذ تعرب عن أسفها لأن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، وهي أكبر نزاع قائم حالياً، مصحوبة بحرائق غابات هائلة وتؤدي إلى ما لا يقل عن 33 مليون طن من الانبعاثات المكافئة لثاني أكسيد الكربون، قد قوضت بشكل كبير الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق توازنات انبعاثات كربونية سلبية للغابات ولمكافحة تغير المناخ،

وإذ تدرك أن تطور إزالة الغابات وتدهورها هو أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لزيادة فقدان التنوع البيولوجي وفقدان الموارد الجينية، حيث توفر الغابات موطناً لنسبة 80٪ من أنواع البرمائيات و75٪ من أنواع الطيور و68٪ من أنواع الثدييات؛ وأن الغابات الاستوائية لها أهمية خاصة لأنها تحتوي على حوالى نسبة 50٪ من جميع أنواع الحيوانات والنباتات،

وإذ تؤكد التهديد الملموس والوجودي للأمن الغذائي والزراعة الناجم عن إزالة الغابات وتدهورها، مع تدمير الغابات الذي له آثار إقليمية واسعة النطاق على هطول الأمطار وبالتالي على الزراعة البعلية، لا سيما في منطقة الأمازون والمناطق الاستوائية الإفريقية،

وإذ تشير إلى الفقرتين 47 و48 من خطة شرم الشيخ للتنفيذ المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تقديم الدعم الكافي والقابل للتنبؤ إلى الأطراف في البلدان النامية، في السياق الذي ينبغي أن تسعى فيه الأطراف مجتمعة إلى إبطاء وتيرة ووقف وعكس اتجاه الغطاء الحرجي وفقدان الكربون، وفقاً للظروف الوطنية، واتساقاً مع الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع تأمين الضمانات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الأضرار الجسيمة التي تسببها خسارة الغابات للمجتمعات والاقتصادات، حيث يقدر عدد سكانها بنحو 1.6 مليار نسمة، أو نسبة 20٪ من سكان العالم، الذين يعتمدون على الغابات في المعيشة وسبل العيش والعمل وتوليد الدخل، وفقاً *لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*،

1. *تحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن تقدم وفقاً لمهامها البرلمانية ولوائحها وقوانينها الوطنية التي تلتزم بها هدف بلوغ مستوى الصفر في إزالة الغابات، مما يعني أنه عند إزالة الغابات أو الأشجار في منطقة ما، يتم ضمان إعادة التحريج أو التحريج في منطقة أخرى في البلد نفسه أو في بلد آخر، مع الحفاظ على توازن تخزين ثاني أكسيد الكربون نفسه ومراعاة الوقت الذي تستغرقه مختلف أنواع الأشجار في النمو؛

2. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها بتكثيف الإجراءات العاجلة لمنع ووقف إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساحات الغابات، وتعزيز قدرة التكيف على النظم الإيكولوجية للغابات، التي تشكل أكثر الإجراءات فعالية من حيث التكلفة للتخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه، مع التأكيد على أن الحد من إزالة الغابات إلى الحد الأدنى وتشجيع التشجير الذي يركز على المناخ يجنبان الانبعاثات المباشرة من الكتلة الأحيائية المفقودة ويمكنّان من حفظ وتعزيز قدرة الغابات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون والتقاطه؛

3. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على ما يلي: توسيع نطاق المناطق المحمية القائمة وإنشاء مناطق جديدة لحماية النظم الإيكولوجية الحرجية تماشياً مع الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ وضمان تجريد المناطق المحمية من السلاح، ولا سيما في أوقات الحرب؛ ووضع إطار تشريعي مناسب لإدارة المناطق المحمية واتخاذ تدابير فعالة لإنفاذه؛ والتعاون، عند الاقتضاء، مع الدول المجاورة لضمان إدارة المناطق المحمية وتشغيلها على نحو أفضل؛

4. وتحث البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تكثيف الجهود لإعادة التشجير واستعادة الغابات المتدهورة في ظل الظروف الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن: استعادة الغابات محاولة نشطة لإعادة المنطقة إلى حالتها الحرجية الطبيعية السابقة باستخدام الأشجار الأصلية؛ وأن الأشجار غير الأصلية توفر الأخشاب التي يمكن أن تعزز الاقتصادات المحلية وتقلل من ضغط قطع الأشجار في الغابات المحلية؛ وأن إعادة التحريج والتشجير باستخدام الأشجار الأصلية و/أو غير الأصلية يساعدان على تنويع سبل العيش والمناظر الطبيعية لزيادة إنتاجية الأراضي؛ ويمكن أن توفر الاستعادة التي تنطوي على تشجير الغابات وإصلاحها فوائد بيئية ومناخية واجتماعية-ثقافية واقتصادية كبيرة؛ وأن الأشجار توفر الظل على الأراضي الزراعية، وتمنع التعرض الشديد لأشعة الشمس للتربة والنباتات المزروعة، وتبرد درجات الحرارة على الأرض، وتؤثر على هطول الأمطار وتؤدي إلى تحسين نتائج الحصاد؛

5. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز نظم أغذية زراعية أكثر إنتاجية وكفاءة واستدامة من خلال الاستمرار في استخدام الأراضي الصالحة للزراعة الحالية لتقليل الطلب على الأراضي الزراعية الجديدة، والحفاظ على الغابات وتأمين الفوائد المتعددة التي توفرها الغابات للنظم الزراعية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن التوسع الزراعي يقود ما يقرب من نسبة 90٪ من إزالة الغابات العالمية وأن العديد من مناطق الأراضي الصالحة للزراعة لا يتم استخدامها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية وأن زيادة الإنتاجية بشكل مستدام ستقلل الضغط على أراضي الغابات الناجم عن زيادة نسبة 35-56٪ في الطلب على الغذاء بحلول العام 2050 بسبب النمو المتوقع في عدد سكان العالم إلى 9.7 مليار شخص؛

6. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لضمان أن تكون الإدارة المستدامة للغابات أكثر فائدة لتوليد الدخل من إزالة الأحراج وأن هذه المداخيل منتظمة ومرتفعة بما يكفي للناس للحفاظ على وسائل العيش والتنافس مع الدخل المستمد من استخدامات الأراضي الأخرى، مع التأكيد على أن إدارة الغابات المستدامة وسلاسل القيمة الخضراء تمنع تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية وتدعم الانتقال إلى اقتصادات خالية من الكربون، وأن الإدارة المسؤولة للغابات يمكن أن تتصدى للدوافع الكامنة وراء إزالة الغابات بما في ذلك الفقر وممارسات الإنتاج غير المستدامة وأنماط الاستهلاك، ويمكن أن تعزز قدرة الغابات على التكيف مع آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف معها، مع توفير وظائف صديقة للبيئة، لا سيما في البلدان النامية؛

7. *وتوصي بأن* تنشيء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قيمة مشتركة من الجهود الجماعية من خلال تقاسم الخبرات ونقل التكنولوجيا لتعزيز ما يلي: تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في استخدام الأخشاب؛ وإعادة التحريج لتوسيع استخدام الأخشاب المستدامة؛ واستبدال المواد غير المتجددة أو كثيفة الانبعاثات، مثل الأسمنت والخرسانة، في البناء بمنتجات خشبية مستدامة؛ وزيادة عمر المنتجات الخشبية لتلبية الطلب المتزايد؛ وتقليل النفايات من خلال المعالجة الأكثر كفاءة والاستخدام المتتالي لمنتجات الغابات؛ وتطوير التكنولوجيا المراعية للبيئة؛ وتغيير أنماط الاستهلاك؛ وتسهيل الانتقال إلى اقتصادات أكثر دائرية ومراعية للبيئة؛

8. *وتدعو أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى استعراض وتحسين التشريعات المتصلة بالغابات، وتعزيز إنفاذ قوانين الغابات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات من أجل دعم الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة الممارسات غير المشروعة في القطاعات المتصلة بالغابات والقضاء عليها؛

9. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اعتماد استراتيجيات ونظام منهجي للاستعراض والرصد الذاتي يتيح للحكومات زيادة قيمة الحفاظ على الغابات واستعادتها، وخاصة الغابات المطيرة والغابات الشمالية؛ والتأكيد على القيمة العالمية لخدمات النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية للغابات؛ وتسليط الضوء على أن مخططات تداول الانبعاثات على آليات تسعير الكربون بما في ذلك مخططات التعويض الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، مثل نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي أو نظام تداول الانبعاثات في بروتوكول كيوتو، هي أدوات مفيدة لحشد رأس المال الخاص لتمويل حماية الغابات والتشجير، بما في ذلك استخدام وحدات الإزالة في أساس استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي وأنشطة الحراجة مثل إعادة التحريج، مع التركيز على الحفاظ على أعلى درجة من السلامة البيئية والمناخية لهذه المخططات؛

10. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعوة حكوماتها إلى النظر في الإصلاحات المالية البيئية وتقديم مبادرات سياسية لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المسؤولين للسلع المتصلة بالغابات، ولإعادة توجيه الإعانات الزراعية لتشمل الحراجة الزراعية والحراجة المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن استخدام أدوات السياسات بشكل استراتيجي لتوفير حوافز السوق للإدارة المسؤولة والمستدامة للغابات وإعادة توجيه الحوافز لتعزيز الأسواق الخضراء والتمويل؛

11. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على النظر في دمج هدف صافي الانبعاثات الصفرية في الاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية والمناخية الوطنية، وإعادة التأكيد على الأهداف المتفق عليها في اتفاق باريس لإبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، إلى حد كبير من خلال الجهود الطموحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة إلى الحد الأدنى، وإزالة الانبعاثات المتبقية من الغلاف الجوي عبر حماية واستعادة المصارف الطبيعية مثل الغابات والتربة وأراضي الخث أو من خلال تكنولوجيات الانبعاثات السلبية مثل احتجاز الهواء المباشر والطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه؛

12. *وتوصي* بأن توسع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي نطاق عملها للتخلص التدريجي من طاقة الفحم بلا انقطاع والتخلص التدريجي من الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري وخاصة للفحم الحجري والفحم، اللذين يتطلبان في كثير من الأحيان قطع الأشجار على نطاق واسع؛ مع الأخذ في الاعتبار المبدأ المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أعيد تأكيدها في اتفاق باريس للمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛ وتوجيه سياسة التنمية العالمية نحو دعم البلدان النامية التي تخطط لبناء محطات طاقة تعمل بالفحم للنظر بدلاً

من ذلك في إنشاء محطات طاقة تعمل بالطاقة المتجددة تتيح إنتاج الطاقة نفسه مع حماية المناخ والطاقة والأمن الوظيفي والغابات؛

13. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتكثيف الجهود للحد من استخدام الفحم كمصدر للطاقة والترويج لبدائل مستدامة وفعالة من حيث التكلفة وحيوية ومتجددة وخالية من الكربون مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة النووية؛ مع الأخذ في الاعتبار الخسارة الكبيرة في الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الفحم باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العديد من البلدان النامية ذات الوصول المحدود إلى الطاقة؛

14. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على مراعاة احتياجات ومعارف المجتمعات المحلية، بما في ذلك سكان الغابات والسكان المعتمدون على الغابات والسكان الأصليون، وفقاً للمعايير الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مكافحة تغير المناخ؛ والاعتراف بأن السكان الأصليين والمجتمعات المحلية كانوا يديرون الغابات على نحو مستدام لآلاف السنين باستخدام الممارسات القائمة على نظم معارف الشعوب الأصلية، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم من دون تقويض قدرة النظم الإيكولوجية والغابات التي يعيشون فيها؛ وإعادة التأكيد على وجوب حماية حقوق حيازة الأراضي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء؛ والتأكيد على أن إصلاح الغابات يحافظ على أقاليم وموارد السكان الأصليين ويقلل من الضغط على الغابات المتدهورة من حيث استخراج الحطب وإنتاج الفحم؛

15. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على ضمان أن ممارسات حفظ الغابات والحلول المناخية الأخرى القائمة على الطبيعة تعزز وتحترم الحقوق المتأصلة للشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيهم التقليدية، بما في ذلك حقهم في أن يُستشاروا ويستوعبوا عندما يكون للتدابير والإجراءات تأثير سلبي عليهم، وعلى أراضيهم أو مواردهم؛

16. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى: اتخاذ إجراءات لتعزيز فهمها المشترك للغابات وإدارتها المستدامة وحماية المناخ، مع الأخذ في الاعتبار، الظروف الوطنية والإقليمية، بما في ذلك على أساس المساواة بين الأجيال والتضامن؛ وإشراك قطاع التعليم والمجتمعات المحلية في إعادة التشجير، من خلال استراتيجية متعددة المستويات ونهج متعدد الجهات المعنية، كمفتاح للنمو الاقتصادي المستدام والشامل؛ والتأكد من تنفيذ البرامج التعليمية المناسبة بشأن الغابات وإدراجها في المناهج الدراسية؛ وتعزيز الجهود التعليمية مع الشباب وإشراك الأجيال القادمة في تدابير حماية المناخ حتى يكونوا على دراية بالحاجة إلى حماية الغابات والبيئة والأساليب التي يمكن القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار أن أطفال وشباب اليوم والغد هم من سيتحملون العواقب مع اشتداد تغير المناخ والذين يرغبون بالتالي في المشاركة

بنشاط في الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ؛ وكذلك ضمان تعميم النهج والأدوات التي تراعي المنظور الجندري لتوفير فرص متساوية للرجال والنساء للمشاركة في الإدارة المستدامة للغابات والاستفادة منها مع ضمان مشاركة الشباب في صنع القرار المتعلق بالغابات؛

17. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى وضع آليات من أجل خدمات الإرشاد الزراعي كوسطاء بين الباحثين والمزارعين لشرح الآثار المدمرة لإزالة الغابات، وتدريب السكان المحليين على الممارسات الزراعية الجيدة، وتشجيع المزارعين على اعتماد أساليب جديدة ومحسنة للزراعة، ومساعدة المزارعين في اتخاذ قراراتهم وضمان تنفيذ المعرفة المناسبة للحصول على أفضل النتائج في ما يتعلق بالإنتاج المستدام والتنمية الريفية، مع التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الهندسة الزراعية في المناطق الاستوائية بحيث يمكن توفير المدخلات مثل البذور والمغذيات وكذلك التدريب والوصول إلى الأسواق؛

18. *وتوصي* بأن تستخدم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي سلطاتها التشريعية لدعم الحوافز للسكان المحليين ورجال الأعمال في مجال التوظيف والاستثمار الاقتصادي الأخضر، وكذلك لتعزيز توازن التنمية الاقتصادية على جميع المستويات، للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات، ومتابعة استراتيجيات النمو الأخضر وفوائد الاقتصاد التشاركي من خلال مراعاة السياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية للتعلم مدى الحياة والمرونة والنمو الشامل؛

19. *وتطالب* بأن تخصص البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي موازنة كافية من حيث الاستثمار في البحث والتطوير للاستفادة من التكنولوجيا مثل تطعيم الأشجار ذات الأداء العالي، التي لها جذور سريعة النمو، وربما تعزز تجديد الغابات وإعادة إحيائها، وبالتالي القدرة على تخزين ثاني أكسيد الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ أو التنويع والجمع بين أصناف الأشجار في مزارع الغابات من أجل الاستفادة من الخصائص التكميلية الحالية للأنواع المختلفة؛

20. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على توفير موازنة وطنية ملائمة لتكثيف الجهود لحشد واستثمار التقنيات الرقمية وخدمات النطاق العريض التي توفر وصول الأسر في المناطق الريفية والنائية إلى المعلومات عبر الإنترنت حول الاستخدام المستدام للأراضي وفرص الدخل من الغابات، مع مراعاة أهمية توفير الوعي حول الحاجة إلى إدارة مستدامة للغابات؛

21. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي *بشدة* على الحفاظ على العلاقات السلمية في ما بينها، واحترام سيادة الدولة وأراضيها، واتخاذ إجراءات متضافرة وموحدة، على الرغم من الاختلافات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، من أجل إنهاء سريع للحروب العدوانية حول العالم، مع مراعاة أن النزاعات العنيفة والحروب وكذلك، الألغام قد تؤدي إلى تدمير وتلوث النظم الإيكولوجية مثل الغابات التي تعتبر مهمة ليس فحسب للناس الذين يعيشون فيها ولكن للبشرية جمعاء أيضاً؛

22. *وتوصي* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بزيادة تعزيز التماسك والتعاون وأوجه التآزر بينها ومع الهيئات الوطنية والدولية والشركاء في العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في هذا القرار؛ وتيسير الدعم المعزز والشراكات، بما في ذلك من حيث الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز النظم الإيكولوجية للغابات، والتشجير المستدام والحراجة الزراعية، فضلاً عن رفاه الناس؛

23. *وتطلب من* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل القرار الحالي إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، وجميع المؤسسات ذات الصلة؛

24. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للظروف الوطنية لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد الأرجنتين لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 393 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1120

الأصوات السلبية ..... 727 أغلبية الثلثين 747

الامتناع عن التصويت 373

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		16	
أنغولا		7	8
الأرجنتين	7		7
أرمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا		12	
بلجيكا		13	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	13		
بوتسوانا			11
البرازيل	20		
بوركينا فاسو	7		7
بوروندي			13
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا	5		5
الكاميرون		غياب	
كندا		15	
تشاد			13
تشيلي		6	7
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية			10
ساحل العاج			14

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	7		6
غيانا		غياب	
المجر		12	
إيسلندا			10
الهند	23		
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا			12
إسرائيل		12	
إيطاليا		17	
اليابان	20		
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا	17		
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية	12		
لاتفيا		11	
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا		12	
ليختنشتاين			10
ليتوانيا		10	
مدغشقر		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع
ملاوي	4	11	
المكسيك		20	
هولندا		15	
البرتغال		13	
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية		20	
رواندا			13
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال		غياب	
صربيا	12		
سيشيل			8
سيراليون		غياب	
سنغافورة		غياب	
سلوفاكيا		غياب	
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية		غياب	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان	13		
إسبانيا		16	
سريلانكا		غياب	
سورينام	5		5

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
كرواتيا		غياب		ملاوي	13			السويد		13	
قبرص			11	ماليزيا	10			سويسرا		6	6
الجمهورية التشيكية		13		جزر المالديف	10			الجمهورية العربية السورية		14	
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي			14	تايلاند	18		
الدنمارك		12		مالطا		8		تيمور الشرقية			11
الإكوادور	13			موريشيوس	11			تونغا	8		
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك	10		10	تركيا	19		
غينيا الإستوائية	3		8	موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا			11	منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني		غياب		المملكة المغربية		15		أوكرانيا		16	
أثيوبيا	20			موزمبيق	5		10	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي	10			ناميبيا			11				
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا		18		هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة		18	
الغابون		غياب		نيوزيلندا		12					
غامبيا			11	النيجر		14		الأوروغواي		11	
جورجيا			11	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا			51	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان	13			باكستان	12		10	زامبيا		13	
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي		8					

تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد دولة قطر لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 756 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1200

الأصوات السلبية ..... 444 أغلبية الثلثين 800

الامتناع عن التصويت 293

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16		
أنغولا	8		7
الأرجنتين	7		7
أرمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان	13		
مملكة البحرين	11		
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا	12		
بلجيكا		13	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	10		3
بوتسوانا			11
البرازيل			20
بوركينا فاسو	14		
بوروندي	13		
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا	5		5
الكاميرون		غياب	
كندا		15	
تشاد	13		
تشيلي		13	
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	10		
ساحل العاج	14		
كرواتيا		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	13		
غيانا		غياب	
المجر		12	
أيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا	22		
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19		
جمهورية العراق	16		
أيرلندا		12	
إسرائيل		12	
إيطاليا		17	
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية	13		
كازاخستان	13		
كينيا	17		
دولة الكويت	11		
جمهورية لاو الديمقراطية	12		
لاتفيا		11	
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا	12		
ليختنشتاين		10	
ليتوانيا		10	
مدغشقر		غياب	
ملاوي			13

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو		15	
الفلبين	20		
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر	11		
جمهورية كوريا			17
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية	20		
رواندا	13		
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية	15		
السنغال	غياب		
صربيا	12		
سيشيل			8
سيراليون	غياب		
سنغافورة	غياب		
سلوفاكيا	غياب		
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			13
إسبانيا		16	
سريلانكا	غياب		
سورينام	5		5
السويد		13	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
قبرص			11	ماليزيا	10			سويسرا		12	
الجمهورية التشيكية		13		جزر المالديف	10			الجمهورية العربية السورية	14		
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي	14			تايلاند	18		
الدنمارك		12		مالطا		8		تيمور الشرقية	11		
الإكوادور	4		9	موريشيوس	11			تونغا	8		
جمهورية مصر العربية	20			المكسيك	02			تركيا	19		
غينيا الاستوائية	8		3	موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا		11		منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني	غياب			المملكة المغربية	15			أوكرانيا	3		13
أثيوبيا	20			موزمبيق	7		8	دولة الإمارات العربية المتحدة	12		
فيجي	10			ناميبيا			11				
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا		18		هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
الغابون	غياب			نيوزيلندا		12					
غامبيا			11	النيجر	14			أوروغواي		11	
جورجيا			11	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا			15	سلطنة عمان	11			الجمهورية اليمنية	13		
اليونان			13	باكستان	22			زامبيا	13		
				دولة فلسطين	12			زيمبابوي	13		
				باراغواي		8					

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد الأرجنتين، وتشيلي، وألمانيا، وهولندا، وأوكرانيا بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+ لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 817 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1134

الأصوات السلبية ..... 317 أغلبية الثلثين 756

الامتناع عن التصويت 358

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		16	
أنغولا			14
الأرجنتين	7		7
أرمينيا		غياب	
أستراليا	14		
النمسا	12		
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا		12	
بلجيكا	13		
دولة بوليفيا متعددة القوميات	5	8	
بوتسوانا			11
البرازيل	20		
بوركينا فاسو			14
بوروندي			13
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا	7		3
الكاميرون		غياب	
كندا	51		
تشاد			13

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	10		3
غيانا		غياب	
المجر	12		
إيسلندا	10		
الهند			23
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا	12		
إسرائيل	12		
إيطاليا	17		
اليابان	20		
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا	17		
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية		12	
لاتفيا	11		
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا		12	

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو	15		
الفلبين	20		
بولندا	15		
برتغال	13		
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا	13		
روسيا الاتحادية		20	
رواندا	13		
سان مارينو	10		
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال		غياب	
صربيا			12
سيشيل	8		
سيراليون		غياب	
سنغافورة		غياب	
سلوفاكيا		غياب	
سلوفينيا	11		
جمهورية الصومال الفيدرالية		غياب	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			13

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
تشيلي	13			ليختنشتاين	10			إسبانيا	16		
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية			01	ليتوانيا	10			سريلانكا		غياب	
ساحل العاج			14	مدغشقر		غياب		سورينام	10		
كرواتيا		غياب		ملاوي	13			السويد	13		
قبرص	8		3	ماليزيا	10			سويسرا	12		
الجمهورية التشيكية	13			جزر المالديف	10			الجمهورية العربية السورية		14	
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي	6		8	تايلاند	18		
الدنمارك	12			مالطا	8			تيمور الشرقية	11		
الإكوادور	6		7	موريشيوس	11			تونغا	5		3
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك	20			تركيا			19
غينيا الاستوائية	3	8		موناكو		غياب		تركمنستان		غياب	
إستونيا	11			منغوليا		غياب		أوغندا	16		
إسواتيني		غياب		المملكة المغربية		15		أوكرانيا	16		
أثيوبيا			20	موزمبيق			51	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي			10	ناميبيا			11				
فنلندا	01			نيبال		غياب		المملكة المتحدة	18		
فرنسا	18			هولندا	13			جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
الغابون		غياب		نيوزيلندا	12						
غامبيا	11			النيجر		14		أوروغواي	11		
جورجيا	11			نيجيريا		غياب		أوزبكستان		غياب	
ألمانيا	19			النرويج	12			فيتنام		غياب	
غانا			51	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان	13			باكستان			22	زامبيا	13		
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي	8						

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة التي لم يكن لها حق التصويت عملاً بأحكام المادة 5 الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. ولا تظهر في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

إنشاء صندوق عالمي للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب المجموعة الإفريقية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 535 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1175

الأصوات السلبية ..... 640 أغلبية الثلثين 783

الامتناع عن التصويت 318

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا	غياب		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16		
أنغولا	10		5
الأرجنتين	7		7
أرمينيا	غياب		
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش	غياب		
بيلاروسيا		12	
بلجيكا		13	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	13		
بوتسوانا	11		
البرازيل			20
بوركينا فاسو	14		
بوروندي			13
كابو فيردي	غياب		
كمبوديا	10		
الكاميرون	غياب		
كندا		15	
تشاد			113
تشيلي		7	6
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	8		2
ساحل العاج			14
كرواتيا	غياب		
قبرص	6		5
الجمهورية التشيكية		113	

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	12		1
غيانا	غياب		
المجر		12	
إيسلندا		10	
الهند	23		
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا		12	
إسرائيل		12	
إيطاليا			17
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا	17		
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية	12		
لاتفيا		11	
ليبيريا	غياب		
دولة ليبيا			12
ليختنشتاين			10
ليتوانيا		10	
مدغشقر	غياب		
ملاوي	13		
ماليزيا	10		
جزر المالديف	10		

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو		15	
الفلبين	20		
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية			20
رواندا	13		
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال	غياب		
صربيا			12
سيشيل	8		
سيراليون	غياب		
سنغافورة	غياب		
سلوفاكيا	غياب		
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
جنوب إفريقيا	17		
جنوب السودان	13		
إسبانيا		16	
سريلانكا	غياب		
سورينام	10		
السويد		13	
سويسرا		6	6
الجمهورية العربية السورية		14	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
جمهورية الكونغو الديمقراطية			91	مالي	14			تايلاند	18		
الدنمارك		21		مالطا		8		تيمور الشرقية	2		9
الإكوادور	13			موريشيوس	11			تونغا			8
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك	5		51	تركيا		19	
غينيا الاستوائية	11			موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا		11		منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني	غياب			المملكة المغربية		15		أوكرانيا	11		5
أثيوبيا	20			موزمبيق	51			دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي	10			ناميبيا	11						
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا			18	هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
الغابون	غياب			نيوزيلندا		12					
غامبيا	11			النيجر		14		أوروغواي			11
جورجيا			111	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا	15			سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان	9	4		باكستان	22			زامبيا	13		
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي		8					

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة التي لم يكن لها حق التصويت عملاً بأحكام المادة 5 الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. ولا تظهر في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب جمهورية الكونغو الديمقراطية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 88 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية 793

الأصوات السلبية ..... 705 أغلبية الثلثين 529

الامتناع عن التصويت 700

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			16
أنغولا	15		
الأرجنتين			14
أرمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا		12	
بلجيكا			13
دولة بوليفيا متعددة القوميات	5		8
بوتسوانا			11
البرازيل			20
بوركينا فاسو			41
بوروندي	13		
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا			01
الكاميرون		غياب	
كندا		15	
تشاد			13
تشيلي			13
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	7		3

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا			13
غيانا		غياب	
المجر		12	
إيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا		12	
إسرائيل		12	
إيطاليا			17
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا			17
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية			12
لاتفيا		11	
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا			12
ليختنشتاين		10	
ليتوانيا		10	

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو		51	
الفلبين		20	
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا			17
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية		20	
رواندا		13	
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال		غياب	
صربيا		12	
سيشيل			8
سيراليون		غياب	
سنغافورة		غياب	
سلوفاكيا		غياب	
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية		غياب	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			13
إسبانيا		16	
سريلانكا		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
ساحل العاج			14	مدغشقر		غياب		سورينام			10
كرواتيا		غياب		ملاوي			13	السويد		13	
قبرص		11		ماليزيا			10	سويسرا		12	
الجمهورية التشيكية		13		جزر المالديف			10	الجمهورية العربية السورية		14	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	19			مالي	14			تايلاند			18
الدنمارك		21		مالطا		8		تيمور الشرقية	5		6
الإكوادور			31	موريشيوس			11	تونغا			8
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك			20	تركيا			19
غينيا الاستوائية			11	موناكو		غياب		تركمنستان		غياب	
إستونيا		11		منغوليا		غياب		أوغندا			16
إسواتيني		غياب		المملكة المغربية		15		أوكرانيا		16	
أثيوبيا			20	موزمبيق			51	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي			10	ناميبيا			11				
فنلندا		10		نيبال		غياب		المملكة المتحدة		18	
فرنسا			18	هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة			18
الغابون		غياب		نيوزيلندا		12					
غامبيا			11	النيجر		14		أوروغواي			11
جورجيا			11	نيجيريا		غياب		أوزبكستان		غياب	
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام		غياب	
غانا	10		5	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان			13	باكستان			22	زامبيا			13
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي		8					

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة التي لم يكن لها حق التصويت عملاً بأحكام المادة 5 الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. ولا تظهر في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء[7] من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 14 آذار/مارس 2023)

إنّ الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تنظر إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف نسبة 74٪ من لاجئي العالم وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، وأن البلدان الأقل نمواً توفر اللجوء لـ 22٪ من هؤلاء الأشخاص، وأن 90٪ من الاحتياجات الإنسانية في العالم تتركز في 20 بلداً لا تمثل مجتمعة أكثر من 13٪ من سكان العالم و1.6٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛

وإذ تدرك أن البلدان المتضررة لا تستطيع تلبية احتياجات السكان المعرضين للخطر، مما يحتم على المجتمع الدولي ضمان المساعدة الإنسانية بما فيها توزيع الغذاء والرعاية الصحية، وفي كثير من الحالات، إعادة بناء البنية التحتية؛ *وإذ تشير* إلى أن حوالى 340 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في العام 2023؛

وإذ تشير إلى أن هذه المساعدة الإنسانية الدولية يحميها "الحق في الحياة والحرية والأمن" لجميع الأشخاص، وهو مبدأ عالمي غير قابل للتصرف منصوص عليه في المادة 3 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948*، وأنه قد تمت المصادقة على هذه الحقوق في *الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966*، *واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها* للعام 1948، واتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، التي تشكل معاً من بين جملة أمور، الإطار القانوني الدولي الذي، وفقاً للمادة 2 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*، يعزز حقوق الإنسان للجميع ويحميها " دونما تمييز من أيّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر"؛

---

[7] أعرب وفد الجمهورية اليمنية عن تحفظه على القرار بأكمله.

امتنع وفد الهند عن تأييد القرار.

وإذ تؤكد على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد جعلت من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بحلول العام 2030 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال الهدف رقم 5، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهدف رقم 5، المقصد رقم 2: "القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال"؛

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2816 بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1971 الذي أنشأ منصب منسق الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، والقرار 182/46 الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 1991 الذي تم من خلاله تغيير اسم منسق الإغاثة في حالات الكوارث إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنحه صلاحيات واسعة لتنسيق المساعدة الإنسانية من أجل تسهيل الوصول إلى مناطق حالات الطوارئ، وإجراء بعثات تقييم لاحتياجات المنظمة، وإعداد دعوات مشتركة وحشد الموارد؛

وإذ ترحب بإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الحالات الطارئة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويتيح إمكانية تمويل أعمال الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء العالم اعتماداً على التبرعات الطوعية؛

وإذ تشير إلى *الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين للعام 1951*، التي تعرّف اللاجئ بأنه أي شخص "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد"؛

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 195/73 في 29 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن *الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة*؛

وإذ تشير بقلق شديد إلى أن النساء والفتيات ما زلن يتعرضن للعنف الجنسي، لا سيما من قبل المقاتلين،

وإذ تشدد على أن الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والتعقيم القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة تشكل جرائم ضد الإنسانية؛

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الحالة المأساوية بشكل خاص في أفغانستان، حيث يعاني حوالى 24 مليون أفغاني من البؤس والجوع ودرجات حرارة التجمد، بمن فيهم العديد من الأطفال المعرضين لخطر شديد بالعنف والانفصال الأسري؛

وإذ تشير إلى أن عقوداً من الحرب المستمرة، إلى جانب سنوات من الجفاف وانخفاض درجات الحرارة، أدت إلى انهيار اجتماعي واقتصادي شامل، مما تسبب في نزوح 3.5 مليون شخص وجعل الأفغان من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم؛

وإذ تشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل لصالح السلام والتعاون بين الشعوب، ويعزز الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية، *وإذ تشدد على أن* الاحترام المطلق لهذه الحقوق عامل أساسي للديمقراطية وتنمية جميع الأمم؛

وإذ تشير أيضاً إلى البيان المشترك بشأن أفغانستان المؤرخ في 30 آب/أغسطس 2021، الصادر عن لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعين للاتحاد البرلماني الدولي؛

وإذ يثير جزعها وضع النساء والفتيات الأفغانيات؛ *وإذ تشير* إلى أن سيطرة طالبان أدت إلى قمع فوري للنساء واستبعادهن من التعليم الثانوي والجامعي، في حين أن غياب "ولي الأمر" من الرجال يمنع العديد منهن من مغادرة منازلهن أو حتى الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما تسبب في فقدان وظائفهن والدعم الاقتصادي الناجم عنها؛

وإذ يزعجها بشدة الهجمات على النساء البرلمانيات، بما فيها اغتيال السيدة مرسال نبي زاده في 15 كانون الثاني/يناير 2023 ومحاولة اغتيال السيدة فوزية كوفي في 14 آب/أغسطس 2020؛ *وإذ تذكر* بأن الخطر الذي يلوح في الأفق على النساء البرلمانيات في أفغانستان قد دفع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في 2 شباط/فبراير 2023 باتخاذ قرار؛

وإذ تعترف بالأزمة الإنسانية الكارثية في أوكرانيا، والناجمة عن حرب عدوانية، حيث أجبرت الخسائر المدنية وتدمير البنية التحتية الأساسية ملايين الأشخاص على عبور الحدود إلى البلدان المجاورة، بالإضافة إلى المشردين داخلياً؛

وإذ تدرك أنه، بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يحتاج حوالى 17.6 مليون شخص في أوكرانيا إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وينتشر حوالى 8 ملايين لاجئ أوكراني في جميع أنحاء أوروبا، وتشكل نسبة 90٪ منهم من النساء والأطفال، وذلك حتى شباط/فبراير 2023، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، يرد 5.3 مشرد داخلياً ضمن أوكرانيا؛

وإذ تشير إلى القرارات بشأن البند الطارئ التي تم اتخاذها في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145 للاتحاد البرلماني الدولي اللتين انعقدتا في نوسا دوا وكيغالي، والتي اعترفت بهول الحالة الإنسانية في أوكرانيا وتتوافق مع القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في العام 2022 بخصوص هذا الموضوع؛

وإذ تشير أيضاً إلى الوضع في الجمهورية اليمنية، حيث أسفرت حرب أهلية دموية في أحد البلدان التي تضم أكثر الفئات السكانية ضعفاً في الشرق الأوسط، عن عنف أثّر على ملايين الأشخاص، وتسببت في مقتل مئات الآلاف، وأدت إلى تشريد جماعي؛

وإذ تشير إلى أن أكثر من 20 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 4 ملايين مشرد داخلياً؛

وإذ تسلم بالحالة الكارثية وغير المستدامة التي يواجهها الناس في الجمهورية العربية السورية، حيث تسبب الزلزال الأخير الذي ضرب شمال البلاد وجنوب تركيا، في أزمة إنسانية فاقمت آثار الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية؛

وإذ تشير إلى أن حوالى 6.6 مليون سوري أُجبروا على الفرار إلى بلدان أخرى، ويرد 6.7 مليون شخص مشرد داخلياً ضمن الجمهورية العربية السورية؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي في جنوب السودان، البلد الذي دمرته حرب أهلية متواصلة، حيث يحتاج حالياً 4.3 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية، بمن فيهم اللاجئين (تشكل نسبة 63٪ منهم من الأطفال)، والأشخاص المشردين داخلياً، وطالبي اللجوء؛

وإذ تعترف بالأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث أدى العنف وانعدام الأمن ونقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية إلى أضخم هجرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، ووجود 7 مليون لاجئ ومهاجر فنزويلي، *وإذ تشير إلى أن* هؤلاء اللاجئين والمهاجرين يضطرون في كثير من الأحيان إلى سلوك طرق غير مصرح بها، ليصبحوا ضحايا للمتاجرين بالبشر والجماعات المسلحة غير النظامية؛

وإذ تدرك أن الأزمات الإنسانية سببها ليس فحسب النزاعات والحكومات الفاسدة وحروب العدوان والغزوات والحروب الأهلية، بل أيضاً تغير المناخ، مثل الفيضانات الهائلة التي ضربت باكستان في العام 2022، وأودت بحياة 1800 شخص، وتركت أكثر من 2.1 مليون شخص بلا مأوى، كما أثرت على 33 مليون شخص في المجموع؛

وإذ تقرّ بأن الأزمات المذكورة أعلاه هي فحسب تلك التي تخص أكبر عدد من الأشخاص المشردين، *وإذ تؤكد* على أنه يرد أزمات إنسانية أخرى أيضاً في العديد من المناطق الأخرى من العالم، على سبيل المثال لا الحصر في بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، وجمهورية العراق، ومالي، وميانمار، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، ودولة فلسطين، وجمهورية الصومال الفيديرالية، وجمهورية السودان؛

1. *تعتبر* أن الأزمات الإنسانية هي السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم؛
2. *وتقر* بأن الأمر بيد المجتمع الدولي للتعاون من أجل حماية الأرواح البشرية وتخفيف المعاناة، والحفاظ على الكرامة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الطبية والمياه والمأوى لجميع الأشخاص بغض النظر عن

أصولهم، من خلال التدابير القانونية والسياساتية على المستوى الوطني، *وتشجع* الحكومات على متابعة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف رقم 5، من خلال هذه التدابير؛

3. *وتعرب* عن تعاطفها مع سكان أفغانستان، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية، وكذلك مع ملايين الأشخاص الذين يعانون، في كل قارة، من الحرمان والاضطهاد نتيجة الحرب وقمع الأنظمة والإرهاب والعنف والكوارث الطبيعية؛

4. *وتدعو* برلمانات العالم إلى رفع الصوت ضد من يتحمل مسؤولية الأزمات الإنسانية، وبذل الضغوط السياسية والدبلوماسية عليهم، وتقديم الدعم للسكان المتضررين؛

5. *وتدعو* إلى توعية السلطات الوطنية والمجتمع المدني في بلدان شتى أنحاء العالم، حتى تتمكن من المساهمة، إلى أقصى حد ممكن، في إنشاء برامج مساعدة متخصصة للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية؛

6. *وتدعو* جميع الدول إلى تعزيز فريق عمل الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بمنع المجاعة، باعتماد بروتوكولات مبسطة لزيادة وصول الأطفال والشباب إلى العلاج من سوء التغذية؛

7. *وتناشد* تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي من أجل تيسير فتح ممرات إنسانية تضمن العبور الآمن للضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال من المناطق المتضررة من الأزمات، مع إدارة أو التفاوض بشأن الاتفاقات التي تسمح بالمرور الآمن للمساعدة الإنسانية؛

8. *وتدين بشدة* أي اعتداء على أرواح المدنيين وسلامتهم ورفاههم، *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى اتخاذ تدابير ضد الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية التي تسبب هذه الأزمات الإنسانية والاضطهاد، ولا سيما من خلال دعم المحكمة الجنائية الدولية، عبر جهود المقاضاة الوطنية وعبر الآليات القانونية المناسبة لمعاقبة العدوان والجرائم الدولية الأخرى؛

9. *وتدعو* إلى زيادة الدعم والمساعدة الدوليين للاجئين أو المشردين داخلياً، أو الرجال أو النساء أو الأطفال الذين يفتقرون إلى الحقوق الأساسية والظروف المعيشية المعقولة، وكذلك الأشخاص الذين لا يتمتعون بوضع لاجئ؛

10. *وتلاحظ* أن النساء، وكذلك الأطفال، هم الضحايا الرئيسيون للأزمات الإنسانية؛

11. *وتدعو* إلى دعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعمل من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها؛

12. *وتطالب* الحكومات بالامتناع عن استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر كأسلوب ممنهج للحرب؛

13. *وتحث* الحكومات على تلبية احتياجات الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر؛

14. *وتؤيد بشدة* تمكين النساء والشباب، *وتؤكد* دفاعها عن حقوق المرأة ومصالحها، ولا سيما في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية وجميع من يعيشون في أزمات إنسانية؛

15. *وتدعو إلى* دعم عالمي للبلدان المضيفة الضعيفة التي تعاني من قيود على القدرات من أجل تمكينها من توفير التعليم والرعاية الصحية الكافية للاجئين وطالبي اللجوء، *وتحث* البلدان المضيفة على تطوير وتنفيذ أطر تضمن وصول اللاجئين وطالبي اللجوء، ولا سيما النساء والفتيات، إلى هذه الخدمات الأساسية،

16. *وتدعو* الحكومات إلى أن تواصل حظر التمييز على أساس الجندر من كافة النواحي؛

17. *وتعرب* عن استيائها من ممارسة الترحيل القسري، التي تعتبر جريمة بموجب القانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الترحيل القسري للأطفال؛ *وتدعو* الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الممارسة وإعادة الأطفال إلى أسرهم؛

18. *وتعرب* عن قلقها الخاص إزاء الاضطهاد الذي تتعرض له النساء والفتيات في أفغانستان، *وتدعو* السلطات الفعلية الحالية إلى احترام *ميثاق الأمم المتحدة* والمعاهدات والاتفاقيات الدولية *والإعلان العالمي لحقوق الإنسان*؛

19. *وتدعو* جميع الحكومات والبرلمانات إلى ضمان عدم ورود عقبات، بما في ذلك بموجب أحكام الحصانة، أو القانون الإجرائي، التي تمنع تقديم تعويض لضحايا الجرائم الدولية، سواء أمن خلال حكوماتهم أو بشكل مباشر؛

20. *وتدعو* إلى توثيق التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ضمان تنفيذ أحكام *اتفاقية حقوق الطفل* وبروتوكولاتها، ولا سيما في بلدان مثل أفغانستان؛

21. *وتؤيد* قرار لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بإدانة القتل الوحشي للمواطنة والبرلمانية الأفغانية السيدة مرسال نابيزادا، بأشد العبارات الممكنة، *وتؤكد* أن هذه الجريمة الوحشية إهانة للحقوق والقيم والمبادئ التي يروّج لها الاتحاد البرلماني الدولي؛

22. *وتدعو* اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة العمل البرلماني بشأن الأزمات الإنسانية في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى؛ ودعم جهود المجتمع الدولي وبرلماناته على وجه الخصوص، الهادفة إلى تقديم المساعدة للسكان، وتعزيز النظام والاستقرار واستعادة المؤسسات على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية البشرية والمستدامة في الديمقراطية؛

23. *وتدعو* المجتمع الدولي على تلبية الحاجة الملحة إلى دعم مالي قوي من خلال تعزيز دعمه المؤسساتي وآليات التمويل التعاوني، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ *وتوصي* بتخصيص الدعم المالي المذكور أعلاه ليس فحسب للمساعدة الإنسانية الفورية والفردية مثل الغذاء والدواء، وإنما أيضاً لتصميم خطط إعادة الإعمار للبنية التحتية الأساسية من أجل الحفاظ على الوظائف الأساسية للمجتمع في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية؛

24. *وتدعو* إلى تعزيز آليات المساعدة الإنسانية للاستجابة لهذه الأزمات الإنسانية.

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

عقدت اللجنة جلستين في 13 و14 آذار/مارس.

وانعقدت المناقشة في 13 آذار/مارس برئاسة السيدة ج.محمود (جزر الملديف)، عضو مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، لتحل محل رئيس اللجنة السيد أ.غاجادين (سورينام). وحضر الاجتماع نحو 80 مشاركاً من 44 بلداً. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة القرار المقبل بشأن *الاتجار بدور الأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر*.

وتولى السيد رينولدز (أستراليا) والسيد س. إ. بوستامانتي دوناير (بيرو) دور المقررين المشاركين. وقدمت السيدة رينولدز كلمات افتتاحية وشرحت كيف تطور هذا النوع الجديد من الاتجار بالأطفال والرق. لقد كانت مسألة العرض والطلب حيث تبرعت البلدان ذات النوايا الحسنة والسياح والمتطوعون بالمال لدور الأيتام دون أي عناية واجبة بشأن ما إذا كانوا يدعمون مؤسسة خيرية أخلاقية أم لا (خلق طلب) ويقدم المجرمون والمتاجرون ذوو المهارات العالية تجربة دور الأيتام "المثالية" و "المصممة خصيصاً" للمتبرعين (العرض). وقد تحققت هذه المخططات غير المشروعة بإيجاد "أيتام على الورق": أيتام بحكم وثائقهم المزورة فحسب، في حين أن نسبة كبيرة جداً من الأطفال في دور الأيتام هذه لديهم في الواقع أحد الوالدين على الأقل على قيد الحياة.

وانضمت السيدة ك. فان دور (نائبة رئيس كلية جريفيث للحقوق، أستراليا) والسيدة ر. نهيب، كبيرة المستشارين التقنيين لشبكة الرعاية الأفضل، كخبراء في اللجنة. وأشارت السيدة فان دور إلى أن العدد الهائل من الأطفال المعنيين يحتم على الحكومات معالجة هذه المسألة وأن تجنيد الأطفال أو نقلهم إلى دور الأيتام بغرض الربح يتفاقم في أوقات الأزمات.

وتحدثت السيدة نهب عن الوظائف الثلاث: المنع والمقاضاة والحماية، وأضافت وظيفة رابعة بعنوان "الشراكة"، نظراً لطبيعة المسألة العابرة للحدود. وشملت التحديات الرئيسية الافتقار إلى المتطلبات المتعلقة بالوثائق (مثل تسجيل المرافق) وعدم رصد دور الأيتام.

وتطرق الخبيران إلى بعض تدابير حراسة بوابة المعلومات التي يمكن أن تدعم الوظائف الثلاثة وذكرا حملة "المتطوع الذكي" في أستراليا كمثال على الممارسات الجيدة. ويتمثل أحد التدابير المتكاملة لحراسة بوابة المعلومات في تثقيف المانحين بشأن كيفية بذل العناية الواجبة وفهم الضرر المحتمل لنواياهم الحسنة وسخائهم؛ وكذلك لفرض متطلبات التأشيرة المناسبة

للتطوع واعتماد معايير للعمل مع الأطفال الضعفاء. وبما أن الفقر هو المحرك لهذا الشكل من أشكال الاتجار بالأطفال، فقد أوصوا بتوفير التمويل للمساعدة في إبقاء الأطفال في أسرهم بدلاً من إرسال المتطوعين والسياح والأموال إلى دور الأيتام.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذ 31 وفداً الكلمة لمشاركة تجارب بلدانهم. وتمثلت بعض الإجراءات العملية المقترحة في تنظيم تبرعات الأفراد والبلدان على السواء (دولة الكويت)، والنظر في الصلة بين الاتجار بدور الأيتام والعمل القسري (ملاوي)، والتمكين من إجراء التحويلات النقدية للأطفال/الأيتام (كينيا)، وإجراء تحليل مقارن لجميع القواعد/التشريعات القائمة وتحديد أفضل الممارسات (كينيا)، واستخدام الاستفسارات والتشريعات البرلمانية بشأن الرق الحديث كأدوات للوقاية والمقاضاة والحماية (نيوزيلندا).

وكان هناك اعتراف عام بوجود عدد من الممارسات الجيدة وبأن الاتجار في دور الأيتام مشكلة يمكن معالجتها معاً. وتم التوصل إلى توافق في الآراء لإعداد قرار شامل بشأن هذا الموضوع وعلى أن تعمل البلدان معا وأن تستفيد من الإجراءات البرلمانية عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والهيئات الدولية/الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

وسيقوم المقرران المشاركان بصياغة قرار يتضمن توصيات عملية يمكن أن تُطبّق عبر البرلمانات جنباً إلى جنب مع توصيات الأمم المتحدة الحالية وقراراتها التي تعترف بالصلة بين السياحة والاتجار بدور الأيتام.

وأمام الأعضاء مهلة حتى 3 نيسان/أبريل 2023 لتقديم مساهمات خطية للنظر فيها، وسيقوم المقرران المشاركان بتعميم مشروع قرار لمراجعته في تموز/يوليو. وسيتم النظر في مقترحات التعديلات على المشروع عندما تجتمع اللجنة لوضع اللمسات الأخيرة على القرار في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي 14 آذار/مارس، عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة بعنوان *"الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني"*. وكان الغرض من المناقشة هو البحث في قضايا المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية على الإنترنت، وتبادل المعلومات المتعلقة بكيفية مكافحة البرلمانات والبرلمانيين لهذه القضايا وما يمكن أن تفعله البرلمانات للحد بشكل أفضل من المحتوى الضار عبر الإنترنت.

وانقسمت المناقشة إلى جزأين – لمحة عامة تليها مداخلات وأسئلة من المندوبين، وجلسة استماع للخبراء مع أسئلة من المندوبين. وفي الجزء الأول، انضم إلى اللجنة كل من السيد ج. كانيلا، رئيس قسم حرية التعبير وسلامة الصحافيين، اليونسكو. وقدم السيد كانيلا نظرة شاملة عن القضايا المتعلقة بالمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت

وعمل اليونسكو في هذا المجال.[1] ويمثل الإنترنت تطوراً هاماً في حرية التعبير ويلزم وضع سياسات لحماية هذه الفائدة مع التخفيف من مخاطر الأضرار عبر الإنترنت وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. إن هذه الظواهر قيد المناقشة لا تعتبر جديدة، ولكنها تتزايد من حيث الحجم والسرعة والانتشار، في الوقت الذي تحاول فيه البرلمانات تنظيم التشريعات واختبارها. وتشير البحوث التي أجرتها اليونسكو إلى أن هذه التشريعات لا تتسق تماماً في معظم الحالات مع معايير حقوق الإنسان. وأشار كذلك إلى أن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية ظاهرتان مرتبطتان ولكنهما متميزتان ويلزم معالجتهما بشكل منفصل.

وتطرقت المناقشة إلى عدد من المجالات المشتركة بما في ذلك تحديد المعلومات المضللة لشرعية المؤسسات العامة، ودور منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وسياسات الإشراف على المحتوى، وأهمية التعليم ومحو الأمية الإعلامية لمواجهة المعلومات المضللة. ورأى العديد من المندوبين أنه ينبغي وضع تشريعات لتنظيم أو تجريم بعض أشكال التعبير على الإنترنت، وقدم بعض المندوبين أمثلة على تشريعات سبق وضعها في بلدانهم. وتمت الإشارة إلى جائحة كوفيد-19 والمعلومات المضللة المتعلقة بالتدابير الصحية. وأشار المندوبون أيضاً إلى خطاب الكراهية الموجه إلى البرلمانيين عبر الإنترنت، وكذلك إلى النساء والطوائف الدينية.

ورداً على ذلك، كرر السيد كانيلا الرأي القائل بأنه ينبغي للبرلمانات، عند التنظيم أو التشريع، أن تقوم بذلك بعناية ومع توفير الضمانات اللازمة لحماية حرية التعبير. واقترح تشريعاً يقضي بأن يكون التعبير المحدود على الإنترنت مصحوباً بهيئة تنظيمية مستقلة تتبع منطق القانون والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف أنه ينبغي للبرلمانيين أن ينظروا أولاً إلى معايير حقوق الإنسان القائمة، التي توفر سبلاً قوية لمعالجة القضايا قيد المناقشة.

وفي الجزء الثاني من المناقشة، انضم إلى اللجنة خبراء من ثلاث منظمات.

وحددت السيدة ر. فاسكيز لورينتي، رئيسة قسم القانون والسياسات في ويتنس، القضايا المتعلقة بمسؤوليات منصات وسائل التواصل الاجتماعي وأهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين يواجهون المعلومات المضللة. وتحدث السيد ز.أمان الله، كبير الباحثين حول الشبكات والتوعية، معهد الحوار الاستراتيجي، عن مسألة الإشراف على المحتوى بلغات أخرى غير الإنجليزية والحاجة إلى مزيد من البحث حول المعلومات المضللة في بلدان خارج أمريكا الشمالية وأوروبا.

[1] موارد اليونسكو الرئيسية: مؤتمر الإنترنت من أجل الثقة (https://www.unesco.org/en/internet-conference)؛ ومكافحة خطاب الكراهية (https://www.unesco.org/en/countering-hate-speech).

وقدمت السيدة ل. زومر، المؤسس المشارك لفاشيكوادو والمدير ورئيس التحرير في شيكوادو ومبتكر لاتام شيكوا، للمندوبين لمحة عامة عن عمل التأكد من الحقائق الذي تقوم به منظمتها مع المجتمعات الناطقة بالإسبانية في الولايات المتحدة، خاصة في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19.

وأعقب ذلك عقد اجتماع للخبراء، شجع خلاله المندوبون على طرح الأسئلة على الخبراء الحاضرين. وأخذ المندوبون الكلمة أيضاً لتبادل خبرات بلدانهم. وشملت النقاط الإضافية التي أثيرت الحاجة إلى استجابة عالمية للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، والتحدي المتمثل في خطاب الكراهية القائم على الدين، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتخويف النساء، بما في ذلك البرلمانيات.

وخلال ردودهم، تحدث فريق الخبراء عن عمليات أخرى يمكن أن تكسر حلقة خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج وتنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، والحاجة إلى مزيد من البحث المستقل لضمان تشريع فعال، خاصة بلغات أخرى غير الإنجليزية. وشارك ما مجموعه 27 وفداً خلال المناقشة.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

رحب الرئيس، السيد ل. ويرلي (سويسرا)، بالجميع بصفته رئيساً بالنيابة للجنة، وعرض البنود المدرجة في جدول الأعمال التي اعتمدت إلى جانب المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

مناقشة طرق وأساليب العمل الجديدة المقترحة للجنة

لخص الرئيس المناقشة التي دارت في اجتماع مكتب اللجنة في اليوم السابق بشأن ولاية اللجنة وأساليب عملها، التي اعتمدها المكتب بالإجماع. ودعا الرئيس المندوبين إلى تقديم تعليقاتهم على الورقة التي تم تعميمها في القاعة.

وأعرب المندوبون عن موافقتهم العامة على الولاية الجديدة المقترحة للجنة وأساليب عملها الجديدة، وأشاروا إلى النقاط التالية:

– يجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجالاً متميزاً لعمل اللجنة للمضي قدماً.

– ينبغي للجنة أن تساعد على تعزيز الرقابة البرلمانية على الأمم المتحدة، وربما جعل الاتحاد البرلماني الدولي مجلساً استشارياً للأمم المتحدة.

– ينبغي للجنة أن تعزز الطرق العملية للتفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وكذلك بين البرلمانات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان.

– تحتاج اللجنة إلى التأكيد على الدور البرلماني في تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة.

واعتمدت ولاية اللجنة وأساليب عملها بالإجماع برفع الأيدي.

مناقشة بشأن مشاركة الممثلات الدائمات في الجمعية العامة للأمم المتحدة

بدأت الدورة برسالة عبر الفيديو من السيدة س. مالكورا، وزيرة خارجية الأرجنتين السابقة ورئيسة الديوان السابقة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وتقود السيدة مالكورا حملة عالمية لجعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً للمرأة. وأشارت السيدة مالكورا، في جملة أمور، إلى أن مسألة المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة يجب أن تنطبق على كل من الأمانة العامة وهيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة.

قدمت السيدة ب.تورسني (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك وأمينة سر اللجنة): قدمت المناقشة بالإشارة إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي لجعل البرلمانات الوطنية متساوية بين الجنسين وكيف ينبغي توسيع نطاق ذلك ليشمل الجمعية العامة حيث تشكل أغلبية كبيرة من المراقبين الدائمين من الرجال. وقدمت بيانات تبين الفجوة الحالية بين الجنسين في الجمعية العامة فضلاً عن نتائج دراسة استقصائية للاتحاد البرلماني الدولي استفسرت عن عمليات الرقابة البرلمانية لتعيين الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

وأبدى أعضاء اللجنة اهتماماً كبيراً بالمسألة وتأييداً عاماً لزيادة مشاركة اللجنة. وعلى وجه الخصوص، أشار المندوبون إلى النقاط التالية:

– ترد علاقة قوية بين التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات وهيئات صنع القرار الأخرى من ناحية، وتنفيذ السياسات الرامية إلى تمكين النساء والفتيات من ناحية أخرى.

– إن تحقيق المساواة بين الجنسين في الجمعية العامة للأمم المتحدة سيساعد الجهود العالمية لتمكين النساء والفتيات، وبالتالي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

– يجب أن يشمل إشراك المرأة في الأمم المتحدة جهاز السلام والأمن في الميدان، حيث يجري الكثير من أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام وحل النزاعات.

– لقد حان الوقت لكي تعين الأمم المتحدة امرأة في منصب الأمين العام.

وفي ختام المناقشة، أعلنت السيدة تورسني أن مسألة المساواة بين الجنسين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ستكون بنداً متكرراً على جدول أعمال اللجنة وستتم متابعته في الحملة الانتخابية ليس فقط في الدورات الرسمية للجنة ولكن أيضاً بين الدورات. وكخطوة أولى، سيعقد اجتماع افتراضي للبرلمانيين المهتمين قبل الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

مناقشة مشاركة البرلمانيين في الاستعراضات الوطنية الطوعية لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

وشرح السيد أ. موتر (كبير المستشارين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة) كيف أن التقارير الوطنية التي تتطوع بها الحكومات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام تشكل عملية المساءلة الرئيسية للأمم المتحدة لتحفيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. تم تصميم عملية المراجعة

الوطنية الطوعية لتشمل جميع المعنيين الوطنيين، بما في ذلك البرلمانات. وأظهرت الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة البرلمانية في 42 دولة تطوعت بتقديم تقارير في العام 2022، مشاركة برلمانية ضعيفة للغاية في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وأشار السيد موتر أيضاً إلى انخفاض معدل المشاركة في الدراسة الاستقصائية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة.

وسلط المندوبون في تعليقاتهم المقدمة من الحضور الضوء على النقاط التالية:

– إن المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية أمر جيد للغاية وتحتاج إلى مزيد من التعزيز خاصة الآن لأن أهداف التنمية المستدامة خرجت عن المسار الصحيح.

– إن دمج إطار معقد مثل أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية أمر صعب للغاية ويتطلب آلية وقدرات متطورة لا تزال تفتقر إليها العديد من الحكومات. ولا تعتبر توقعات الأمم المتحدة في هذا الصدد واقعية تماماً.

– لتسهيل مشاركة أكبر في الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين نقاط الاتصال التابعة للاتحاد البرلماني الدولي التي تتلقى الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي والهيئات البرلمانية ذات الصلة المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة.

وفي ختام الدورة، حث الرئيس البرلمانات التي ستقدم حكوماتها تقارير في العام 2023 على الرد على الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي بشكل شامل وفي الوقت المناسب.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

وأعلن الرئيس الترشيحات التالية لمكتب اللجنة: سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد د. ماكغينتي (كندا)، وسعادة السيد مبارك عبدالله العجمي (الكويت)، والسيد هـ. أوياغي (اليابان)، والسيدة ب. كايتانو (الفلبين)، والسيدة أ. شكروم (أوكرانيا). وقبلت جميع الترشيحات بالتزكية.

وشكر الرئيس أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم وأبلغ بأن فترة عضويته في المكتب ستنتهي في دورة اللجنة هذه. وتمت الموافقة على تعيين السيد أ.غريفروي (بلجيكا) رئيساً مؤقتاً إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد للجنة في الدورة المقبلة في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وشكر الرئيس المندوبين على مساهماتهم، واختتم الاجتماع.

تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 12 آذار/مارس 2023)

الأساليب العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي[8]

1. تشمل المنظمات الدولية، التي تتم دعوتها إلى المشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، بصفة مراقب المنظمات التالية :أ) مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، و**المنظمات ذات الصلة** ~~التي لها صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ب) المنظمات الحكومية الإقليمية؛ ج)~~ **ب)** الجمعيات العامة، والجمعيات البرلمانية، والجيوسياسية، الإقليمية، وشبه الإقليمية؛ ~~د) ج)~~ المنظمات غير الحكومية، على مستوى العالم؛ ~~هـ)~~ **د)** اتحادات الأحزاب السياسية الدولية؛ ~~و) هـ)~~ المنظمات التي يتشارك الاتحاد البرلماني الدولي معها أهدافاً عامة وأقام معها علاقات عمل وثيقة تتسم بالفائدة المشتركة (**المنظمات الشريكة الأخرى، بما في ذلك المنظمات التي تتمتع بصفة مراقب دائم لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة**)

2. ~~بالنسبة إلى المنظمات البرلمانية الدولية واتحادات الأحزاب السياسية الدولية،~~ لا يمكن منح صفة المراقب إلا **للمنظمات** ~~لمن يتمتع بوضع رسمي،~~ التي يشاركها الاتحاد البرلماني الدولي في أهدافها العامة **ومبادئها** ~~وأساليب عملها~~. **وقيمها. ولا يجوز منح صفة المراقب الدائم إلا بناء على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، وبعد دراسة متأنية لهيكل المنظمة المعنية، ولتمويلها، ولبيان مهمتها، ولبرنامج عملها، ولسجلّها.**

3. ~~سيجري الإبقاء على الممارسة الحالية،~~ **يجب أن يتم** ~~حيث يتم بموجبها~~ التفريق بين من تكون دعوتهم على أساس منتظم (**مراقبون دائمون**)، وغيرهم ممن **تتم دعوتهم** على أساس "مرة واحدة"، في ضوء البنود المدرجة، على جدول أعمال الجمعية العامة. **وسيخصص مركز المراقب الدائم للمنظمات البرلمانية، تماشياً مع التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، وكذلك للمنظمات الشريكة التي يعمل معها الاتحاد البرلماني الدولي بشكل وثيق وعلى أساس منتظم.**

[8] في هذه الأساليب، ينبغي تفسير كلمتي "مندوب" و "ممثل" كلما استخدمت، على أنهما تشيران إلى كل من النساء والرجال.

3 مكرر. يتوقع من المراقبين أن يدفعوا رسماً متواضعاً للتسجيل، تحدده اللجنة التنفيذية، للمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وستعفى من هذه الرسوم الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، فضلاً عن المراقبين الذين يساهمون مباشرة في برنامج الجمعية العامة.

4. يحق للمراقبين تسجيل، مندوبين كحد أقصى للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. إلا أنه يسمح لبرامج وأجهزة الأمم المتحدة عادةً إرسال مندوب واحد، ويتم ترتيب المقاعد في الجمعية العامة، وفقاً لذلك.

5.يسمح للمراقبين تسجيل متحدث واحد، في المناقشات العامة، في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الدائمة. إلا أنه يسمح لبرامج الأمم المتحدة وأجهزتها، تسجيل متحدث واحد لكل منها.

6. لا يتمتع المراقبون بحق الإجابة، أو الحق في إثارة نقطة نظام.

7. في المناقشة العامة في الجمعية العامة، سيُختصر مدة التحدث بالنسبة إلى المراقبين إلى ثلاث دقائق. لكن يمكن إظهار بعض المرونة في الوقت تجاه الرؤساء التنفيذيين، في منظمات الأمم المتحدة، الذين يرغبون في مخاطبة الاتحاد البرلماني الدولي.

8. لا يتمتع المراقبون بحق التصويت وحق تقديم مرشحين.

9. يجوز لرؤساء اللجان الدائمة، بتفويض من اللجنة، دعوة ممثلي المنظمات الدولية، الذين يمتلكون خبرة خاصة، في موضوع قيد النظر أمام الجمعية العامة، للحضور بصفة استشارية، لتقديم المشورة الفنية، إذا لزم الأمر، خلال فترة عمل لجنة الصياغة.

10.لا يمكن للمراقبين، تقديم مشاريع قرارات، أو تعديلات، لكن يمكنهم تقديم المعلومات ~~عبر وضع الوثائق، على طاولة موضوعة جانباً لهذا الغرض.~~ **وفقاً للأساليب التي يحددها الأمين العام.**

11.يجوز للأمين العام، دعوة المنظمات الدولية التي تمتلك خبرة خاصة، حول بند مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة، إلى تقديم وثيقة معلومات حول البند.

12.يجوز لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دعوة المراقبين إلى مخاطبة المجلس الحاكم، في حالات استثنائية.

13. تجري اللجنة التنفيذية، عملية تقييم لوضع المراقبين، كل أربعة أعوام على أساس مزدوج: (أ) مذكرة واقعية تقدمها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي حول المشاركة الفعلية لكل مراقب، خلال الفترة قيد النظر؛ (ب) وجهات نظر المراقبين أنفسهم بخصوص تمثيلهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

قواعد جائزة كريمر–باسّي

صيغة معدلة وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

الديباجة

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. نعزز الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات والقيم، ونعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن احتياجات الشعب وتطلعاته والاستجابة لها. نحن نعمل من أجل السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب، والعمل المناخي، والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني.

وبهدف تشجيع الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز الإجراءات الملموسة من قبل البرلمانيين في السعي إلى تحقيق سلم دائم ومجتمعات ديمقراطية أكثر فاعلية وتعزيزها، اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، بناءً على اقتراح من اللجنة التنفيذية، القواعد الحالية القاضية بإنشاء "جائزة كريمر– باسّي"، التي ستمنح سنوياً للبرلماني أو مجموعة البرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي والترويج لها، وكذلك أولئك الذين يساهمون لعالم يتصف بالمزيد من الوحدة والسلم والاستدامة والإنصاف.

تمت الموافقة على قواعد جائزة كريمر–باسّي ومعاييرها على النحو التالي:

المادة 1

ينشئ الاتحاد البرلماني الدولي بموجب ذلك جائزة البرلمانيين للتميز باسم "جائزة كريمر– باسّي."

المادة 2

1. تُمنح جائزة كريمر– باسّي من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، وتهدف إلى مكافأة البرلماني أو مجموعة البرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف هذه المنظمة وتعزيزها ولعالم يتصف بالمزيد من الوحدة والسلم والاستدامة والإنصاف.
2. تُمنح جائزة كريمر –باسّي سنوياً عند الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي من كل عام.
3. يُدعى الفائز(الفائزون) بالجائزة لحضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المشار إليها في المادة 2.2 لمخاطبة الجمعية العامة تقديراً لإنجازاتهم وليكونوا مصدر إلهام لعمل أعضاء البرلمان الآخرين.

4. لن يتم منح جائزة كريمر – باسّي بعد وفاة الشخص. يجب أن يكون المرشح (المرشحون) على قيد الحياة وقت ترشيحهم.

المادة 3

إن جميع البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الذين كانوا في وقت ما من السنة التي تتعلق بها الجائزة أعضاء في البرلمان، مؤهلين للحصول على الجائزة.

المادة 4

1. لا تقبل المجموعات الجيوسياسية الترشيحات لجائزة كريمر– باسّي إلّا من مجموعتها الجيوسياسية الخاصة بها فحسب، وتقدمها بموعد أقصاه 30 نيسان/أبريل، الساعة 18:00 (بتوقيت وسط أوروبا)، من كل عام إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق ملء استمارة محددة متاحة على: www.ipu.org. يجب على المجموعات التي تقدم ترشيحات تنتمي إلى أكثر من مجموعة جيوسياسية واحدة تحديد المجموعة الجيوسياسية التي تمثلها الترشيحات وفقاً للمادة 27 القاعدة (2) من النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي.
2. يجب على كل مجموعة جيوسياسية أن تقدم ترشيح واحد فحسب، مع ترشيح ثان كبديل.
3. يجب أن تكون الترشيحات مصحوبة برسالة تغطية، توضح الأسباب التي تجعلهم يعتبرون أن البرلماني أو مجموعة البرلمانيين يستحقون الحصول على جائزة كريمر – باسّي.
4. لا يمكن تدارك عدم الامتثال للحد الزمني المنصوص عليه في المادة 4.1.

المادة 5

1. تتحقق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من محتوى الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية في غضون 30 يوماً بعد الموعد النهائي لتقديم الترشيحات من أجل تقييم ما إذا كان المرشحون قد استوفوا المعايير.
2. تقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بجمع جميع الترشيحات التي تعتبر صالحة وتقديمها إلى مجلس اختيار الجائزة، مع تقرير عن الترشيحات التي تم رفضها وتحديد أسباب استبعادهم.
3. في حال عدم الامتثال لأي من معايير الترشيحات، يتعين على الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إبلاغ المرشح/ين وفقاً لذلك.
4. عندما لا تعالج المجموعة الجيوسياسية حالة عدم الامتثال، في غضون 10 أيام من الإشعار المقدم من الأمانة العامة، ترفض الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الترشيح المعني.

المادة 6

1. يتألف مجلس اختيار الجائزة من سبعة أعضاء، بمن فيهم الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيرأس المجلس من دون حقوق تصويت باستثناء ما يخص الفقرة 6.8، وآخر رئيس فخري من كل مجموعة جيوسياسية.

2. ترشح المجموعات الجيوسياسية التي لا يمكن أن يمثلها رئيس فخري، وفقاً لنظامها الداخلي، رئيساً برلمانياً متقاعداً أو عضو برلماني بارز.

3. يحضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مجلس اختيار الجائزة كمراقب غير مصوت من أجل ضمان تقييم المقترحات على أساس المعرفة الحديثة للأعضاء الحاليين في الاتحاد.

4. يكون أمام أعضاء مجلس اختيار الجائزة 30 يوم عمل من تاريخ استلام الترشيحات من الأمانة العامة للنظر فيها باستخدام مصفوفة التقييم المرفقة بهذه القواعد.

5. يجتمع مجلس اختيار الجائزة في أقرب وقت ممكن من انتهاء الفترة المشار إليها في الفقرة 6.4 من أجل المناقشة بشأن الفائز أو الفائزين بالجائزة، واتخاذ قرار بهذا الشأن.

6. سيتم تحديد الفائز/ين بجائزة كريمر- باسّي من خلال تصويت أغلبية أعضاء مجلس اختيار الجائزة باستخدام مصفوفة التقييم المشار إليها أعلاه.

7. في حال التعادل، سيجري مجلس اختيار الجائزة تصويتاً ثانياً بين مجموعتي المرشحين الحاصلتين على أكبر عدد من الأصوات.

8. في حال استمرار التعادل بعد الفرز الثاني للأصوات، يكون لرئيس مجلس اختيار الجائزة صوت مرجح لتحديد الفائز/ين.

9. قد يقرر مجلس اختيار الجائزة بالإجماع عدم منح جائزة كريمر- باسّي في سنة معينة متى ظهرت ظروف غير متوقعة (قوة قاهرة).

10. لا يجوز لأعضاء مجلس اختيار الجائزة تسجيل مرشحين من مجموعتهم الجيوسياسية.

11. إذا لم يتمكن أعضاء مجلس اختيار الجائزة من تسجيل المرشحين في المواعيد النهائية المحددة، فسيتم توزيع أصواتهم بالتساوي بين جميع المرشحين (باستثناء المرشحين من مجموعتهم الجيوسياسية).

12. تتخذ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي جميع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع المنصوص عليه في الفقرة 6.5 أعلاه.

المادة 7

تتألف الجائزة التي سيتم منحها من كأس مع نقش مناسب.

المادة 8

يجب على جميع الأشخاص المشاركين في إجراءات الجائزة الحفاظ على سرية جميع الترشيحات.

المادة 9

1. تُحسب المدد المشار إليها في هذه القواعد بأيام العمل.
2. في حال كانت ترد عطلة عامة في 30 نيسان/أبريل لأي بلد عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، يعد ذلك اليوم يوم عمل لأغراض تقديم الترشيحات المنصوص عليها في المادة 4.1.

المادة 10

لضمان تنفيذ القواعد الحالية، التي تحكم جائزة كريمر–باسّي، يجب أن يكون في موازنة الاتحاد البرلماني الدولي السنوية تخصيص محدد لجائزة كريمر– باسّي.

المادة 11

يتم اعتماد أي تعديلات على القواعد الحالية في أول جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي في أي سنة معينة قبل منح الجائزة في الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي من ذلك العام.

المادة 12

تعدّ القواعد المذكورة أعلاه بمثابة النظام الداخلي الكامل لجائزة كريمر–باسّي.

التعاون مع الأمم المتحدة

سبل وأساليب عمل جديدة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

نظر المجلس الحاكم، في دورته الـ 210 في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، في خارطة طريق لتنفيذ التقرير المتعلق بالمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة وأقرها. ويوصي التقرير، في جملة أمور، باستعراض ولاية اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة وأساليب عملها. وشجع المجلس الحاكم مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة على المساهمة في التفكير في الاستراتيجيات الرامية إلى جعل عمل اللجنة أكثر فعالية.

وأجريت مشاورات بين المكتب والأمانة العامة في كانون الثاني/يناير 2023. وتعكس هذه المذكرة نتائج تلك المداولات وتقترح إدخال تحسينات على سبل وأساليب عمل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة. وواصل المكتب النظر في هذه المقترحات في اجتماعه خلال اجتماع الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين. وافق المجلس الحاكم في 15 آذار/مارس 2023 على سبل وأساليب العمل الجديدة لعمل اللجنة.

تعتبر اللجنة عنصراً مهماً في المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وهي تكمل مهمة الاتحاد البرلماني الدولي المتمثلة في إشراك البرلمانات في عمل الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والعالمي، والسعي إلى تعزيز الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الرئيسية المتعددة الأطراف للحوكمة العالمية. ويكمن الهدف الرئيسي للجنة في المساعدة على ضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر شمولاً للبرلمانات والبرلمانيين بصفتهم جهات فاعلة رئيسية في العمليات العالمية، ومساعدة الأمم المتحدة على أن تكون أكثر فعالية في الاستجابة لمجموعة متزايدة من التحديات العالمية.

الولاية

تساعد اللجنة البرلمانيين على الإشراف على حكوماتهم في الأمم المتحدة من خلال فهم أفضل للطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة على المستويين السياسي والتشغيلي وإشراك البرلمانات في عمليات إصلاح الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتمارس هذه الولاية من خلال خمسة مجالات عمل متميزة.

أولاً، تقوم اللجنة بحشد البرلمانيين حول مسائل مختارة لإصلاح الأمم المتحدة ذات تأثير كبير على الحوكمة العالمية، مثل: تحسين التوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في الجمعية العامة، ودعم إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي، وجعل موازنة الأمم المتحدة أكثر شفافية وفعالية.

وثانياً، تعزز اللجنة الرقابة البرلمانية على الأمم المتحدة ووكالات منظومتها في ما يتعلق بمجالات مواضيعها الأساسية (مثل تغير المناخ، والاتجار بالبشر، ومكافحة الإرهاب، والتعليم، وما إلى ذلك).

وثالثاً، تعزز اللجنة المشاركة البرلمانية في عمليات المساءلة الرئيسية للأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الاستعراضات الوطنية الطوعية)، ومعاهدات حقوق الإنسان (مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل)، والاستعراض الدوري الشامل والتزامات حقوق الإنسان، والنفقات العسكرية الوطنية (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح).

ورابعاً، تشجع اللجنة على إقامة علاقات أقوى بين فرق الأمم المتحدة القُطرية (بقيادة المنسقين المقيمين)، والبرلمانات الوطنية في ما يتعلق بالعمليات الرئيسية التي تقودها الحكومات من أجل التنمية وبناء السلام.

وخامساً، تتعقب اللجنة حالة التصديق البرلماني على معاهدات وبروتوكولات واتفاقيات مختارة للأمم المتحدة ودخولها حيز النفاذ.

أساليب العمل

تتابع اللجنة ولايتها من خلال دورات عادية تعقد في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وعلى وجه الخصوص، تقوم اللجنة بما يلي:

- عقد حلقات نقاش وجلسات استماع مع مسؤولي الأمم المتحدة؛
- تعزيز الحملات البرلمانية حول مسائل مختارة للأمم المتحدة، وتوجيه البرلمانيين لاتخاذ إجراءات معينة والإبلاغ عن النتائج حسب الحاجة؛
- إجراء زيارات ميدانية لاستكشاف كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة داخل البلدان وفي ما يتعلق بالبرلمانات الوطنية؛
- تنظيم اجتماع خاص حول "دور البرلمان في تعددية الأطراف"، على مستوى رؤساء أو رؤساء الوفود، في منتصف الفترة الفاصلة بين المؤتمرات العالمية المتتالية لرؤساء البرلمانات؛

وخلال الجمعيات العامة، يمكن لمكتب اللجنة أن يقدم اقتراحات تتعلق بولايته لكي تناقشها اللجنة في جلستها العامة. ويعتمد النص النهائي المعدل بأغلبية أصوات الحاضرين في دورة اللجنة.

ويتضمن الاقتراح الموجه إلى البرلمانات أو الأمم المتحدة مقدمة موجزة يتبعها جزء تنفيذي موجز عملي المنحى (لا يتجاوز في المجموع 600 كلمة). وبمجرد اعتماده، سيقدم الاقتراح إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

وعلاوة على ذلك، تكمل اللجنة عمل اللجان الدائمة الثلاث الأخرى التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بحشد مكتبها والبرلمانيين الآخرين لزيادة الوعي بعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقرارات الموضوعية المعروضة على تلك اللجان، وعند الاقتضاء، اقتراح تعديلات.

ويبت مكتب اللجنة في القائمة المختارة لمسائل إصلاح الأمم المتحدة التي ستعالج على أساس متكرر. وينبغي ألا يرد أكثر من خمس مسائل في جدول أعمال اللجنة في وقت واحد.

ومن المتوقع أن يحضر أعضاء المكتب جميع دورات اللجنة وكذلك اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة في نيويورك أو جنيف أو فيينا، بما في ذلك جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة.

وتزود الأمانة العامة المكتب بقائمة بالفعاليات المقترحة قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

ويستعرض مكتب اللجنة ولاية اللجنة وأساليب عملها كل سنتين مع الأخذ بالاعتبار أدائها والتغييرات المؤسسية الأخرى داخل هيكلية لجنة الاتحاد البرلماني الدولي.

الحد الأدنى للمتطلبات القانونية لإنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

من أجل إنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي، حيث يوفر البرلمان المضيف الوسائل والمرافق لمباني المكاتب، سيتعين على البرلمان المضيف وكذلك الحكومة المضيفة تنفيذ اتفاقات للسماح للمكتب بالأداء السليم. إن العناصر الرئيسية لهذه الاتفاقات مذكورة أدناه:

1) الاتفاق المبرم بين البرلمان المضيف والاتحاد البرلماني الدولي

أ) يزود البرلمان المضيف المكتب بمبانيه ومعداته وتكاليف تشغيله (الأثاث والحواسيب والقرطاسية واللوازم المكتبية الأخرى والاتصالات) مجاناً لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

ب) يكفل البرلمان، من خلال هذه الاتفاقية، سلامة مباني المكتب وحمايتها ويضمن عدم إزعاج هدوء المباني بسبب الدخول غير المصرح به لأشخاص أو مجموعات من الخارج أو بسبب الاضطرابات في جوارها المباشر.

ج) يلتزم البرلمان، من خلال هذه الاتفاقية، باحترام الاستقلال الوظيفي للاتحاد البرلماني الدولي في الاضطلاع بأنشطته وفي تعيين مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي أو غيرهم من موظفي الاتحاد البرلماني الدولي في المكتب وفق ما يراه ضرورياً للاضطلاع بالمهام المحددة المسندة إلى المكتب.

2) الاتفاق المبرم بين الحكومة المضيفة والاتحاد البرلماني الدولي

المادة. 1. الشخصية القانونية

أ) تعترف الحكومة، من خلال اتفاق مركز المضيف، بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية، وفقاً لقواعد القانون الدولي. ولا يمكن مقاضاة الاتحاد البرلماني الدولي أمام محاكم البلد المضيف.

المادة 2. الممتلكات والأموال والأصول

أ) لا يجوز انتهاك حرمة مباني المكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي. تتمتع ممتلكات الاتحاد البرلماني الدولي وأصوله بالحصانة من التفتيش والاستيلاء والمصادرة وأي شكل آخر من أشكال التدخل، سواء أعن طريق الإجراءات التنفيذية أو الإدارية أو القضائية أو التشريعية.

ب) لا يجوز انتهاك حرمة محفوظات المكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي، وبصفة عامة جميع الوثائق التي يخصه أو يحتفظ بها في البلد المضيف.

ج) من دون التقيد بالضوابط المالية أو اللوائح أو الوقف الاختياري من أي نوع:

i. يجوز للاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بأموال أو عملات من أي نوع

ii. تشغيل الحسابات بأي عملة؛

iii. يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بحرية تحويل أمواله أو عملته إلى البلد المضيف أو منه أو داخل البلد المضيف وتحويل أي عملة في حوزته إلى أي عملة أخرى.

د) يُعفى المكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي وأصوله وإيراداته ونفقاته وممتلكاته الأخرى من:

i. جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة سواء أكانت اتحادية أو كانتونية أو مجتمعية؛

ii. جميع الرسوم الجمركية على المواد التي يستوردها أو يصدرها الاتحاد البرلماني الدولي لاستعماله الرسمي.

iii. جميع أشكال الحظر والقيود المفروضة على الواردات والصادرات في ما يتعلق بالمواد المعدة للاستخدام الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي؛

iv. جميع الرسوم الجمركية والمحظورات والقيود المفروضة على الواردات والصادرات في ما يتعلق بمطبوعاتها.

المادة 3. التسهيلات المتعلقة بالاتصالات

أ) يتمتع المكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي، في ما يتعلق باتصالاته الرسمية، بمعاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها البلد المضيف لأي حكومة أخرى، بما في ذلك بعثاته الدبلوماسية أو المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، في ما يتعلق بالأولويات والتعريفات والرسوم المفروضة على البريد وخدمات الإنترنت والهاتف وجميع الاتصالات الأخرى بما في ذلك أشكال الاتصالات الإلكترونية، وكذلك أسعار المعلومات للصحافة والإذاعة. وتكفل الحكومة حرمة الاتصالات والمراسلات الرسمية من الاتحاد البرلماني الدولي وإليه، ولا تفرض أي رقابة على اتصالاته الرسمية ومراسلاته ومنشوراته ومواده الإعلامية.

المادة 4. الاستقلال الوظيفي

أ) تكفل الحكومة، من خلال البرلمان المضيف، احترام الاستقلال الوظيفي للاتحاد البرلماني الدولي لتمكينه من الاضطلاع بأنشطته، وتفوّض إلى المكتب الإقليمي ما تراه ضرورياً من مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي أو غيرهم من موظفي الاتحاد للاضطلاع بالمهام المسندة إلى المكتب.

ب) على الحكومة، في حالة وقوع حوادث أو أحداث تؤدي إلى انقطاع كامل أو جزئي لخدمات الاتصالات أو المرافق السلكية واللاسلكية للمكتب، أن تعطي المكتب، لأداء وظائفه، الأولوية المعطاة للوكالات والأجهزة الأساسية للحكومة نفسها.

المادة 5. الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية

يعفى مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي من التغطية الإلزامية وجميع مدفوعات الاشتراكات الإلزامية لنظام الضمان الاجتماعي في البلد المضيف.

المادة 6. مسؤولو الاتحاد البرلماني الدولي

أ) إن مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي:

i. يتمتعون بالحصانة ضد الإجراءات القانونية في ما يتعلق بالأقوال المنطوقة أو المكتوبة وجميع الأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية؛

ii. يُعفون من الضرائب على الرواتب والمكافآت التي يدفعها لهم الاتحاد البرلماني الدولي.

iii. يتمتعون بالحصانة ضد التزامات الخدمة الوطنية؛

iv. يتمتعون بالحصانة مع أزواجهم وأقاربهم الذين يعولونهم، ضد قيود الهجرة وتسجيل الأجانب؛

v. يُمنحون الامتيازات نفسها في ما يتعلق بتسهيلات الصرف الممنوحة للموظفين من الرتب المماثلة الذين يشكلون جزءاً من البعثات الدبلوماسية لدى حكومة البلد المضيف؛

vi. يُمنحون، مع أزواجهم وأقاربهم الذين يعيلونهم، تسهيلات العودة إلى الوطن نفسها التي تمتع بها البعثات الدبلوماسية في وقت الأزمات الدولية؛

vii. يحق لهم استيراد أثاثهم وأمتعتهم معفاة من الرسوم الجمركية عند توليهم مناصبهم لأول مرة في البلد المضيف.

ب) يتعاون الاتحاد البرلماني الدولي في جميع الأوقات مع سلطات البلد المضيف المختصة لتيسير حسن سير العدالة، وضمان مراعاة أنظمة الشرطة، ومنع حدوث أي إساءة استعمال في ما يتعلق بالامتيازات والحصانات والتسهيلات المذكورة في هذه المادة.

المادة 7. تسوية المنازعات

أ) تتم تسوية أي منازعة تنشأ بين الاتحاد البرلماني الدولي والحكومة المضيفة عن هذه الاتفاقية أو ما يتعلق بها ودياً عن طريق التفاوض أو أي طريقة تسوية أخرى متفق عليها، وإلا تعرض هذه المنازعة على التحكيم بناءً على طلب أي من الطرفين.

*ويجوز للبرلمان المضيف والحكومة المضيفة أن يختارا تنفيذ اتفاق واحد بشأن ما ورد أعلاه توقعه سلطة مختصة متفق عليها.

تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

1. انعقدت الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات يومي 11 و14 آذار / مارس 2023. وجمعت هذه الدورة 228 مشاركاً، من بينهم 186 برلمانياً (161 امرأة و25 رجلاً) من 66 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

انتخاب الرئيسة وإلقاء كلمات الترحيب

2. افتتحت الدورة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا). وانتخب المنتدى سعادة السيدة هالة رمزي فايز، عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين والنائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، لرئاسة دورته الـ35. ورحب النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين، سعادة السيد جمال محمد فخرو، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي.

المبادرات المتخذة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

3. لخصت السيدة ك. مويكا موما (كينيا) أعمال الدورة الـ48 لمكتب النساء البرلمانيات، التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في كيغالي، وأعمال دورته الـ49، التي عقدت مباشرة قبل اجتماع المنتدى. وباسم المكتب، شكرت رئيسة المكتب، التي تنتهي ولايتها في الجمعية العامة الـ146، واعترفت بقيادتها القوية وتفانيها على الرغم من الأوقات الصعبة التي يواجهها بلدها، أوكرانيا.

4. وأبلغت نائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، السيدة أ. د. ميرغان كانوتيه (السنغال)، المشاركين بالتوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في الوفود إلى الجمعية العامة الـ 146. وفي مملكة البحرين، بينما كانت مشاركة المرأة مرتفعة بالأرقام المطلقة (230)، شكلت النساء نسبة 34 في المئة فحسب من المندوبين، وهو أقل من متوسط الجمعيات العامة الأخيرة. وسجلّت الوفود أحادية الجندر التي تضم عضوين أو أكثر 23 وفداً. ويجب مواصلة الجهود وتعزيزها لضمان التنوع بين الرجال والنساء (الجندري) في جميع الوفود.

5. وأحيط المشاركون علماً بالأنشطة الأخيرة والمقبلة التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وقدمت السيدة ف. ريوتون (فرنسا) تقريراً عن الاجتماع البرلماني الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في 7 آذار/مارس 2023، في الدورة الـ 67 للجنة وضع المرأة. وأبلغت السيدة س. ميكس

(تشيلي) عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان كيغالي بشأن البرلمانات التي تراعي المنظور الجندري. وأطلعت أمينة سر المنتدى، سعادة السيدة هالة رمزي فايز، المشاركين على حالة مشاركة النساء في البرلمان والسياسة استناداً إلى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الذي صدر مؤخراً بعنوان "*المرأة في البرلمان في العام 2022*" و"*المرأة في السياسة: خريطة العام 2023*" التي نشرها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المساهمات في أعمال الجمعية العامة الـ 146 من منظور جندري

6. ومن أجل المساهمة في أعمال الجمعية العامة، بحث المشاركون، من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. وافتتح النقاش بعرض استهلالي قدمته سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) والسيد ج. سيبيدا (إسبانيا)، المقرران المشاركان للقرار. واستمرت المناقشة في جلسة عامة برئاسة السيدة ر. كافاكجي كان (تركيا) وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) كمقررة.

7. وسلطت النقاشات الضوء على مدى احتمال استهداف النساء والفتيات من خلال أنواع معينة من الجرائم الإلكترونية مثل الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، فضلاً عن العنف القائم على الجندر الذي تسهله التكنولوجيا، بما في ذلك التحرش الجنسي والتهديدات والمطاردة والتسلط وخطاب الكراهية المتحيز ضد المرأة. واتفق المنتدى على أنه ينبغي منع هذه الجرائم الإلكترونية والتصدي لها بتشريعات تراعي المنظور الجندري وشاملة وتركز على الضحايا مما يشمل الوقاية، والحماية القانونية، والدعم وسبل الانتصاف الكافية للضحايا، فضلاً عن فرض عقوبات على الجناة. ويجب القضاء على التمثيل الناقص للنساء في قطاع الأمن الإلكتروني كأولوية من خلال التعليم الذي يشجع الفتيات على دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ويشجع النساء على متابعة مهن في قطاعي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8. وأسفرت المناقشة عن صياغة ثلاثة تعديلات على مشروع قرار اللجنة الدائمة. وقد أدرجت التعديلات المقترحة في مشروع القرار وعززته من منظور جندري.

حلقة نقاش: القيادة البرلمانية في التصدي لانعدام الأمن والأزمات: وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صميم الأمن المائي، والقدرة على التكيُّف مع المناخ، واستدامة السلام

9. في حلقة النقاش هذه، حدد المشاركون الإجراءات المطلوبة في إدارة الموارد المائية وحماية المناخ وبناء السلام لتلبية حقوق واحتياجات النساء والفتيات، وضمان مشاركتهن وقيادتهن.

10. وبدأت النقاشات بعروض قدمتها السيدة نهلة حيدر، عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)؛ والسيدة جيليان تريغز، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة ومساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية؛ والسيدة جيما نون كومبا، رئيسة الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية لجنوب السودان؛ والسيد بوت سوبادما رودانا، عضو مجلس النواب في إندونيسيا؛ والسيدة مارغريت كينر نيلين، العضو السابق في المجلس الوطني السويسري، وعضو المجلس الدولي للمرأة والسلام في جميع أنحاء العالم.

11. ومن المرجح أن تعاني النساء من الآثار السلبية لانعدام الأمن المائي، الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ، وحالات النزاع. ومع ذلك، لا يزال يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار في هذه المجالات وفي مجالات عديدة أخرى. وشدد المشاركون على أن نقاط الضعف لدى العديد من النساء والفتيات ناجمة عن توزيع السلطة والثروة والموارد بطريقة تؤدي إلى إغفالهن. وكان من المهم زيادة مشاركة النساء على جميع المستويات. ودعا المشاركون، بدورهم، إلى وضع استراتيجيات ملائمة وتدابير وإجراءات مراعية للمنظور الجندري، على الصعيدين الوطني والمحلي، تتعلق بإدارة المياه، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتعافي. وشملت التوصيات إجراء بحوث بشأن احتياجات النساء والفتيات من أجل توفير المعلومات اللازمة للسياسات والقوانين؛ وتصميم خطط عمل وطنية، سواء بشأن تغير المناخ أو السلام، من أجل الحد من الآثار السلبية للأزمات على النساء؛ وضمان وصول النساء إلى مختلف الآليات المالية، بما في ذلك التمويل، لتنفيذ حلولهن.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

16. انتخب المنتدى ممثلات لملء نصف مقاعد الممثلات الإقليميات، وممثلتين إقليميتين، أحدهما للمجموعة الإفريقية والأخرى لمجموعة 12+، لملء المقاعد الشاغرة.

17. وبناءً على اقتراح من المكتب، انتخب المنتدى أيضاً السيدة لوبيز كاسترو (المكسيك) لمنصب الرئيسة، وسعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لمنصب النائب الأول للرئيسة، وسعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) لمنصب النائب الثاني لرئيسة مكتب البرلمانيات.

تقرير منتدى البرلمانيين الشباب

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 12 آذار/مارس 2023. وضم المؤتمر 100 مشارك، من بينهم 60 برلمانياً (22 شابة و38 شاباً) من 58 بلداً، فضلاً عن ممثلين عن منظمات مختلفة. وترأست الاجتماع سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وخلال الكلمات الافتتاحية، تحدثت السيدة البزار عن النجاحات التي حققها المجلس على مدى العامين الماضيين حيث كانت ولايته تقترب من نهايتها في الجمعية العامة الـ 146. وشددت على أهمية الحفاظ على المبادرات الجديدة التي تم إنشاؤها خلال ولايتها في المجلس الحاكم، مثل جلسات الإحاطة عبر الإنترنت سلسلة التمكين حول المجالات ذات الأهمية التي حددها البرلمانيون الشباب أنفسهم.

وحضر المنتدى أيضاً رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وكرر دعمه القوي لمشاركة الشباب، سواء أعلى الصعيد العالمي أو داخل الاتحاد البرلماني الدولي. وسلّط الضوء على أهمية رفع صوت الشباب في عمل الاتحاد البرلماني الدولي وحث البرلمانيين الشباب على مواصلة العمل الجاد لتعزيز مشاركة الشباب في البرلمان وفي الاتحاد البرلماني الدولي.

ومن خلال تقييم التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب في بلدانهم، تبادل البرلمانيون الشباب الممارسات الجيدة في إنشاء تجمعات شبابية، وانتخاب السياسيين الشباب لشغل مناصب قيادية في كل من البرلمان والحكومة، وزيادة الدعم لتمكين البرلمانيين الشباب من خلال الأحزاب السياسية، والتقدم في مجالي الصحة والتعليم للشباب. كما تم التأكيد على أهمية استمرار الاستثمار المالي لتمكين الشباب. وسلط أعضاء المنتدى الضوء على التزامهم بمبادرة *"أنا أقول للشباب في البرلمان"!* وعرضوا الجهود المبذولة في تنفيذها، بما في ذلك إنشاء تجمع للشباب في جنوب إفريقيا وإطلاق ترويجي للحملة في الأوروغواي، مما حفز البرلمانيون والقادة السياسيون على دعم مشاركة الشباب.

وبحث المشاركون في موضوع المناقشة العامة للجمعية، *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*، من منظور الشباب. وناقشوا الدور القيادي الرئيسي الذي يجب أن يؤديه الشباب والبرلمانيون الشباب، بما في ذلك في صنع القرار ومفاوضات السلام. وشددوا على أهمية الحصول على التعليم، الذي يعزز السلام والإدماج والتسامح كحجر أساس للتعايش السلمي. كما سلط الكثيرون الضوء على قوة التشريع كأداة فعالة للبرلمانات لمكافحة الكراهية والتمييز.

وقُدمت تقارير استعراضية للشباب، تهدف إلى المساهمة بوجهات نظر الشباب، بشأن مشروعي القرارين اللذين نظرت فيهما الجمعية العامة: *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي، والجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*. وخلال نقاشاتهم، سلط البرلمانيون الشباب الضوء على أهمية التدابير الخاصة لحماية الشباب من الأذى عبر الإنترنت، بما في ذلك في التعليم والتوعية. كما أثيرت جهود بعض الدول لاعتماد قوانين تحمي البرلمانيين من التحرش على وسائل التواصل الاجتماعي. وشدد المشاركون على العلاقة الكلية بين البيئة والصحة، ودعوا إلى وضع نماذج أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج. كما دعوا إلى زيادة الاستثمار المالي للمساعدة في حماية البيئة، وتعزيزها.

ووافق المنتدى على الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية لعضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للفترة 2023-2025. ثم عقد المجلس الجديد اجتماعاً انتخب فيه السيد د. كاردين (المملكة المتحدة) رئيساً له. وركزت المناقشة اللاحقة على الأنشطة المستقبلية، بما في ذلك المؤتمر العالمي التاسع المقبل للبرلمانيين الشباب، الذي سيعقد في هانوي، فيتنام، في الفترة من 14 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2023.

واستعداداً للجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، أنغولا، عيّن المنتدى السيدة رودينكو (أوكرانيا)، عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، لإعداد تقرير عام للشباب بشأن القرار المقترح *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*.

وبعد أن قام مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب بتقييم مشاركة الشباب في الجمعية العامة الـ 146 في اجتماعه الذي انعقد في وقت سابق من ذلك اليوم، قرر أنه لا يزال يرد المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عن طريق تعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية لتعزيز مشاركة البرلمانيين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز حضور أعضاء المجلس. كما تم تحديد خفض الحد الأدنى للسن ليتم اعتباره برلمانياً شاباً كوسيلة ضرورية للمضي قدماً.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

انعقدت جلسة واحدة للجنة شؤون الشرق الأوسط، في 12 آذار/مارس 2023، بحضور 12 عضواً. انتخب أعضاء اللجنة السيد هـ. جوليان لا فيريير (فرنسا) رئيساً للجنة. وشدد الأعضاء على التزامهم بالعمل معاً على أساس التفاهم المتبادل والحوار البناء، وشددوا على أن الولاية التي عهد إليهم بها حاسمة في بناء الجسور بين بلدان المنطقة، مما يمكن أن يساهم في تحقيق سلام دائم.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن دورة الاتحاد البرلماني الدولي لمدارس العلوم من أجل السلام، التي عقدت في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في جنيف، سويسرا، في الفترة من 5 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022. وحضر نحو 24 مشاركاً من جميع المجموعات الجيوسياسية الست التابعة للاتحاد البرلماني الدولي لمدة خمسة أيام محاضرات وورش عمل وزيارات حول موضوع *"التعامل مع ندرة المياه: فرصة لإعادة بناء السلام من خلال العلوم"*. يهدف التدريب إلى المساعدة في تعزيز بيئة إيجابية للتعاون بين الدول من خلال اقتراح تقنيات ووسائل بديلة لتخفيف التوترات المتعلقة بندرة المياه، وبالتالي تشجيع التعايش بين الدول. وسيعقد مؤتمر متابعة للبرلمانيين يركز على الأمن المائي والغذائي في المركز الدولي للعلوم والتعليم متعدد التخصصات، في فيتنام، في حزيران/يونيو 2023. وستعقد الدورة الثانية لمدارس العلوم من أجل السلام في تموز/يوليو 2023، مع التركيز على موضوع تغير المناخ. وسيتبع ذلك مؤتمر للبرلمانيين على هامش مؤتمر الأطراف الـ28 (COP 28)، سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. وأشاد الأعضاء بالمبادرة ونتائجها الإيجابية، وشكروا الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية على هذه المبادرة الفريدة، والمبتكرة من أجل السلام.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة منذ الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وقعت الأمانة العامة اتفاقية تعاون فني مع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، ومقره سيئون. وتهدف الاتفاقية إلى دعم البرلمان في تعزيز وظائفه الرقابية وقدراته البرلمانية. وأعرب الأعضاء عن أسفهم للوضع في الجمهورية اليمنية، الذي يعتبر أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ومن الضروري أن يكون للجنة دور في رأب الصدع في هذا النزاع، الذي يشمل دولاً من المنطقة، من خلال الحوار البرلماني الدولي. كما شاركت الأمانة العامة للاتحاد

البرلماني الدولي مع البرلمان في دولة ليبيا، مقره في بنغازي، في ما يتعلق بإعادة بناء مؤسسات عاملة. شدد الوفد الليبي على أنه ينبغي على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي دعم هذه المؤسسة باعتبارها جهة التشريع الشرعية.

وقدم السيد م. لاسواوي، من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إحاطة للأعضاء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في تقديم المعونة، بما في ذلك التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتخفيف من حدة الفقر والحماية وخدمات الطوارئ، للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. ومع ذلك، تتدهور حالة اللاجئين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية بسرعة بسبب الأزمات العديدة في المنطقة. ويزيد هذا الوضع تفاقماً بسبب الأزمة المالية التي تواجهها الأونروا نتيجة لنقص التمويل، الأمر الذي يعيق قدرتها على الوفاء بولايتها. وشدد السيد لسواوي على أن استمرار وجود الأونروا اليوم يرجع إلى عجز الأطراف والمجتمع الدولي عن التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي غياب مثل هذا الحل، فإن للبرلمانيين دوراً رئيسياً يؤدونه في دعم الأونروا وتوفير الموارد المالية اللازمة للسماح لها بالوفاء بولايتها.

وناقشت اللجنة المراسلات التسع التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط منذ اجتماعه الأخير في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأشارت المراسلات إلى تصاعد العنف في إسرائيل ودولة فلسطين، والتشريد القسري، والتمييز، وبناء المستوطنات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحصار المفروض على قطاع غزة، وإضافة الحرس الثوري الإيراني التابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، وأثر الجزاءات الانفرادية على تقديم المعونة الإنسانية إلى الجمهورية العربية السورية. وأعرب الأعضاء عن أسفهم للخسائر الفادحة في الأرواح والدمار الذي سببه الزلزالان في الجمهورية العربية السورية وتركيا، وأعربوا عن خالص تعازيهم لأسر الضحايا.

وأطلعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء على الحالة الراهنة في إسرائيل ودولة فلسطين. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الوضع الحرج في أعقاب تصاعد كبير في العنف منذ بداية العام 2023، بما في ذلك بعض الحوادث الأكثر دموية منذ حوالى 20 عاماً. وأعرب الأعضاء أيضاً عن انزعاجهم إزاء شريط فيديو عرضه الوفد الفلسطيني بشأن الهجمات من قبل المستوطنين. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء ازدياد حالات التمييز والتعصب وخطاب الكراهية. وشدد الأعضاء على الأهمية المحورية للأزمة في إسرائيل ودولة فلسطين بالنسبة لولاية اللجنة، واتفقوا على إنشاء مجموعة تركيز خاصة بإسرائيل ودولة فلسطين من أجل وضع مبادرات ملموسة للمصالحة. وشددت اللجنة على الحاجة الملحة إلى التحرك بسرعة بالنظر إلى الأرواح التي تزهق، واتفقت على أن كل حالة وفاة هي مأساة. وينبغي أيضاً إنشاء مجموعات

تركيز أخرى، بما في ذلك في ما يتعلق بالأزمات في الجمهورية اليمنية ودولة ليبيا. واتفق الأعضاء أيضاً على عقد جلستين للجنة لإتاحة الوقت الكافي للتركيز على الأزمات المتعددة التي تحدث في الشرق الأوسط.

ووافقت اللجنة على زيارة المنطقة في العام 2023، بما في ذلك إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين، بعد أن أرجأت رحلة سابقة بسبب حل الكنيست الإسرائيلي. وستوفر الزيارة، التي تهدف إلى التوصل إلى أساس مشترك، وإقامة حوار حقيقي مع المعنيين واكتساب فهم متعمق للوضع، فرصة لتعزيز التقارب في المنطقة والنهوض بالمصالحة. وشدد الأعضاء على أن اللحظات الحالية من التوتر الحرج تفضي أيضاً إلى فرص لإحلال السلام. ومن الضروري انتهاز هذه الفرص والعمل فوراً، وتحديد الخطوات القصيرة لإنشاء إرادة للحوار والسلام، والتوصل إلى حلول للمصالحة. وناشدت اللجنة الطرفين أن يبنيا على السلام الذي أقيم بين إسرائيل وبلدان أخرى في المنطقة، وأن يطبقا النهج نفسه على العلاقات مع دولة فلسطين.

تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 14 آذار/مارس 2023. واستمعت اللجنة إلى موجز عن آخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بحالات محددة من القانون الدولي الإنساني وأزمة اللاجئين التي قامت برصدها على مدى السنوات القليلة الماضية. ويشمل ذلك التطورات الأخيرة المتعلقة باللاجئين أو السكان المشردين في/من أفغانستان وميانمار وأوكرانيا. ويمكن تنزيل المعلومات المتعلقة بالتطورات الأخيرة من الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وبشكل عام، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تكاثر حالات النزاع وتزايد أعداد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد. وفي البلدان الثلاثة التي شملها الاستعراض، شكلت النساء والفتيات الغالبية العظمى (70 في المئة) من الفارين من النزاع. وفي حالة أوكرانيا، بلغت هذه النسبة 90 في المئة في النزاع. وتزداد هذه الحالات تعقيداً، إذ يجب أيضاً مراعاة أبعاد جديدة مثل أثر تغير المناخ، أو التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة، عند تقديم المساعدة والدعم. وجرى التشديد أيضاً على انتشار العنف القائم على الجندر وضرورة معالجته على سبيل الأولوية. وأثيرت مسألة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إفلات الجهات الفاعلة غير الحكومية، ومسألة جرائم الحرب، وستتم مناقشتهما في الدورة المقبلة للجنة.

ودعت اللجنة بقوة إلى وقف الحروب، واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية دعماً للاجئين والسكان المشردين داخلياً. ودعت البرلمانات إلى مناقشة دعم هذه الجهود، مشيرة إلى أنه ترد حاجة ماسة لبناء تعاون متعدد الأطراف للاستجابة للأوضاع المأساوية التي تتم مواجهتها ليس فحسب في أوكرانيا ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. ويحتاج اللاجئون من أفغانستان وميانمار، فضلاً عن السكان المتضررين من الزلزال الذي ضرب الجمهورية العربية السورية وتركيا، إلى المساعدة والدعم بشكل عاجل. وسلّط أعضاء اللجنة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة. وشددت على أهمية سن تشريعات لتيسير إدماج اللاجئين في البلدان المضيفة (كما كان الحال في بولندا). عندما يتم تمكين اللاجئين ويكونون قادرين على الحصول على العمل والرعاية الصحية، فإنهم يصبحون أقل حاجة إلى المساعدة ويساهمون أيضاً في تنمية البلد المضيف.

ووجهت اللجنة نداءً خاصاً في ما يتعلق بالوضع في أفغانستان، إذ أصبحت الجهود المنقذة للحياة أولوية لوكالات الدعم المشاركة في البلاد. وشددت اللجنة على أهمية ضمان حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم. وناقشت اللجنة الاستعدادات للمنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. وسيوفر المنتدى فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. لذلك، إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى متابعة تعهدات بلدانهم في هذا الصدد (راجع: https://globalcompactrefugees.org/). وشجعت اللجنة أيضاً البرلمانات على مواصلة المشاركة في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين بتعهدات جديدة. ويعد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين مثالاً ممتازاً على كيفية تيسير تقاسم الأعباء.

وناقشت اللجنة العمل الرامي إلى إضفاء الطابع العالمي على *اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد* وتنفيذها. واتفقت على تنظيم ندوة افتراضية عالمية عبر الإنترنت بشأن هذه المسألة كوسيلة لزيادة الوعي ودعم المزيد من مشاركة البرلمانات. وناقشت أيضاً *اتفاقية الذخائر العنقودية* واتفقت على بدء العمل نحو تحقيق هدف مماثل يتمثل في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بشكل فعال.

وأخيراً، لاحظت اللجنة أن إحدى أعضائها، وهي السيدة إ. أفاناسييفا (روسيا الاتحادية)، لم تحضر الدورات الثلاث الأخيرة للجنة. ولذلك طلبت اللجنة، وفقاً لنظامها الداخلي، إعلان شغور المقعد.

تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

لمحة: تم تشكيل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا في آذار/مارس 2022 بناءً على قرار بند طارئ تم اعتماده في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 144 في نوسا دوا. ويتمثل هدفها الأساسي في تعزيز الحوار السياسي لدعم جهود بناء السلام، مع التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي – بما في ذلك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والامتناع عن التهديد واستخدام القوة.

وخلال العام 2022، عقد فريق العمل ست جلسات عبر الإنترنت. وفي تموز/يوليو 2022، قام بأول بعثة إلى كييف وموسكو للاجتماع مع القيادتين البرلمانيتين المعنيتين، وفهم الوضع على الأرض بشكل أفضل، وتحديد أساليب العمل المواتية لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى الحوار الدبلوماسي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، اجتمع فريق العمل في كيغالي على هامش الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، وعقد جلسات استماع مع وفدي كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية، وقدم تقريراً إلى المجلس الحاكم عن أعماله. وأعرب فريق العمل عن أسفه للتداعيات العالمية للنزاع التي أعاقت استجابة البلدان لأهداف التنمية المستدامة والأزمة الصحية العالمية وحالة الطوارئ المناخية. كما تسببت الحرب في أزمة حادة في الغذاء والطاقة مع تأثير سلبي على الاقتصاد وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وشدد فريق العمل على مسؤولية البرلمانات عن الدفاع عن أرواح الناس وتوفير الإغاثة الإنسانية. من جهة أخرى، رحب البرلمانان بدورهما بالجهود التي يبذلها فريق العمل في فتح قنوات الاتصال وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، وأكدا استعدادهما للمشاركة في المشاورات.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدر فريق العمل دعوة تحث برلمانيّ كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا على بذل كل ما في وسعهما لإحضار حكومتيهما على إعلان وقف إطلاق النار وتنفيذه، لا سيما خلال أشهر الشتاء القاسية، ومنع وقوع كارثة إنسانية. كما دعا فريق العمل البرلمانات إلى مواصلة النقاشات بالحضور الشخصي في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، في أوائل شباط/فبراير 2023. وفي غضون ذلك، قرر العمل مع منظمات أخرى – بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – من أجل الحصول على منظور أوسع للوضع.

ولم يتحقق وقف إطلاق النار الذي دعا إليه فريق العمل ولا زيارة الجانبين إلى مقر الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة المشاورات. ورد رئيس الوفد الأوكراني بأن القيود المالية المتعلقة بالحرب أعاقت قدرتهم على السفر إلى جنيف، بينما رد نائب رئيس

المجلس الروسي للاتحاد بأن العقوبات السياسية التي فرضتها السلطات السويسرية منعت الوفد من القدوم إلى جنيف. وأكدت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من جديد أنه تماشياً مع اتفاق البلد المضيف للاتحاد البرلماني الدولي، ستمنح السلطات السويسرية تأشيرات للأعضاء البرلمانيين الروس القادمين إلى جنيف في مهام رسمية للاتحاد.

وفي 13 آذار/مارس 2023، اجتمع فريق العمل التابع للاتحاد البرلماني الدولي للمرة الثامنة، خلال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة. وأقر أعضاء فريق العمل بأن الحالة على أرض الواقع والجيوسياسية الراهنة لا توفر الظروف اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار، ولا لجلب الطرفين إلى طاولة واحدة. بالرغم من ذلك، أعاد فريق العمل تأكيد التزامه بالسعي إلى التوصل إلى مجالات للحوار بطريقة ثنائية، والاجتماع على نحو أكثر تواتراً، وتحديد السبل الممكنة مع كلا الوفدين لتخفيف الآثار الإنسانية للحرب.

واقترح فريق العمل إشراك الوفدين الأوكراني والروسي في النقاط التالية التي تم تحديدها كعناصر يمكن من خلالها تحقيق مستوى من التقارب:

1. الأمان النووي – الامتناع عن الهجمات العسكرية بالقرب من محطات الطاقة النووية
2. الأمن الغذائي – تعزيز صفقة الحبوب الحالية التي تيسرها الأمم المتحدة وتركيا
3. حماية المواقع المعرضة للخطر بيئياً
4. الوصول إلى أسرى الحرب وتبادلهم

ورحب وفدا كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية بعمل فريق العمل. وأكدا على أهميته، مشيرَين إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي هو أحد آخر المنتديات التي لا يزال البرلمانان حاضرين فيها معاً. وأشارا أيضاً إلى أن نقاط القوة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي تشمل العلاقات الطيبة والطويلة الأمد مع كلا الوفدين، والوصول إلى صنّاع القرار المؤثرين، وشبكة قوية من الشراكات داخل المجتمع البرلماني العالمي.

ورحب الوفدان بفكرة فريق العمل الداعية إلى التركيز على نقاط محددة يمكن من خلالها التقدم إلى الأمام، وأعربا عن اهتمامهما بتلقي اقتراح أكثر تفصيلاً من فريق العمل. واتفقا على دراسة هذه الوثيقة والرد على فريق العمل بآرائهما.

الخطوات التالية:

1. سيرسل فريق العمل إلى برلماني أوكرانيا وروسيا الاتحادية رسالة تفصّل سبل التخفيف من العواقب الإنسانية للحرب في المناطق الأربع المذكورة أعلاه.

2. سيسعى فريق العمل إلى التواصل مع الأطراف الأخرى التي قد تساعد في إحداث تغيير إيجابي في سياق التصعيد المستمر للنزاع.

3. بمجرد تلقي الردود، سيسعى فريق العمل إلى التوصل إلى سبل ممكنة للتقارب ويدعو كلا الوفدين إلى الاجتماع في مكان مناسب لمواصلة النقاشات. وتقف دولة الإمارات العربية المتحدة وجنوب إفريقيا على أهبة الاستعداد لاستضافة اجتماعات مماثلة.

تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

انعقد اجتماع للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 13 آذار/مارس 2023. وأُجريت انتخابات لمنصب الرئيس ونائبه. وانتُخب سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) رئيساً، وانتخبت السيدة أغنيس فاداي (المجر) نائباً للرئيس. وخلال الاجتماع، ناقش أعضاء الفريق نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، التي عقدت في أواخر العام 2022 وأوائل العام 2023.

واتفقت اللجنة على المبادئ الأربعة الشاملة التالية للتعامل مع بلدان منطقة الساحل:

1. التركيز على العمل الفوري، وليس مجرد التحدث أو عقد الاجتماعات.
2. مواءمة جميع الأنشطة العالمية المتعلقة ببلدان منطقة الساحل مع المبادرات الإقليمية والدولية.
3. مراعاة الحلول الناشئة عن المجتمعات المتأثرة: حلول بقيادة إفريقية للمشاكل التي تؤثر على إفريقيا.
4. إعادة بناء الثقة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع المعنيين الرئيسيين.

وانعقد الاجتماع المواضيعي الأول خلال الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي، رواندا في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وركز على المخاوف البيئية.

وبناءً على ذلك، انعقد الاجتماع المواضيعي الثاني في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 26 و27 شباط/فبراير 2023 كمبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وتمحور الموضوع حول *إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب*. ويُعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث جمع 190 مشاركاً من خلفيات متنوعة، مع التركيز على القادة الدينيين والقبليين من منطقة الساحل. وبالإضافة إلى أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ضم الاجتماع أيضاً ممثلين عن المجتمع المدني والشباب والبرلمانيين من مجموعة دول الساحل الخمس والبلدان المجاورة، فضلاً عن خبراء إقليميين ودوليين ومنظمات برلمانية. والجدير بالذكر أن الاجتماع ترأسه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، ورئيس المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معالي السيد إبراهيم بوغالي.

وأسفر الاجتماع عن 19 توصية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تعزيز قدرة قادة القبائل والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الصمود في مواجهة التطرف العنيف والإرهاب من خلال تحسين الظروف المعيشية في بلدان منطقة الساحل عبر المشاريع الإنسانية والإنمائية، مع التركيز بشكل خاص على مواجهة التحديات البيئية وتحسين سبل عيش الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية.
- تعزيز الفئات الأكثر ضعفاً والذين تعرضهم ظروفهم، التي يحددها الفقر، لخطر التجنيد من قبل المنظمات الإرهابية، مع الاعتراف بأن التنمية هي أساس الجهود المستدامة لمكافحة الإرهاب.
- تعزيز التنسيق بين القادة الدينيين لتحسين قدرتهم على مواجهة الخطاب المتطرف ونشر قيم السلام والاعتدال.
- ضمان إشراك النساء والشباب وضحايا الإرهاب بشكل هادف في جميع عمليات السلام والاستقرار.
- وضع برامج تعليمية للأطفال والشباب لزيادة الوعي حول التطرف العنيف.

وانعقد الاجتماع الثالث للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل في 11 آذار/مارس 2023، خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين. وحضره أعضاء من الفريق وبرلمانيون من منطقة الساحل والبلدان المجاورة، فضلاً عن خبراء متخصصين. وركز الاجتماع على التخفيف من أثر التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل.

وأسفر الاجتماع عن التوصيات التالية:

- منح الأولوية للعمل الفوري على الاجتماعات غير الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يبالغ المجتمع الدولي في الوعود ويتخلف عن الوفاء بها.
- تأمين الدعم الفني والمالي لاحتواء الوضع الأمني ومواجهة انتشار الإرهاب إلى دول أخرى في المنطقة.

- الاعتراف بفشل المجتمع الدولي في التعامل مع الوضع المتردي في منطقة الساحل وعدم مساءلة الغرب عن زعزعة استقرار دولة ليبيا، الأمر الذي كان له تأثير شديد على منطقة الساحل.
- تعزيز التعاون الإقليمي لدول منطقة الساحل، الذي يجب أن يقوم على الإخلاص والشفافية.
- زيادة الجهود الرامية إلى بناء الثقة على الصعيدين الوطني والدولي، ودعم المؤسسات الإقليمية أو إصلاحها، تحقيقاً لهذه الغاية.
- تسليط الضوء على أهمية الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية لوقف مد الإرهاب وبناء قدرة السكان المحليين على الصمود في وجه التطرف والتشدد والتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية.

وحضر الاجتماعات المواضيعية الثلاثة حول الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل ممثلون رفيعو المستوى من معهد الاقتصاد والسلام، الذي ينتج مؤشر الإرهاب العالمي ومؤشر السلام العالمي، وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس.

وخلال اجتماع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، في المنامة، تم تقييم نتائج الاجتماعات المواضيعية الثلاثة حول الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل، وتم تحديد الخطوات التالية من قبل الأعضاء:

- *التنسيق الداخلي*: بعد تحديد النساء والشباب كمجموعات ضعيفة، ينبغي عقد اجتماعات تنسيقية مع مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، للفت انتباههم إلى حالة هذه الفئات الضعيفة في بلدان منطقة الساحل وتشجيع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي هذه على وضعها على جداول أعمال الاجتماعات المقبلة لمنتدياتها.
- *التنسيق البرلماني الدولي*: من أجل تنسيق الدعم المقدم لشعب منطقة الساحل، وتوحيده في كل مجال من المجالات المواضيعية الخمسة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، ينبغي إنشاء آلية تنسيق مع جميع الجهات الفاعلة البرلمانية العاملة على القضايا التي تؤثر على منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع برلمانات الدول المتقدمة النمو على استثمار الجهود في إعادة بناء الثقة مع بلدان منطقة الساحل.
- *التنسيق الدولي*: ينبغي تشجيع منظمات الأمم المتحدة النشطة في منطقة الساحل على إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات، تضم أيضاً جهات فاعلة برلمانية، بناء على الاحتياجات على أرض الواقع.
- *التواصل والرؤية*: ترد حاجة إلى رؤية أكبر لعمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وخاصة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، من أجل أن يكون له التأثير المطلوب. ويمكن للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً هاماً في إيلاء أهمية أكبر إلى *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* على الصعيد الدولي.

تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 11 آذار/مارس 2023، بحضور 5 من أصل 12 عضواً. ورحب بالأعضاء الثلاثة الجدد من أيرلندا وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلاً عن الشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري سبل تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة العالمية وتنفيذ العنصر الصحي في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. واتفق على أن التحدي الذي تمثله الصحة واسع جداً وأنه لن يوسع نطاق أولوياته أكثر، بل سيحتفظ ببعض الأولويات الرئيسية ويعالجها.

ونظر الفريق الاستشاري في أهمية التزامات حقوق الإنسان في العمل المتعلق بالصحة. إذ لا تزال القوانين والسياسات التقييدية تحد أو تمنع الوصول إلى الخدمات. إن التحديات موجودة، ويجب بذل المزيد من الجهود لحماية الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الشابات والفئات المهمشة اجتماعياً. يرد الكثير مما يمكن للبرلمانيين وينبغي عليهم القيام به من خلال التوعية العامة.

وقرر الفريق الاستشاري العمل وفقاً لمهامه في ما يتعلق بمجال التوعية، ووافق على تنظيم زيارة ميدانية في العام 2023 للتعرف على الممارسات المتعلقة بالإنصاف في الصحة وتوثيقها، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة. ويرحب الفريق الاستشاري بالمقترحات المقدمة من البلدان المضيفة المهتمة.

ونظر الفريق الاستشاري أيضاً في قواعده وممارساته ووافق على مواصلة هذا النقاش، بغية زيادة تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله في مجال الصحية العالمية.

وناقش الفريق الاستشاري تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع شركائه التقنيين وأعرب عن سروره لمعرفة الإنجازات والآثار ذات الصلة. واطلع الأعضاء على الأنشطة المشتركة المقبلة، بما في ذلك *المؤتمر البرلماني الإفريقي الأول الرفيع المستوى المعني بتعزيز التأهب للأمن الصحي*، الذي ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وسيعقد في كيب تاون، جنوب إفريقيا، في أيار/مايو 2023. يجب أن يكون الاستعداد لحالات الطوارئ المستقبلية أمراً محورياً لجهود ما بعد جائحة كوفيد-19 ويسر الفريق الاستشاري دعم الحشد البرلماني حول هذه المسألة.

وينبغي أن يكون الإنصاف في مجال الصحة نقطة الانطلاق للجهود الرامية إلى الوقاية من الأمراض ومكافحتها. ويعد ضمان التغطية الصحية الشاملة خطوة أساسية في هذا الصدد. وقد أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية كتيّباً للبرلمانيين بشأن هذه المسألة، بعنوان *الطريق نحو التغطية الصحية الشاملة*. وأُطلق المنشور رسمياً في 12 آذار/مارس 2023 عبر كلمة بالفيديو ألقاها الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. ويعتبر الدليل أداة عملية لتعزيز فهم البرلمانيين للمسائل المعقدة المتعلقة بالتغطية الصحية، ودعم بناء القدرات لتمكين البرلمانات من اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الصحة والرفاه لمواطنيها. وتم تشجيع البرلمانيين على أخذ نسخة من الكتيّب ومناقشة كيفية استخدامه في برلمانهم.

تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

انعقدت جلسة لمجموعة العمل في المنامة، مملكة البحرين، في 13 آذار/مارس 2023، بحضور 14 عضواً.

أشادت مجموعة العمل بنجاح الدورة الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام، التي عقدت في الفترة ما بين 5 و9 كانون الأول/ديسمبر 2022 في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (سيرن) في جنيف، سويسرا، تحت عنوان *التعامل مع ندرة المياه: فرصة لإعادة بناء السلام من خلال العلوم*. وركزت الجلسة على إدارة المياه واستكشاف مصادر جديدة ومتجددة للمياه، بهدف إقامة بيئة إيجابية للتعاون الفني والمفاوضات من خلال تشجيع مقترحات التقنيات والوسائل البديلة لتخفيف التوترات المتعلقة بندرة المياه، وبالتالي تحويل عناصر النزاع بين الأطراف إلى أسباب للتعايش.

وحضر الجلسة الأولى 24 مشاركاً، بمن فيهم ممثلون عن جميع المجموعات الجيوسياسية الست: 21 موظفاً برلمانياً رشحتهم برلماناتهم الوطنية بغية ضمان الاستمرارية ضمن جميع الولايات البرلمانية، فضلاً عن ثلاثة برلمانيين، هم رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ورئيس لجنة شؤون الشرق الأوسط، وعضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وباعتباره أول نشاط مشترك للجنة شؤون الشرق الأوسط للاتحاد البرلماني الدولي ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، فإن الهدف من مدارس العلوم من أجل السلام هو سد الفجوة بين عالمي العلوم والسياسة من خلال بدء الحوار وإنشاء مجتمع من الخبراء البرلمانيين لمواجهة التحديات معاً تحت مظلة العلوم المحايدة. وفرت الجلسة الأولى مساحة للمشاركين

لتبادل الخبرات في صنع القرار القائم على الأدلة والتعرف على أساليب التعاون العلمي. ومن الجدير بالذكر أن المشاركين اتفقوا على أهمية تنفيذ مشروعين إقليميين بشأن المياه، في منطقة الساحل ودولة فلسطين.

ووافقت مجموعة العمل على عقد مؤتمر متابعة للبرلمانيين مع التركيز على الأمن المائي والغذائي في حزيران/يونيو 2023 في المركز الدولي للعلوم والتعليم المتعدد التخصصات في كوي نهون، فيتنام. واتفقت مجموعة العمل على عقد الجلسة الثانية لمدارس العلوم من أجل السلام في تموز/يوليو 2023 حول موضوع تغير المناخ، من أجل تحديد مسار مؤتمر متابعة للبرلمانيين على هامش الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، الذي سيعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2023.

وفي ما يتعلق بخطة عمل مجموعة العمل، اتفق الأعضاء على اعتزامهم المشاركة بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي ستعقد في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023 في جنيف. وعلى الرغم من مركز المراقب الذي يتمتع به أعضاء مجموعة العمل، فإن مساهمتهم النشطة في النقاشات ستكون موضع ترحيب عندما يُفتح المجال للتفاعل بين أعضاء فريق النقاش والمشاركين.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة قدمها السيد ديكلان كيران، رئيس قمة العلوم التاسعة في سياق الدورة الـ78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول موضوع القمة وأنشطتها. واتفقت مجموعة العمل على المشاركة رسمياً في القمة المقبلة في نيويورك، التي ستعقد في الفترة من 13 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2023. وستساعدهم مشاركتهم على تحديد الأساليب التي يمكن أن تساهم بها العلوم في مواجهة التحديات العالمية وضمان استمرار الحوار بين البرلمانيين والمجتمع العلمي، مع تطوير التعاون العلمي وإطلاقه لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واتفقت مجموعة العمل أيضاً على التعاون مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للاتحاد البرلماني الدولي لإعداد تقرير رئيسي وتقديمه في قمة العلوم، مما يعزز دور البرلمانيين في وضع الخطة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، وافقت مجموعة العمل على تنظيم يوم للاتحاد البرلماني الدولي كجزء من القمة، مع التركيز على مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام، والبرلمانيين بشكل خاص، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه الفعالية إلى تسهيل المشاركة البرلمانية المباشرة مع العلماء لضمان اتباع نهج أكثر تركيزاً على السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، اتفقت مجموعة العمل على متابعة عدة مشاريع رائدة بشأن إشراك الأوساط العلمية في البرلمانات. وناقش الأعضاء عملية مقترحة تهدف إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى المشاركة العلمية في العملية التشريعية. وسيتم استخدام الاستنتاجات والتوصيات من كل برلمان مشارك في العملية لتطوير مجموعة أدوات برلمانية عملية حول أهمية المشاركة العلمية في صنع القرار البرلماني. وستقوم مجموعة العمل باستعراض مجموعة الأدوات والموافقة عليها في اجتماعها خلال الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، في أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حالة مشاركة المندوبات في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(لغاية 15 آذار/مارس 2023)

تشكيل وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات النظامية الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(تشرين الأول/أكتوبر 2018 – حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي/ النسبة المئوية للمندوبات		إجمالي الوفود	إجمالي/ النسبة المئوية للوفود المؤلفة كلها من رجال (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المؤلفة كلها من نساء (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة كلها من جندر واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
المنامة (2023/03/14)	675	230	34	135	20	15.6	3	23	7
كيغالي (2022/10/14)	553	196	35.4	120	14	12.6	4	18	9
نوسا دوا (22/03)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
مدريد (21/11)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
جنيف افتراضي (21/05)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
بلغراد (19/10)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
الدوحة (19/04)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
جنيف (18/10)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9

وفود متعددة الأعضاء، أحادية الجندر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في المنامة (لغاية 15 آذار/مارس 2023)

الرقم	البلد	المنامة آذار/مارس 23			كيغالي تشرين الأول/أكتوبر22			نوسا دوا آذار/مارس 22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد 19/10			الدوحة 19/04			جنيف 18/10		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	نائبات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	الأرجنتين*	4	0	4	2	0	2	غياب			4	5	9	1	0	1	1	3	4	1	3	4	1	6	7
2	البرازيل*	0	6	6	0	1	1	غياب			3	5	8	2	2	4	1	10	11	1	9	10	1	10	11
3	كمبوديا	0	4	4	1	3	4	0	5	5	0	2	2	2	5	7	1	4	6	1	4	5	3	3	6
4	تشاد	0	5	5	2	2	4	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			1	5	6
5	جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	0	2	2	غياب			غياب			غياب			1	1	2	غياب			غياب			1	2	3
6	إثيوبيا	0	3	3	غياب			غياب			غياب			غياب			1	3	4	3	4	7	3	5	8
7	فنلندا	2	0	2	4	1	5	2	2	4	3	3	6	6	2	8	3	1	4	1	1	2	2	2	4
8	الغابون*	0	2	2	0	2	2	غياب			1	5	6	غياب			1	4	5	2	5	7	غياب		
9	جورجيا	0	2	2	1	4	5	غياب			1	3	4	غياب			0	1	1	0	6	6	1	2	3
10	غينيا-بيساو*	0	2	2	غياب			0	1	1	2	0	2	غياب			غياب			1	1	2	1	1	2
11	إيطاليا	2	0	2	0	1	1	0	1	1	2	3	5	3	3	6	1	3	4	1	4	5	2	4	6
12	مدغشقر*	0	2	2	0	3	3	0	2	2	0	4	4	3	6	9	2	3	5	غياب			1	2	3
13	ماليزيا*	0	2	2	0	4	4	0	1	1	غياب			1	2	3	2	3	5	1	3	4	2	4	6
14	مالي	0	2	2	1	3	4	غياب			غياب			1	1	2	1	2	3	1	4	5	1	2	3
15	مالطا*	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2
16	منغوليا*	0	3	3	غياب			غياب			0	4	4	2	7	9	2	3	5	3	3	6	1	2	3
17	دولة قطر	0	7	7	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	4	5	1	5	6	1	11	12	2	4	6
18	سيشيل*	0	3	3	0	2	2	1	1	2	0	1	1	1	3	4	1	2	3	1	2	3	1	2	3
19	سنغافورة	0	3	3	غياب			غياب			غياب			1	3	4	1	2	3	1	2	3	1	2	3
20	سلوفاكيا*	0	2	2	غياب			غياب			غياب			غياب			0	1	1	غياب			غياب		
21	جمهورية الصومال الفيدرالية*	0	6	6	0	5	5	غياب			غياب			1	4	5	1	4	5	1	8	9	0	1	4
22	تونغا*	0	2	2	غياب			غياب			غياب			غياب			0	1	1	0	1	1	0	1	1
23	الجمهورية اليمنية*	0	4	4	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	غياب			0	5	5
24	زيمبابوي	0	2	2	3	4	7	1	3	4	3	3	6	1	1	2	2	5	7	1	6	7	1	6	7

وفود مؤلفة من عضو واحد من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في المنامة

(لغاية 15 آذار/مارس 2023)

الرقم	البلد	المنامة آذار/مارس 23			كيغالي تشرين الأول/أكتوبر 22			نوسا دوا آذار/مارس 22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد 19/10			الدوحة 19/04			جنيف 18/10		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	ثالثات نساء	نواب رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	ليتوانيا	1	0	1	غياب			غياب			1	1	2	2	2	4	1	1	2	غياب			1	1	2
2	موناكو	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	1	2	2	1	3	1	1	2	2	1	3	2	1	3
3	باراغواي*	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2
4	سيراليون	0	1	1	1	2	3	1	4	5	2	4	6	غياب			1	3	4	0	3	3	1	2	3
5	تركمنستان*	0	1	1	غياب			غياب			غياب			0	2	2	0	2	2	2	1	3	1	1	2

** وفود خاضعة لعقوبات في الجمعية العامة الـ 146، وفقاً للمادتين 10.4 و15.2 (ج) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها تتألف حصرياً من ممثلين من الجندر نفسه لجمعيتين عامتين متتاليتين.*

****

الدورة الـ 47 لمجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

المنامة (مملكة البحرين)، 14 آذار/مارس 2023

الوفود التي تضم نسبة 40 إلى 60٪ من النساء البرلمانيات

تعزز مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) التكافؤ الجندري في وفود البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجمعيات العامة، وقررت إبراز تلك التي تتألف من نسبة 40٪ كحد أدنى، و60٪ كحد أقصى من كل جندر.

وتم ترتيب البلدان أدناه وفقاً للنسبة المئوية للنساء البرلمانيات في وفودهن في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويرد ما مجموعه 37 وفداً متوازناً جندرياً من بين 136 وفداً (27.2٪) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين يحضرون الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (لغاية 15 آذار/مارس 2023).

الوفود التي تضم نسبة 40 إلى 49.9٪ من النساء البرلمانيات (14):

أستراليا (40٪)

فرنسا (40٪)

إيرلندا (40٪)

النيجر (40٪)

نيجيريا (40٪)

البرتغال (40٪)

جمهورية كوريا (40٪)

سويسرا (40٪)

زيمبابوي (40٪)

كينيا (42٪)

سلطنة عُمان (43٪)

الفلبين (43٪)

جمهورية تنزانيا المتحدة (43٪)

أوزبكستان (43٪)

الوفود التي تضم نسبة 50٪ من النساء البرلمانيات (18):

أذربيجان	اليونان	جمهورية ناميبيا
بنغلاديش	غيانا	النرويج
بوروندي	إندونيسا	جمهورية لاو الديمقراطية
كرواتيا	كازاخستان	رواندا
قبرص	ليبيربا	تيمور–ليشتي
جمهورية مصر العربية	ليختنشتاين	تركيا

الوفود التي تضم نسبة 50.1 إلى 60٪ من النساء البرلمانيات (5)

جنوب إفريقيا (56٪)

الكاميرون (57٪)

المكسيك (57٪)

السويد (57٪)

هولندا (60٪)

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

سلسلة من ورش عمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع شركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام، والأكاديمية العالمية للعلوم والفن	افتراضية/بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
ورش عمل بشأن نزع السلاح الشامل: التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة	افتراضية/ بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن نزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار، فضلاً عن النفقات العسكرية، تشارك في تنظيمها شبكة برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وشركاء آخرون	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بعنوان "المشاركة العامة" حول المشاركة العامة في عمل البرلمان، متابعة للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية ندوات منتظمة خلال العام 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بعنوان "تحويل البرلمانات" حول التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي	افتراضية ندوات منتظمة خلال العام 2023
ندوة عبر الإنترنت بشأن النسخة المنقحة من المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات بشأن المكتبات البرلمانية	افتراضية آذار/مارس 2023
الدورة الـ51 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية	إقليم بروكسل العاصمة (بلجيكا) 27 نيسان/أبريل 2023
المؤتمر البرلماني الإفريقي الأول الرفيع المستوى المعني بتعزيز التأهب للأمن الصحي	كيب تاون (جنوب إفريقيا) 2-5 أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

ندوة إعلامية عن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالإنجليزية	مقر الاتحاد البرلماني الدولي جنيف (سويسرا) 9-12 أيار/مايو 2023
فعالية برلمانية جانبية خلال جمعية الصحة العالمية	جنيف (سويسرا) أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	أبوجا (نيجيريا) أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
مؤتمر البرلمانيين بشأن المياه والأمن الغذائي	كوي نهون (فييتنام) أيار/مايو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر البرلماني المعني بالحوار بين الأديان: *العمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك*	مراكش (المملكة المغربية) 13-15 حزيران/يونيو 2023
الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي	لشبونة (البرتغال) 28-30 حزيران/يونيو 2023
المؤتمر الثاني لمدرسة العلوم من أجل السلام المعنية بتغير المناخ	جنيف (سويسرا) حزيران/يونيو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) 18 تموز/يوليو 2023

ندوة إقليمية لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تغير المناخ	كوستاريكا آب/أغسطس 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب	فيتنام أيلول/سبتمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الاجتماع البرلماني في قمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) أيلول/سبتمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2023	كيوتو (اليابان) 8-12 تشرين الأول/أكتوبر 2023
القمة العالمية الثانية للجان المستقبل	مونتيفيديو (الأوروغواي) 11-14 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الحوار الثلاثي الأطراف بين البرلمانيين والوزراء وقادة الأعمال في منتدى الاستثمار العالمي للعام 2023	أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الجمعية العامة الـ147 والاجتماعات ذات الصلة	لواندا (أنغولا) 23-27 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)	دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 12 كانون الأول/ديسمبر 2023

ندوة عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ منظمة بالشراكة مع منظمة التكيف في المرتفعات	افتراضية كانون الأول/ديسمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي بشأن الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل	نهاية العام 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ ومكان انعقاد الفعالية)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة أقاليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة	الصين 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو ستستعرض قريباً من قبله	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر الإقليمي للبرلمانات الإفريقية المعني بمنع العنف ضد النساء والتصدي له في المجال السياسي وفي البرلمانات، يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الإفريقي وجمعية توغو الوطنية	لومي (توغو) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمجموعة دول الساحل الخمس بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	نيامي (النيجر) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين وموظفيهم من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنظم بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية	جورج تاون (غيانا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	الهند 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات ومعاهد مراجعة الحسابات الحكومية تشارك في تنظيمها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	منطقة البحر الكاريبي 2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
الدورة الـ52 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية)	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية عن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالإسبانية	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
جلسات إحاطة برلمانية افتراضية عالمية في الفترة التي تسبق الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ والصحة	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2023 (كل ثلاثة أشهر)
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين النساء	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن انعدام الجنسية	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة عالمية عبر الإنترنت تشارك في تنظيمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التعليم واللاجئين	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية مشتركة عبر الإنترنت بشأن أهداف التنمية المستدامة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التاريخ)
الاجتماع الإقليمي المعني بالأمن الصحي في آسيا	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)

ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات شرق منطقة آسيا وغربها	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة العمل الـ16 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
اجتماع برلماني في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
المؤتمر البرلماني السنوي بمناسبة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بشأن مسائل التنمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بشأن مسائل التعليم المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف	2023 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني للعام 2024	المنامة (مملكة البحرين) شباط/فبراير 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) شباط/فبراير 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الاجتماع البرلماني السنوي للجنة وضع المرأة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) آذار/مارس 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

الجمعية العامة الـ148 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 23-27 آذار/مارس 2024
ورشة العمل الـ17 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	روكستون (المملكة المتحدة) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب	أرمينيا 2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
فعالية جانبية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 6)	نيروبي (كينيا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2024 (كل ثلاثة أشهر)
سلسلة من ورشات العمل الافتراضية الإقليمية والعالمية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح المجموعة الإفريقية	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أوراسيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147

(لواندا، أنغولا، 23-27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*

   (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ149 وتعيين المقررين المشاركين.

146TH IPU ASSEMBLY
المنامة، البحرين
MANAMA, BAHRAIN
11-15 MARCH 2023 - ١١-١٥ مارس ٢٠٢٣

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة، مملكة البحرين

11 – 15 آذار/مارس 2023

مرفق رقم 1

قرارات بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين

CL/211/14(c)-R.2
المنامة، 15 آذار/مارس 2023

المجلس الحاكم
البند 14 (ج)

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

المحتويات

الصفحة

- **كمبوديا**: 42 برلمانياً
  القرار **03**
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية**: السيد نيانغو مونشيمفولا بابي
  القرار **09**
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية**: برلمانيان
  القرار **13**
- **إسواتيني**: 3 برلمانيين
  القرار **16**
- **جمهورية العراق**: سعادة السيد أحمد جميل سليمان العلواني
  القرار **22**
- **دولة ليبيا**: سعادة السيدة سهام سرقيوة
  القرار **26**

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

- **باكستان**: السيد محمد علي وزير

القرار **32**

- **السنغال**: السيد خليفة أبابكر سال

القرار **37**

- **السنغال**: السيد عثمان سونكو

القرار **40**

- **جمهورية الصومال الفيدرالية**: سعادة السيدة أمينة محمد عبدي

القرار **44**

- **أوغندا**: برلمانيان

القرار **47**

- **أوغندا**: السيدة بيتي نامبوز

القرار **51**

- **أوغندا**: السيدة آنا أديكي إيباجو

القرار **54**

- **فنزويلا**: 135 برلمانياً

القرار **57**

كمبوديا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211 (المنامة، 15 آذار/مارس 2023)[1]

زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق، كيم سوخا، يصل إلى محكمة بلدية بنوم بنه لمحاكمته في بنوم بنه في 22 كانون الثاني/ يناير 2020.

تانغ تشين سوثي/وكالة فرانس برس

KHM48- السيدة مو سوشوا

KHM49- كيو فيروم

KHM50- هو فان

KHM51- لونغ راي

KHM52- نات رومدول

KHM53- مان سوثافارين

KHM56- كونغ سوفيا

KHM57- نهاي شامروين

KHM58- سام راينساي

KHM59- اوم سام ام

KHM60- كيم سوخا

KHM62- شيا بوش

KHM65- دام سيثيك

KHM66- دانغ شامريون

KHM67- إينغ شهاي إيانغ

KHM68-هينغ دانارو

KHM69- السيدة كي سوفانروث

KHM72- خاي فانديث

KHM73- كيمسور فايرايس

KHM76- كاي واندارا

KHM78- لايم بان سيداريث

KHM79- لايم كيميا

KHM80- لونغ بوتا

KHM82- ماو مونيفان

KHM83- نغيم نهينغ

KHM84- نغور كيم شيانغ

KHM86- او شانريث

KHM87- بين راتانا

KHM90- سوك اومسيا

KHM91- سون شهاي

KHM92- سوون ريدا

KHM93- السيدة تي شانموني

KHM94- السيدة تيولونغ سومورا

KHM95- توك فانشان

KHM96- تووون يوكدا

KHM99- فان ناريث

KHM101- ييم سوفان

KHM102- يون ثارو

[1] أعرب وفد كمبوديا عن تحفظاته بشأن القرار.

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة والتأخيرات المفرطة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية

القضية KHM-Coll-03

كمبوديا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 38 برلمانياً سابقاً من المعارضة (34 رجلاً وأربع نساء)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2011
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2022
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: شباط/فبراير 2016
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من الأمين العام إلى الجمعية الوطنية (آذار/مارس 2023)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى الأمين العام للجمعية الوطنية (آذار/مارس 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: (آذار/مارس 2023)

أ. ملخص القضية

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حلت المحكمة العليا حزب المعارضة الوحيد في كمبوديا، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. كما حظرت 118 من أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (بما في ذلك جميع أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي البالغ عددهم 55 عضواً في الجمعية الوطنية) من ممارسة الحياة السياسية لمدة خمس سنوات من دون إمكانية الاستئناف. تم إلغاء ولاياتهم البرلمانية على الفور، وأعيد تخصيص مقاعدهم للأحزاب السياسية غير المنتخبة التي يُزعم أنها تتماشى مع الحزب الحاكم. استند قرار المحكمة العليا إلى تهم التآمر مع دولة أجنبية للإطاحة بالحكومة الشرعية الموجهة ضد رئيس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، السيد كيم سوخا. وفرّ 17 برلمانياً سابقاً بعد ذلك من كمبوديا وذهبوا إلى المنفى. ترك حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي حزب الشعب الكمبودي الحاكم – ورئيس الوزراء هون سين — من دون منافسين قادرين على البقاء في انتخابات شباط/فبراير، وتموز/يوليو 2018 لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

وتم حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي على خلفية تهديدات طويلة الأمد ومتكررة وتهم جنائية لا أساس لها ضد أعضاء البرلمان. وقد حذرهم رئيس الوزراء مراراً وتكراراً من أن خيارهم الوحيد هو الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الاستعداد لحل حزبهم وحظره.

وإن السيد كيم سوخا، الذي أصبح الرئيس بالنيابة لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بعد رئيسه، السيد سام رينسي، الذي ذهب إلى المنفى في العام 2015، متهم بمحاولة الإطاحة بالحكومة على أساس خطاب ألقاه في العام 2013 عبر التلفاز، دعا فيه إلى تغيير سياسي سلمي في كمبوديا، من دون التحريض في أي وقت على العنف أو الكراهية أو لفظ كلمات تشهيرية. ويواجه السيد كيم سوخا، المفرج عنه حالياً بكفالة، عقوبة بالسجن لمدة 30 عاماً بتهمة الخيانة ويقال إنه ممنوع من المشاركة في الحياة السياسية، وكذلك من مغادرة كمبوديا. بدأت محاكمة السيد كيم سوخا في كانون الثاني/يناير 2020، ولكن تم تعليقها في آذار/مارس 2020، ولم تُستأنف إلا في كانون الثاني/يناير 2022. في 3 آذار/مارس 2023، أدانته محكمة بلدية بنوم بنه بالخيانة وحكمت عليه بالسجن لمدة 27 عاماً يقضيها في شكل إقامة جبرية، وعلّقت إلى أجل غير مسمى حقوقه السياسية في التصويت والترشح للانتخابات.

وحُكم على 17 برلمانياً آخرين سابقاً، أجبروا جميعاً على النفي في الخارج، في واحدة أو أكثر من المحاكمات الجماعية التالية ضد أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في العامين الماضيين:

حكم 14 حزيران/يونيو 2022 – التآمر والتحريض: يتعلق هذا الحكم بـ 60 سياسياً ومؤيداً لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك 12 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابقين الذين أدينوا غيابياً بتهمة التآمر والتحريض وحكم عليهم بالسجن لمدة ثماني سنوات. تتعلق هذه القضية بمحاولة السيد رينسي الفاشلة للعودة إلى كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والخطة المزعومة لجمع المؤيدين في كل من البلاد وخارجها لمرافقته، بالإضافة إلى إنشاء حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في الخارج. تضمنت الأدلة في الغالب منشورات على فيسبوك تعبر عن دعمها لحزب المعارضة السابق أو المبادئ الديمقراطية. ويبدو أنه لم ترد صلات واضحة بين الأدلة المقبولة، وكل متهم على حدة وكل عنصر من عناصر التهم والقاضي لم يقدم أي تعليل للقرار.

حكم 17 آذار/مارس 2022 بتهمة التخطيط، والتحريض وتحريض الأفراد العسكريين على العصيان: يتعلق هذا الحكم بـ 21 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك سبعة برلمانيين من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بالإضافة إلى مؤيديهم. غطت المحاكمة مسائل متعددة، بما في ذلك تشكيل حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في الخارج في العام 2018 والتعليقات الانتقادية التي أدلى بها مسؤولون سابقون في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي حول جائحة كوفيد-19. تراجع العديد من المتهمين عن شهادتهم السابقة في المحكمة، زاعمين أنهم تعرضوا للإكراه. وأدين البرلمانيون السبعة بالتهم الموجهة إليهم وحكم عليهم غيابياً بالسجن 10 سنوات.

حكم 1 آذار/مارس 2021 – التآمر والتحريض: تتعلق القضية بتسعة من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وجميع البرلمانيين الكمبوديين التابعين لحزب الإنقاذ الوطني، الذين ثبتت إدانتهم بشن هجوم على المؤسسات الكمبودية أو السلامة الإقليمية، مع اتهام الادعاء للمجموعة بمحاولة انقلاب، وتقديم أدلة على الخطب حول جمع الأموال لدعم الجنود المنشقين. وحُكم على أعضاء البرلمان غيابياً بالسجن من 20 إلى 25 عاماً وجُردوا من حقهم في التصويت أو الترشح للانتخابات أو أن يكونوا موظفين عموميين، وأمروا بدفع غرامة كبيرة.

وفي ما يتعلق بهذه المحاكمات، قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في تقريره المؤرخ 18 آب/أغسطس 2022 (A/HRC/51/66)، إن "المحاكمات الجماعية، ولا سيما لأفراد من حزب المعارضة الرئيسي ومن يُنظر إليهم على أنهم مناقضون لقاعدة السلطة المهيمنة، أثارت قلقاً شديداً وأدت إلى خنق إمكانية التعددية السياسية [...] وتشمل المخالفات الكامنة في هذه المحاكمات الافتقار إلى أدلة موثوقة، والإخفاقات المتعلقة باحترام حقوق المحاكمة العادلة وضمان حصولها، ومحاكمة عدد من المتهمين المزعومين غيابياً في انتهاك لضمانات حقوق الإنسان."

وفي ما يتعلق باستقلال وشفافية القضاء والمدعين العامين، ذكر المقرر الخاص في التقرير نفسه أن "هذه مسألة طال أمدها أشير إليها منذ عقود في قرارات سابقة للأمم المتحدة بشأن كمبوديا. بيد أنه يرد تحولاً أحدث عهداً يتمثل في أن بعض الموظفين القضائيين والأفراد المرتبطين بهم تربطهم صلات وثيقة بالحزب السياسي الحاكم؛ على سبيل المثال، قد يشاركون في لجان رئيسية مختلفة للحزب."

ومن بين سلسلة من التوصيات، اقترح المقرر الخاص أن تقوم السلطات الكمبودية بما يلي: "فتح المجال السياسي والمدني للتحضير للانتخابات الوطنية في العام 2023، ولا سيما لضمان نظام حقيقي متعدد الأحزاب، وانتخابات حرة ونزيهة، وضوابط وموازين ضد إساءة استعمال السلطة، وضمانات لمشاركة الشعب وتقاسم السلطة ؛ [...] تعليق وإصلاح القوانين والسياسات والممارسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك قانون حالة الطوارئ، [...]، والقوانين المختلفة التي تعوق حرية التعبير والحريات الأخرى وعمل المنظمات غير الحكومية، والقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات ذات الصلة؛ الانفتاح على التعددية السياسية وضمان الفصل بين السلطات والوظائف، ولا سيما من أجل حماية السلطة القضائية من التسرب التنفيذي."

وبالمثل، كررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تشرف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه كمبوديا، في ملاحظاتها الختامية التي اعتمدتها في دورتها الـ 134 (28

شباط/فبراير – 25 آذار/مارس 2022) هذه الاستنتاجات والتوصيات بتفصيل كبير.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حكمت محكمة بنوم بنه على السيد سون تشاي، العضو السابق في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، والنائب الحالي لرئيس حزب ضوء الشموع المعارض، في قضيتين بدفع 3 مليارات ريال كمبودي، و17 مليون ريال كمبودي لحزب الشعب الكمبودي، ولجنة الانتخابات الوطنية (754250 دولاراً أمريكياً) كتعويضات، وجدته مذنباً بالتشهير لقوله إن تزوير التصويت حدث خلال الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو 2022. وهي مزاعم تم دعمها وإثباتها من قبل كيانات أخرى على المستويين الوطني والدولي. في 16 كانون الثاني/يناير 2023، ألقي القبض على السيد ثاتش سيثا، نائب رئيس حزب ضوء الشموع بسبب شكاوى من كتابة شيكات غير صالحة، وهو اتهام نفاه واعتبره بمثابة ترهيب.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حُكم على السيد رينسي بالسجن مدى الحياة، بتهمة محاولته التنازل عن أربع مقاطعات كمبودية لدولة أجنبية. وأشار الإدانة والحكم إلى اجتماع السيد رينسي في الولايات المتحدة في العام 2013 مع مؤسسة مونتانيارد، وهي منظمة تعمل على حماية حقوق الأقليات الأصلية في فيتنام. وقد وعد السيد رينسي بالدفاع عن حقوق السكان الأصليين الكمبوديين خلال الاجتماع. ومنذ ذلك الحين، رفض التهم والحكم باعتبارها زائفة، قائلاً إنه لم يتنازل عن أراضٍ لأي دولة ولكنه اعترف فحسب بحقوق السكان الأصليين الذين يُطلق عليهم اسم الخمير لو في شمال شرق كمبوديا.

وفي جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، جدد رئيس الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023) دعوة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لإرسال وفد إلى كمبوديا لمناقشة مخاوفها وأسئلتها مع جميع الجهات المعنية. وذكر أن تقدماً كبيراً قد أحرز في كمبوديا لدعم الديمقراطية الليبرالية، مشيراً من بين أمور أخرى إلى أن 45 حزباً سياسياً قد سجلوا مع وزارة الداخلية وأبدت معظم الجهات اهتمامها في المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية، المقرر إجراؤها في 23 تموز/يوليو 2023، أن 17 حزباً سياسياً قد فازوا بمقاعد في الانتخابات المحلية في حزيران/يونيو 2022، وبالتالي ضمان التعددية السياسية، وأن أكثر من ألف وسيلة إعلامية تعمل في كمبوديا.

وفي ما يتعلق بالإلغاء الأخير لترخيص إذاعة صوت الديمقراطية، التي تعتبر أحد الوسائل الإعلامية المستقلة القليلة المتبقية في كمبوديا التي تقدم تقارير عن مسائل حساسة، قال رئيس الوفد الكمبودي إن الوسيلة الإعلامية أبلغت مؤخراً عن طريق الخطأ عن مسألة انتهكت القانون بموجبها، وبالتالي ألغيت رخصتها.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيس الوفد الكمبودي على المعلومات المقدمة وعلى روح التعاون التي أبداها؛
2. *ويسره أن* يعلم أن الدعوة التي وجهها رئيس الوفد الكمبودي إلى وفد من الاتحاد البرلماني الدولي للسفر إلى كمبوديا لمناقشة شواغله الطويلة الأمد في هذه الحالة لا تزال قائمة؛ ومع ذلك، يأسف لأنه منذ توجيه الدعوة لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لم يتم إحراز أي تقدم ملموس نحو تحديد التواريخ التي تناسب السلطات الكمبودية، ويأمل مخلصاً أن تتمكن من توفير الوضوح اللازم بسرعة حتى يمكن أن تتم البعثة قبل الانتخابات المقبلة للجمعية الوطنية بوقت طويل؛
3. *ويساوره بالغ القلق* إزاء الحكم على السيد سوخا بالسجن لمدة طويلة يقضيها في شكل إقامة جبرية؛ ويشير في هذا الصدد إلى أن الأدلة الرئيسية المقدمة ضد السيد كيم سوخا هي أشرطة فيديو لخطاب ألقاه في العام 2013 لم يحرض فيه في أي وقت على الكراهية أو العنف أو يتفوه بكلمات تشهيرية، بل أكد أنه كان يهدف إلى إحداث تغيير سياسي من خلال الفوز في الانتخابات؛
4. *ويساوره بالغ القلق* أيضاً لأن السيد رينسي حكم عليه مؤخراً بالسجن مدى الحياة فيما يزعم أنه يتصل بعمل قام به لتعزيز حقوق جماعات السكان الأصليين في كمبوديا؛ *ويشكك في* الأساس الوقائعي والقانوني لإدانته والحكم الصادر ضده *ويرغب في* تلقي جميع التفاصيل اللازمة من السلطات الكمبودية في هذا الصدد؛
5. *ويرى* أنه يتعين النظر إلى هذه التطورات في سياق الخطوات الخطيرة الأخرى المتخذة في السنوات الأخيرة ضد المعارضة، ولا سيما أحكام المحاكمات الجماعية الصادرة في العامين 2021 و2022 التي تمنع 17 من كبار البرلمانيين المتضررين في حزب الإنقاذ الوطني من العودة بحرية إلى كمبوديا والمشاركة في العملية الانتخابية، والإجراءات المتخذة ضد قادة حزب ضوء الشموع، وأبرزها حكم التشهير ضد السيد تشاي، مع ما يترتب على ذلك من آثار معرقلة لحرية التعبير؛
6. *ويشدد* على أن البعثة الموفدة إلى كمبوديا تتيح فرصة ممتازة وفي الوقت المناسب لمناقشة هذه المسائل مع السلطات الكمبودية على خلفية الانتخابات المقبلة للجمعية الوطنية وضرورة أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة حقاً، وأن تشمل جميع الأصوات في المجتمع الكمبودي؛ *ويعرب عن* أمله في أن تستأنف السلطات، لهذا الغرض، الحوار السياسي على وجه السرعة مع جميع أحزاب المعارضة، داخل كمبوديا وخارجها على حد سواء، ويحثهم على القيام بذلك، اعتقاداً منهم بأن هذا أمر لا غنى عنه للمساعدة في بناء الثقة والتوصل إلى حلول للوضع السياسي الحالي؛
7. *ويطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في التنظيم الناجح للبعثة؛
8. *ويطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقريراً عنها في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

© بابي نيانغو إيزياماي مونشيمفولا

COD-151 –بابي نيانغو إيزياماي مونشيمفولا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال الترهيب
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ الحق في الاستئناف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الإلغاء أو التعليق التعسفي للولاية البرلمانية
- ✓ التطبيق التعسفي للعقوبات البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى

القضية COD-151

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو معارض في البرلمان

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون):

القسم I-1(أ) إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): - - -

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: - - -

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات- - - :
- بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

أ. ملخص القضية

في 15 حزيران/يونيو 2022، ألغيت ولاية السيد بابي نيانغو إيزياماي مونشيمفولا (السيد نيانغو)، وهو عضو معارض في البرلمان وقت حصول الوقائع المزعومة، بسبب التغيب عن العمل عقب تقرير صادر عن لجنة خاصة مخصصة أنشئت في 28 نيسان/أبريل 2022 وكلفت بدراسة تقارير عن حالات غياب غير مصرح بها وغير مبررة في الجلسات العامة للجمعية الوطنية من قبل عدة أعضاء في البرلمان، بما في ذلك السيد نيانغو.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن المعايير التي كان من المفترض أن تأخذها اللجنة الخاصة في الاعتبار عند تقييم حالات الغياب التي ينبغي المعاقبة عليها والحالات التي لا ينبغي معاقبتها، بما في ذلك حالات الغياب لأسباب طبية، كما في حالة السيد نيانغو، لم تحدد بوضوح. وبحسب ما ورد، ثبتت إصابة السيد نيانغو بفيروس كوفيد-19 في كانون الثاني/يناير 2021 واستقرت حالته في نهاية شباط/فبراير من العام نفسه. وتنص شهادة مؤرخة 1 آذار/مارس 2021 من قسم الطب الداخلي في كلية الطب في جامعة كينشاسا على أنه "تم إدخاله إلى استشارات متخصصة في أمراض السكري القلبية الوعائية في العيادات الجامعية في كينشاسا، بسبب مشكلة طبية خطيرة". وأوصت الشهادة المقدمة بالراحة الطبية لمدة ثلاثة أشهر، حتى 30 أيار/مايو 2021، ومن 10 تشرين الأول/أكتوبر إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر. بعد انتهاء فترة راحته الطبية الأولى، ولم يتمكن السيد نيانغو من استئناف أنشطته البرلمانية، لأن صحته ظلت هشة. وذكرت شهادة طبية أخرى مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2022 أن السيد نيانغو قد أدخل المستشفى في مركز كينشاسا الطبي في الفترة من 7 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأن حالته الصحية عند خروجه من المستشفى تتطلب راحة طبية لمدة 14 يوماً، من 16 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

وبعد تلقي دعوة من اللجنة الخاصة، مثل السيد نيانغو أمام أعضائها في 28 نيسان/أبريل 2022، متسلحاً بمبررات غيابه عن الجلسات العامة للجمعية الوطنية للأسباب الصحية المذكورة أعلاه. واستمعت اللجنة المذكورة إلى السيد نيانغو في المناسبة نفسها، ولم تبد أي تعليقات سلبية في ما يتعلق بدفاعه والوثائق الداعمة التي قدمها خلال جلسة الاستماع.

وبالرغم من الشهادات الطبية المقدمة، أوصت اللجنة الخاصة بإبطال الولاية البرلمانية للسيد نيانغو بسبب التغيب عن العمل في تقرير قيل إنها لم ترسله إليه. وعلاوة على ذلك، يزعم أن هذا التقرير لم يعمم داخل الجمعية الوطنية، مما حال دون إجراء دراسة سليمة لمداولات اللجنة. وفي 15 حزيران/يونيو 2022، ورد أن مكتب الجمعية الوطنية نظر في تقرير اللجنة الخاصة خلال جلسة عامة عقدت في جلسة مغلقة وقرر إبطال ولاية السيد نيانغو وفقاً لأحكام المادة 95 (6) من النظام الأساسي للجمعية الوطنية، التي تنص على أن " تنتهي ولاية عضو البرلمان بالغياب غير المبرر وغير المصرح به عن أكثر من ربع جلسات الدورة".

وفي 22 حزيران/يونيو 2022، ورد أن محامي السيد نيانغو قدم طلباً رسمياً للحصول على نسخة من التقرير الذي أدى إلى إبطال ولاية عضو البرلمان السابق. في 25 حزيران/يونيو 2022، أقر مقرر الجمعية الوطنية باستلام هذا الطلب، مشيراً إلى أنه *"نظراً لأن هذه المسألة تقع ضمن اختصاص هيئة أخرى، فلن أتمكن للأسف من تلبية طلبك."*

ووفقاً لصاحب الشكوى، أبطلت الجمعية الوطنية ولاية السيد نيانغو انتهاكاً للمادتين 19(3) و61 من الدستور،

اللتين تكفلان حقوق الدفاع، من حيث أن الجمعية الوطنية اعتمدت استنتاجات تقرير اللجنة الخاصة من دون أن تستمع أولاً إلى السيد نيانغو. ويزعم أيضاً أن الجمعية الوطنية قررت إخضاع إبطال ولاية السيد نيانغو للتصويت برفع الأيدي، متجاهلة المادة 93 (3) من النظام الأساسي للجمعية الوطنية، التي تنص على أنه "في حال إجراء مداولات بشأن الأفراد، يجري التصويت بالاقتراع السري."

ويقال إن إجراء الإبطال وإنشاء اللجنة الخاصة للنظر في حالات الغياب غير المبررة للسيد نيانغو يشكلان محاولة لإسكاته هو وعدة أعضاء آخرين في المعارضة وجزء من التدابير القمعية المتخذة ضدهم. وقدم السيد نيانغو أيضاً التماساً ضد رئيس الجمعية الوطنية بسبب سوء سير النقاشات، واضطراب أداء اللجان والجماعات البرلمانية. وبحسب ما ورد تم التوقيع على اقتراح المساءلة من قبل 132 عضواً في البرلمان ولكن لم يتم تقديمه لأن خدمة بريد الجمعية الوطنية كانت مغلقة على ما يبدو. وأفيد أيضاً بأن التوترات المرتبطة بإبطال ولاية السيد نيانغو وغيره من البرلمانيين والتهديدات التي وجهها رئيس الجمعية الوطنية ضدهم حالت دون تقديم الالتماس.

وقدم السيد نيانغو طعناً إلى مكتب الجمعية الوطنية ضد قرار إبطال ولايته. وأفيد بأنه لم يتخذ أي إجراء عقب هذا الاستئناف. لم يكن السيد نيانغو عضواً في البرلمان منذ الانتخابات البرلمانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليو 2022.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بقضية السيد بابي نيانغو إيزياماي مونشيمفولا (السيد نيانغو) مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (1) قدمت حسب الأصول من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب القسم I – 1. (أ) إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول) للقواعد والممارسات المنقحة للجنة المعنية بحقوق الإنسان (2) تتعلق بعضو حالي في البرلمان وقت الادعاءات الأولية؛ و(3) تتعلق بالتهديدات أو أعمال التخويف أو عدم اتباع الإجراءات القانونية في مرحلة التحقيق أو عدم ورود حق في الاستئناف أو انتهاك حرية الرأي والتعبير أو الإلغاء التعسفي أو تعليق الولاية البرلمانية، والتطبيق التعسفي للعقوبات البرلمانية، وانتهاكات أخرى وهي مزاعم تقع ضمن ولاية اللجنة؛
2. *ويتأسف* لعدم تلقي السلطات البرلمانية رداً بشأن قضية السيد نيانغو؛ *ويدعو* السلطات إلى تقديم ملاحظاتها في هذه القضية؛
3. *ويساوره القلق إزاء* الادعاء بأن تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالنظر في حالات الغياب غير المصرح به وغير المبرر لم يحال إلى صاحب الشكوى، مما حرمه من حقه في معرفة الأسباب الدقيقة لقرار التوصية بإبطال ولايته في الجمعية الوطنية؛ *ويتساءل* أيضاً لماذا لا تشارك الجمعية الوطنية التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة مع السيد

نيانغو؛ ولذلك *يرغب في* الحصول على نسخة من التقرير لفهم الأسباب الكامنة وراء إبطال الولاية البرلمانية للسيد نيانغو وفترات الغياب المحددة المعنية؛

4. *ويلاحظ بقلق* ادعاءات صاحب الشكوى بأن إبطال الولاية البرلمانية للسيد نيانغو مرتبط بمعارضته الصريحة لرئيس الجمعية الوطنية وبالتماس الإقالة الذي قدمه ضده؛ *ويشدد على* أن إبطال الولاية البرلمانية يجب أن يكون وفقاً لإجراء واضح يتوافق مع أحكام النظام الأساسي للجمعية الوطنية والمبادئ الدستورية؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى النظر في استئناف السيد نيانغو في أقرب وقت ممكن وتوفير سبل الانتصاف اللازمة إذا ثبتت الانتهاكات المزعومة؛

5. *ويلاحظ أن* حالة السيد نيانغو ليست قشية منعزلة بقدر ما كانت قضايا الإبطال لأسباب مختلفة قد قدمت بالفعل إلى اللجنة في الماضي ولا تزال تنظر فيها اللجنة؛ *ويلاحظ* أيضاً أن قضيته جزء من سياق سياسي معاد تجاه أصوات المعارضة المخالفة؛ *ويشجع* السلطات الكونغولية في هذا العام الانتخابي، الذي قد تؤدي فيه التوترات إلى مزيد من الانتهاكات ضد أعضاء المعارضة، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الحقوق الأساسية لجميع أعضاء الجمعية الوطنية، السابقين والحاليين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، من أجل ضمان عدم استخدام إبطال الولاية البرلمانية لإقالة الأعضاء بسبب أفكارهم السياسية؛

6. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكاوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

كريسبين نغبوندو مالينغو

مارتن كابويا مولامبا كابيتانجا

COD-152 – مارتن كابويا مولامبا كابيتانجا
COD-153 – كريسبين نغبوندو مالينغو

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

أ. ملخص القضية

انتخب السيد مارتن كابويا مولامبا–كابيتانغا والسيد كريسبين نغبوندو مالينغو في الانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2018. عند قبولهم منصب حاكم المقاطعة، الذي اعتبر غير متوافق مع ولاياتهم البرلمانية، ورد أنهم أوقفوا عن العمل في نيسان/أبريل 2019 واستبدلوا بمناوبيهم.

قضية **COD-COLL-03**

جمهورية الكونغو الديمقراطية:
برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوان من الأغلبية في البرلمان

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون):
الفرع الأول – 1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): - - -

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: – – –

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

وفي حزيران/يونيو، وكانون الأول/ديسمبر 2020، تم تجريد السيد مالينغو والسيد كابويا من منصبهما كحاكم. اعتقاداً منهما بأن طلبات الإقالة ضدهم لا أساس لها من الصحة، قدم الحاكمان شكوى إلى المحكمة الدستورية. في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2021، فصلت المحكمة الدستورية على التوالي السيد كابويا والسيد مالينغو اللذان، بعد أن فقدا رسمياً منصبيهما، شرعا في إجراء لإعادة تأهيلهما في وظائفهما البرلمانية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أودع المستشار القانوني لأعضاء البرلمان السابقين، في 13 تموز/يوليو 2021، مذكرة إلى المحكمة الدستورية يطلب منها تفسير معنى ونطاق الفقرات 1 و2 و3 من المادة 110 من دستور 18 شباط/فبراير 2006، المعدل بالقانون رقم 002/11 المؤرخ 20 كانون الثاني/يناير 2011 الذي يعدد الحالات التي تتطلب تعليق ولاية برلمانية، قبول وظيفة سياسية لا تتوافق مع ممارسة ولاية برلمانية باعتبارها واحدة من هذه الحالات.

وفي 1 آذار/مارس 2022، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها رقم 1606 الذي أوضحت فيه موقفها من تعليق الولايات قائلة إن هذا الأخير "ينطبق على أي قبول لمنصب سياسي غير متوافق، سواء أكان انتخابياً أو اسمياً، على النحو المتوخى بموجب الدستور المعدل في 20 كانون الثاني/يناير 2011. وبالتالي، في هذه الحالة، يمكن إعادة البرلماني الذي علقت ولايته فوراً وبحق إلى البرلمان، شريطة ألا يكون البرلماني أو المناوب المذكور قد ترك عمداً الحزب السياسي الذي حصل باسمه، خلال هذه الهيئة التشريعية نفسها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 6 من المادة المفسرة". وهكذا، في حكمها رقم 1606 المؤرخ 1 آذار/مارس 2022، حكمت المحكمة الدستورية بشكل نهائي على حق البرلمانيين في استئناف ولاياتهما البرلمانية مشيرة إلى أن "البرلمانيين الذين تم تعليق ولاياتهم يجب أن يأخذوا مكانهم في البرلمان". وأشار أصحاب الشكوى إلى أنه وفقاً للمادة 168 (1) من الدستور، "لا تخضع أحكام المحكمة الدستورية للاستئناف وهي قابلة للتنفيذ على الفور. وهي ملزمة للسلطات العامة، ولجميع السلطات الإدارية والقضائية، والمدنية والعسكرية، وللأفراد". غير أن السلطات البرلمانية لم تنفذ حكم المحكمة الدستورية رقم 1606، حسبما أفادت التقارير.

ووفقاً للوثائق التي قدمها أصحاب الشكوى، يقر رئيس الجمعية الوطنية، في رسالة مؤرخة 14 آذار/مارس 2022 موجهة إلى السيد كابويا، بحكم المحكمة الدستورية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن السلطات البرلمانية قد أحاطت علماً بحكم المحكمة الدستورية بشأن الحق في استئناف ولاياتها البرلمانية، فقد أفيد بأن البرلمانيَين السابقين لم يتمكنا من المشاركة في الجمعية الوطنية ولم يتلقيا بدلاتهما.

وبعد الانتخابات التشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليو 2022، لم يعد السيد كابويا والسيد نغبوندو عضوين في البرلمان.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيد مارتن كابويا مولامبا-كابيتانغا والسيد كريسبين نغبوندو مالينغو مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى (ط) قدمت حسب الأصول من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب القسم I-1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بعضوين في البرلمان وقت حصول الوقائع المزعومة؛ (3) تتعلق بالتأخيرات المفرطة؛ وانتهاك حرية الرأي والتعبير؛ وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات؛ وغيرها من الأفعال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة.

2. *ويتأسف* لعدم تلقي السلطات البرلمانية رداً بشأن قضيتي السيد كابويا والسيد نغبوندو؛ *ويدعو* السلطات إلى تقديم ملاحظاتها في هذه الحالات؛

3. *ويحيط علماً* بقرار المحكمة الدستورية رقم 1606 المؤرخ 1 آذار/مارس 2022، الذي قضى بإعادة أعضاء البرلمان السابقين إلى وظائفهم البرلمانية بقدر ما انتهت بالفعل الوظيفة السياسية التي كانوا يشغلونها بينما كانت ولايتهم البرلمانية لا تزال سارية؛ *ويلاحظ بقلق* أن الحكم المذكور لم ينفذ على الرغم من أن السلطات البرلمانية قد أخطرت بذلك من قبل أصحاب الشكوى وعلى الرغم من قابلية أحكام المحكمة الدستورية للتنفيذ الفوري؛

4. *ويرغب في* الحصول على معلومات عن الأسباب التي حالت دون تنفيذ السلطات البرلمانية لحكم المحكمة الدستورية بإنهاء تعليق عضوية العضوين السابقين في البرلمان ودفع بدلات خروجهما؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى ضمان حصول السيد كابويا والسيد نغبوندو على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهما؛

5. *ويلاحظ* أن حالة السيد كابويا والسيد نغبوندو ليست حالة معزولة بقدر ما كانت حالات الإبطال لأسباب مختلفة قد قدمت بالفعل إلى اللجنة في الماضي ولا تزال تنظر فيها؛ *ويلاحظ* أيضاً أن قضاياهم جزء من سياق سياسي معاد تجاه الأصوات المعارضة؛ *ويشجع* السلطات الكونغولية في هذه السنة الانتخابية، التي قد تؤدي فيها التوترات إلى مزيد من الانتهاكات ضد بعض أعضاء الجمعية الوطنية، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحقوق الأساسية لجميع أعضائها، السابقين والحاليين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، من أجل ضمان عدم استخدام إبطال الولاية البرلمانية لإقالة أعضاء البرلمان بسبب أفكارهم السياسية؛

6. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكاوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقريراً عنها في الوقت المناسب.

إسواتيني

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

أعضاء من دائرة شرطة إسواتيني الملكية يراقبون المنتسبين إلى مؤتمر النقابات العمالية في إسواتيني وهم يغنون شعارات سياسية في وسط مانزيني، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية. ميشيل سباتاري – وكالة فرانس برس

SWZ-02 – مدودوزي باسيدي مابوزا

SWZ-03 – مثانديني دوبي

SWZ-04 – مدودوزي جوزيلا سيميلان

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

القضية SWZ-COLL-01

إسواتيني: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: ثلاثة أعضاء برلمانيين مستقلين.

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1** (ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تاريخ تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2022

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: مراقبة المحاكمة (تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022)

جلسة (جلسات) الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع وفد إسواتيني إلى الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

– بلاغ من السلطات: رسائل من رئيس مجلس النواب (آذار/مارس 2023)

– بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2023)

– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: (شباط/فبراير 2023)

أ. ملخص القضية

ألقي القبض على البرلمانيين مدودوزي باسيدي مابوزا ومثانديني دوبي مساء يوم 25 تموز/يوليو 2021، واحتجزا منذ ذلك الحين، أولاً في مركز شرطة مبابان ثم في مركز ماتسافا الإصلاحي. وفرّ برلماني ثالث، هو السيد مدودوزي سيميلاني، من البلد قبل تنفيذ أمر بالاعتقال. ويواجه السيد مابوزا والسيد دوبي تهماً بموجب قانون قمع الإرهاب، وتهمتين بالقتل، وتهمة مخالفة قواعد كوفيد-19. وقدم المتهمون طلبات الإفراج بكفالة في 6 آب/أغسطس و16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، التي تم رفضهما. تم رفض طلب الكفالة النهائي في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2023، قدم الدفاع والوكيل العام للملك مذكرات ختامية تحفظ بعدها القاضي في القضية على الحكم.

وقد اتخذت الإجراءات القانونية ضد البرلمانيين في السياق التالي. في أيار/مايو 2021، بدأت دعوات الإصلاح السياسي تنتشر على منصات مختلفة في جميع أنحاء إسواتيني، مع دعوة البرلمانيين الثلاثة المذكورين أعلاه أيضاً إلى هذه التغييرات. لإثبات أن أعضاء البرلمان هؤلاء لديهم تفويض من دوائرهم الانتخابية لإجراء هذه الدعوة، أدى ذلك إلى تسليم سلسلة من الالتماسات إلى البرلمان دعماً للدعوة إلى التغيير. كان المتظاهرون يطالبون بإصلاحات دستورية وسياسية، وكانوا يندبون فشل الحكومة المبلغ عنه في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ويطالبون باستجابات للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتذرعون بسوء المعاملة المزعوم على أيدي الشرطة.

وسلمت التماسات إلى مختلف مراكز تينخوندلا، التي يغلب عليها الشباب، إلى أعضاء البرلمان كتأييد للدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية. وقد تصاعدت هذه الدعوات خلال الاحتجاجات ضد "وحشية الشرطة" المزعومة في أعقاب وفاة طالب القانون بجامعة إسواتيني، السيد ثاباني نكوموني. في 24 حزيران/يونيو 2021، أصدر القائم بأعمال رئيس الوزراء آنذاك، نائب رئيس الوزراء، السيد ثيمبا ن. ماسوكو حظراً على تسليم هذه الالتماسات قائلاً إن هذا كان "قراراً واعياً للحفاظ على سيادة القانون وتهدئة التوترات التي حوّلت العملية إلى عنف وفوضى". واستمر المتظاهرون في تقديم التماسات على الرغم من الحظر، ومنعتهم الشرطة.

وفي تقريرها الصادر في نهاية حزيران/يونيو 2021 بشأن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من ذلك الشهر، توصلت لجنة إسواتيني لحقوق الإنسان والإدارة العامة (اللجنة) – وهي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إسواتيني – أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان قد ارتكبت خلال الاضطرابات.

ووفقاً لصاحب الشكوى، تُعد التهم الموجهة إلى السيد مابوزا والسيد دوبي، وربما السيد سيميلاني، بمثابة أعمال انتقامية وتهدف إلى إسكاتهم، بالنظر إلى أنهم كانوا في طليعة المطالب المذكورة أعلاه بإجراء إصلاحات ديمقراطية في إسواتيني، وهي ملكية مطلقة يقودها الملك مسواتي الثالث لأكثر من 30 عاماً، حيث الأحزاب السياسية غير معترف بها قانوناً.

وعيّن الاتحاد البرلماني الدولي السيد رحيم خان، وهو محام مرموق ورئيس قضاة سابق بالنيابة في بوتسوانا يتمتع بخبرة قانونية تزيد عن 40 عاماً، لحضور ومتابعة إجراءات المحاكمة النهائية ضد السيد مابوزا والسيد دوبي، أي تلك التي جرت في الفترة من 8 إلى 10 ومن 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ويذكر مراقب المحاكمة في تقريره ما يلي: "يأتي أساس التهم من تصريحات أدلى بها المتهمان شجعا فيها الأفراد على تقديم التماسات، ورفض تعيين رئيس الوزراء بالنيابة. ولم يشجع أي من المتهمين صراحة أو يحرض على أي أعمال عنف، ولكن ألقي القبض عليهما بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية وإثارة للفتنة لأنهما أعربا عن عدم تأييدهما لتعيين رئيس الوزراء بالنيابة. لقد عبروا عن رأي ثبت أنه مثير للجدل لكنهم لم يشجعوا على العنف ولم يحرضوا على إظهار العصيان علناً. وكان اعتقالهم واحتجازهم انتهاكاً لحقوقهم الدستورية في حرية الفكر والضمير". وعلاوة على ذلك، يقول مراقب المحاكمة إن "المتهمين أدليا بأقوال في تجمع عام أعربا فيها عن آرائهما بشأن رئيس الوزراء بالنيابة.

وعلاوة على ذلك، يذكر مراقب المحاكمة ما يلي: "من المسلم به أن المسألة الراهنة لم تعالج أيضاً على النحو السليم. ومن سلطة الدولة إلقاء القبض على الشخصين المتهمين واحتجازهما لإدلائهما بأقوال تعتقد السلطات أنها تضر بالاستقرار العام وتساهم في أعمال الإرهاب وأعمال الفتنة وغيرها من أعمال العنف. غير أن التأخير بين احتجاز المتهم وأول فرصة له لتقديم طلب الإفراج عنه بكفالة يشكل انتهاكاً لحقه في الحرية الشخصية وحرية التنقل. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة أقوالهم لا تبرر احتجازهم لمدة 15 شهراً في الفترة الفاصلة بين اعتقالهم والبت في قضيتهم. ويزعم أن اعتقالهم واحتجازهم المطول كان انتهاكاً لحقوقهم في التعبير عن أنفسهم بحرية، وحقهم في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي".

وعلاوة على ذلك، يشير مراقب المحاكمة إلى أن: "البرلمانَيين قد رفضا الإفراج عنهما بكفالة أساساً خوفاً من هربهما، على الرغم من منصبيهما الرسميين كعضوين في البرلمان، ولديهما أصول ثابتة في البلد، ولديهما سجلات نظيفة، ولم يتدخلا مع الشهود، ومستعدان لتقديم مبلغ من المال لتأمين حضورهما. وفي حين أنه من الصحيح أن السيد سيميلاني، وهو متهم آخر، فر من البلد، فقد أكد البرلمانيان أنهما يرغبان في المثول أمام المحكمة واستكمال الإجراءات. ويبدو من المدهش للغاية أن يتم رفض الإفراج عنهما بكفالتهما باستمرار. ويُعتبر هذا الرفض المتكرر للكفالة انتهاكاً لحقوقهما الدستورية ويجب السماح لهما بالإفراج عنهما بكفالة للاستعداد في بيئة أفضل. لم يتم التأكيد على هذا المبدأ في هذه المسألة. ولم يشر القاضي في أي مرحلة من مراحل الإجراءات إلى الإزعاج أو انتهاك الدستور أو التحيز الكبير الذي عانى منه المتهم في التأخيرات المطوّلة في المحاكمة".

ويذكر مراقب المحاكمة، في تعليقاته العامة وتقييمه للمحاكمة، أن "المحاكمة تؤجل باستمرار بناءً على طلب الملك أساساً، وأن القاضي "لا يوجه أي أسئلة مفصلة إلى الملك... ويمنحهم الكثير من الحرية لإجراء المحاكمة كما يحلو لهم. وتتم الموافقة على طلبات التأجيل من دون إثبات ضرورتها، وفي جميع هذه التأخيرات، يكون المتهمون هم الذين يتضررون من التأخير المستمر". وعلاوة على ذلك، يشير مراقب المحاكمة إلى أنه "لا ترد حاجة ملحة في الطريقة التي أجرى بها [القاضي] المحاكمة. يتم تحديد جلسات الاستماع في يوم ولكن يتم تأجيل الأحكام ليوم آخر في كثير من الأحيان من دون أسباب. بالإضافة إلى ذلك، في حالتين، لا يصدر [القاضي] حكماً معللاً ولكنه يصدر أمراً بموجبه. ويُعتبر ذلك أيضاً سمة مقلقة للغاية في سير [القاضي] للمحاكمة".

وذكر رئيس مجلس النواب أنه لطالما تم احترام الحصانة البرلمانية للبرلمانيين الثلاثة في ما يتعلق بالخطب المتعلقة بالنقاشات والإجراءات في البرلمان. وذكر رئيس المجلس أيضاً أن ظروف سجن السيد مابوزا والسيد دوبي كانت مماثلة لظروف سجناء آخرين في المحاكمة وأنهما مُنحا جميع المزايا العامة الممنوحة للسجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وأضاف أنه نظراً لأن الأمر معروض على المحكمة، ونظراً لفصل السلطات، لا يمكنه التعليق على التهم المحددة.

وفي الساعات الأولى من يوم 22 أيلول/سبتمبر 2022، زعم أن البرلمانيين المحتجزين تعرضا للاعتداء من قبل حراس السجن الذين دخلوا زنزاناتهم وبدأوا في ضربهما من دون سبب. ووفقاً لرئيس مجلس النواب، تم فتح تحقيق في الأمر بموجب قانون الخدمات الإصلاحية، رقم 13 للعام 2017، مقروءاً بالاقتران مع قواعد السجون للعام 1965. وقال رئيس مجلس النواب: "إننا حريصون على التوصيات الناتجة والإجراءات الأخرى التي قد يوصي بها التحقيق أيضاً. لم يتم الانتهاء من الإجراءات القانونية ونأمل أن تتم معالجة الادعاءات المذكورة أعلاه بشكل كاف".

ورداً على رغبة الاتحاد البرلماني الدولي في إرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى إسواتيني، في جلسة استماع عُقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أجاب رئيس مجلس النواب بأنه سيرحب بمثل هذا الوفد. ولم تثمر المحاولات اللاحقة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم البعثة بعد مع سلطات إسواتيني، التي أشارت في وقت مبكر إلى أن الأحداث الوطنية الهامة منعتهم من استقبال البعثة قبل نهاية النصف الأول من العام 2023. استجابةً لأحدث رسالة من الاتحاد البرلماني الدولي حول هذه المسألة، في 5 آذار/مارس 2023، صرّح رئيس مجلس النواب خطياً أن "قلق لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي يحظى بالاعتراف والتقدير. يقوم برلمان مملكة إسواتيني حالياً بمعالجة قرار صادر عن رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بشأن المسألة نفسها. ومن وجهة نظرنا المدروسة أن لجنة الاتحاد البرلماني الدولي تشارك المشاعر نفسها مع اللجنة الثلاثية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وبالتالي سيكون من دواعي سرورنا تلقي تقرير يوضح بالتفصيل جميع العمليات التي يتعين الاضطلاع بها من أجل حوارنا الوطني. ويكفي أن نذكر أن بعض العمليات والالتزامات الرئيسية جارية بالفعل. وفي ظل هذه الخلفية، نطلب منكم التفضل بالتساهل في التعامل معنا بشأن هذه القضية ".

وفي ليلة 21 كانون الثاني/يناير 2023، قتل المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي في إسواتيني السيد ثولاني ماسيكو بالرصاص في منزله على يد معتدين مجهولين. وأدان خبراء الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على الفور عملية القتل ووصفوها بأنها "بغيضة" وطالبوا بإجراء تحقيق محايد. وكان السيد ماسيكو عضواً في منظمة "محامون من أجل حقوق الإنسان في سوازيلند" ورئيساً لمنتدى الجهات المعنية المتعددة، وهو ائتلاف يدعو إلى الإصلاح الدستوري في إسواتيني. وقع اغتياله في اليوم نفسه الذي وجه فيه ملك إسواتيني تهديداً مبطناً ضد أعضاء الحركة المؤيدة للديمقراطية في البلاد.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيس مجلس النواب على رسائله الأخيرة وعلى تعاونه المستمر، خاصةً في ما يتعلق بإنجاز بعثة السيد رحيم خان لمراقبة المحاكمة؛
2. *ويشكر* السيد رحيم خان على قيامه بهذه المهمة وعلى تقريره الشامل؛
3. *ويساوره بالغ القلق* إزاء أوجه القصور العديدة التي تم تحديدها في تقرير مراقبي المحاكمة في معالجة الإجراءات القانونية المرفوعة ضد السيد مابوزا والسيد دوبي، ولا سيما التأخيرات المفرطة وغير المبررة في الإجراءات والرفض المتكرر للإفراج بكفالة، ولأن التقرير يعطي وزناً خطيراً للاتهام الذي وجهه صاحب الشكوى بأن القضية الجنائية جاءت مجرد استجابة للنداء العام الذي وجهه البرلمانيون لتعزيز الديمقراطية، التي تقع مباشرة ضمن الممارسة المشروعة لحقهم في حرية التعبير؛
4. *ويثق في* أن تحقيقاً شاملاً ومستقلاً في الاعتداء المزعوم في أيلول/سبتمبر 2022 على البرلمانيين المحتجزين قد تم إجراؤه واكتماله منذ ذلك الحين؛ *ويرغب في* التأكد مما إذا كان هذا هو الحال بالفعل وما هي الاستنتاجات التي توصل إليها التحقيق؛
5. *ويلاحظ* باهتمام كبير الجهود المبذولة في سياق الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لحل التحديات السياسية وتعزيز الحوار الوطني في إسواتيني؛ *ويؤكد* أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتقديم أي مساعدة قد تعتبر مفيدة في هذا الصدد؛
6. *ويعتقد بصدق* أنه بالإضافة إلى الجهود الجارية والجديدة لتعزيز الديمقراطية في إسواتيني، فإن مهمة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستشمل اجتماعات مع جميع السلطات ذات الصلة، واجتماع مع عضوي البرلمان ومحاميهما، إلى جانب اجتماعات مع أطراف ثالثة ذات صلة، من شأنها أن توفر فرصة مفيدة لمناقشة المسائل التي ظهرت في القضية المطروحة ودراسة الحلول المحتملة؛ ولذلك *يأمل* بصدق أن تتمكن سلطات إسواتيني قريباً من استقبال هذه البعثة؛ *ويطلب من* الأمين العام مواصلة التواصل مع السلطات البرلمانية في إسواتيني بهدف إيفاد البعثة في الأشهر المقبلة؛
7. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى رئيس مجلس النواب وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
8. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب

جمهورية العراق

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

سعادة السيد أحمد جميل سليمان العلواني بعد خمسة أسابيع من صدور الحكم عليه، صورة مؤرخة 2 كانون الثاني/يناير 2015

©الصورة مقدمة من عائلة السيد أحمد جميل سليمان العلواني

IRQ-62- سعادة السيد أحمد جميل سليمان العلواني

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة

اعتقل السيد العلواني في 28 كانون الأول/ديسمبر 2013 خلال مداهمة شنتها قوات الأمن العراقية على منزله في الرمادي بمحافظة الأنبار. ويعتقد أصحاب الشكوى أن اعتقال السيد العلواني كان انتقاماً منه لدعمه الصريح لمظالم السكان السّنة ومعارضته الصريحة لرئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت، معالي السيد نوري كامل المالكي. ويتعين أيضاً النظر إلى قضية السيد العلواني على خلفية التوتر الطائفي والعنف في البلد.

القضية **IRQ-62**

جمهورية العراق: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو معارض في البرلمان

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1** (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2013

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الثاني/نوفمبر 2021

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة:– – –

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد العراقي خلال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من إدارة العلاقات العامة والبروتوكولات البرلمانية (تموز/يوليو 2022)؛ رسالة من نائب الأمين العام تنقل رسالة من وزارة العدل (حزيران/يونيو 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

ووفقاً لأصحاب الشكوى، احتجز السيد العلواني في البداية في مراكز احتجاز سرية، وتعرض لسوء المعاملة والتعذيب، ولم يتلق محاكمة عادلة، ورأى حقه في الدفاع الكافي قد انتهك. أكد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي هذه الادعاءات في تقريره للعام 2017 (الرأي رقم 2017/36)، لا سيما بعد إدانة السيد العلواني في العام 2014 بتهمة القتل والتحريض على العنف الطائفي والحكم عليه في العام 2016 بعقوبة الإعدام بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وقد استأنف محامو السيد العلواني أحكام المحكمة، التي لا تزال قيد المراجعة في إجراءات النقض، كما أكد أصحاب الشكوى ورئيس مجلس القضاء الأعلى. بموجب قانون العفو العام رقم 27 للعام 2016، قدم السيد العلواني طلبات العفو في ثلاث حالات، التي تم رفضها لاحقاً.

وذكر أصحاب الشكوى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ورد أن وفداً برلمانياً زار السيد العلواني في مركز احتجاز الكاظمية، الواقع في شمال بغداد، للتأكد من أنه بصحة جيدة، بالنظر إلى أنه لم يتلق زيارات في الأشهر الأربعة السابقة بسبب جائحة كوفيد-19. وتمت زيارة السجن أيضاً لغرض نقل رسائل دعم إلى السيد العلواني من رئيس البرلمان وزعماء القبائل.

وفي رسالة مؤرخة في 22 حزيران/يونيو 2022، أفاد وزير العدل أن مديرية حقوق الإنسان بالوزارة قامت بزيارة السيد العلواني للاستفسار عن صحته الجسدية والعقلية في الاحتجاز. وبعد الاطلاع على ملفه، وجد الفريق أن السيد العلواني بصحة جيدة ولا يعاني من أي أمراض مزمنة. ووفقاً للتقرير الطبي الصادر عن العيادة الطبية نفسها في سجن الكاظمية، أكد الفريق أن السيد العلواني لم يتعرض للتعذيب. كما ذكر وزير العدل في الرسالة المؤرخة في حزيران/يونيو 2022 أن ملف السيد العلواني تتم دراسته عن كثب وأن اعتقاله واحتجازه قد تم وفقاً للقانون. وبعد الاستفسار عما إذا كان السيد العلواني قد تعرض لأي شكل من أشكال التعذيب أثناء احتجازه، ذكر أنه لم يعان إلا من الإساءة وسوء المعاملة أثناء اعتقاله.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2023، أبلغ الوفد العراقي اللجنة أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب قد زارت السيد العلواني في 8 آذار/مارس 2023 للاستفسار عن ظروف احتجازه وصحته البدنية. وذكر الوفد أن هذه ليست زيارته الأولى للسيد العلواني، الذي لا يزال مجلس النواب يرصد حالته عن طريق لجنته المعنية بحقوق الإنسان. وتشعر هذه الأخيرة بقلق عميق إزاء هذه القضية، بالنظر إلى ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة والاعتداء، والإجراءات الجائرة، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، والبعد السياسي للتهم الموجهة إلى السيد العلواني. وعلى الرغم من تحسن ظروف احتجاز السيد العلواني، أكد الوفد أنه لا يزال يواجه أربعة أحكام بالسجن المؤبد وحكمين بالإعدام نتيجة لتهم ذات دوافع سياسية.

وأشار الوفد أيضاً إلى أن السيد العلواني كان قد ألقى خطاباً، قبل اعتقاله في العام 2013، زُعم أنه أهان فيه زعماء الشيعة. ولذلك أنشأ مجلس النواب لجنة للتحقيق في الحادث وقيل إنه وجد أن السيد العلواني لم يهين الزعماء الشيعة أو الطائفة الشيعية. وقد استغل خصوم السيد العلواني السياسيون هذا الحادث لإثارة الكراهية ضده والتحريض على التوترات الطائفية والعنف في البلد.

وفي ما يتعلق بالزيارة الأخيرة التي قامت بها مديرية حقوق الإنسان في وزارة العدل في العام 2022، ذكر الوفد العراقي أن الزيارة جاءت نتيجة عمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي في القضية. وأحيل قرارها الأخير بشأن حالة السيد العلواني إلى وزير العدل، الذي شكل لجنة مكلفة برصد القضية وأمرها بزيارة البرلماني السابق المحتجز. وشكر الوفد لجنة الاتحاد البرلماني الدولي على عملها بشأن قضية السيد العلواني، حيث روجت لحلها وأعرب عن أمله في أن يؤدي عمل اللجنة والجهود التي بذلتها السلطات العراقية حتى الآن إلى إطلاق سراح السيد العلواني والتوصل إلى حل نهائي لقضيته.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر السلطات العراقية على اجتماعها مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة قضية السيد العلواني؛
2. *ويرحب* بالزيارات التي قام بها مؤخراً إلى السيد العلواني والمعلومات المتصلة بعمل مجلس النواب في ما يتعلق بالقضية، بما في ذلك مواصلة رصده من خلال لجنته المعنية بحقوق الإنسان؛ *ويأخذ علماً* بتقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في حادثة العام 2013 حول خطاب السيد العلواني؛ *ويرغب في* الحصول على نسخة من التقرير؛
3. *ويرحب* بالخطوات التي اتخذتها السلطات القضائية في ما يتعلق بقضية السيد العلواني، أي زيارتها الأخيرة وتقرير مديرية حقوق الإنسان التابعة للوزارة؛ ومع ذلك، *يحث* السلطات القضائية على رفع حكم الإعدام الصادر بحق السيد العلواني، والإفراج عنه على وجه السرعة ومنحه التعويض المناسب في ضوء: (أ) الإجراءات القانونية المعيبة، نظراً لعدم تلقيه مساعدة قانونية، وهو ادعاء أكده فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في تقريره للعام 2017؛ (ب) الإفلات من العقاب على الأفعال المزعومة، أي التعذيب والحبس الانفرادي والافتقار إلى العلاج الطبي في المراحل الأولى من احتجازه؛
4. *ويرى* أن حالة السيد العلواني ينبغي أن ينظر إليها على أنها قضية وطنية تثير قلق جميع القادة وصناع القرار العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية؛ لذلك، *يدعو* السلطات التنفيذية في جمهورية العراق والزعماء السياسيين والدينيين في جميع المجالات وجميع أعضاء البرلمان، بغض النظر عن

انتماءاتهم السياسية، إلى الوقوف صفاً واحداً من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال رفع قضية السيد العلواني أمام أعلى سلطة في البلاد لتعزيز إطلاق سراحه ودعم حقوقه الإنسانية وضمان عدم إعدامه نتيجة لتهم ذات دوافع سياسية؛

5. *ويكرر الإعراب* عن رغبته في أن يقوم وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بزيارة السيد العلواني المحتجز والاجتماع بالسلطات العراقية ذات الصلة، بما في ذلك رئيس جمهورية العراق، ورئيس الوزراء ومستشاره، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس مجلس النواب في المستقبل القريب، للعمل على التوصل إلى حل مرض لقضية السيد علواني؛ *ويأمل في* تلقي رد إيجابي ومساعدة من البرلمان تحقيقاً لهذه الغاية، لتمكين البعثة من القيام بها بسلاسة، شريطة أن تسمح الحالة الأمنية العامة بالقيام بهذه الزيارة وأن تكون التدابير الأمنية اللازمة للوفد لضمان سلامته؛

6. *ويطلب* من الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية العراقية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقريراً عنها في الوقت المناسب.

دولة ليبيا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211 (المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

©صورة بإذن من عائلة سرقيوة

LBY-01 سعادة السيدة سهام سرقيوة

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية

اختطفت سعادة السيدة سهام سرقيوة من منزلها في 17 تموز/يوليو 2019. ووفقاً لصاحبي الشكوى، داهم أكثر من عشرة رجال مسلحين ملثمين منزلها في الساعة 2 صباحاً بعد أن غرق في الظلام، كما لو أن الكهرباء قد انقطعت، ووقع انفجار داخل المنزل. وخلال الهجوم، أصيب زوج السيدة سرقيوة بطلق ناري في ساقيه وجرح في عينه، بينما تعرض أحد أبنائها للضرب أثناء القبض عليها. وفي أعقاب الهجوم، نقل زوج السيدة سرقيوة وابنها إلى المستشفى، حيث لم يسمح لهما بتلقي أي زيارات. وادعى أصحاب الشكوى أيضاً أن المختطفين صادروا هواتف أفراد أسرة السيدة سرقيوة لمنعهم من تنبيه وسائل الإعلام بشأن الهجوم.

القضية LBY-01

دولة ليبيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة مستقلة في مجلس النواب

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1**(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: تموز/يوليو 2019

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): آذار/مارس 2022

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة– – – :

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة:

- جلسة استماع مع الوفد الليبي إلى الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)

- **المتابعة الأخيرة:**

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس النواب (تموز/يوليو 2020)
- بلاغ من صاحب الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس النواب (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

ويدعي أصحاب الشكوى أن الخاطفين هم أعضاء في اللواء 106 التابع للجيش الوطني الليبي بقيادة السيد خليفة حفتر، وهو ادعاء يستند إلى طريقة عمل الخاطفين ومركبات الدفع الرباعي المستخدمة. ويزعم أن الجناة قاموا بكتابة رسالة ببخاخ الطلاء "الجيش خط أحمر [لا ينبغي تجاوزه]" واسم اللواء المسؤول عن اختطاف السيدة سرقيوة، "أولياء الدم" على الجانب الآخر من منزلها. وأوضح أصحاب الشكوى أن المهاجمين وصلوا في سيارات تابعة لإدارة التحقيقات الجنائية الليبية التابعة للحكومة المؤقتة في شرق دولة ليبيا.

ويزعم أن اختطاف السيدة سرقيوة كان رداً على موقفها السياسي المناهض للعمليات العسكرية في طرابلس، حيث اقتيدت من منزلها بعد فترة وجيزة من إجرائها مقابلة انتقدت فيها الهجوم العسكري ودعت إلى وضع حد لإراقة الدماء. ويعتقد أصحاب الشكوى أن اختطاف السيدة سرقيوة لم يكن عملاً عشوائياً من أعمال العنف، نظراً لانتقادها الصريح للسيد خليفة حفتر والظروف التي وقع فيها الهجوم. وأضافوا أن العديد من المسؤولين الليبيين الذين يعيشون في مكان قريب، بمن فيهم رئيس بلدية بنغازي، كان بإمكانهم التدخل مع حراسهم المسلحين لمنع الهجوم أو على الأقل إحباطه، لكنهم امتنعوا عمداً عن القيام بذلك.

وأدان مجلس النواب الليبي بشدة في بيان صدر في 18 تموز/يوليو 2019، في طبرق اختطاف السيدة سرقيوة من قبل مجهولين ودعا وزارة الداخلية، وكذلك جميع قوات الأمن، إلى تكثيف جهودهم للعثور على السيدة سرقيوة، وضمان الإفراج الفوري عنها ومحاسبة المسؤولين عن اختطافها. في جلسة استماع عقدت مع النائبين الأول والثاني لرئيس مجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر 2019، علمت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي أن وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة في شرق دولة ليبيا قد أشار إلى أن جماعات إرهابية قد تكون مسؤولة عن اختطاف السيدة سرقيوة، وأن مجلس النواب استمر في مراقبة القضية، التي كانت لا تزال قيد التحقيق، وأنه من المحتمل أن تظهر السيدة سرقيوة على قيد الحياة.

وفي تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2021، خلصت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق التي تم إنشاؤها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دولة ليبيا منذ العام 2016 إلى ورود أسباب معقولة للاعتقاد بأن السيدة سرقيوة كانت ضحية للاختفاء القسري ووجدت أن السلطات المعنية في دولة ليبيا فشلت في حماية حياتها. وذكر تقرير البعثة أيضاً أن الأدلة تشير إلى أن السيدة سرقيوة اختطفت إما من قبل الجيش الوطني الليبي أو الجماعات المسلحة التابعة له. في 24 كانون الثاني/يناير 2022، أعربت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن دولة ليبيا، السيدة ستيفاني توركو ويليامز، علناً عن قلقها بشأن قضية السيدة سرقيوة ودعت "السلطات المعنية إلى تقديم معلومات عن مكان وجودها".

وخلال جلسة استماع مع وفد برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2023، جمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين المعلومات الملخصة أدناه حول وضع سعادة السيدة سهام سرقيوة والخطوات التي اتخذتها السلطات الليبية بشأن قضيتها:

- بعد أن طلب من وزير الداخلية دراسة القضية على وجه السرعة، قدم الأخير استنتاجاته الأولية إلى مجلس النواب في 18 تموز/يوليو 2019، وفي 29 تموز/يوليو 2019، كلف رئيس مجلس النواب لجنة الشؤون الداخلية بمتابعة القضية مع وزير الداخلية. وفي 1 آب/أغسطس 2019، أحيل التقرير المتعلق بالأدلة التي تم جمعها إلى النائب العام. ونتيجة لذلك، تم فتح تحقيق (رقم 2019/2254) واستدعاء ضحايا وشهود الحادثة.

- وفي 8 أيلول/سبتمبر 2019، أرسل النائب العام رسالة إلى رئيس الخبرة والبحوث القضائية في بنغازي، يأمره بتعيين خبير بصمات الأصابع لتحديد بصمات الأصابع على كل من الخرطوشة والبندقية التي تم العثور عليها في مسرح الجريمة. كما استدعي رئيس الخبرة والبحوث القضائية للمثول أمام مكتب المدعي العام للإدلاء بشهادته. في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، طلب المدعي العام المكلف بالتحقيق من رئيس إدارة البحث الجنائي إصدار تعميم داخل إدارة السجن والشرطة العسكرية والكشف عن هوية السائقين الذين تم تحديدهم في الحادث، حتى يمكن التحقيق معهم.

- وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدم وزير الداخلية إحاطة إلى مجلس النواب، وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 طلب من النائب العام إبلاغ نتائج التحقيق في اختفاء السيدة سرقيوة إلى مجلس النواب. ونتيجة لذلك، أرسل النائب العام نسخة من مذكرة المدعي العام المكلف بالتحقيق، وكذلك نسخاً من جميع المراسلات والخطوات المتخذة بشأن القضية إلى مجلس النواب؛

- وفي 30 حزيران/يونيو 2021، قدم مكتب النائب العام في بنغازي تقريراً إلى مجلس النواب حول الخطوات المتخذة بشأن قضية السيدة سرقيوة. وشمل ذلك تعيين خبير إطفاء لإعداد تقرير عن الحادث؛ وإصدار تعليمات إلى المدعي العام للمقاطعة بتوسيع نطاق البحث عن الأدلة وجمعها؛ والتحقيق السريع في الحادث وتحديد الجناة واعتقالهم ومحاكمتهم؛ وجمع الشهادات من الضحايا والشهود؛ والتحقق من لقطات المراقبة بالفيديو التي تم التقاطها في يوم الحادث لتتبع مركبات الجناة إلى موقعها الأصلي. ثم يتم تسجيل كل شيء في مذكرة.

- وتعتبر قضية السيدة سرقيوة جريمة جنائية ولا تزال قيد التحقيق الجنائي والقضائي من قبل المدعي العام. ويتابع مجلس النواب القضية من خلال لجنة الشؤون القانونية التابعة له قدر استطاعته، معتبراً أن البرلمان لا يمكنه التدخل في عمل النيابة العامة، باعتبارها هيئة مستقلة في دولة ليبيا. ويمكن أن يعزى عدم إحراز تقدم إلى أن وزارة العدل لا تتمتع بسلطة تنفيذية.

وخلال جلسة الاستماع مع اللجنة، أعرب الوفد أيضاً عن أسفه لأن قضية السيدة سرقيوة لم تكن حادثة منفردة. في الواقع، في 2 آذار/مارس 2023، زعم أن عضواً ليبياً آخر في البرلمان، سعادة السيد حسن الفرجاني من منطقة ترهونة، قد اختطف. كما أكد الوفد أن البرلمانيات في دولة ليبيا تم استهدافهن بشكل خاص بسبب انتمائهن السياسي، مع تهديدات خطيرة ضدهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي تم استخدامها بشكل متزايد لتقويض عملهن وعمل جميع أعضاء البرلمان والتحريض على الكراهية والعنف ضدهن وضد أفراد أسرهن. وأضاف الوفد أن الاختفاء القسري للسيدة سرقيوة كان أيضاً نتيجة لحملة كراهية على الإنترنت بدأها ضدها خصومها السياسيون والأفراد الآخرون الذين حضروا المقابلة الهاتفية التي أجرتها في يوم اختطافها.

وأكد الوفد الليبي مجدداً أن مجلس النواب بذل كل ما في وسعه لمعرفة مصير السيدة سرقيوة. وأوضحوا أيضاً أنه ليس لديهم ما يشير إلى ما إذا كانت لا تزال على قيد الحياة أم لا. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى النتائج الأولية للتحقيقات، يبدو أن اللواء 106، الذي لا يخضع لقيادة الجيش الوطني الليبي، وفقاً للوفد، هو المشتبه به الرئيسي في هذه القضية. استغلت هذه الكتيبة المارقة الوضع الأمني الهش في دولة ليبيا بين العامين 2018 و2019 لتنفيذ العديد من الجرائم التي ظلت من دون عقاب. ويأمل الوفد أن يؤدي تحسن الحالة الأمنية في البلد إلى تطورات جديدة في هذه القضية.

وشكر الوفد اللجنة على عملها ودعاها إلى مواصلة دراسة حالة السيدة سرقيوة لمعرفة ما حل بها. كما أوضح الوفد أن عمل مجلس النواب وسلامة أعضائه يواجهان تحدياً شديداً بسبب النزاع المستمر والانقسام في دولة ليبيا ووفرة الأسلحة التي شجعت على العنف في البلاد. ودعا الوفد اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثتها المستقلة لتقصي الحقائق والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في دولة ليبيا، إلى التنديد بالانتهاكات المماثلة وإدانتها وتكثيف جهودها لإنهاء الانقسام والعنف في دولة ليبيا وحماية أرواح جميع الليبيين، بما في ذلك أعضاء البرلمان.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات الليبية على اجتماعها مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة قضية السيدة سرقيوة وعلى المعلومات المقدمة بشأن الخطوات التي اتخذها مجلس النواب والسلطات الليبية في ما يتعلق بهذه القضية؛

2. *ويقر* مرة أخرى بالوضع الاستثنائي السائد في دولة ليبيا والتحديات الهائلة للقانون والنظام في البلاد، ويعرب عن دعمه لجميع أعضاء مجلس النواب في دولة ليبيا، ولا سيما البرلمانيات اللواتي يستهدفن في المقام الأول بسبب جنسهن وعملهن السياسي، سواء أعبر الإنترنت أو خارجها؛ *ويشدد على* ضرورة احترام حقوق الإنسان لعضو مجلس النواب الليبي بأي ثمن؛ *ويحث* السلطات التنفيذية في دولة ليبيا على اتخاذ التدابير المناسبة لمحاسبة المسؤولين عن اختطاف السيدة سرقيوة وتقديم معلومات عما حدث لها؛

3. *ويعرب عن قلقه* إزاء الادعاءات الجديدة بأن السيدة سرقيوة قد استهدفت نتيجة لحملة كراهية على الإنترنت، تحرض العنف الجسدي عليها، ويشنها خصومها السياسيون؛ *ويلاحظ بقلق* أن مثل هذه المضايقات عبر الإنترنت وحملات الكراهية تستخدم بشكل روتيني لتقويض عمل البرلمانيين في دولة ليبيا، ولا سيما البرلمانيات، بسبب انتمائهم السياسي والتعبير عن آرائهم السياسية؛ *يؤكد من جديد* أن المرأة الليبية يجب أن تكون قادرة على ممارسة حقوقها المدنية والسياسية من دون عائق أو ترهيب أو خوف على حياتها؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، *يدعو* السلطات المختصة إلى ضمان عدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل الكراهية ضد أعضاء البرلمان، ولا سيما البرلمانيات؛

4. *ويؤكد من جديد*، الآثار الطويلة الأمد للإفلات من العقاب على نزاهة البرلمان وقدرته على أداء دوره كمؤسسة – حتى أكثر من ذلك عندما يتم استهداف شخصيات بارزة في البرلمان بسبب آرائهم السياسية، كما هو الحال في هذه القضية؛ *ويشدد على* أن الجرائم من هذا النوع لا بد أن تتكرر عندما تفلت من العقاب لأن مرتكبيها يشجعون بشكل حاسم على مواصلة انتهاك حقوق البرلمانيات؛ *ويحث* السلطات الليبية على إثبات الحقيقة في قضية السيدة سرقيوة لإرسال رسالة قوية إلى المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مفادها أن الإفلات من العقاب لا يمكن أن يسود في دولة ليبيا؛

5. *ويحيط علماً* بالنداء الذي وجهه الوفد البرلماني الليبي لمتابعة النظر في قضية السيدة سرقيوة وغيرها من حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على أعضاء البرلمان الآخرين؛ *ويؤكد* في هذا الصدد أن تقديم

شكوى رسمية بشأن قضية عضو البرلمان الفرجاني، وأي عضو آخر في البرلمان انتهكت حقوقه، من شأنه أن يمنح لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ولاية دراسة وضعهم؛

6. *ويكرر الإعراب عن رغبته في* معرفة المزيد عن عمل بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في دولة ليبيا بغية استكشاف سبل التعاون للمساعدة في حل قضية السيدة سرقيوة؛

7. *ويطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والنائب العام في دولة ليبيا، ووزير العدل، وبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في دولة ليبيا، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *ويطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقريراً عنها في الوقت المناسب.

باكستان

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

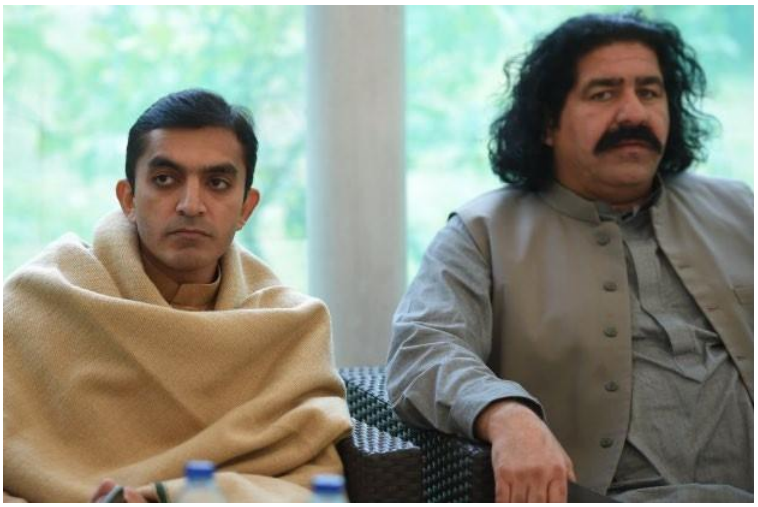

محسن دوار (يسار) وعلي وزير (يمين)، عضو البرلمان عن منطقة شمال وزيرستان القبلية من حركة بشتون تحفظ، يجلسان أمام مؤتمر صحافي في إسلام أباد في 27 كانون الثاني/يناير 2020. / فاروق نعيم / وكالة فرانس برس

PAK-25 محمد علي وزير

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ الحق في الاستئناف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية PAK-25

باكستان: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو مستقل في الجمعية الوطنية الباكستانية

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1** (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2021

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الثاني/نوفمبر 2021

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسات استماع مع الوفد الباكستاني إلى الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
- بلاغ من صاحب الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2022

أ. ملخص القضية

إن السيد محمد علي وزير عضو في الجمعية الوطنية الباكستانية. وهو أيضاً أحد مؤسسي حركة بشتون تحفظ (الحماية)، التي تأسست في العام 2014 للدفاع عن حقوق شعب البشتون. ويُعتبر السيد وزير من أشد منتقدي القيادة العسكرية لباكستان، التي يلومها على التحريض على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين في المناطق التي يسكنها البشتون في الغالب.

ووضعه هذا الموقف في صراع مع الأعضاء المؤثرين في القيادة العسكرية. وكان السيد وزير قد اعتقل في عدة مناسبات مع قادة آخرين في الحركة لحضورهم تجمعات الحركة والإدلاء ببيانات انتقادية ضد الجيش. كما تحدث علناً ضد جماعة طالبان المسلحة، التي عرضته وعائلته لهجمات متكررة.

ويفيد صاحب الشكوى بأن السيد علي وزير اعتقل في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 فيما يتصل بمسيرة لإحياء ذكرى مذبحة مدرسة بيشاور في العام 2014 ووجهت إليه تهمة انتهاك عدد من أحكام قانون العقوبات الباكستاني وقانون مكافحة الإرهاب. وتشمل التهم الموجهة إليه التحضير لمؤامرة جنائية، والإدلاء بتصريحات مهينة ضد القوات المسلحة ومؤسسات الدولة الأخرى في خطاباته، كما اتهم بالتحريض على الفتنة ونشر "خطابات الكراهية" ضد هذه المؤسسات.

وغير أن صاحب الشكوى يرفض التهم باعتبارها لا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية. ويدعي صاحب الشكوى أن التهم الموجهة إلى السيد علي وزير تهدف إلى التدخل في ولايته البرلمانية ودفاعه عن حقوق شعب البشتون، مما يشكل انتهاكاً لحقه في حرية التعبير والتجمع السلمي.

ووفقاً لصاحب الشكوى، بالرغم من أن المحكمة العليا في باكستان قد أفرجت عنه بكفالة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فقد تم إحباط إطلاق سراحه من السجن بسبب تهمة منفصلة صادرة عن ولاية قضائية أخرى. ومنذ ذلك الحين، وجهت إلى الوزير تهم جديدة في خمس مناسبات، مما حال دون مغادرته السجن واستعادة مقعده في البرلمان حتى عندما أطلق سراحه بكفالة، وعلى الرغم من أن محكمة مكافحة الإرهاب برأته في تشرين الأول/أكتوبر 2022. كما أنه على الرغم من أن رئيس الجمعية الوطنية، السيد رجا برويز أشرف، أصدر أمراً باستدعاء السيد وزير إلى جلسة الموازنة البرلمانية في 21 حزيران/يونيو 2022، إلا أن السيد وزير لم يتمكن من حضور الجلسة في النهاية حيث ورد أنه تعرض لهجمات من قبل عملاء الدولة عندما كان يخضع لفحص طبي في المستشفى، مما دفعه إلى المطالبة بإعادته إلى السجن بدلاً من ذلك. وأفاد صاحب الشكوى بأن الحبس الاحتياطي المطول للسيد علي وزير يشكل انتهاكاً لولايته البرلمانية ويعرض حياته للخطر لأنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض أخرى.

ومع ذلك، وبعد حشد العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أعضاء مجلس الشيوخ الباكستاني، للضغط على السلطات لاحترام حقوق السيد وزير، أطلق سراحه في نهاية المطاف بكفالة في 14 شباط/فبراير 2023، بعد أن أمضى 26 شهراً في السجن. ومع ذلك، يصر صاحب الشكوى على أن السيد علي وزير لا يزال يواجه عدة

محاكمات، مما قد يؤدي إلى سجنه مرة أخرى، مشيراً إلى أمثلة عديدة على المحاكمات الجائرة والاحتجاز التعسفي واستخدام القوة خارج نطاق القضاء ضد منتقدي المؤسسة العسكرية التي ظلت من دون عقاب على الإطلاق.

وأعربت عدة دول في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقها الطويل الأمد بشأن نمط الإفلات من العقاب على الانتهاكات العديدة التي يرتكبها قطاع الأمن في باكستان خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير لحالة حقوق الإنسان في البلاد في 1 شباط/فبراير 2023. وتناولت عدة توصيات السبل التي يمكن بها للسلطات الباكستانية أن تتصدى لهذه التحديات التي طال أمدها، بما في ذلك عن طريق تجريم التعذيب وسوء المعاملة، وضمان معالجة الشكاوى المقدمة ضد استخدام القوة خارج نطاق القانون من جانب قطاع الأمن على النحو الواجب، وتنقيح قانون العقوبات الباكستاني وقانون مكافحة الإرهاب لضمان الامتثال لالتزامات باكستان في مجال حقوق الإنسان، وتوجيه دعوة دائمة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة، وتعزيز فعالية واستقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.[2] وكانت هذه اللجنة أيضاً موضع تعليقات من لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التي أعربت عن قلقها من أن هذه المؤسسة ممنوعة من إجراء تحقيقات في الانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة أو وكالات الاستخبارات. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الاكتظاظ وظروف الاحتجاز غير الملائمة في السجون وإزاء ارتفاع نسبة الأشخاص المحبوسين احتياطياً، وبعضهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات أطول من الحد الأقصى للعقوبة على الجريمة. وفي ما يتعلق بحرية التعبير، دعت اللجنة السلطات إلى ضمان عدم استخدام القوانين الجنائية بشكل غير صحيح ضد الأصوات المعارضة، وحثت باكستان على مراجعة تشريعاتها، بما في ذلك المادة 19 من الدستور والقوانين الأخرى ذات الصلة، لجعل التشريعات تتماشى مع التزامات باكستان في مجال حقوق الإنسان.[3]

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* برلمان باكستان وعضو وفد باكستان في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي الذي استمعت إليه لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين على تعاونهما؛ *ويقر* بالجهود التي بذلها العديد من البرلمانيين لضمان إطلاق سراح السيد علي وزير من السجن؛ *ويأمل في* أن يتمكنوا من الاعتماد على دعم البرلمان في ضمان حماية حقوق السيد علي وزير بالكامل، بما في ذلك حقه في محاكمة عادلة؛ *ويكرر الإعراب عن رغبته في* إبقائه على علم بمواعيد المحاكمة، وبأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة في القضية، فضلاً عن تلقي نسخة من الأحكام القانونية ذات الصلة استعداداً لإيفاد بعثة لمراقبة المحاكمة إلى باكستان.

[2] https://uprmeetings.ohchr.org/Sessions/42/Pakistan/Pages/default.aspx
[3] file:////syno2416/home/Drive/Downloads/G1724636-1.pdf

2. *ويشعر بقلق عميق إزاء* احتجاز السيد علي وزير احتياطياً من كانون الأول/ديسمبر 2020 حتى شباط/فبراير 2023، على الرغم من تبرئته في تشرين الأول/أكتوبر 2022 والقرارات المتكررة بالإفراج عنه بكفالة؛ *وإذ يساوره بالغ القلق* إزاء التقارير التي تفيد بأن السيد علي وزير قد احتجز في زنزانات مكتظة في السجن على الرغم من أنه يعاني من سوء حالته الصحية، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم والسكري؛ *ويرغب في* الحصول على معلومات مفصلة عن ظروف احتجاز السيد علي وزير؛ *ويذكر* بأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان الواردة في التعليق العام رقم 35 للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تنص على أن الاحتجاز السابق للمحاكمة "يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة"، وينبغي ألا يكون ممارسة عامة، ولا ينبغي أبداً أن ينطبق تلقائياً على جميع المتهمين بجريمة معينة؛

3. *ويرى أن* للبرلمان الباكستاني مصلحة راسخة في المساعدة على ضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان لجميع أعضائه، بغض النظر عن وضعهم أو ولائهم؛ *ويساوره قلق عميق*، كما ذكرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية الأخيرة، إزاء ارتفاع حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وسوء المعاملة والاستخدام خارج نطاق القانون للقوة التي يزعم أن قوات الأمن ارتكبتها، ولأن هذه الادعاءات لا تزال إلى حد كبير من دون عقاب؛

4. *ويشير إلى* أن الإفلات من العقاب، من خلال حماية المسؤولين من الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الانتهاكات المرتكبة ضد أعضاء البرلمان، عندما تترك من دون عقاب، لا تنتهك الحقوق الأساسية لفرادى البرلمانيين ومن انتخبوهم، بل تؤثر أيضاً على نزاهة البرلمان وقدرته على أداء دوره كمؤسسة؛ *وإذ يشعر بجزع عميق* لأن جميع القضايا الأخيرة المتعلقة بباكستان المعروضة على لجنة الاتحاد البرلماني الدولي تتسم باستمرار ظاهرة الإفلات من العقاب؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى ممارسة وظيفتها الرقابية لضمان تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات المرتكبة ضد السيد وزير، بمن فيهم مرتكبو الهجمات ضده في 21 حزيران/يونيو 2022، وتقديمهم إلى العدالة؛

5. *ويدعو* برلمان باكستان إلى استخدام سلطاته لإجراء استعراض كامل لتشريعاته، بما في ذلك قانون العقوبات الباكستاني وقانون مكافحة الإرهاب، وإلغائها أو تعديلها بما يتماشى مع التزامات باكستان الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزام بتجريم التعذيب وسوء المعاملة؛ *ويدعو* السلطات إلى الاستفادة من خبرة الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، لضمان تعديل التشريعات القائمة بحيث تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المعمول بها؛ *ويرغب في* تلقي معلومات عن جميع الإجراءات المتخذة لهذا الغرض؛

6. *ويؤكد* أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتقديم المساعدة عند الطلب بهدف بناء قدرات البرلمان والمؤسسات العامة الأخرى على تحديد أي قضايا أساسية أدت إلى الحالة الراهنة وتصحيح هذه القضايا، بما في ذلك ما يتعلق بالتشريعات والإجراءات المنفذة في القضية؛ *ويطلب من* السلطات المختصة تقديم مزيد من المعلومات عن أفضل السبل التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي تقديم هذه المساعدة؛

7. *ويطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وغيرها من السلطات الوطنية ذات الصلة، وإلى صاحب الشكوى وأي طرف ثالث معني يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة لمساعدة اللجنة في عملها؛

8. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

السنغال

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211 (المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

رئيس بلدية داكار ورئيس فريق المراقبة التابع للاتحاد الإفريقي، خليفة أبابكر سال، يتحدث خلال مؤتمر صحافي، في 13 آذار/مارس 2011، وكالة فرانس برس / سيلو

SEN-07 – خليفة أبابكر سال

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق وعدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية SEN-07

السنغال: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو المعارضة في البرلمان، رئيس بلدية داكار

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1** (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2017

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2018

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد السنغالي إلى الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2023)

المتابعة الأخيرة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (كانون الثاني/يناير 2019)
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2021
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

أ. ملخص القضية

انتخب السيد خليفة أبابكر سال عضواً في البرلمان في تموز/يوليو 2017، بينما كان رهن الحبس الاحتياطي في ما يتعلق باتهامات باختلاس الأموال العامة. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وبناء على طلب من المدعي العام، رفعت الجمعية الوطنية الحصانة البرلمانية عن السيد سال. وفي ختام محاكمة استمرت قرابة شهرين ونصف، حكم على السيد سال في 30 آذار/مارس 2018 بالسجن لمدة خمس سنوات من دون الإفراج المشروط وغرامة قدرها 5 ملايين فرنك إفريقي، بتهمة التزوير واستخدامه في مستندات تجارية، والتزوير واستخدام التزوير في مستندات إدارية، والاحتيال المتعلق بالأموال العامة.

وبعد أن أحيلت قضية السيد سال إليها، أثارت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عدة مخالفات في سير المحاكمة والتحقيق الأولي. ولم تأخذ محكمة الاستئناف في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمخالفات التي أثارتها، وأيدت الحكم الابتدائي في 30 آب/أغسطس 2018. وانسحب محامو السيد سال من عملية الاستئناف للتنديد بالطبيعة التعسفية للمحاكمة. ثم رفعوا القضية إلى المحكمة العليا (محكمة النقض)، وهو آخر سبيل انتصاف ممكن. في 3 كانون الثاني/يناير 2019، رفضت المحكمة العليا جميع الطعون التي قدمها السيد سال على أساس أنها "غير مقبولة أو لا أساس لها" وأيدت عقوبته.

وبمجرد تأكيد الإدانة، ألغى مكتب الجمعية الوطنية الولاية البرلمانية للسيد سال بشكل دائم. وتقدم السيد سال من زنزانته للترشح للانتخابات الرئاسية للعام 2019، لكن المحكمة الدستورية أعلنت عدم قبول ترشيحه. وبأمر من رئيس الجمهورية، أفرج عن السيد سال في 29 أيلول/سبتمبر 2019. ينص قانون الانتخابات السنغالي على أن الأشخاص الذين تم استبعادهم من التصويت نتيجة للإدانة، لا يمكن رفض تسجيلهم في السجل الانتخابي بمجرد إعادة تأهيلهم أو العفو عنهم.

وفي أيلول/سبتمبر 2022، ورد أن رئيس الجمهورية أصدر تعليمات إلى وزير العدل بأن يدرس، في أقرب وقت ممكن، إمكانية العفو والشكل المناسب للأشخاص الذين فقدوا حقهم في التصويت. وفي جلسة الاستماع التي عقدت في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، أكد الوفد السنغالي أنه يجري إعداد مشروع قانون للعفو وأن المساعدة المستهدفة التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي في هذا الصدد ستكون مفيدة وموضع ترحيب.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* الوفد السنغالي على المعلومات التي قدمها وعلى لقائه بأعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي لإجراء نقاش بنّاء بشأن القضية قيد النظر والشواغل ذات الصلة؛

2. *ويلاحظ بارتياح* الإفراج عن السيد سال عقب صدور عفو رئاسي في أيلول/سبتمبر 2019 والمعلومات التي قدمها الوفد السنغالي إلى الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي التي تفيد بأنه يجري إعداد مشروع قانون للعفو على الصعيد الوطني؛ *ويلاحظ* أن حالة السيد سال ليست قضية معزولة، حيث يمكن استبعاد مرشح معارض آخر على الأقل (راجع القضية SEN-08) نهائياً من السباق الرئاسي في العام 2024 بعد إدانة محتملة؛ *ويرى في* هذا الصدد أن خطة العفو التي تغطي حالة السيد سال وتمكنه من استعادة تمتعه الكامل بحقوقه المدنية ستكون وسيلة مناسبة للتوصل إلى تسوية مرضية لهذه القضية التي طال أمدها؛ ومع ذلك، *يشير إلى* أن أي قانون للعفو يجب أن يستوفي عدداً من المعايير المحددة لكي يكون متوافقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

3. *ويلاحظ* باهتمام البيان الذي أدلى به الوفد السنغالي في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي بأن البرلمان يود الحصول على مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد قانون العفو الجديد؛ *ويؤكد من جديد* في هذا الصدد أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتقديم مساعدة محددة الهدف في ما يتعلق بخطة العفو قيد الإعداد، إذا طلب ذلك رسمياً؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى تقديم مزيد من المعلومات عن أفضل السبل التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي تقديم هذه المساعدة؛

4. *ويطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية في السنغال وإلى صاحب الشكوى؛

5. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير إليها في الوقت المناسب.

السنغال

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

زعيم المعارضة السنغالي عثمان سونكو يتحدث إلى وسائل الإعلام في مقر حزبه في داكار في 8 آذار/مارس 2021 | سيلو / وكالة فرانس برس

SEN-08 – عثمان سونكو

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية SEN-08

- **السنغال**: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
- **الضحية**: عضو المعارضة في البرلمان
- **صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون)**: القسم I.1 (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
- تقديم الشكوى: آذار/مارس 2021
- **قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة)**: أيار/مايو 2021
- **بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة**: – – –
- **جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة**: جلسة استماع مع الوفد السنغالي في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة (آذار/مارس 2023)
- **المتابعة الأخيرة**:

– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

– بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2023)

– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

أ. ملخص القضية

إن السيد عثمان سونكو هو رئيس حزب باستيف، وهو حزب سنغالي معارض. كان عضواً في الجمعية الوطنية في المجلس التشريعي السابق (2017-2022) ويضع نصب عينيه منصباً رفيعاً. واحتل السيد سونكو المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية للعام 2019 وأعلن أنه قد يترشح رسمياً للانتخابات الرئاسية للعام 2024. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن هذه القضية جزء من الجهود المتواصلة التي يبذلها الحزب الحاكم لإزالة أي إمكانية لتغيير القيادة السياسية.

وفي 8 شباط/فبراير 2021، تم استدعاء السيد سونكو من قبل قسم أبحاث الدرك الوطني بعد تقديم شكوى اغتصاب ضده، وهي جريمة نفاها بشكل قاطع. وفي اليوم نفسه، طلب المدعي العام فتح تحقيق قضائي وطلب قاضي التحقيق رفع الحصانة البرلمانية عن السيد سونكو. صوتت الجمعية الوطنية بكامل هيئتها لصالح رفع الحصانة عنه في 26 شباط/فبراير 2021.

وفي 3 آذار/مارس 2021، تم استدعاء السيد سونكو إلى المحكمة وذهب برفقة حشد من النشطاء. ووفقاً لصاحب الشكوى، أوقفت قوات الأمن الموكب في منتصف الطريق وألقت القبض على السيد سونكو. ويدعي صاحب الشكوى وقوع عدة مخالفات تتعلق باحتجاز السيد سونكو والإجراءات الجنائية وإجراءات رفع الحصانة البرلمانية.

ووفقاً للسلطات البرلمانية، فإن القضية ليست ذات طبيعة سياسية وقد تم اتباع الإجراءات. وفي اليوم الذي استدعاه فيه القاضي، زعم أن السيد سونكو حشد أعضاء حزبه وأنصاره ورفض اتباع الطريق الذي حددته سلطات إنفاذ القانون، مما تسبب في مشاكل خطيرة تتعلق بالنظام العام. حدث كل هذا على خلفية حظر التجمعات والمظاهرات، في أعقاب حالة الطوارئ الصحية المعلنة بسبب كوفيد-19. وأفيد بأن أعمال الإخلال بالنظام العام هذه كانت السبب في إلقاء القبض عليه واحتجازه بسبب التمرد والممارسات والأعمال التي يحتمل أن تخل بالأمن العام، وهي جرائم ينص عليها القانون الجنائي السنغالي ويعاقب عليها.

وأفرج عن السيد سونكو تحت المراقبة القضائية في 8 آذار/مارس 2021. وأسقط النائب العام التهم الأولية الموجهة إليه بتهمة الإخلال بالنظام العام. في أيلول/سبتمبر 2022، ذكر صاحب الشكوى أن التحقيق في مزاعم الاغتصاب مستمر وهو ما أكدته السلطات البرلمانية في رسالة رسمية مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استمع كبير القضاة المسؤول عن القضية إلى السيد سونكو. ووفقاً لصاحب الشكوى، رفض السيد سونكو الخضوع لاختبار الحمض النووي الذي طلبته المحكمة لأن القضية المرفوعة ضده كانت "مؤامرة" حسب قوله.

وبالنظر إلى أن قائمة المرشحين للتصويت النسبي التي قدمها ائتلافه، والتي أدرج فيها، قد أعلنت غير مقبولة، لم يتمكن السيد سونكو من المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في تموز/يوليو 2022 كمرشح.

وفي 6 شباط/فبراير 2023، اقتاد ضباط الشرطة السيد سونكو بالقوة من سيارته واقتادوه إلى منزله في شاحنة مدرعة بعد مثوله أمام المحكمة.

وفي جلسة الاستماع التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، أكد الوفد السنغالي من جديد أن القضية ليست ذات طابع سياسي، وأن حقوق السيد سونكو قد احترمت طوال الإجراءات وأن العدالة ينبغي أن تأخذ مجراها.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* الوفد السنغالي على المعلومات التي قدمها وعلى لقائه بأعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة القضية قيد النظر والشواغل الواردة فيها؛

2. *ويشدد على* أن السيد سونكو يضع نصب عينيه أعلى منصب في الدولة، وأنه جاء في المرتبة الثالثة في الانتخابات الرئاسية في العام 2019، وأنه أعلن أنه سيترشح للانتخابات الرئاسية للعام 2024؛ *ويلاحظ* أن قضية السيد سونكو ليست منفردة لأن مرشحي المعارضة الآخرين في الماضي (راجع القضية SEN-07) استبعدوا نهائياً من السباق الرئاسي بعد إدانتهم من قبل المحاكم وأنه في الوقت الحالي، نظراً للظروف، يمكن أن يجد السيد سونكو نفسه محروماً من حقوقه المدنية بعد إدانته المحتملة ضده؛ *ويلاحظ* أيضاً أن السيد سونكو لم يتمكن من المشاركة كمرشح في الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو 2022؛

3. *ويشير إلى* أنه وفقاً لنص وروح الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، فإن مفتاح عمل الديمقراطية هو إجراء انتخابات حرة على فترات منتظمة تمكن من التعبير عن إرادة الشعب على أساس الاقتراع العام والمتساوي والسري حتى يتسنى لجميع الناخبين اختيار ممثليهم على قدم المساواة، والانفتاح والشفافية؛ وبناءً على ذلك، *يلاحظ* بقلق ادعاءات صاحب الشكوى بأن السيد سونكو يخضع لمحاكمة ذات دوافع سياسية تهدف إلى إبطال ترشيحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ *ويحث* السلطات المختصة، في هذا الصدد، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استيفاء شروط إجراء هذه الانتخابات لكي يمارس مرشحو المعارضة ومؤيدوهم حقهم الأساسي في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على قدم المساواة مع الحزب الحاكم ومؤيديه؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى تقديم معلومات عن أي تدابير متخذة لتحقيق هذه الغاية؛

4. *ويعرب عن* أمله في أن تفضي المحاكمة الجارية ضد السيد سونكو إلى قرار قضائي نهائي من دون تأخير، وفقاً لإجراء مستقل ونزيه، وفي امتثال تام للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك حقوق ضحية الاغتصاب المزعومة؛ *ويطلب من* السلطات البرلمانية تقديم معلومات عن أي تطورات ذات صلة في الإجراءات؛

5. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكاوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير إليها في الوقت المناسب.

جمهورية الصومال الفيدرالية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

القضية SOM-13

جمهورية الصومال الفيدرالية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة من المعارضة في البرلمان

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون):

القسم **I.1** (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: حزيران/يونيو 2022

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2022

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: – – –

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشعب (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2023

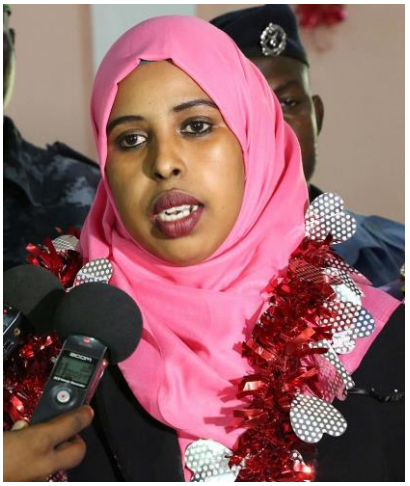

سعادة السيدة أمينة محمد عبدي ©AMISOM

SOM-13 – سعادة السيدة أمينة محمد عبدي

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

✓ القتل

أ. ملخص القضية

دخلت سعادة السيدة أمينة محمد عبدي البرلمان في العام 2012. أعيد انتخابها في العام 2016 وظلت عضواً في مجلس الشعب حتى اغتيالها في آذار/مارس 2022.

ووفقاً لصاحب الشكوى، قتلت سعادة السيدة أمينة محمد عبدي في 23 آذار/مارس 2022 أثناء مغادرتها مركز اقتراع في دائرة بلدوين. وتفيد التقارير بأن انتحارياً ركض ليعانقها وفجر حزامه الناسف، فقتلها وآخرين كثيرين.

ووفقاً لتقارير إعلامية، أعلنت حركة الشباب الجهادية المتمردة مسؤوليتها عن الهجوم، الذي أعقبه انفجار آخر في مستشفى بلدوين، بحجة ضمان مقتل جميع الناجين الذين نقلوا إلى هناك لتلقي العلاج. وأدان فخامة الرئيس آنذاك، السيد محمد عبد الله محمد (المعروف أيضاً باسم فرماجو)، الهجمات، وحث معالي رئيس الوزراء آنذاك، محمد حسين روبل، الأجهزة الأمنية على إجراء تحقيق في جريمة القتل.

ويدعي صاحب الشكوى أنه على الرغم من الموقف الرسمي الذي يزعم أن حركة الشباب كانت وراء جريمة القتل، فإن السيدة عبدي كانت في الواقع ضحية لهجوم برعاية الدولة بسبب جهودها الشجاعة للتحقيق في اختفاء السيدة عكران تهليل، وهي موظفة حكومية شابة يزعم أنها قتلت على أيدي عملاء من وكالة الاستخبارات والأمن الوطني في حزيران/يونيو 2021. وقد صرّح العديد من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق روبل، علنا بأن قتل السيدة عبدي كان محاولة لزعزعة العدالة في قضية السيدة تهليل. في أيلول/سبتمبر 2021، أقال رئيس الوزراء روبل رئيس وكالة الاستخبارات والأمن الوطني بعد اختفاء السيدة تهليل، مما أدى إلى توترات مع الرئيس فرماجو، الذي شرع في سحب السلطات التنفيذية لرئيس الوزراء.

ومنذ وفاة السيدة عبدي، يؤكد صاحب الشكوى أن السلطات قد تعرفت على أحد المشتبه بهم وألقت القبض عليه.

وشهد رجل يدعى محمد عبدي نور (المعروف أيضاً باسم الدكتور فناح) بأنه كلف بتنظيم الهجوم من قبل نائب إقليمي لحركة الشباب المسلحة نيابة عن مسؤولين صوماليين رفيعي المستوى لهم صِلات بالجماعة المتمردة. ومع ذلك، يفيد صاحب الشكوى بأن الأجزاء ذات الصلة من تسجيل الفيديو لتلك الشهادة قد حذفت. ويدعي صاحب الشكوى أن ذلك تم لتضليل الناس لإخفاء العقل المدبر الحقيقي لعملية القتل فضلاً عن تواطؤ بعض مسؤولي الدولة مع حركة الشباب.

وتواجه جمهورية الصومال الفيدرالية تزايداً في الهجمات المسلحة العنيفة كجزء من حرب أهلية مستمرة منذ عقود ضد الجماعات المتمردة. في القضايا السابقة المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، لم تتمكن السلطات الفيدرالية من التحقيق في مقتل البرلمانيين بسبب التحديات الهيكلية التي يعاني منها النظام القضائي في البلاد. ويرى صاحب الشكوى أن نظام العدالة غير موثوق به بسبب تطبيع الإفلات من العقاب على جرائم العنف والفساد المزمن، ويدعو إلى إجراء تحقيق دولي في جريمة القتل.

وفي أعقاب انتخابات أيار/مايو 2022، جرى انتقال سلمي للسلطة في حزيران/يونيو 2022، مما أعطى أملاً في مستقبل أكثر ديمقراطية وسلاماً للبلاد. وعين الرئيس المنتخب حديثاً حسن شيخ محمود السيد حمزة عبدي بري رئيساً للوزراء. وكلاهما ينتميان إلى حزب السيدة عبدي نفسه، وهو حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يدين* القتل الوحشي للسيدة أمينة عبدي؛ *ويشدد على* أن هذه الجريمة البشعة يجب ألا تترك من دون عقاب وأن جميع المسؤولين عن وفاة السيدة عبدي يجب أن يحاسبوا وفقاً لمبادئ المساءلة وقانون حقوق الإنسان؛ *ويحث* البرلمان – ضمن حدود الفصل بين السلطات – على المساعدة في ضمان تحقيق العدالة وبالتالي إرسال إشارة قوية مفادها أن اغتيال أحد البرلمانيين لن يترك من دون عقاب؛ *ويدعو* السلطات الصومالية إلى بذل قصارى جهدها لضمان إقامة العدل؛ *ويرغب في* تلقي معلومات عن أي خطوات تتخذها السلطات في هذا الصدد؛

2. *ويتأسف* لعدم تمكن السلطات البرلمانية الصومالية من الاجتماع بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، على الرغم من الدعوة التي وجهتها اللجنة؛ *ويشير* في هذا الصدد *إلى* أن اللجنة تبذل كل ما في وسعها، وفقاً لقواعدها وممارساتها، لتعزيز الحوار مع سلطات البلد المعني، وفي المقام الأول مع برلمانه، من أجل التوصل إلى حل مرض للقضايا المعروضة عليها؛

3. *ويقر* بالجهود المبذولة حتى الآن لتحديد هوية الجناة ومحاكمة أحد المشتبه بهم، وهو شخص يدعى محمد عبدي نور، المعروف أيضاً باسم الدكتور فناح، كما أفاد صاحب الشكوى؛ *ومصدوم* بشهادة منظم الهجوم المشتبه به بشأن الطريقة التي يزعم أن الهجوم قد تم التخطيط له وتنفيذه؛ *ويعرب عن انزعاجه من* الادعاءات التي قدمها صاحب الشكوى بأن بعض كبار المسؤولين الحكوميين يقفون وراء هذا الهجوم الوحشي انتقاماً من دعوة السيدة عبدي إلى المساءلة في حالة الاختفاء القسري للسيدة عكران تهليل؛ *ويرغب في* الحصول على الآراء الرسمية للسلطات بشأن هذه الادعاءات ومعرفة ما إذا كان التحقيق في جريمة القتل يأخذ في الاعتبار هذا الدليل؛

4. *ويؤكد* أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتقديم المساعدة عند الطلب بهدف بناء قدرات البرلمان والمؤسسات العامة الأخرى على تحديد أي قضايا أساسية قد تحول دون حل هذه القضية وتصحيح هذه المسائل، نظراً للتحديات الكبيرة التي تواجهها مؤسسات الدولة في جمهورية الصومال الفيدرالية والجهود التي بذلت مؤخراً بهدف الانتقال نحو السلام والديمقراطية على أساس سيادة القانون؛ *ويطلب من* السلطات المختصة تقديم مزيد من المعلومات عن أفضل السبل التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي تقديم هذه المساعدة؛ *ويدعو* السلطات *إلى* الاستفادة من خبرة الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الصومال الفيدرالية لضمان المساءلة في هذه القضية؛

5. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكاوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير إليها في الوقت المناسب.

أوغندا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

© منصة الوحدة الوطنية

UGA-24 – ألان ألوازيوس سيوانيانا

UGA-25 – محمد سيغيرينيا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية UGA-COLL-02

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: عضوان برلمانيان معارضان
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2022
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: كانون الثاني/يناير 2023
- بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية بادعاءات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك، في جملة أمور، الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم ورود إجراءات محاكمة عادلة، مما أثّر على اثنين من أعضاء البرلمان من المعارضة في أوغندا.

ففي 7 أيلول/سبتمبر 2021، ألقت الشرطة الأوغندية القبض على سعادة السيد محمد سيغيرينيا مع سعادة السيد ألان ألوازيوس سيوانيانا بدعوى تورط البرلمانيين في قتل شخصين، ومحاولة قتل شخص ثالث. ووجهت إليهما تهم القتل، والإرهاب، والمساعدة في الإرهاب والتحريض عليه، والشروع في القتل. يُزعم أن جميع هذه الجرائم ارتكبت في 23 آب/أغسطس 2021 في منطقة ماساكا. وفي وقت لاحق، احتُجز العضوان في البرلمان، واحتُجزا في سجن كيغو الحكومي. في 21 أيلول/سبتمبر 2021، تم الإفراج بكفالة عن كلا العضوين في البرلمان من قبل المحكمة العليا في أوغندا المنعقدة في ماساكا.

ويفيد صاحب الشكوى أن السيد سيوانيانا أطلق سراحه من سجن كيغو الحكومي في 24 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أن دفع الكفالة، ولكنه تعرض على الفور لهجوم عند بوابة السجن، وتعاملوا معه بقسوة واختطفه رجال يرتدون ملابس مدنية ونقلوه بعيداً إلى جهة مجهولة. في 27 أيلول/سبتمبر 2021، تم إطلاق سراح السيد سيغيرينيا من سجن كيغو الحكومي، لكنه تم اختطافه أيضاً على الفور عند بوابة السجن من قبل رجال يرتدون ملابس مماثلة، ويحملون أسلحة ثقيلة، ونقلوه بعيداً إلى وجهة مجهولة.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أيام من الاحتجاز في مرافق احتجاز مجهولة، تم استدعاء عضوي البرلمان إلى محكمة الصلح الرئيسية في ماساكا، وتلاوة تهم إضافية. ووفقاً لصاحب الشكوى، بدا أنهما ضعيفان وأبلغا المحكمة أنهما تعرضا للتعذيب الوحشي بالضرب الجسدي أثناء احتجازهما. في المناسبات التي مثل فيها عضوي البرلمان أمام المحكمة للنظر في قضيتهما، تبيّنت الجروح الجسدية النازفة، واشتكيا من التعذيب والإذلال أثناء الاحتجاز. ويذكر صاحب الشكوى أيضاً أن عضوي البرلمان أبلغا القاضي الذي يرأس الجلسة أنهما منعا من تلقي رعاية طبية من طبيب من اختيارهما، وأنهما مُنعا من استقبال أي زوار، بمن فيهم أفراد أسرتيهما، أثناء وجودهما في السجن.

وفي جلسة الاستماع التي انعقدت خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)، ذكر الوفد الأوغندي أن عضوي البرلمان قد اعتقلا، استناداً إلى المادة 21 (1) (د)، و(ز) من الفصل 303 من قانون الشرطة في أوغندا، اللتين تلزمان وتخولان الشرطة على حد سواء "الكشف عن الجناة وتقديمهم إلى العدالة"، و"القبض على جميع الأشخاص المخول لهم قانوناً القبض عليهم والذين ترد أسباب كافية لاعتقالهم". وأبلغ الوفد أيضاً لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بأن امتيازات وحصانات أعضاء البرلمان المنصوص عليها في التشريع الأوغندي لا تمنح

الحصانة من الإجراءات الجنائية. وفي ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها البرلمان، أفاد الوفد بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا زارت في عدة مناسبات عضوي البرلمان في سجن كيغو، ومستشفى مولاغو الوطني للإحالة بحضور ممثليهما القانونيين، وفي حالة السيد سيغيرينيا بحضور طبيبه الخاص. كما أجرت اللجنة البرلمانية مقابلات مع سلطات السجون والبرلمانيين المعنيين والجهات المعنية الأخرى. ونوقشت مسألة حبس عضوي البرلمان 10 مرات في قاعة البرلمان منذ إلقاء القبض عليهما، وأطلعت الحكومة البرلمان على آخر المستجدات المتعلقة بحالة كلا العضوين في البرلمان. في 7 أيلول/سبتمبر 2022، في مراسلة رئيسة البرلمان إلى البرلمان، دعت إلى محاكمة سيوانيانا والسيد سيغيرينيا على وجه السرعة. كما قدم الوفد إلى اللجنة نسخاً من مقتطفات من الإجراءات البرلمانية في هذا الصدد. وفي رسالة مؤرخة 20 كانون الثاني/يناير 2023، قدمت رئيسة البرلمان الآراء والملاحظات الرسمية بشأن القضية وأكدت أن طلب زيارة وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين سيعرض على وزارة الخارجية للنظر فيه.

ووفقاً لصاحب الشكوى، في 13 شباط/فبراير 2023، أطلق سراح عضوي البرلمان بكفالة ونقلا إلى المستشفى لتلقي رعاية طبية عاجلة. استندت طلبات الإفراج بكفالة إلى ما قال محاموهم إنها ظروف طبية تتطلب العلاج، والتي فشلت مرافق السجن في توفيرها.

وسافر مراقب محاكمة مكلف من الاتحاد البرلماني الدولي إلى أوغندا في 11 شباط/فبراير و6 آذار/مارس 2023 لمراقبة الإجراءات ضد عضوي البرلمان. وأفاد المراقب بأنه على الرغم من تأجيل الجلستين في كلا المناسبتين، فقد أتاح القاضي الذي يرأس الجلسة فرصاً لكلا الطرفين، ممثلي الادعاء والدفاع، لعرض قضيتيهما، وأن الجو العام للمحكمة كان هادئاً وأن العاملين في المحكمة كانوا متعاونين مع المراقب. كما أخطر الدفاع المحكمة باعتزامه تقديم التماس إلى المحكمة الدستورية يسعى فيه إلى الطعن في العملية برمتها.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيسة البرلمان على المعلومات المقدمة خطياً في كانون الثاني/يناير 2023؛ *ويحيط علماً مع التقدير* بالخطوات التي اتخذها برلمان أوغندا لرصد حالة السيد سيوانيانا والسيد سيغيرينيا، التي تضمنت الجهود التي بذلتها اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا لزيارة عضوي البرلمان في السجن والتفاعل بانتظام مع المفوض العام لدائرة السجون الأوغندية لطلب تقارير دورية عن وضع عضوي البرلمان المحتجزَين؛

2. *ويرحب* بالإفراج بكفالة عن عضوي البرلمان وبتمكنهما من الحصول على رعاية طبية متخصصة؛ *غير أنه لا يزال يشعر بالقلق* إزاء الإفلات من العقاب الذي يبدو أنه يسود في ما يتعلق بمرتكبي أعمال التعذيب المزعومة المرتكبة ضدهم أثناء

الاحتجاز؛ *ويدعو* البرلمان، مرة أخرى، إلى مواصلة استخدام سلطاته بفعالية لضمان التحقيق الكامل في هذه الادعاءات، تليها أي خطوات مبررة نتيجة لذلك لضمان المساءلة؛ *ويرغب في* إبقائها على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

3. *ويلاحظ باهتمام* أن البرلمان الأوغندي قد وجه انتباه وزارة الخارجية إلى النظر في طلب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين المتمثل في إيفاد بعثة إلى أوغندا؛ *وعلى ثقة من* أنه في ضوء هذا التطور الجديد وتأكيدات الدعم المتجددة التي قدمها الوفد الأوغندي الذي اجتمع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، ويمكن لوفد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أن يسافر قريباً إلى أوغندا للاجتماع بجميع السلطات ذات الصلة التي تمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، وسلطات السجون وأي مؤسسة أخرى أو منظمة من منظمات المجتمع المدني أو الأفراد القادرين على تقديم المعلومات ذات الصلة بحالة السيد سيوانيانا والسيد سيغيرينيا؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى بذل قصارى جهدها للحصول على رد من السلطات التنفيذية بشأن هذه المهمة في أقرب وقت ممكن؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً لمساعدة البعثة على التوصل إلى حلول سريعة ومرضية لهذه القضية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية المعمول بها، والحصول على معلومات مباشرة عن حالة تنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين عقب بعثتها إلى أوغندا في العام 2020؛

4. *ويلاحظ* أيضاً باهتمام أن مراقباً للمحاكمة عيّنه الاتحاد البرلماني الدولي تمكّن من متابعة الإجراءات على أرض الواقع؛ *ويقرر*، في هذا الصدد، تكليف مراقب محاكمة من جديد بمواصلة رصد إجراءات المحكمة المقبلة؛ *ويرغب في* إبقائه على علم بمواعيد جلسات الاستماع المقبلة عندما تكون متاحة وبأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة في القضية، بما في ذلك ما يتعلق بنتائج التماس دستوري محتمل يمكن أن يقدمه محامو عضوي البرلمان؛

5. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى رئيسة البرلمان وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

أوغندا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

© بيتي نامبوز

UGA-26 – بيتي نامبوز

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاحتجاز اللاإنسانية
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

القضية UGA-26

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضوة برلمانية من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: شباط/فبراير 2023
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): ---
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (آذار/مارس 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

أ. ملخص القضية

وفقاً للمعلومات التي قدمها صاحب الشكوى، تعرضت السيدة بيتي نامبوز، وهي عضوة في البرلمان الأوغندي، للضرب على أيدي مجموعة من رجال الأمن في 27 أيلول/سبتمبر 2017، أثناء وجودها في البرلمان. وجرت هذه الأحداث على خلفية مناقشات مثيرة للجدل في البرلمان حول مشروع قانون تعديل الدستور رقم 2 للعام 2017.

ويفيد صاحب الشكوى بأن مجموعة من عناصر أمن الدولة هاجمت السيدة نامبوز خلال حادث عنيف وقع في البرلمان في ذلك اليوم. عرّضوا جسدها إلى التواءات غير مريحة، بما في ذلك وضع كتفيها وذراعيها ويديها على بعضها البعض خلف ظهرها بينما قام أحدهم بالضغط كثيراً على ظهرها باستخدام ركبته. ثم ألقي القبض عليها ونقلت إلى مقر وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لقوة الشرطة الأوغندية الموجودة في كيريكا، حيث بقيت لمدة سبع ساعات دون تلقي رعاية طبية، على الرغم من تدهور حالتها وطلباتها المحددة في هذا الصدد. لم يسمح لأي من أطفالها أو زوجها أو أصدقائها برؤيتها، رغم وجودهم في مركز الشرطة.

وبعد إطلاق سراح السيدة نامبوز، اقتيدت في سيارة للشرطة إلى مركز بوغولوبي الطبي حوالى منتصف ليل 27 أيلول/سبتمبر 2017 حيث أدخلت لأكثر من أسبوعين. وكشفت الفحوصات الطبية اللاحقة أنه نتيجة للضرب والالتواءات التي لحقت بها، أصبحت ثلاثة أقراص داخل فقراتها السفلية مضغوطة، مما عرض عمودها الفقري للخطر. ويؤكد صاحب الشكوى أن رجال ونساء الأمن اقتحموا قاعات الفحوصات، في انتهاك لخصوصية السيدة نامبوز، وقرأوا بالقوة جميع التقارير والملاحظات التي كانت تكتب أثناء خضوعها للاختبارات والعلاج.

ثم سافرت السيدة نامبوز إلى الهند لإجراء جراحة وتلقي العلاج. ويدعي صاحب الشكوى أن التماس الإدارات الطبية والإدارية الحكومية المسؤولة للسماح لها بالسفر وتمكينها منه استغرق ما مجموعه شهر ونصف الشهر، أدخلت خلالها المستشفى في كمبالا من دون أن تتلقى العلاج المتخصص المطلوب. عادت السيدة نامبوز إلى أوغندا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وبينما كانت تستعد للعودة إلى الهند لإجراء فحص طبي في حزيران/يونيو 2018، وما زالت في طور الشفاء، أعيد اعتقالها بتهمة "التواصل المسيء" وأساء معاملتها ضباط الأمن مرة أخرى. ووفقاً لصاحب الشكوى، ظلت السيدة نامبوز عاجزة عن الحركة في زنزانة السجن لمدة أسبوع تقريباً، غير قادرة على الجلوس أو الوقوف وتعاني من ألم مستمر. ثم نقلت إلى المستشفى، ولكن في الطريق، صدمت سيارة شرطة سيارة الإسعاف. إثر التصادم، أصيب عمودها الفقري بإصابات بالغة، وأصيبت ركبتها بجروح خطيرة. تبين للأطباء لاحقاً أن أحد المسامير المعدنية المزروعة في ظهرها أُزيح، وكان يضغط على عصب رئيسي.

وحصلت السيدة نامبوز أخيراً على سند، ونقلت إلى الهند لإجراء جولة أخرى من الجراحة في تموز/يوليو 2018. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإنها لا تزال تعاني من الألم ولا تزال تتلقى علاجاً طبياً قاسياً بعد خمس سنوات. ولم تتخذ السلطات الوطنية أي إجراء لتحديد هوية المسؤولين عن الأحداث المذكورة أعلاه ومعاقبتهم.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيدة بيتي نامبوز مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمت حسب الأصول من قبل مقدم شكوى مؤهل بموجب القسم I.1 (أ) إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول للقواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بعضو حالي في البرلمان وقت الادعاءات الأولية؛ (iii) تتعلق بالادعاءات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى؛ التهديدات وأعمال التخويف؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان؛ ظروف احتجاز غير إنسانية؛ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة؛ الأفعال الأخرى التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، والادعاءات التي تقع ضمن ولاية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي (اللجنة)؛

2. *ويعرب عن بالغ قلقه* إزاء المعاملة المزعومة التي عانت منها السيدة نامبوز، لا سيما بالنظر إلى الضرر الذي لحق بصحتها على ما يبدو أنه لا يمكن إصلاحه؛ *ويرى* أن الادعاءات في هذه القضية يجب أن ينظر إليها في سياق شواغل اللجنة في قضايا أخرى قائمة في أوغندا بشأن عدم احترام السلامة البدنية لأعضاء المعارضة وعدم المساءلة كلما تعرضوا لسوء المعاملة أو التعذيب؛

3. *ويقترح* إدراج حالة السيدة نامبوز أيضاً في ولاية بعثة اللجنة إلى أوغندا المتوقعة بالفعل في ما يتعلق بالقضايا الأوغندية الأخرى المعروضة على اللجنة؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى بذل قصارى جهدها للحصول على رد من السلطات التنفيذية في أقرب وقت ممكن في ما يتعلق بتنظيم هذه البعثة؛ *ويطلب من* السلطات البرلمانية في غضون ذلك أن تقدم خطياً الآراء الرسمية بشأن الادعاءات التي قدمها صاحب الشكوى في ما يتعلق بحالة السيدة نامبوز؛

4. *ويطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

5. *ويطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

أوغندا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

©تويتر AdekeAnna@

UGA-27 - آنا أديكي إيباجو

القضية UGA-27

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة في البرلمان من المعارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم **I.1** (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2023

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): ---

بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: - - -

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: - - -
- بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (آذار/مارس 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات

أ. ملخص القضية

في 23 أيار/مايو 2022، ألقي القبض على السيدة أديكي مع عضو آخر في البرلمان وثلاثة نشطاء سياسيين آخرين بعد مواجهة مع الشرطة في بلدة كاسانغاتي في مقاطعة واكيسو. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد حاولوا شق طريقهم إلى منزل المرشح الرئاسي السابق، الدكتور كيزا بيسيجي، الذي كان قد احتجز في وقت سابق من اليوم نفسه. وأفرج عنهم بكفالة وأطلق سراحهم بعد ذلك. ويفيد صاحب الشكوى بأن السيدة أديكي ألقي القبض عليها حوالى عشر مرات في السنوات الأخيرة بسبب آرائها وأنشطتها السياسية.

وخلال الانتخابات الفرعية في مدينة سوروتي الشرقية، في 28 تموز/يوليو 2022، زعم أن قوات الأمن اقتحمت منزل السيدة أديكي بقصد ترهيبها. كسروا باب غرفة نومها أثناء البحث عنها وأجروا تفتيشاً للمنزل بأكمله. وورد أن الأشخاص الذين عثر عليهم في منزلها، وكثير منهم من النشطاء السياسيين، تعرضوا للضرب ورذاذ الفلفل والغاز المسيّل للدموع والاعتقال. ووفقاً لصاحب الشكوى، قامت قوات الأمن بعملية في ذلك اليوم أدت إلى اعتقال نحو 80 من أنصار ووكلاء حزبها السياسي، منتدى التغيير الديمقراطي. رفضت الشرطة تسجيل شكوى السيدة أديكي عندما ذهبت للإبلاغ عنها في مدينة سوروتي، في 29 تموز/يوليو 2022.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيدة آنا أديكي إيباجو مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمت حسب الأصول من قبل مقدم شكوى مؤهل بموجب القسم I.1 (أ) إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول للقواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بعضو حالي في البرلمان وقت الادعاءات الأولية؛ و (iii) تتعلق بالادعاءات المتعلقة بالتهديدات وأعمال التخويف؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان؛ انتهاك حرية الرأي والتعبير؛ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *ويعرب عن قلقه* العميق إزاء ما زعم من اعتقال واحتجاز تعسفي للسيدة أديكي وإزاء السلوك غير القانوني المزعوم من قبل قوات الأمن في منزلها في 28 تموز/يوليو 2022؛ *ويرى* أن الادعاءات في هذه القضية يجب أن ينظر إليها في سياق شواغل اللجنة في قضايا أخرى قائمة في أوغندا بشأن تخويف موظفي الدولة، من خلال الوسائل القانونية والمادية، لأعضاء المعارضة وانعدام المساءلة عند حدوث هذه التجاوزات، كما يبدو أيضاً في هذه القضية من خلال عدم اتخاذ الشرطة إجراء لقبول الشكوى بخصوص ما حدث في منزل السيدة أديكي، في 28 تموز/يوليو 2022؛

3. *ويقترح* إدراج حالة السيدة أديكي أيضاً في ولاية بعثة اللجنة إلى أوغندا المخطط لها بالفعل في ما يتعلق بالحالات الأوغندية الأخرى المعروضة على اللجنة؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى بذل قصارى جهدها للحصول على رد من السلطات التنفيذية في أقرب وقت ممكن في ما يتعلق بتنظيم هذه البعثة؛ *ويطلب من* السلطات البرلمانية في غضون ذلك أن تقدم خطياً الآراء الرسمية بشأن الادعاءات التي قدمها صاحب الشكوى في ما يتعلق بحالة السيدة أديكي؛

4. *ويطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكاوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

5. *ويطلب* من اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقريراً عنها في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 211

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

مكسيكو سيتي، المكسيك، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022: استؤنفت عملية الحوار والتفاوض بين حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية والمنصة الموحدة لفنزويلا في مكسيكو سيتي © سيلفانا فلوريس / وكالة الأناضول / وكالة الأناضول عبر وكالة فرانس برس

VEN-10- بياجيو بيليري

VEN-11- خوسيه سانشيز مونتسل

VEN-12- هيرنان كلاريت أليمان

VEN-13- ريتشارد بلانكو

VEN-16- خوليو بورخيس

VEN-19- السيدة نورا براكو

VEN-20- اسماعيل غارسيا

VEN-22- وليام دافيلا

VEN-24- السيدة نيرما غرولا

VEN-25- خوليو يغرازا

VEN-26- راميل غوزامانا

VEN-27- روزميت مانتيلا

VEN-28- رينزو بريتو

VEN-29- جيلبيرتا سوجا

VEN-30- جيلبر كارو

VEN-31- لويس فلوريدا

VEN-32-إيدورا غونزاليس

VEN-33- جورجي ميلان

VEN-85-فرانكو كاسيلا

VEN-86-إدغار زامبرانو

VEN-87-خوان بابلو غارسيا

VEN-88-سيزار كارديناس

VEN-89-رامون فلوريس كاريللو

VEN-91-السيدة ماريا بياتريز مارتينيز

VEN-92-السيدة ماريا سي. مولينو دي سافيدرا

VEN-93-خوسيه تروجيللو

VEN-94-السيدة ماريانيلا فيرناندیس

VEN-95-خوان بابلو غوانيبا

VEN-96-لويس سيلفا

VEN-97- السيدة إليزير سيريت

VEN-98- السيدة روزا بيتيت

VEN-99-ألفونسو مارغوينا

VEN-100-رشيد يزبك

VEN-101-عبيدة غويبي

VEN-102-جوني رحال

VEN-103-يليديو أبريو

VEN-34- أرماندو أرماس

VEN-35- أمريكو دي غراتسيا

VEN-36- لويس باديلا

VEN-37- خوسيه ريغنولت

VEN-38- السيدة دينيس فيماندير

VEN-39- السيدة أوليفيا لوزانو

VEN-40- السيدة ديلسا سوليرزانو

VEN-41- روبيرت ألكالا

VEN-42- السيدة غابي أريللانو

VEN-43- كارلوس باستاردو

VEN-44- السيدة ماريالبيرت باريسو

VEN-45- أميليا بيليساريو

VEN-46- ماركو بوزو

VEN-48- السيدة يانيت فيرمين

VEN-49- السيدة دينورا فيغييرا

VEN-50- وينستون فبريس

VEN-51-عمر غونزاليس

VEN-52-ستالين غونزاليس

VEN-53- خوان غويدو

VEN-54- توماس غوانيكا

VEN-55- خوسيه غويرا

VEN-56- فريدي جيوفارا

VEN-57- رفاييل غوزمان

VEN-58- السيدة ماريا جي. هيرماندير

VEN-59- بييرو مارون

VEN-60- خوان أي. ميجيا

VEN-61- خوليو مونتويا

VEN-62- خوسيه م. أوليفارس

VEN-63- كارلوس باباروني

VEN-64- ميغيل بيزارو

VEN-65- هنري راموس ألووب

VEN-66-خوان ريكيسنس

VEN-67- لويس إي روندي

VEN-104-إيميليو فاجاردو

VEN-106-أنجيل ألفاريز

VEN-108-غيلمار ماركويز

VEN-109- خوسيه سيمون كازاديللا

VEN-110- خوسيه غريغوريو غراتيرول

VEN-111- خوسيه غريغوريو هيرناندير

VEN-112 - السيدة موليجمر بالوا

VEN-113 - أرنولدو بينيتيز

VEN-114- الكسيس باباروني

VEN-115 - السيدة أدريانا بيتشاردو

VEN-116- تيودورو كامبوس

VEN-117 - السيدة ميلاغروس سانتشيز ايولاتي

VEN-118- دينكيس بازوس

VEN-119- السيدة كريم فيرا

VEN-120- رامون لوبيز

VEN-121- فريدي سوبرلانو

VEN-122 - السيدة ساندرا فلوريس جارزون

VEN-123 - أرماندو لوبيز

VEN-124 - السيدة إليمار دياز

VEN-125- السيدة ياجيرا فوريرو

VEN-126- السيدة ماريبيل جويديس

VEN-127- السيدة كارين سالانوفا

VEN-128- أنطونيو جيرا

VEN-129- خواكين أغيلار

VEN-130- خوان كارلوس فيلاسكو

VEN-131- السيدة كارمن ماريا سيفولي

VEN-132 - السيدة ميلاغروس باز

VEN-133 - جيسوس يانيز

VEN-134 - السيدة ديزيريه باربوزا

VEN-135 - السيدة سونيا أ. مدينا ج.

VEN-136 - هيكتور فارغاس

VEN-137 - كارلوس إيه لوزانو بارا

VEN-138 - لويس ستيفانيلي

VEN-68–السيدة بوليفيا سواريز

VEN-69–كارلوس فاليرو

VEN-70–السيدة ميلاغرو فاليرو

VEN-71–جيرمان فيرير

VEN-72–السيدة أدريانا إيا

VEN-73–لويس ليبا

VEN-74–كارلوس بيريزبيتيا

VEN-75–مانويلا بوليفار

VEN-76–سيرجيو فيرغارا

VEN-78–أوسكار روندييروس

VEN-79–السيدة ماريبلا ماغاللانيس

VEN-80–هيكتور كورديرو

VEN-81–خوسيه ميندوزا

VEN-82 – أنجيل كاريداد

VEN-83 – السيدة لاريسا غونزاليس

VEN-84–فيرناندو أوروزكو

VEN-139 – ويليام باريينتوس

VEN-140 – أنطونيو أرانغورين

VEN-141 – السيدة آنا سالاس

VEN-142 – إسماعيل ليون

VEN-143 – خوليو سيزار رييس

VEN-144 – أنجيل توريس

VEN-145 – السيدة تمارا أدريان

VEN-146 – السيدة داليتسا اراي

VEN-147 – السيدة يولاندا تورتوليرو

VEN-148 – كارلوس بروسبيري

VEN-149 – السيدة آدي فاليرو

VEN-150 – السيدة زاندرا كاستيلو

VEN-151 – ماركو أوريليو كوينونيس

VEN-152 – كارلوس أندريس غونزاليس

VEN-153 – كارلوس مايكل أنجلي

VEN-154 – سيزار ألونسو

VEN-155 – السيدة أوريستيلا فازكيس

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

أ. ملخص القضية[4]

القضية Ven-COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 135 عضواً برلمانياً من المعارضة (93 رجلاً و42 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1(ج) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آذار/مارس 2017
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر 2022
بعثة (بعثات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2021
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسات الاستماع مع أعضاء الأحزاب الحاكمة والمعارضة في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة شفوية من البعثة الدائمة لفنزويلا في جنيف (أيلول/سبتمبر 2021)؛
- بلاغ من صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات التنفيذية: رسالة إلى اللجنة التنفيذية (كانون الأول/ديسمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2023

تتعلق القضية بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت 135 برلمانياً[5] من ائتلاف *Mesa de la Unidad Democrática* (المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية – MUD)، على خلفية الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات التنفيذية، والقضائية الفنزويلية لتقويض عمل الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015. في ذلك الوقت، كان ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية يعارض حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015. وأجريت انتخابات برلمانية جديدة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن جميع البرلمانيين المدرجة أسماؤهم في هذه القضية تقريباً تعرضوا للاعتداء أو التخويف من دون عقاب على أيدي المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين، و/أو المسؤولين المؤيدين للحكومة وأنصارهم أثناء المظاهرات وداخل البرلمان و/أو في منازلهم. وألقي القبض على ما لا يقل عن 11 عضواً في الجمعية الوطنية، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك، بسبب الإجراءات القانونية المتخذة ضدهم بدوافع سياسية. وجميعهم محتجزون من دون الاحترام الواجب للأحكام الدستورية المتعلقة بالحصانة البرلمانية. وترد أيضاً شواغل جدية في ما يتعلق باحترام الإجراءات القانونية الواجبة، ومعاملتهم أثناء الاحتجاز. كما تم اعتقال الأشخاص المرتبطين ببرلمانيين من المعارضة، ومضايقتهم. يرد ما لا يقل عن 36 برلمانياً في المنفى، وعاد ستة منهم مؤخراً إلى فنزويلا، ويشارك 23 في إجراءات المحكمة، ومُنع العديد منهم من تولي مناصب عامة. تمت مصادرة جوازات سفر ما لا يقل عن 13 برلمانياً أو لم يتم تجديدها أو تم إلغاؤها من قبل السلطات، كأسلوب لممارسة الضغط، ومنعهم من السفر إلى الخارج للإبلاغ عما يحدث في فنزويلا.

[4] لأغراض هذا القرار، يشير مصطلح "أعضاء البرلمان من المعارضة" إلى البرلمانيين من الجماعات أو الأحزاب السياسية التي كانت سلطة صنع القرار فيها محدودة في البرلمان والذين كانوا يعارضون السلطة الحاكمة.

[5] في هذا القرار، ينبغي تفسير استخدام مصطلح "برلماني" على أنه يشير إلى كل من النساء والرجال المنتخبين في العام 2015 كأعضاء في الجمعية الوطنية وليس بأي حال من الأحوال على أنه يعبر عن رأي حول صلاحية ولايتهم البرلمانية في الوقت الحالي.

وفي 31 آب/أغسطس 2020، أصدر الرئيس نيكولاس مادورو عفواً عن 110 من الأعضاء من المعارضة السياسية الذين اتهموا بارتكاب أعمال إجرامية. يعني القرار إغلاق الإجراءات الجنائية الجارية ضد 26 برلمانياً مدرجين في القضية الحالية والإفراج عن أربعة منهم.

وفي الفترة من 23 إلى 27 آب/أغسطس 2021، زارت فنزويلا بعثة مشتركة مؤلفة من أعضاء في كل من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتمكن الوفد من الالتقاء بمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلطات الحكومية والجهات المعنية، وكذلك بأكثر من 60 برلمانياً من أصل 135 برلمانياً انتخبوا في العام 2015، مع ورود قضايا قيد النظر في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وبالتالي الحصول على معلومات مباشرة عن حالاتهم الفردية.

وفي آب/أغسطس 2022، أبلغ صاحب الشكوى اللجنة أنه في 4 آب/أغسطس 2022، حُكم بالسجن على برلماني منتخب في العام 2015، السيد خوان ريكيسنز، وذلك لثماني سنوات لتورطه المزعم في ما تعرّفه السلطات الفنزويلية بأنه محاولة اغتيال فاشلة لطائرات من دون طيّار تحمل متفجرات ضد الرئيس نيكولاس مادورو في كاراكاس في العام 2018. وخلال الإجراءات نفسها، أصدر القاضي مذكرة توقيف، وطلب تسليم ضد السيد خوليو بورخيس، رئيس الجمعية الوطنية السابق، الذي يعيش حالياً في الخارج.

وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استأنف المنبر الموحد للمعارضة السياسية الفنزويلية وممثلون عن حكومة الرئيس نيكولاس مادورو المحادثات في مكسيكو سيتي. ووقع الطرفان اتفاقاً إنسانياً يركز على التعليم والصحة والأمن الغذائي والاستجابة للفيضانات وبرامج الكهرباء التي من شأنها أن تفيد الشعب الفنزويلي. ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات.

ووفقاً لصاحب الشكوى والمعلومات المتاحة للناس، أصدرت محكمة المراقبة الـ49 التابعة للدائرة القضائية الجنائية لمنطقة العاصمة كاراكاس، في 7 كانون الثاني/يناير 2023، مذكرة توقيف ضد ثلاث برلمانيات منتخبات في العام 2015، هن السيدة دينورا فيغيرا والسيدة ماريانيلا فرناندیز والسيدة أوريستيلا فاسكيز، بسبب "المسؤولية المزعومة عن جرائم اغتصاب السلطة، الخيانة والتآمر لارتكاب جرائم وغسل الأموال". ويعيش الثلاث منهن حالياً في المنفى.

وأفاد صاحب الشكوى أيضاً بأن السلطات القضائية صادرت في 25 كانون الثاني/يناير 2023 ممتلكات السيدة فيغيرا، والسيدة فاسكيز.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *لا يزال يشعر بقلق* عميق إزاء الحكم على السيد خوان ريكيسنز بالسجن لمدة ثماني سنوات في محاكمة لم تف بالمعايير الوطنية والدولية للإجراءات القانونية الواجبة، وفقاً لصاحب الشكوى، وهو ادعاء يبدو ذا مصداقية إذا نظر إليه في ضوء المعلومات الواردة خلال بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى فنزويلا في آب/أغسطس 2021؛ *ويساوره القلق أيضاً* لأن القاضي، خلال الإجراءات نفسها، أصدر أمراً بإلقاء القبض وطلب تسليم السيد خوليو بورخيس وأنه في كانون الثاني/يناير 2023 صدر أيضاً أمر بإلقاء القبض على السيدة دينورا فيغيرا والسيدة ماريانيلا فرناندیز والسيدة أوريستيلا فاسكيز؛ *ويكرر الإعراب عن رأيه* بأن استمرار حرمان السيد ريكيسينز من حريته منذ آب/أغسطس 2018، أولاً في مركز الاحتجاز "*الهيليكويد*"، وهو مركز احتجاز تديره دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية، ثم قيد الإقامة الجبرية منذ آب/أغسطس 2020، فضلاً عن أوامر الاعتقال الصادرة ضد السيد بورخيس والسيدة فيغيرا والسيدة فرناندیز والسيدة فاسكيز ينبغي اعتبارها أعمالاً انتقامية بسبب أنشطتهم السياسية؛ *ويرغب في* الحصول على معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إليهم وكذلك نسخ من قرارات المحاكم ذات الصلة ؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الاحترام الكامل لحقوق السيد ريكيسينس والسيد بورخيس والسيدة فيغيرا والسيدة فرناندیز والسيدة فاسكيز؛

2. *ويؤكد من جديد* موقفه الثابت بأن المضايقات المستمرة للبرلمانيين المعارضين المنتخبين في العام 2015، على الرغم من انتهاء ولايتهم، وهي نتيجة مباشرة للدور البارز الذي أدوه كمعارضين صريحين لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو وكأعضاء في الجمعية الوطنية التي كانت تقودها المعارضة آنذاك؛ *ويحث* السلطات، مرة أخرى، على وضع حد فوري لجميع أشكال الاضطهاد ضد برلمانيي المعارضة المنتخبين في العام 2015، وإجراء تحقيق شامل والمساءلة عن الانتهاكات المبلغ عنها لحقوقهم، وضمان احترام جميع سلطات الدولة المعنية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حق أولئك الذين يعيشون حالياً في المنفى في العودة الطوعية بأمان إلى فنزويلا؛ *ويدعو* السلطات الفنزويلية إلى تقديم معلومات رسمية عن أي خطوات تتخذ لتحقيق هذه الغاية؛

3. *ويكرر التأكيد* على أن المسائل التي تنطوي عليها هذه القضية هي جزء من الحالة المعقدة الأوسع نطاقاً في فنزويلا، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي الشامل ومن قبل الفنزويليين أنفسهم، *ويرحب* في هذا الصدد باستئناف المحادثات بين الحكومة وممثلي المعارضة؛ *ويحدوه أمل* راسخ في أن

تستمر النقاشات، وأن تتيح نتائج هذه العملية لمختلف المعنيين الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، العمل معاً من أجل التوصل إلى ميثاق اجتماعي جديد من خلال وسائل تشاركية وغير عنيفة، من دون تدخل أجنبي وامتثالاً لالتزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات في المستقبل تقبلها جميع الأطراف؛ *ويؤكد من جديد* استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم لأي جهد لتعزيز الديمقراطية في فنزويلا؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى تقديم مزيد من المعلومات عن أفضل السبل لتقديم هذه المساعدة؛

4. *ويذكر*، كما جاء في الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، بأن "العنصر الأساسي في ممارسة الديمقراطية هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة ... تمكين الشعب من التعبير عن إرادته... على أساس الاقتراع العام والمتساوي والسري حتى يتمكن جميع الناخبين من اختيار ممثليهم في ظروف من المساواة والانفتاح والشفافية"؛ وبالتالي، *يعرب عن أمله*، أن نتائج الحوار الجاري ستساهم أيضاً في ضمان السماح لمرشحي المعارضة، بمن فيهم جميع برلمانيي المعارضة السابقين الذين منعوا من شغل المناصب العامة ومؤيديهم، بممارسة حقهم الإنساني الأساسي في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على قدم المساواة مع الحزب الحاكم ومؤيديه؛ *ويشجع* السلطات المعنية والأطراف المشاركة في المحادثات *على* اتخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد؛

5. *ويجدد دعوته إلى* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة، والمجتمع الدولي بوجه عام، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة دعماً لعملية الحوار الجارية وكذلك حل فرادى القضايا المطروحة بطريقة تتسق مع القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان؛

6. *ويطلب من* الأمين العام نقل هذا القرار إلى المؤسسات الفنزويلية ذات الصلة وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

*

* *

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

146th IPU Assembly and related meetings

Manama, Bahrain
11 – 15 March 2023

Results of the proceedings

Inter-Parliamentary Union – 2023

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

146th Assembly

1. Inaugural ceremony 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 7
5. Special accountability segment 12
6. Concluding sitting of the Assembly 13

211th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 146th Assembly 14
2. Report of the IPU President 14
3. Report of the Secretary General 14
4. Financial situation of the IPU 15
5. Regional offices of the IPU 15
6. Cooperation with the United Nations 15
7. Questions relating to IPU Membership and observer status 16
8. Future inter-parliamentary meetings 18
9. Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 18
10. Reports of committees and other bodies 18
11. IPU anthem 19
12. IPU Cremer Passy Prize 19

289th session of the Executive Committee

1. Debates and decisions 19
2. Sub-Committee on Finance 23

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Forum and Bureau of Women Parliamentarians 23
2. Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians 24
3. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 25
4. Committee on Middle East Questions 25
5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 26
6. Group of Facilitators for Cyprus 26
7. Gender Partnership Group 26
8. Advisory Group on Health 27
9. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 28
10. Working Group on Science and Technology 28

Other activities and events
1. Joint Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees 29
2. Panel discussion on *Parliamentary action on biodiversity: Translating global commitments into national action* 30
3. Panel discussion on climate oversight action 31
4. Workshop in preparation for the United Nations Summit of the Future 32
5. Panel discussion on parliamentary solidarity with MPs at risk 33
6. Workshop on sexual and reproductive health 33
7. The Call of the Sahel: A global response – Meeting series on countering terrorism .. 34

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments
1. Executive Committee 35
2. Sub-Committee on Finance 35
3. Bureau of Women Parliamentarians 35
4. Board of the Forum of Young Parliamentarians 36
5. Committee on Middle East Questions 36
6. Group of Facilitators for Cyprus 36
7. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 36
8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 36
9. Working Group on Science and Technology 37
10. Bureaux of the Standing Committees 37
11. Rapporteurs 39

Media and communications 39

Membership of the Inter-Parliamentary Union 41

Agenda, resolutions and other texts of the 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 42

Manama Declaration: *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance* 43

Resolutions
- *Cybercrimes: The new risks to global security* 44
- *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests* 48

Emergency item
- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly 55
- Resolution: *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children* 60

Reports of the Standing Committees
- Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights 63
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs 65

Reports, decisions and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Reports, decisions and other texts

- Amendments to the IPU Statutes and Rules 68
- Cremer-Passy Prize Rules 69
- New modalities and methods of work for the Standing Committee on UN Affairs 71
- Minimum legal requirements for establishing an IPU regional Office 72
- Report of the Forum of Women Parliamentarians 74
- Report of the Forum of Young Parliamentarians 76
- Report of the Committee on Middle East Questions 77
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 78
- Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 79
- Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 80
- Report of the Advisory Group on Health 82
- Report of the Working Group on Science and Technology 82
- Statistics of the Gender Partnership Group 83

Other documents available online

- Decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Future meetings

- Future meetings and other activities 86
- Agenda of the 147th Assembly 90

146th Assembly

1. Inaugural ceremony

The inaugural ceremony of the 146th IPU Assembly took place at Exhibition World Bahrain, Manama, Bahrain at 19:00 on Saturday, 11 March 2023.

The national anthem of Bahrain was played.

H.E. Shaikh Khalid bin Abdulla Al Khalifa, Deputy Prime Minister of Bahrain, speaking on behalf of His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, welcomed delegates and wished them a pleasant stay in Bahrain, the country of love and tolerance. The theme of the Assembly, *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*, had been chosen to reflect the history of Bahrain as a meeting place of cultures living together in harmony. The rejection of division and hatred and the embrace of human solidarity would make the world safer, more stable and more prosperous, and create the right conditions for sustainable development.

The world was facing multiple crises of hatred, enmity, war, terrorism, natural disasters, climate change, and threats to water and food security. For the sake of future generations, leaders and parliamentarians needed to work in partnership towards a more just, equitable and secure world. Parliamentary diplomacy was a cornerstone of that cooperation, allowing parliamentarians to exchange experiences and work together to find more effective solutions to shared challenges. Two fundamental considerations of parliamentary diplomacy were respect for human rights, freedom and dignity, alongside respect for sovereignty, territorial integrity and the principle of non-intervention.

Bahrain was a vibrant democracy, with a voter turnout of 73% in its most recent parliamentary elections, and was fully committed to human rights and the freedom of its citizens and residents. He looked forward to the Assembly reaching a consensus on the many issues on its agenda and invited delegates to spend some time discovering the reality of Bahrain, a secure, peaceful, tolerant and prosperous country.

H.E. Shaikh Khalid bin Abdulla Al Khalifa declared the 146th IPU Assembly open.

Mr. Ahmed Bin Salman Almusalam, Speaker of the Council of Representatives of Bahrain, said that parliamentary diplomacy could be used to find innovative solutions to the issues the world was facing. Bahrain had been a democracy for over 100 years and was home to people of many different beliefs, cultures and ethnicities, who were nonetheless united in support of the ideals of tolerance, peace, love and coexistence. Bahrain was also a champion of interreligious dialogue and peace. The Assembly would offer the delegates present in Manama the opportunity to highlight best practices from their own parliaments, agree on collective commitments to human values, expand their horizons and join together to raise the voices of parliaments in favour of coexistence, tolerance and peace in the best interests of all humankind.

Ms. Haya Rashed Al-Khalifa, President of the 61st session of the United Nations General Assembly, welcomed delegates to the land of tolerance, peace and diversity. Bahrain was home to many migrants and had extensive legislation to ensure protection of their freedoms. Bahrain's commitment to peace, love, coexistence and tolerance had been evidenced by the visit of Pope Francis to the country in November 2022. The world was facing many intertwined conflicts and crises. The recent earthquakes in the Syrian Arab Republic and Türkiye were mirrored by man-made "earthquakes" stemming from coups d'état and conflict and, combined, had resulted in the displacement of millions of people.

Working together, parliaments could raise the voices of the people they represent, demonstrate tolerance and peaceful coexistence, and find workable solutions to conflict. Security was the main need of humanity, and the salvation of the world lay in working towards a new culture of tolerance, hope and justice. The Assembly could be a window to that new world if delegates first acknowledged that peace was cheaper than war, and tolerance was cheaper than hatred.

In a video message, ***Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations***, said that the Assembly was taking place at a time of many interconnected challenges. Hate speech, persecution, xenophobia and racism were on the rise and feeding off one another. The international community could address them only by joining forces, recognizing diversity, investing in social inclusion and confronting mis- and disinformation online. Parliamentarians could play a pivotal role by translating people's hopes for a fairer and more equitable society into actions, both nationally and internationally.

Mr. Martin Chungong, Secretary General of the Inter-Parliamentary Union, invited delegates to observe a minute's silence in memory of those who had lost their lives in recent disasters and ongoing conflict. He thanked the National Assembly of Bahrain for hosting the Assembly and acknowledged the instrumental role of His Majesty the King in bringing the Assembly to fruition. He noted that the 1200 delegates from 130 Member Parliaments attending the Assembly covered the diversity of the human race in terms of culture, religion, background and political affiliation. It was particularly noteworthy that a delegation from Israel was present, which would not have been possible until very recently.

Democracy should always be considered an aspiration, not a finite product. Bahrain had shown considerable progress towards becoming a fully democratic nation, especially in terms of inclusiveness and gender equality, but more could always be done. The theme of the Assembly closely echoed the IPU's vision for a world where every voice counted, and it was the responsibility of parliamentarians to respond to the expectations of all. He believed that parliamentary diplomacy, as espoused by the founders of the IPU, would be on proud display during the Assembly and that progress would be made on the many common goals of humanity.

Mr. Duarte Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, thanked the National Assembly of Bahrain for its gracious and capable hosting of the Assembly and the Deputy Prime Minister for his presence, which was testimony to the importance that Bahrain placed on multilateralism and parliamentary diplomacy. Recalling the country's recent hosting of the Pope and the Grand Imam of Al-Azhar for the Bahrain Dialogue Forum, he said that Bahrain was an ideal location for an Assembly devoted to peaceful coexistence and inclusive societies. Numerous indicators showed that intolerance and discrimination were on the rise, and parliamentarians had an important role to play in addressing the issue. Women in particular were facing violations of their rights in many places, but most notably in Afghanistan, where they were being excluded from society in multiple ways.

The global situation was painfully familiar from previous Assemblies. War continued to rage in Ukraine, terrorism was still affecting many places, in particular the Sahel, and the conflict in Palestine was unresolved after many decades. The climate crisis remained an existential threat to humankind and extreme climate events had killed thousands around the world in recent months. The IPU would be launching its new *Parliaments for the Planet* campaign at the present Assembly to mobilize all parliaments to introduce green laws and reduce their own carbon footprints. Democracy was still under threat, with the proliferation of disinformation and fake news on the rise. Progress was being made towards greater representation of women and youth in parliament but at a slow pace. In response, parliaments needed to be made stronger: more effective, inclusive, resilient and accountable.
He hoped that delegates would use the golden opportunity of the Assembly to learn from one another, combine their strengths and find concrete solutions to the world's problems.

2. Participation

Delegations from 136 Member Parliaments took part in the work of the Assembly*

Afghanistan**, Albania, Algeria, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, Comoros, Côte d'Ivoire, Croatia, Cyprus, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Ecuador, Egypt, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guinea, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Liberia, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mauritius, Mexico, Monaco, Mongolia, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland,

* For the complete list of IPU Members, see page 41.

** As per the decision of the Governing Council in Madrid in November 2021, the IPU continues to engage with the former, democratically elected parliamentarians from Afghanistan and with the Committee to Represent Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) for Myanmar. The corresponding delegations attend Assemblies in a non-voting observer capacity.

Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Türkiye, Turkmenistan, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The parliaments of the Bahamas and Kiribati also attended the Manama Assembly in an observer capacity, with a view to future affiliation.

The following seven Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA-CIS), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Pan-African Parliament, the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Parliamentary Assembly of La Francophonie.

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, International Fund for Agricultural Development (IFAD), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), World Health Organization (WHO), and the International Organization for Migration (IOM);

(ii) parliamentary assemblies and associations: League of Arab States, African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), ASEAN Inter-Parliamentary Assembly (AIPA), Asian Parliamentary Assembly (APA), Association of Senates, Shoora and Equivalent Councils in Africa and the Arab World (ASSECAA), Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTOPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FPICGLR), Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), Maghreb Consultative Council (MCC), Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND), International Parliament on Tolerance and Peace (IPTP), Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TURKPA), Parliamentary Assembly of the Union for the Mediterranean (PA-UfM), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC-PF);

(iii) Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria;

(iv) Centrist Democrat International (CDI).

Of the 1,205 delegates who attended the Assembly, 683 were members of parliament (661 from Member Parliaments and 22 from Associate Member delegations). Those parliamentarians included 58 Presiding Officers, 43 Deputy Presiding Officers, 233 women MPs (34.1%) and 150 young MPs (22%).

In continuation of practices established at recent Assemblies, the 146th Assembly was an in-person event with adaptations for hybrid participation. All of the session rooms were equipped for external engagement and remote interpretation and these technical capacities were well used throughout the Assembly.

The proceedings of the Inaugural Ceremony, Forum of Women Parliamentarians, Assembly General Debate and all sittings of the Governing Council were live streamed in English and the original language, with a total of 10,000 views. See the Media and Communications section for more details.

All official side events, as well as all sittings of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP), allowed remote participation.

3. Choice of an emergency item

On 12 March 2023, the President informed the Assembly that the following six requests for the inclusion of an emergency item had been received:

- *The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents* (Argentina)
- *Criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security* (Qatar)

- *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children* (Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group)
- *Combating Islamophobia, fighting intolerance, eliminating racial discrimination, and promoting peaceful coexistence among peoples and religions* (Indonesia)
- *Creation of a global fund for countries vulnerable to natural disasters to address loss and damage from climate change* (African Group)
- *Call for urgent action to stop aggression, occupation and massive human rights violations in the Democratic Republic of the Congo in order to preserve its sovereignty and territorial integrity* (Democratic Republic of the Congo)

Before the presentations by the authors of the emergency item proposals, Yemen raised a point of order, requesting clarification as to whether a Member Parliament could submit more than one proposal. The IPU Secretary General explained that the Assembly Rules were silent on that specific point and thus the two proposals submitted by Argentina were both admissible.

The Russian Federation also raised a point of order and expressed its opposition against the third proposal, noting that there were many other countries in crisis which had not been mentioned in the proposal.

During its presentation, the African Group stated that there were several emergency item proposals that required the urgent attention of the international community. It requested that the IPU Statutes be amended in order to allow two emergency items instead of one to be selected at each Assembly.

In response to the presentation by the Democratic Republic of the Congo (DRC), Rwanda exercised its right to reply and rejected the DRC's statement that Rwanda was behind the M23 rebels.

Indonesia withdrew its proposal in support of Qatar's proposal. The Assembly then proceeded with a roll-call vote on the five remaining proposals (see pages 55-59). The proposal of Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of GRULAC and the Twelve Plus Group, which received the required two-thirds majority of the vote, was adopted and added to the agenda as Item 9.

After the roll-call vote, the Assembly observed a minute's silence in honour of three MPs who had recently passed away.

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance* (Item 3)

During the three days of deliberations, some 151 parliamentarians from 116 Member Parliaments, including 42 Presiding Officers and 24 young parliamentarians, as well as representatives of three Associate Members and eight permanent observers, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were webcast, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

Mr. A. Bin Salman Almusalam, Speaker of the Council of Representatives of Bahrain, opened the General Debate on 12 March 2023, recalling that, in his video address during the inaugural ceremony the previous day, the Secretary-General of the United Nations had called upon parliamentarians to work towards peace, stability and inclusiveness and to fight against extremism, violence and terrorism. Parliamentarians had to work together to find a vision that took account of the difficult global context, stepped up multilateral cooperation and proposed innovative solutions in the interests of sustainable development.

With up to 200 million people set to be displaced by climate change by 2025, protection of the environment was a priority in safeguarding the future of humanity. The participation of women in politics and society at large was also essential, as already reflected in the IPU's work over many years. There were many opportunities to strengthen sustainable development through reforms of legislation in favour of greater prosperity for States and their people. Human rights were a pillar of social justice and particular attention was needed for vulnerable groups, such as children and the poor. Parliaments needed to reinforce their cooperation, uniting their efforts in favour of development and peace, and paving the way for dialogue to eliminate the many threats facing the world.

Mr. D. Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, said that, alongside the crises of war, the climate emergency and a faltering global economy, humanity was also facing a crisis of solidarity. Xenophobia, racism and other forms of bigotry were rife and social media was facilitating their spread. Regulation of social media was needed in the same way that regulation of road traffic was needed, to keep everyone safe. Parliamentarians needed to set an example by showing respect for one another both within their parliaments and on the international stage.

The IPU had a long history of promoting peaceful coexistence and tolerance, and the concepts were evident in every area of its Strategy. The theme of the General Debate was of particular relevance in a country like Bahrain, where people of many different cultures and backgrounds lived together side by side. The COVID-19 pandemic had demonstrated that the world was small: on the one hand allowing the disease to spread rapidly but on the other allowing scientists from around the globe to come together to develop vaccines. The IPU was playing its part in fighting extremism and xenophobia by bringing people from all countries, religions and cultures together to work for a better world for all.

In a video message, ***Ms. N. Ghanea, United Nations Special Rapporteur on freedom of religion or belief*** said that the 1981 Declaration on the Elimination of All Forms of Intolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief defined many of the concepts relevant to the theme of the General Debate. The Declaration states that every individual is worthy of rights and dignity by virtue of being human, and States and other actors have a responsibility to give access to those rights.

The 2012 Rabat Plan of Action on the prohibition of advocacy of national, racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence was another reference document for the theme. In implementing that plan, parliamentarians had a unique and critical responsibility in ensuring that such acts were prohibited and that tolerance for all members of society was advanced in the interests of coexistence, human rights and peace.

Ms. F. Ma-Ih Sulem Yong, President of Afrogiveness Movement and Positive Youths Africa (PYA), expressed her gratitude for the opportunity to share her message of tolerance with delegates at the Assembly. She believed in the divine power of forgiveness and had dedicated her life to advancing tolerance, forgiveness, empathy and human fraternity. In an era where religion, culture, ethnicity, gender and race were triggers of conflict, peaceful coexistence was more complex than it needed to be. Many parliamentarians were complicit in cultures where greed, envy and discontent were left to linger. All forms of intolerance were based on the desire to view oneself as superior to others.

Her own country, Cameroon, had seen many years of instability and conflict, with divisions sometimes along linguistic lines, between the country's anglophone and francophone communities. Such conflicts made it clear that everyone's voice mattered and that everyone must have equal access to opportunity. She had founded the Afrogiveness organization to heal and defuse tensions to avoid vicious cycles of violence. The organization believed in the cathartic power of art and had pursued various projects to that end. She believed that peace education could change the world and that parliaments should not shy away from legislation based on the values of gratitude, integrity, kindness and love. Good mental health was also an important consideration, as conflicts were always conceived in the minds of human beings. Likewise, the defence of peace could only come from human minds and peaceful coexistence was a shared responsibility.

Ms. L. Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians, said that the theme of the General Debate was important and timely, as evidenced by rampant discrimination and violence around the world, not least in her own country. Intolerance was always a losing game, often leading to violence and threatening the foundations of democracy. Gender-based violence was an all-too-common manifestation of intolerance. The cure for intolerance was inclusion and empowerment, leaving no one behind.

Political inclusion remained elusive, with the majority of MPs, ministers and leaders around the world still being male. The world urgently needed women as role models for peaceful coexistence, inclusive societies and tolerance. The strength of parliamentarians lay in collective action and it was their responsibility to promote tolerance, inclusion and equality.

Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, said that the young generation saw many challenges in the future but knew that all generations must work together to address them. The exclusion of any sector of society led to inequality, alienation, intolerance and mistrust, and ultimately to violence and conflict. Young people remained largely excluded from the political sphere, with less than 3% of parliamentarians worldwide under the age of 30. Young people expected greater representation and wanted to work across the generations.

Two of the pledges in the IPU's *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign were of particular relevance to the theme of the General Debate: on implementing youth quotas to ensure that young people had a seat at the decision-making table, and on channelling youth perspectives into parliamentary work. The link between inclusive politics and peace was clear. Parliaments must lead by example and be models for inclusion, including for young people.

Mr. A. Vitorino, Director General of the International Organization for Migration (IOM), said that the focus of the 146th IPU Assembly could not have been more relevant, given the rise of conflicts and social unrest that were catalysts for racism and discrimination. Parliamentarians, as elected representatives, had a responsibility to create avenues to de-escalate conflict and build pathways to steer communities away from intolerance and towards peaceful coexistence. The IOM was committed to supporting social cohesion, particularly in conflict-affected areas, with a view to building peaceful, tolerant and inclusive societies. The IOM was working towards a holistic migrant integration approach that would go beyond migrants' access to services to ensure genuinely positive contact between migrants and local communities. Parliamentarians should foster a balanced and rights-based narrative about migration and set the standards for inclusive governance.

Ms. G. Triggs, Assistant High Commissioner for Protection, Office of the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), underscored that the world was currently responding to an unprecedented movement of refugees aggravated by the social and economic impacts of COVID-19, the ripple effects of the war in Ukraine, and the devastating earthquake in Türkiye and the Syrian Arab Republic. Parliamentarians had an essential role in responding to this phenomenon. As elected representatives, they could reach out to multiple stakeholders like NGOs, the private sector, faith groups and cities to advance refugee protection. MPs should hold their governments accountable and ensure that multi-year budget allocations for inclusive and responsive refugee programmes were approved so the international community could step up efforts to support refugees and host countries.

Ms. B. Mathieson, Deputy Chair of the King Hamad Global Centre for Peaceful Coexistence, recalled Bahrain's long-standing experience with the peaceful coexistence of diverse cultures and faiths and reaffirmed the commitment of Bahrain to religious freedom, especially in the context of present threats to peace, such as terrorism, extremism and hate crimes. Peaceful coexistence was impossible without freedom of religion or belief, not just from a human rights perspective but also from an economic perspective, as research had shown a correlation between the religious freedom index and the economic prosperity of a country. The Kingdom of Bahrain Declaration, originally adopted in 2017, had made a fundamental contribution to countering threats to peace by calling for religious freedom for all, and the work of the King Hamad Centre was based on this Declaration. She concluded her statement by calling on IPU Member Parliaments to endorse and accept the Kingdom of Bahrain Declaration in the framework of their collective action to promote inclusion and peaceful coexistence, and to extinguish the flames of intolerance.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held three sittings from 12 to 14 March 2023, with its President, Mr. M. Al-Ahbabi (Qatar), in the chair. The Committee was entrusted with the task of debating the draft resolution on the theme *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. The draft resolution and an accompanying explanatory memorandum had been prepared by the two co-Rapporteurs, Mr. J. Cepeda (Spain) and Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates).

Following introductory remarks from Ms. B. Brenner, head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations and other International Organizations in Vienna, on the status of the UN negotiations on a comprehensive cybercrime convention, and the presentation of the draft resolution by the two co-Rapporteurs, 36 speakers took the floor to express their thoughts on the subject matter. During the drafting process, the Committee considered 320 amendments tabled by 27 Member Parliaments and the Forum of Women Parliamentarians. One quarter of the proposed amendments and sub-amendments were taken on board. This included an amendment that proposed to change the title of the resolution to *Cybercrimes: The new risks to global security*, as the issue of cyberattacks had been removed from the final text.

The Bureau of the Committee held a meeting on 13 March 2023, at which it agreed to continue consultations to establish a full programme of work for the 147th Assembly.

At the Committee's last sitting, on 14 March 2023, the consolidated draft resolution was adopted by consensus. The Committee decided that its President would present the draft resolution to the Assembly. The draft resolution was adopted by consensus at the plenary sitting of the Assembly in the afternoon of

15 March 2023. The delegation of the Russian Federation expressed reservations on preambular paragraph 11 and on operative paragraph 1, both of which relate to the Budapest Convention. The delegation of India expressed reservations on operative paragraph 25, which foresees the establishment of an IPU working group on cybercrimes.

The Committee approved the subject item entitled *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*, presented by the delegations of Argentina and Belgium. The Committee endorsed the nomination of Ms. M. Stolbizer (Argentina) and Mr. C. Lacroix (Belgium) as the co-Rapporteurs for the next resolution.

The Committee elected new representatives of geopolitical groups to its Bureau, as well as endorsing the re-election of several existing members for a second two-year mandate.

(c) Standing Committee on Sustainable Development

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 12, 13 and 14 March 2023 with its President, Ms. A. Mulder (Netherlands), in the chair. The Committee was entrusted with the task of debating the draft resolution on the theme *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*. The draft resolution and an accompanying explanatory memorandum had been prepared by the two co-Rapporteurs, Mr. C. Hoffman (Germany) and Ms. H. Vijakumar Gavit (India).

The presentation of the draft resolution was followed by a debate. The Committee considered 150 amendments submitted by 23 Member Parliaments. The consolidated draft resolution was adopted by acclamation. The Russian Federation expressed a reservation on one paragraph. India expressed reservations on 13 paragraphs.

At its final sitting and at the proposal of its Bureau, the Committee adopted its next subject item entitled *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*. The Committee approved the nomination of Mr. S. Patra (India), Ms. L. Vasylenko (Ukraine) and Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) as co-Rapporteurs.

The Committee also approved a work plan for the next Assembly to be held in Angola. The work plan includes a debate on the theme of the next resolution, an expert hearing on food security, and a segment to discuss preparations for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference in the United Arab Emirates (COP28).

The Committee held elections for vacant seats on the Bureau and endorsed the nominations received from the geopolitical groups.

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Committee held two sittings.

At its first sitting, held on 13 March 2023 with Bureau member Ms. J. Mahmood (Maldives) in the chair, the Committee held a debate on the theme of its next resolution, *Orphanage trafficking: The role of parliamentarians in reducing harm*. The Committee approved the nomination of Ms. A. Reynolds (Australia) and Mr. E. Bustamante (Peru) as co-Rapporteurs. The debate on this new form of child trafficking and modern slavery included contributions from experts and input from more than 30 delegates.

At its second sitting, held on 14 March 2023 with the President of the Committee, Mr. A. Gajadien (Suriname), in the chair, the Committee held a debate on the theme *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace*. The debate opened with an overview of the issues from the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) followed by an expert hearing, with numerous interventions from delegates throughout the session. Delegates underscored the need to protect the amazing opportunities offered by the internet, while also creating the means to prosecute perpetrators of online harms in accordance with international human rights standards.

For further information about the two debates, see page 63.

The Committee held elections to fill a number of vacant positions on the Bureau. It also approved a recommendation by the Bureau to contribute to the IPU Strategy by focusing its efforts, during the Strategy period, on three areas that reflect current democracy and human rights concerns:

1. Improvements to the functioning of parliaments
2. Democracy and human rights in the digital era
3. A more inclusive, fairer world

IPU Member Parliaments will be encouraged to put forward subjects for resolutions or debates in the Committee that fall within one of these three areas.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Committee met on 14 March 2023, with its acting President, Mr. L. Wehrli (Switzerland), in the chair and unanimously adopted a new mandate and new working methods (see page 65).

The Committee also embarked on its first campaign, an initiative to advance gender equality in the UN General Assembly. Members reviewed data on the current number of male and female Permanent Representatives, addressed national appointment processes, and considered how they might advance the discussion in their own parliaments. Gender equality in the UN General Assembly will be a recurring item on the Committee's agenda. A virtual meeting of interested parliamentarians will be convened before the next IPU Assembly.

The Committee discussed parliamentary engagement in the Voluntary National Review (VNR) process of the High-Level Political Forum on Sustainable Development. The findings of the IPU survey on this topic were presented, covering the results from the 42 countries that volunteered reports in 2022. Committee members expressed general concern about the weakness of parliamentary engagement in the VNR process and about very low participation in the survey by IPU Member Parliaments.

The acting President urged parliaments whose governments will submit reports in 2023 to complete the IPU survey thoroughly and before the deadline, and called on parliamentarians to ensure oversight of their governments' reports to the UN.

(f) Debate on the emergency item

Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children

The debate on the emergency item was held in the morning of 13 March 2023, with Ms. N.N. Mapisa-Nqakula, Speaker of the National Assembly of South Africa, in the Chair.

In all, 13 delegations took the floor during the debate, namely Syrian Arab Republic, Armenia, Portugal, Peru, Ukraine, New Zealand, Russian Federation, Poland, Netherlands, France, South Africa, the World Health Organization (WHO) and Chile (one of the authors of the proposal).

While the draft resolution referred to the humanitarian crises in various countries, many delegates focused on the war in Ukraine. Two delegates referred to the situation of Nagorno-Karabakh. Another emphasized that the draft resolution was intended to have a larger scope and added that the IPU, which had already extensively discussed the war in Ukraine at the 144th and 145th Assemblies, should not focus solely on the situation in Ukraine, since other wars and conflicts currently in progress were also important. Another delegate underscored the importance of teaching human rights and humanitarian issues at school.

One delegate, referring to the situation of many refugees who had been forced to leave their home countries, reminded participants that they should not be indifferent to refugee issues since they could all easily find themselves in a similar situation.

Chile, one of the authors of the proposal, recapped the discussion, saying that all delegates wanted peace and urging his fellow parliamentarians to send a clear signal to the world through the emergency item resolution.

The Assembly referred the emergency item to a drafting committee made up of representatives of Belarus, Canada, Iran (Islamic Republic of), Mexico, Netherlands, Republic of Korea, Russian Federation, Senegal and Seychelles.

(g) Adoption of the resolution on the emergency item

In the afternoon of 14 March 2023, the Assembly adopted the resolution in plenary by consensus (see page 60).

After the adoption of the resolution, the delegation of Yemen expressed a reservation on the entire resolution. It stated that the resolution excluded Palestine, which had a huge number of refugees. The Secretary General clarified that the resolution referred to Palestine in preambular paragraph 27.

The delegation from India abstained from supporting the resolution in its entirety.

The delegations from Chad and Mali requested that their countries also be mentioned in the final resolution. The delegation from Niger requested that Niger itself, as well as all countries in Sub-Saharan Africa, also be added to the resolution.

The IPU Secretary General clarified that preambular paragraph 27 already mentioned Mali and suggested that Chad and Niger be added to that paragraph[1]. He also clarified that the list of countries mentioned in the resolution was not exhaustive: the drafting committee had in fact used the expression "not limited to" in the same paragraph so as to make the list open-ended.

5. Special accountability segment

For the third consecutive Assembly, the General Debate included a special accountability segment, chaired by the IPU President. On this occasion, delegations were invited to contribute with interventions on their actions to advance the IPU's climate-related declarations, resolutions and outcome documents, in line with the IPU's strategic focus on climate change and accountability at all levels, as well as the launch of the *Parliaments for the Planet* campaign.

In this context, the IPU President emphasized that an important objective of the Organization was to nurture a culture of mutual accountability on all levels: within Member Parliaments, between Member Parliaments and their constituents, and between Member Parliaments at the international level. He reminded delegates that each year a selected number of parliaments from all geopolitical groups was scheduled to report on parliamentary follow-up to IPU resolutions and decisions and encouraged the Members scheduled for the 2023 exercise to do so.

A total of 22 delegations took the floor to report on their good practices and the activities they had undertaken in follow-up to recent climate-relevant IPU decisions, including the Nusa Dua Declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (144th IPU Assembly), the resolution *Addressing climate change* (141st IPU Assembly), and the outcome documents of the parliamentary meetings on the occasion of COP26 (November 2021) and COP27 (November 2022). Six delegations shared climate-relevant multimedia content that was screened during the segment.

Delegates from Belgium, Portugal and Ukraine prompted all Member Parliaments to follow up on the IPU resolutions *Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories, in defence of the territorial integrity of all States* (145th IPU Assembly), and *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* (144th IPU Assembly).

Concrete examples of parliamentary action on climate change included:

- Algeria: Following the Nusa Dua Declaration, the Algerian Parliament established a committee to promote national action to protect the environment and combat climate change.
- Canada: Parliament enacted the Canadian Net-Zero Emissions Accountability Act, which sets the national greenhouse gas emissions target for 2050 to net-zero emissions. Canada is aiming to reduce its emissions by 40 to 45% from 2005 levels by 2030, in line with the Paris Agreement.
- Fiji: The Fijian Parliament passed the Climate Change Act in 2021 to institutionalize Fiji's obligations under the Paris Agreement. Moreover, it is in the process of strengthening the mandates and oversight functions of its committees, which will, for example, allow the Committee on Natural Resources to undertake inquiries on issues like the illegal destruction of coastal mangroves.
- Finland: The new Climate Change Act was enacted by Parliament and entered into force in 2022. It aims to achieve carbon neutrality by 2035, the most ambitious target in the world.
- Pakistan: Parliament now meets all its energy requirements through solar panels. Moreover, it has established parliamentary task forces that operate in national and provincial assemblies, closely overseeing progress on renewable energy targets and the SDGs.
- Suriname: Parliament established a committee on climate change and the environment, which has conducted various activities. These include capacity-building programmes and workshops on nationally determined contributions, inter-parliamentary meetings on climate change and disaster risk reduction, and partnerships with local environmental NGOs.

[1] Chad and Niger were added to preambular paragraph 27 in the final text of the resolution.

- Ukraine: Despite the war, the Ukrainian Parliament has established a sub-committee on climate change. It has also endeavoured to become greener by going paperless.
- United Arab Emirates: The UAE is seeking to reach carbon neutrality by 2050. The Federal National Council has enacted several laws to find the appropriate balance between economic growth and environmental responsibility. The UAE has invested over US$140 billion in renewable energy projects in various countries.
- Uruguay: Multiple laws to address climate change have been enacted by Parliament. These include the Forest Act, which seeks to maintain 100% of the current area of native woodland; the Law on Integrated Waste Management, which promotes the circular economy; and the National Energy Policy, which has decarbonized the electricity grid, with 98% of Uruguayan electricity coming from renewable sources.

Other delegations that took the floor during this segment were from: Australia, Bangladesh, Belarus, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Cabo Verde, India, Madagascar, Mexico, Portugal, Seychelles, Thailand and Zambia.

In closing, the IPU President thanked the delegates who had participated in this segment and encouraged all Members to actively engage in the upcoming reporting exercise. A similar accountability segment will be convened in the context of the 147th Assembly.

6. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 15 March 2023, ***Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain)*** and ***Mr. M. Bouva (Suriname)*** introduced the Manama Declaration on *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance* (see page 43). The Assembly unanimously endorsed the Manama Declaration.

Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), co-Rapporteur of the resolution of the Standing Committee on Peace and International Security, presented the resolution *Cybercrimes: The new risks to global security* (see page 44). The Assembly adopted the resolution by consensus with reservations expressed by India on one paragraph and by the Russian Federation on two paragraphs.

Ms. A. Mulder (Netherlands), co-Rapporteur of the resolution of the Standing Committee on Sustainable Development, presented the resolution *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests* (see page 48). The Assembly adopted the resolution by consensus with reservations expressed by India on 13 paragraphs and by the Russian Federation on one paragraph.

The Assembly took note of the reports of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, presented by its President, ***Mr. A. Gajadien (Suriname)***, and of the Standing Committee on United Nations Affairs presented by its acting President, ***Mr. L. Wehrli (Switzerland)*** (see pages 63-65). The delegation of Iraq took the floor to highlight the call it had made during a sitting of the Standing Committee on Democracy and Human Rights for increased protection of Muslims around the world.

The Assembly approved the subject items for the resolutions to be drafted by the Standing Committee on Peace and International Security and the Standing Committee on Sustainable Development, for adoption at the 148th IPU Assembly, together with the rapporteurs that would be working on the draft resolutions (see page 39).

A short promotional video on the 147th IPU Assembly, to be held from 23 to 27 October 2023 in Luanda, Angola, was shown.

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the geopolitical groups took the floor: ***Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania)*** on behalf of the African Group, ***Mr. A.R. Al-Salihi (Iraq)*** on behalf of the Arab Group, ***Mr. M. Dick (Australia)*** on behalf of the Asia-Pacific Group, ***Mr. Y.Bolgert (Kazakhstan)*** on behalf of the Eurasia Group, ***Mr. B. Llano (Paraguay)*** on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, and ***Mr. A. Gryffroy (Belgium)*** on behalf of the Twelve Plus Group. They conveyed their thanks to the King of Bahrain and the Speakers of the Shura Council and of the Council of Representatives for hosting the Assembly, as well as to the IPU President, Secretary General and Secretariat, and to all those who had contributed to the organization of Assembly, which had been held in a comfortable and warm atmosphere, conducive to producing successful outcomes. They urged delegates to convey those outcomes, all of which covered important and timely subjects, to their parliaments and to begin work to implement the recommendations therein. They wished delegates safe travel home and looked forward to meeting again in Angola in October 2023.

The African Group made two proposals for amendments to the Statutes, namely the introduction of an earlier deadline for the submission of emergency item proposals to allow the geopolitical groups further time for consultation, and of the possibility for each Assembly to adopt two emergency item resolutions if Members so decided. The Asia-Pacific Group emphasized its intended engagement with non-Member Parliaments in the region in the interests of reaching universal membership of the IPU. The Twelve Plus Group lamented the revocation of visas by the Bahrain authorities for two representatives of the IPU permanent observer Human Rights Watch, who had been due to attend the Assembly, and encouraged the IPU President to respond accordingly.

In his concluding remarks, the ***IPU President*** congratulated the Parliament of Bahrain on the warm reception it had given to delegates. The Assembly had been intense, with many highlights: the adoption of the Manama Declaration, good progress on establishing regional offices, the adoption of an IPU anthem, and the election of a new leadership for the IPU's women and youth bodies. Regarding the proposals from the African Group regarding potential changes to the Statutes, he announced that a process would be put in place to allow submission of potential amendments by Member Parliaments for consideration at the 147th Assembly and potential adoption soon thereafter.

He hoped that delegates had been able to witness first-hand the progress that Bahrain had made in recent years in the areas of democracy, tolerance, economic development and human rights. In reference to the many recent disasters and ongoing crises that the world was facing, he encouraged parliaments to follow three tenets in their work: to lead by example, creating healthy, tolerant and respectful democracies, to ensure that parliaments were inclusive and fully representative of all of society, and to create laws that would uphold the rights and dignity of all. He hoped that the spirit of the Manama Assembly would endure and that Member Parliaments would report on the many successes stemming from its outcomes in Angola in October 2023.

In his concluding remarks, ***Mr. A.B.S. Almusalam, President of the 146th Assembly and Speaker of the Council of Representatives of Bahrain,*** expressed his thanks to the Speakers and members of parliament in attendance for their effective contributions to and active participation in the Assembly and its related meetings. Many of the statements had shown delegates' determination to take parliamentary action to foster peaceful coexistence and dialogue. In the inaugural ceremony, His Majesty the King had urged delegates to work towards a new world economic and political order that would be more equitable and free of hate. The multilateral cooperation of IPU Member Parliaments would be vital in achieving this. The common future of humanity depended on joint action to shape a better future for all.

Noting that Bahrain had been honoured to host the Assembly, he thanked the organizing committee, the IPU Secretariat and the local staff. He further thanked delegates for their participation, looked forward to seeing them again at the 147th Assembly in Luanda and declared the 146th IPU Assembly closed.

211th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 146th Assembly

At its first sitting on 12 March 2023, the Governing Council proposed that Mr. A.B.S. Almusalam, Speaker of the Council of Representatives of Bahrain, be elected President of the 146th IPU Assembly.

2. Report of the IPU President

The Governing Council took note of the report of the IPU President on his activities since the 145th Assembly in Kigali and expressed its gratitude for his initiatives, notably in favour of the promotion of the Sustainable Development Goals and in promoting a parliamentary contribution to the resolution of the war in Ukraine.

3. Report of the Secretary General

The Governing Council took note of the IPU's Impact Report for 2022 presented by the IPU Secretary General. The report provides information on the activities carried out by the IPU in 2022 to implement the IPU Strategy and on their impact. The report includes case studies presenting evidence of change implemented by parliaments with IPU support across the four policy goals identified by the Organization. All in all, in 2022, the IPU had organized 69 national support activities to build capacity in 16 countries, held 73 regional and global events to mobilize and leverage parliamentary action and facilitate learning, and released 26 publications and tools in 11 languages.

4. Financial situation of the IPU

The Governing Council received a report on the financial situation of the IPU as at 31 January 2023 with an updated list of unpaid assessed contributions.

The President informed the Governing Council that due to the unusually early date of this first Assembly of 2023, the external audit process was still under way and could not be completed in time for audited financial statements to be presented to the Governing Council at its current session. The Executive Committee had therefore proposed that approval of the 2022 financial statements and of the Secretary General's financial administration be deferred until the second Assembly of 2023.

Reporting on behalf of the Executive Committee, the Chair of the Sub-Committee on Finance, Ms. J. Alm Ericson (Sweden), noted that the current financial situation of the IPU was healthy and stable and was monitored by the Sub-Committee on Finance during its regular meetings. While global investment markets had had a negative year in 2022, the IPU's investment strategy remained prudent and was providing positive returns for the Organization over the long term. The follow-up of arrears of Members' contributions was one area that needed careful focus and attention. The Executive Committee was grateful that most IPU Members were paying their contributions in full and on time, and that 2023 payments were continuing to arrive at a steady pace. However, the list of Members with arrears remained too long. Ms. Alm Ericson encouraged all Executive Committee members to supplement the constant efforts made by the Secretary General to follow up with those parliaments in arrears by working with the Members in question through their geopolitical groups. She also encouraged new members of IPU committees to help with the mobilization of voluntary funds for activities related to the mandate of their committees, to the best of their abilities.

The Secretary General supplemented the reports with additional details of the financial situation to date and the mobilization of voluntary funds towards implementation of the IPU Strategy. Voluntary funding remained at about one quarter of total revenue, providing a strong and important base for expanding the IPU's programmes while avoiding the risk of over-dependence on external support.

5. Regional offices of the IPU

The Secretary General gave an account of the progress made on the negotiations regarding the establishment of regional offices in Uruguay and Egypt. Exchanges of draft host agreements had taken place between the IPU Secretariat and the Host Governments. These would constitute the first step and once signed would be followed by operational agreements between the IPU Secretariat and the Host Parliaments.

The President of the African Group expressed concern that the African Group had not been consulted about the opening of a regional office in Egypt. This concern stemmed from the fact that the Egyptian Parliament was a member of both the Arab and African Groups and that Egypt was situated on the African continent. A delegate of Zimbabwe explained that while the office would serve the Arab Group, it would also be able to serve the African Group. A delegate of South Africa reminded the Council that the regional offices were only at the stage of pilot projects and that the omission of consultation with the African Group should be corrected. At the final sitting of the Governing Council, the President of the African Group reported that an agreement had been reached with the Parliament of Egypt clarifying that the regional office in Egypt would represent both the African Group and the Arab Group on an equal footing. This was confirmed by the Speaker of the Parliament of Egypt. The Governing Council gave the Secretary General the authority to proceed with further consultations and to conclude the relevant agreements when he was able to ascertain that all the requirements adopted at the Kigali Assembly (see page 72) had been met.

6. Cooperation with the United Nations

When the Governing Council adopted the work plan for the IPU's political project at the United Nations during the Kigali Assembly, it gave the Standing Committee on United Nations Affairs some time to consult and report back on its mandate and working methods. Following discussions in Kigali and during a virtual meeting in January 2023, the Bureau of the Standing Committee agreed on a new mandate and new working methods. These were presented at and adopted by the Standing Committee on United Nations Affairs during its session on 14 March 2023 and, on the Executive Committee's recommendation, subsequently approved by the Governing Council (see page 71).

7. Questions relating to IPU Membership and observer status

On the recommendation of the Executive Committee, the Governing Council approved the request of the Parliament of Liberia to rejoin the IPU. The Governing Council wished the Parliament of Liberia a warm welcome back, and encouraged it to fulfil the obligations that came with membership of the IPU.

The Governing Council also approved the amendments to the *Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings*, aimed at aligning the conditions of this status with the growing number of requests received (see page 68).

The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee not to accept the request for observer status from the League of Parliamentarians for Al Quds and took note that the Executive Committee had upheld its decision of October 2022 not to accept the request of the Association of Secretaries General of Arab Parliaments for observer status.

The Governing Council was apprised of the situation of certain parliaments and adopted a number of recommendations from the Executive Committee. These were divided into the following three categories: (1) non-functioning parliaments; (2) transitional parliaments; and (3) political instability with the potential to impact the functioning of parliament.

The first category included **Afghanistan,** where the Governing Council noted that the situation had worsened since its last sitting. Many parliamentarians who had fled the country following the takeover by the Taliban were still in exile. The Governing Council noted with grave concern the deteriorating human rights situation and the denial of education to women in the country. The Governing Council made a strong appeal for urgent action, including by parliaments, to remedy the situation by keeping channels of dialogue open. In the meantime, the Governing Council decided to maintain its previous decision on the status of Afghanistan within the IPU, i.e. to allow members of the dissolved Parliament to participate in IPU Assemblies in a non-voting observer capacity.

In **Haiti**, the Governing Council learned that the mandate of the Senate, the only remnant of the Parliament of Haiti, had expired in January 2023. In the absence of elections to the House of Representatives, the country stood critically deprived of parliamentary representation. The Governing Council took note of the situation and, upon the recommendation of the Executive Committee, urged the authorities of Haiti to organize elections later in 2023 as foreseen.

No change had occurred to the situation of the parliamentarians of **Myanmar**, who had not been able to meet in person since the military coup. Several of them had been sentenced to death and executed. Most were still in exile and had constituted themselves as the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH), which held remote sittings. The Governing Council decided to maintain its previous decision and, in solidarity with those elected parliamentarians, to allow members of the CRPH to participate in IPU Assemblies in a non-voting observer capacity. The Governing Council also renewed its strong call to stop the ethnic cleansing of the Rohingyas and encouraged the strengthening of global efforts, including by parliamentarians, in support of that call.

The Governing Council was apprised of the status quo in **Sudan,** which had been suspended from the IPU since 2019 following the military coups that had resulted in suspension of the Parliament. The Governing Council expressed its concern as the elections promised had not taken place. The Governing Council decided to maintain the suspension of the Parliament of Sudan until such time as elections had taken place and a fully fledged Parliament could be welcomed back to the IPU.

Burkina Faso was first in the second category. The Governing Council was pleased to learn about the efforts made by the IPU to engage with the authorities of Burkina Faso in view of a return to constitutional order**.** Upon the invitation of the IPU Secretary General, a delegation led by the Speaker of the Transitional Legislative Assembly (TLA) had visited the IPU Headquarters in Geneva on 9 February 2023. During that visit, the Secretariat of the IPU and the TLA had agreed to work together closely to support the TLA in the execution of its mandate, by setting out a road map for implementing the recommendations of the IPU governing bodies. In addition, the TLA delegation had met with the Executive Committee on the occasion of the 146th IPU Assembly in Manama. The delegation had used that opportunity to express gratitude to the IPU governing bodies for keeping open channels of dialogue and cooperation during the difficult times the country was facing. The delegation had given assurances to the Executive Committee that it would comply with the recommendations of the IPU governing bodies and respect the timeframe for a return to normality by July 2024. In light of this commitment, the Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to maintain the membership of Burkina Faso and to urge the authorities to scale up efforts to implement the road map, with a view to its completion by July 2024.

The Governing Council was informed that, in **Chad,** the consultations undertaken by the Transitional National Council (CNT) with various stakeholders to draft a new constitution were still underway. New elections were to be held by October 2024. The Governing Council also heard an update on the technical assistance that the IPU was providing to the staff of the CNT as per the Governing Council's recommendations to support this transitional body. The Governing Council took note of this development and, upon the recommendation of the Executive Committee, agreed to maintain the previous position of the IPU governing bodies, expressing the strong wish that the process in place should be accelerated with a view to organizing elections as planned.

For **Guinea,** the Governing Council was informed that the transitional period established by the military authorities had been reduced to 24 months starting from January 2023. Since the beginning of the crisis, the IPU governing bodies had decided to maintain the membership of Guinea and to provide support to the transitional legislative body of the country to work towards a return to constitutional order. The IPU Secretary General had been engaged in discussions with the body and the Speaker was very keen to move ahead with this undertaking. A delegation was planning to come to Geneva to explore avenues to implement the initial recommendations of the governing bodies. In the meantime, the Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to maintain its previous position, i.e. to maintain the membership of Guinea and to continue to engage with the transitional legislative body with a view to speedy recovery and a return to constitutional order.

Regarding **Mali**, the Transitional National Council (CNT) was functioning as a legislative body and had adopted an electoral law that was promulgated in June 2022. However, the constitutional referendum foreseen for March 2023 had been postponed. Nonetheless, parliamentary elections were due to take place in October and November 2023 so it was hoped that by the end of 2023 a parliament would have been established in Mali. The Governing Council took note of this development and endorsed the recommendation of the Executive Committee to urge the Secretary General to continue engaging with the CNT, including through the provision of technical assistance.

Concerning **Libya,** the Governing Council learned with regret that there was still a multiplicity of governance institutions in the country, as well as a continuing reluctance to actually organize elections as foreseen by the political authorities. The Governing Council was informed that the Secretariat of the IPU was continuing to monitor the situation closely and took note that the parliament recognized by the IPU, based in Tobruk, had now moved to Benghazi. The Governing Council endorsed the recommendation of the Executive Committee to urge the Libyan authorities to organize elections as soon as possible and resolved to review the situation at the 147th IPU Assembly. The Governing Council also took note of the request of the Deputy Speaker of the House of Representatives for increased assistance from the IPU.

In **South Sudan**, disagreements between the different political parties had been resolved and the opposition, which had boycotted the proceedings of the Transitional National Legislative Assembly (TNLA), had resumed their participation in the work of that Assembly. A constitutional drafting process was in place and was due to conclude in February 2024. Discussion on the support the IPU could bring to the TNLA was under way. The Governing Council took note of these positive developments and encouraged the authorities to continue to work along those lines with a view to bringing about a return to normality in the country.

In the third category, **Guinea-Bissau** had experienced a long crisis worsened by a recurrent conflict between the executive and legislative branches. Elections had been due to take place following the dissolution of the Parliament in May 2022, but had not yet materialized. The Governing Council took note of the situation and expressed the strong wish that elections be scheduled to take place soon so that it could welcome a new fully fledged Parliament to the IPU.

In **Palestine**, elections had been due to take place in 2022 but had not gone ahead because of several obstacles raised by a variety of stakeholders in the region. No new dates had been set for those elections. The Governing Council took note of the situation and, as in the past, called for elections to take place as soon as possible. The Governing Council also took note of the information shared by the Deputy Speaker of the Palestinian National Council (PNC) related to the contingencies for the organization of those elections. The Governing Council reiterated its call for both Israel and Palestine to engage in a strengthened dialogue to find appropriate solutions.

Concerning **Tunisia,** following the adoption of a new Constitution in July 2022, elections took place in December 2022 and January 2023, albeit with low turnout. On the recommendation of the governing bodies of the IPU, the Secretary General had engaged with the Tunisian authorities, including the Head of State, the Ambassador in Geneva and, most recently in a conversation in Geneva, with the Tunisian Minister of Foreign Affairs. Those stakeholders had confirmed that that they welcomed the IPU's

support with a view to bringing about more stability in the country and more stringent parliamentary efforts to help the governance process in Tunisia. Taking note of those developments, the Governing Council asked the Secretariat to engage with the newly elected Parliament.

The Governing Council was apprised of the recent developments in the **Bolivarian Republic of Venezuela**, including agreements between the Maduro regime and the opposition. In recent municipal elections, the opposition had won several seats including in Maduro strongholds. Recently, a delegation of the National Assembly elected in 2020 had visited the IPU Headquarters and briefed the Secretary General on the current political developments, giving assurances that things were moving in the right direction. The Governing Council endorsed the dialogue and expressed its wish that the IPU continue to engage with both the National Assembly elected in 2015 and that elected in 2020, and that it accept a delegation from the Bolivarian Republic of Venezuela as observers to IPU Assemblies only if composed of members of both those Assemblies. The Governing Council also wished to express the IPU's availability to engage in dialogue with all parties to support progress towards open and transparent elections.

The last country of this third category was **Yemen**, where there were no developments to report. The Governing Council urged the international community to step up its efforts to resolve the ongoing crisis in Yemen.

8. Future inter-parliamentary meetings

The Governing Council approved the list of future meetings and other activities to be funded by the IPU's regular budget and by external sources (see page 86). It was confirmed that the 147th Assembly would take place in October 2023 in Luanda, Angola and the 148th Assembly in Geneva, Switzerland in March 2024.

9. Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

On 13 March 2023, the IPU Task Force met for an eighth time. Task Force members acknowledged that the situation on the ground and current geopolitics did not provide the necessary circumstances for a ceasefire to be implemented, nor for both parties to be brought to the same table. However, the Task Force restated its commitment to pursue spaces of dialogue in a bilateral manner, to meet more often, and to identify with both delegations possible ways to ease the humanitarian consequences of the war (see page 79).

The Task Force proposed to engage both the Ukrainian and Russian delegations on the following points, identified as elements in which a level of convergence could be achieved: nuclear safety, i.e. refraining from military attacks in the proximity of nuclear power plants; food security, i.e. enhancing the current grain deal facilitated by the United Nations and Türkiye; protection of environmentally vulnerable sites; and access to and exchange of prisoners of war.

Attending the meeting in separate hearings, the delegations from both Ukraine and the Russian Federation welcomed the work of the Task Force. They reiterated its importance, noting that the IPU was one of the last forums in which both parliaments were still present. They also noted that the unique strengths of the IPU included good and long-standing relations with both delegations, access to influential decision-makers, and a strong network of partnerships within the global parliamentary community.

The two delegations accepted the Task Force's proposal to focus on specific points where small steps forward could be made, and expressed their interest in receiving a more detailed proposal from the Task Force. They agreed to examine such a document and to respond to the Task Force with their views.

10. Reports of committees and other bodies

The Governing Council approved the recommendations contained in the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young Parliamentarians, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee on Middle East Questions, the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the Group of Facilitators on Cyprus, the Gender Partnership Group, the Advisory Group on Health, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG), and the Working Group on Science and Technology. The Council endorsed the new appointments to those bodies (see page 35).

The Governing Council adopted decisions concerning 193 parliamentarians in 10 countries submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP).

11. IPU Anthem

The Governing Council approved the proposal of the Executive Committee to adopt the piece written by Mr. Pedro Halffter as the IPU Anthem.

The Secretariat will commission a professional chamber orchestra to record the official version of the Anthem, which will then be played at the beginning of each IPU Assembly, starting with the 147th Assembly in Luanda, Angola.

12. IPU Cremer-Passy Prize

Based on lessons learned from the first edition of the Prize and on the recommendation of the Executive Committee, the Governing Council approved a series of amendments to the prize Rules (see page 69).

The changes included integrating an evaluation matrix into the Rules, implementing a more equitable system for the distribution of the Prize Selection Board's votes, and tasking the geopolitical groups with selecting a single candidate from their regions, with a second candidate as an alternate.

In line with the IPU's 2022–2026 Strategy and its focus on climate action, as well as the launch of the new IPU campaign *Parliaments for the Planet* during the Assembly, the Governing Council also approved the proposal by the Executive Committee to award the 2023 prize to an MP or a group of MPs who had made an outstanding contribution to climate action.

289th session of the Executive Committee

1. Debates and decisions

The Executive Committee held its 289th session across five sittings: the first online on 5 December 2022, and the remaining four in-person in Manama, Bahrain on 9, 10 and 14 March 2023.

The President of the IPU chaired the meetings and the following members took part in at least one sitting:

Mr. A. Kharchi (Algeria), Mr. J.M. Insulza/Ms. C. Mix (representing Mr. I. Flores, Chile), Mr. F. Marchand (France), Ms. O. Kefalogianni (Greece), Ms. A. Sarangi (India), Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Mr. J.I. Echániz (Spain), Ms. J. Alm Ericson (Sweden), Ms. P. Krairiksh (Thailand), Ms. E. Anyakun (Uganda), Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Ms. B. Argimón (Uruguay)[2], Mr. A. Saidov (Uzbekistan), Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), Ms. S. Albazar (President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians), and Ms. L. Vasylenko (President of the Bureau of Women Parliamentarians)[3]

The Secretary General attended all sittings, assisted by staff members of the Secretariat.

Activities report by the President

The President presented his activities over the last six months since the 145th Assembly in Kigali. His activities had been aimed at reinforcing the visibility of the IPU, supporting the implementation of the IPU Strategy and strengthening good governance. In view of achieving those objectives, the President had given many media interviews, and had always prioritized opportunities for community outreach visits. The Executive Committee concurred with the President that such visits increased the visibility of the IPU, and thanked him for his initiatives and availability for the Organization.

Impact Report

The Executive Committee was apprised of the first impact report of the Secretary General since the adoption of the IPU Strategy for 2022–2026. The Executive Committee highlighted the impressive statistics in this report – 69 activities had been organized in 23 countries and some 73 regional or global events had been held. The Executive Committee congratulated the Secretary General and his team on their commendable dynamism and dedication to the IPU. The Executive Committee encouraged the Secretary General to maintain this high quality of deliverables and thanked those parliaments that had hosted IPU meetings and events.

---

2 Represented by Mr. R. Lozano on 14 March 2023.
3 Represented by Ms. H. Ramzy Fayez on 9 March 2023.

The Executive Committee expressed the view that this first impact report of the new Strategy was a promising start, setting the tone for the successful implementation of the Strategy. In order to build on those achievements, the Executive Committee recommended that the Secretary General put in place a database of good practices and initiatives that would enable parliamentarians to reinforce their skills and resilience, and to benchmark their efforts against other parliaments.

The Executive Committee also recommended that the Secretary General strengthen the monitoring and evaluation mechanism for the activities implemented so as to consolidate their sustainable impact.

The Executive Committee noted with satisfaction progress made in the implementation of the communications strategy with regard to the increasing presence of the IPU on social networks and the support provided to Members during Assemblies. The Executive Committee encouraged the Secretariat to maintain this momentum, which had proven to be a determining tool in the implementation of the IPU Strategy.

The Executive Committee renewed its appeal in favour of the participation of national parliamentary delegations in UN events as part of the IPU's commitment to encourage the mobilization of parliamentarians to address global challenges.

The Executive Committee called for awareness-raising efforts, particularly among Speakers of Parliament, on various issues in light of the authoritative contribution that high-level parliamentarians could make to the decision-making process. The Executive Committee also stressed the importance of the IPU's work to defend the human rights of parliamentarians and deplored the continuing prevalence of violence against women and the practice of female genital mutilation.

The Executive Committee expressed its great concern regarding the denial of education to women in Afghanistan. It condemned this violation of human rights and made a strong appeal for urgent action, including by parliaments, to remedy that situation.

Parliaments for the Planet

The Executive Committee reviewed progress with this campaign, which aims at raising awareness among parliamentarians of the growing threat that climate change poses to humanity. The campaign also highlights the need for urgent action to minimize the most devastating potential impacts of climate change and help the most vulnerable people and countries. Parliamentarians are in the driving seat of global efforts and the campaign emphasizes several ways in which they can make a defining contribution, including:

- Using their legislative and budgetary powers to ensure strong laws are put in place and that they are funded properly
- Holding governments to account on their commitments to the Paris Agreement to "allow all people to live on a healthier planet with warming limited to 1.5 degrees Celsius above pre-industrial levels"
- Leading by example: parliamentarians also have a responsibility to reduce their own emissions, become greener, and become climate champions to inspire others

The Executive Committee endorsed the launch of the campaign, which subsequently took place during the Governing Council's sitting on 12 March 2023.

Questions relating to IPU membership and the situation of certain parliaments

The Executive Committee noted with satisfaction that efforts in favour of increased membership had started to pay off and endorsed the request for reaffiliation of the Parliament of Liberia, one of the founding Members of the Organization. It also welcomed the participation in Manama of high-level delegations from the Bahamas and Kiribati in an observer capacity in view of possible future IPU membership. Members of the Executive Committee encouraged Member Parliaments to redouble their efforts to encourage the small number of national parliaments that were still missing from the IPU to join as soon as possible in the interests of universal membership.

The Executive Committee was apprised of proposed amendments to the *Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings* (see page 68), as requested by the governing bodies. Firstly, permanent observer status would henceforth be granted upon the recommendation of the Executive Committee following a careful examination of the structure, funding, mission statement, programme of work and track record of the organization concerned with a focus on impact and deliverables.

Secondly, permanent observer status would generally be reserved for parliamentary organizations in line with the IPU's commitment to foster inter-parliamentary dialogue and cooperation, as well as for organizations with which the IPU had established a close and mutually beneficial relationship.

Thirdly, observers would henceforth be expected to pay a token registration fee, to be determined by the Executive Committee, for participation in IPU Assemblies. However, the United Nations and related organizations, as well as observers contributing directly to the programme of the Assembly, would be exempt from such fees.

Finally, the categories of permanent observers would be restructured as follows: United Nations and related organizations, parliamentary assemblies or associations, international non-governmental organizations, international political party federations, and other partner organizations.

As part of the same process, it had been noted that two observers had not had any communication with the IPU Secretariat for several years and would thus be removed from the list of observers, namely the International Fund for Agricultural Department (IFAD) and the Organization of American States (OAS).

The Executive Committee agreed to submit the amendments to the Governing Council for approval.

The Executive Committee also considered three requests for permanent observer status. Firstly, following consultations with the delegation of Palestine, the Executive Committee decided not to accept the request of the League of Parliamentarians for Al Quds for permanent observer status. Secondly, a new request had been received from the International Parliamentarians' Congress and the Executive Committee decided to defer its decision pending the collection of additional information about the organization. Finally, following further consultations with the President of the Association of Secretaries-General of Arab Parliaments, the Executive Committee upheld its decision of October 2022 not to accept the Association's request for observer status and propose that it continue to engage with the IPU via the global Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP).

Preparations for the 146th IPU Assembly

The Executive Committee was briefed on preparations for the 146th Assembly and took note that preparations were proceeding normally. The Executive Committee also took note of information from the Secretary General that the Bahraini authorities had decided to revoke the visas that had been granted to two officials of Human Rights Watch, an IPU observer, for the purposes of attending the Assembly.

Future inter-parliamentary meetings

The Executive Committee reviewed the list of future inter-parliamentary meetings.

Regarding the 147th IPU Assembly, initially scheduled to take place in Geneva, the Executive Committee recommended holding it instead in Luanda at the invitation of the Parliament of Angola. The Executive Committee believed that holding the 147th Assembly in Angola would be a valuable opportunity for the country, following the various tragedies it had experienced during its recent history, and would support its efforts to rebuild democracy and the rule of law.

The Executive Committee met with the Angolan organizing committee and was apprised of preparations being made for the Assembly. The members of the Executive Committee took the opportunity to request that specific attention be paid to guaranteed issuance of visas, reliable and efficient transportation arrangements, provision of accommodation at preferential rates near to the Assembly venue, and the presence of qualified medical staff to provide required care to all participants.

IPU Anthem

Following the Governing Council's decision to introduce an IPU Anthem, the IPU Secretariat was tasked with drafting terms of reference and identifying a process. After consulting music experts, the Secretariat published a request for proposals and gave potential composers six months to submit their entries. By 31 December 2022, the IPU Secretariat had received 19 submissions.

The Secretariat enlisted the help of a music expert to narrow the selection down to a shortlist of two submissions, taking into account the musical properties of each piece and its suitability as an anthem.

The Executive Committee voted on those two proposals and recommended that the piece composed by Mr. Pedro Halffter become the IPU Anthem, to be played at the beginning of each IPU Assembly and other IPU events. The Executive Committee decided to submit the selected piece to the Governing Council for approval.

IPU regional offices

At its 210th session during the 145th IPU Assembly in Kigali, Rwanda, the Governing Council had endorsed the Executive Committee's conclusion relating to the establishment of IPU regional offices, based on the following modalities:

(a) the principle of opening regional offices;
(b) the requirements for opening those offices;
(c) taking note of the offers from Uruguay and Egypt;
(d) the request to the Secretary General to undertake consultations with those two countries and to report on the outcome at the next session of the Governing Council.

The Secretary General designated the IPU Director of Support Services to be the focal point for these consultations on his behalf. Several exchanges and virtual meetings had then taken place with the Parliaments of Uruguay and Egypt.

In the case of **Uruguay,** two meetings took place between the IPU focal point and representatives of the Parliament and the Ministry of Foreign Affairs, on 23 January 2023 and on 13 March 2023. During the January meeting, it was decided as follows:

- The first step would be for a host country agreement to be concluded between the IPU and the Government of Uruguay.
- This would then be followed by an agreement between the Host Parliament and the IPU.

On the basis of several template host country agreements between the Government of Uruguay and other similar international organizations, the IPU Secretariat has prepared a host country agreement that it has submitted to the government authorities for discussion. Once these discussions are concluded, the next steps will consist of drafting an agreement between the IPU and the Parliament that will address staffing, administrative and budgetary issues, as per the requirements for opening regional offices (see page 72).

In the case of **Egypt,** the Parliament and the IPU Secretariat exchanged draft host country agreements. At a meeting between the IPU Secretariat and the Parliament of Egypt on 1 March 2023, the Secretary General of the Parliament committed to providing the IPU Secretariat with comments from the Ministry of Foreign Affairs on the template provided by the IPU.

When the question of timelines was raised, the IPU President suggested that agreements be signed at the earliest opportunity, if possible before the next meeting of the Executive Committee (to be held in Lisbon on 29 June 2023), if the hosts were ready. The Executive Committee agreed that it was important to get the administrative and legal aspects in order before signing these agreements.

The IPU political project at the United Nations

During its session in Kigali in October 2022, the Executive Committee had endorsed the roadmap for the IPU political project at the United Nations. In light of this roadmap, extensive consultations had taken place with the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs with a view to fine-tuning its mandate and working methods. In line with the same approach used during the roadmap process, the Standing Committee on United Nations Affairs submitted to the Executive Committee a document outlining proposed new modalities and working methods (see page 71).

The Executive Committee endorsed the modalities and working methods set out in that document and recommended that the Standing Committee continue with its work on that basis.

Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

The Executive Committee received an update on the work of the Task Force and took note of its recommendations and intended next steps (see page 79). The Executive Committee renewed its thanks to the Task Force members for their dedication to this noble cause. The Executive Committee decided to urge all IPU Member Parliaments to support the members of the Task Force in light of the importance of their work.

Working Group on Transparency, Accountability and Openness

The Executive Committee heard the report of Ms. J. Alm Ericson (Sweden), Chair of the Working Group, on current developments in accordance with its roadmap. The Working Group was provided with a draft Code of Conduct for Governance Officials. While near completion, this draft Code of Conduct needed to be further developed to include the creation of a new body which would assess and, if necessary, investigate complaints of misconduct and receive declarations of interests. As this body did not yet exist in the IPU governance structure, further discussions within the Working Group and the Executive Committee would need to take place. At a later stage, amendments to the IPU Statutes would be necessary to implement this Code of Conduct.

The Chair of the Working Group took note that as part of its digitalization strategy, the IPU Secretariat had prepared an IT User Policy which was shared with the Working Group. This policy would be shared within the Secretariat as an Administrative Instruction for all IPU personnel. It would contribute to enhancing accountability and transparency within the Secretariat and increase IT security.

The Secretary General also informed the members of the Executive Committee about the work on an anti-harassment policy for IPU meeting and events, which had been presented to the Gender Partnership Group for review.

The Executive Committee thanked the Working Group and the Secretariat for the work performed.

IPU Cremer-Passy Prize

Based on experience gained from the first edition of the Prize, the Executive Committee recommended that the Governing Council approve a series of proposed amendments to the Rules, including the integration of an evaluation matrix and the implementation of a more equitable system for the distribution of votes (see page 69).

2. Sub-Committee on Finance

The Executive Committee heard the report of Ms. J. Alm Ericson (Sweden), Chair of the Sub-Committee on Finance, on the financial situation of the IPU and the mobilization of voluntary funding. The Sub-Committee on Finance had met virtually on 6 March 2023 to prepare and facilitate the Executive Committee's consideration of financial and budgetary matters. It had carefully examined the current financial situation and an update on voluntary funding. The external audit process was still under way and could not be completed in time to present audited financial statements at the current Assembly. The Sub-Committee on Finance therefore proposed that approval of the 2022 financial statements and of the Secretary General's financial administration be deferred until the second Assembly of 2023.

The Chair of the Sub Committee noted that the current financial situation of the IPU was healthy and stable. She drew attention to the fact that the arrears of assessed contributions from Members remained a matter of concern and asked for support from the geopolitical groups in following up on arrears. The Sub-Committee had noted the success of the IPU in attracting voluntary contributions and encouraged new members of IPU bodies to help with soliciting voluntary funds to support activities related to the work of their committees. The Secretary General and his team provided further details to the Executive Committee on the financial documents presented.

The Executive Committee thanked the Sub-Committee and the Secretariat for the work performed and appointed the Chair of the Sub-Committee to report to the Governing Council on its behalf.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 35th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 11 and 14 March 2023. It brought together 228 participants, including 186 parliamentarians (161 women and 25 men) from 66 countries and representatives from various international organizations.

The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. L. Vasylenko (Ukraine), opened the session. The Forum elected Ms. H. Ramzy Fayez, member of the Shura Council of Bahrain and First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, to the Presidency of its 35th session. The First Deputy Speaker of the Shura Council of Bahrain, Mr. J. Fakhro, and the IPU President, Mr. D. Pacheco, welcomed the participants to the Forum and to the 146th IPU Assembly. The IPU Secretary General was in attendance.

As their contribution to the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Peace and International Security entitled *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. They highlighted how women and girls were targets of technology-facilitated gender-based violence, including online sexual harassment, threats, stalking, bullying and sexist hate speech. They agreed that it was urgent to prevent and address such cybercrimes with comprehensive, gender-sensitive and victim-centric legislation. It was also urgent to address the under-representation of women in the cybersecurity sector. The Forum subsequently proposed to the Standing Committee a series of amendments to the draft resolution. All the proposed amendments were included in the resolution.

The Forum also held a panel discussion on *Parliamentary leadership in addressing insecurity and crises: Putting gender equality at the centre of water security, climate resilience and peace sustainability*. Participants agreed that it was crucial to increase women's participation at all levels in these fields. Gender responsive strategies and measures were needed in water management, climate change mitigation and peace processes, as well as reconstruction and recovery efforts.

At its sitting on 14 March 2023, the Forum held elections to replace half of the regional representatives, whose terms had ended, and two further regional representatives, one for the African Group and one for the Twelve Plus Group, to fill seats that had also become vacant. Details of the newly elected members of the Bureau can be found on page 35. Based on a proposal by the Bureau, the Forum elected Ms. C. López Castro (Mexico) to the post of President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. F. Ilimi (Algeria) to the post of First Vice-President of the Bureau, and Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt) to the post of Second Vice-President of the Bureau.

2. Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Forum of Young Parliamentarians was held on 12 March 2023. It brought together 100 participants, including 60 parliamentarians (22 young women and 38 young men) from 58 countries, as well as representatives from various organizations. The meeting was presided over by Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

In her opening remarks, Ms. Albazar reflected on the successes of the Board over the last two years. She emphasized the importance of sustaining the new initiatives created during the Board's tenure, such as the Empowerment Series of online briefings. The IPU President also attended the Forum and highlighted the importance of elevating the voice of youth in the IPU's work.

Taking stock of recent developments in youth participation in their respective countries, the young MPs shared good practices on the creation of youth caucuses, the election of young politicians to leadership positions, and increased efforts by political parties to empower young MPs. The members of the Forum highlighted their commitment to the *I Say Yes to Youth in Parliament*! campaign and showcased efforts undertaken in its implementation.

Youth overview reports to contribute youth perspectives on two draft resolutions were presented. The young MPs highlighted the importance of special measures to protect young people from harm online, including through education and awareness-raising. They also underlined the holistic relationship between the environment and health, and called for more sustainable models of consumption and production.

The Forum approved the nominations made by the geopolitical groups for membership of the Board of the Forum of Young Parliamentarians for the period 2023 to 2025. The new Board then held a meeting, at which it elected Mr. D. Carden (United Kingdom) as its President.

The Forum appointed Ms. O. Rudenko (Ukraine), member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, to prepare a youth overview report on the resolution *Orphanage trafficking: The role of parliamentarians in reducing harm*, which will be proposed for adoption at the 147th IPU Assembly.

The Board of the Forum of Young Parliamentarians, having taken stock of youth participation at the 146th Assembly at its meeting earlier that day, resolved that there remained more work to do to further advance youth participation at the IPU, including by amending the Statutes and Rules to promote participation by younger MPs in IPU Assemblies and to enhance the attendance of Board members. Lowering the age limit to be considered a young MP was also identified as a necessary way forward.

3. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians held its 171st session from 10 to 14 March 2023. Mr. S. Cogolati (Belgium), President, Ms. M. Odhiambo (Kenya), Vice-President, Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of the Congo), Ms. L. Quartapelle (Italy), Ms. A. Reynoso (Mexico), Ms. A. Gerkens (Netherlands), Mr. M. Hussain Sayed (Pakistan), Ms. C. Asiaín Pereira (Uruguay) and Mr. H. Kamboni (Zambia) participated in the session. Mr. E. Blanc (France) was unable to take part in the session.

During the session, the Committee examined the situation of 249 parliamentarians (30% of whom were women) in 14 countries. New cases concerning four parliamentarians were declared admissible in the following countries: the Democratic Republic of the Congo (two MPs) and Uganda (two MPs). One case, concerning 50 parliamentarians from South Africa, was declared inadmissible. The Committee also held 11 hearings (three of which took place online) with national delegations and complainants.

The Committee submitted decisions to the Governing Council for adoption on the situation of 193 parliamentarians in the following countries: Cambodia, Democratic Republic of the Congo, Eswatini, Iraq, Libya, Pakistan, Senegal, Somalia, Uganda and Venezuela (Bolivarian Republic of).

4. Committee on Middle East Questions

A sitting of the Committee on Middle East Questions was held on 12 March 2023, with 12 members in attendance. Members emphasized their commitment to working together based on mutual comprehension and constructive dialogue.

The Committee heard a briefing on the first IPU Science for Peace Schools session, held at the European Organization for Nuclear Research (CERN) in Geneva, Switzerland, from 5 to 9 December 2022, on the theme *Dealing with water scarcity: An opportunity to rebuild peace with Science*. The session aimed to help foster a positive environment for cooperation by proposing alternative technologies to lessen tensions related to water scarcity, thus encouraging coexistence between nations. A follow-up conference for parliamentarians will be held in Viet Nam in June 2023. The second Science for Peace Schools session will be held in July 2023, focusing on the theme of climate change. This will be followed by a conference for parliamentarians on the sidelines of COP28, which will take place in the United Arab Emirates in November and December 2023. Members thanked the IPU and CERN for this unique and innovative initiative for peace.

Members heard a report from the IPU Secretariat on the Committee's activities since the 145th IPU Assembly. In November 2022, the Secretariat signed a technical cooperation agreement with the House of Representatives of Yemen, based in Seiyun. The IPU Secretariat has also engaged with the Parliament of Libya, based in Benghazi, regarding efforts to rebuild functioning institutions.

Mr. M. Lassouaoui, from the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), briefed members on the Agency's crucial role in providing aid to Palestinian refugees in the region. Nonetheless, the situation and living conditions of Palestinian refugees is deteriorating rapidly owing to numerous crises in the region. This situation is further compounded by the financial crisis facing UNRWA due to a lack of funding, which is hindering its ability to fulfil its mandate. In the absence of a just and durable solution to the conflict, parliamentarians have a key role to play in providing UNRWA with the financial resources required.

The IPU Secretariat briefed members on the current situation in Israel and Palestine. The Committee expressed its alarm at the critical situation following a significant surge in violence, including attacks by settlers, since the beginning of 2023, including some of the deadliest incidents in nearly 20 years. Members stressed the centrality of the crisis in Israel and Palestine to the Committee's mandate and agreed to set up a focus group on Israel and Palestine. Other focus groups, including on the crises in Yemen and Libya, should also be established. Members also agreed to hold two Committee sittings at each Assembly to allow sufficient time to focus on the multiple crises occurring in the Middle East.

The Committee agreed to visit the region in 2023, including Israel, Jordan and Palestine. The visit, which will aim to establish real dialogue with stakeholders and gain an in-depth understanding of the situation, will provide an opportunity to promote rapprochement and to advance reconciliation in the region.

5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 14 March 2023.

The Committee heard an update on recent developments with regard to specific IHL and refugee crisis situations, including in Afghanistan, Myanmar and Ukraine. In general, Committee members noted with concern the multiplication of situations of conflict and the growth in the numbers of men and women, boys and girls having to flee to escape from violence and persecution. In the three countries reviewed, the great majority (70%) of those fleeing conflict were women and girls. In the case of Ukraine, this number was as high as 90%. These situations are becoming more and more complex, and new dimensions, such as the impact of climate change, or economic and social challenges in host countries, also need to be factored in when providing assistance and support. The prevalence of gender-based violence was also emphasized. Impunity, including of non-State actors, and the question of war crimes were raised and will be discussed at the next session of the Committee.

The Committee called on parliaments to discuss support efforts, noting that there was a strong need to build multilateral cooperation to respond to the dramatic situations faced not only in Ukraine but also in other parts of the world. Refugees from Afghanistan and Myanmar, as well as populations affected by the earthquake in the Syrian Arab Republic and Türkiye, need urgent help and assistance. Committee members also highlighted the need to provide support to host countries.

The Committee made a special plea with regard to the situation of Afghanistan. Life-saving efforts have become a priority for support agencies involved in the country. The Committee stressed the importance of securing access to health care and education for women and girls.

The Committee discussed preparations for the Global Refugee Forum (GRF) that will be held in December 2023. The GRF will provide an opportunity to take stock of progress in the implementation of the *Global Compact on Refugees* (GCR). IPU Members are invited to follow up on their country's pledges in that regard (see: https://globalcompactrefugees.org/index.php/). The Committee also encouraged parliaments to further engage in the implementation of the GCR with new pledges.

The Committee discussed work towards the universalization and implementation of the *Anti-Personnel Mine Ban Convention*. It agreed to organize a global virtual webinar on the issue as a way to raise awareness and to support further engagement by parliaments. It also discussed the *Convention on Cluster Munitions* and agreed to begin work towards a similar objective of universalization and effective implementation.

Finally, the Committee noted that one of its members, Ms. E. Afanasieva (Russian Federation), had not attended the last three Committee sessions. In accordance with its Rules, the Committee therefore asked for the seat to be declared vacant.

6. Group of Facilitators for Cyprus

The Group of Facilitators for Cyprus met on 11 March 2023. The meeting was attended by all three Facilitators – Mr. S. Cogolati (Belgium), Ms. L. Quartapelle (Italy) and Mr. L. Wehrli (Switzerland) – as well as by three members of the House of Representatives of the Republic of Cyprus and four representatives of the Turkish-Cypriot political parties.

The parties reiterated their determination to end the current impasse and resume negotiations to reach a solution to the Cyprus problem, on the basis of a bi-zonal, bi-communal federation, as stipulated in relevant UN Security Council resolutions and the European Union values and principles.

They also acknowledged the need for closer cooperation in managing natural disasters, in view of the deadly earthquakes in the Syrian Arab Republic and Türkiye.

7. Gender Partnership Group

The Gender Partnership Group held its 47th session on 10 and 14 March 2023. In attendance were the Chair, Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), and members Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) and Ms. L. Vasylenko (Ukraine). Mr. J.I. Echániz (Spain) joined the Group for the dialogue session with the delegation of Maldives.

The Group reviewed the composition of delegations at the 146th Assembly. As at 15 March 2023, 34.5% of the delegates at the Assembly were women (see page 83). In absolute terms, this is one of the highest numbers of women delegates attending any in-person IPU Assembly. In Manama, 37 delegations out of 136 (or 27.2%) were gender-balanced, namely composed of 40% to 60% women

or men. This is a slight decrease relative to the last Assembly, when 29.4% of delegations were gender-balanced (35 out of 119 delegations). The aforementioned 37 gender-balanced delegations attending the 146th Assembly are listed on page 84.

Of the 136 delegations present, 131 were composed of at least 2 delegates, of which 21 were all-male (16%). In addition, three delegations of two or more delegates were composed entirely of women. These 24 single-sex delegations were from the parliaments of the following States: Argentina, Brazil, Cambodia, Chad, Comoros, Ethiopia, Finland, Gabon, Georgia, Italy, Madagascar, Malaysia, Mali, Malta, Mongolia, Myanmar, Qatar, Seychelles, Singapore, Slovakia, Somalia, Tonga, Yemen and Zimbabwe. In addition, there were five single-member delegations attending the Assembly: Lithuania, Monaco, Paraguay, Sierra Leone and Turkmenistan. All in all, 14 delegations were subject to sanctions at the Assembly, versus 11 at the last Assembly.

During its session in Manama, the Group reviewed and commented upon a first draft of the IPU's Policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events. The aim is to have the policy ready for the next IPU Assembly.

As per its mandate, the Group held a dialogue session with the delegation of Maldives attending the 146th Assembly, in view of the country's forthcoming elections in 2024.

The delegation of Maldives highlighted the particular difficulties facing women in politics in the country, including cultural norms, sexist stereotypes, violence against women in politics (especially online violence), and the challenges of juggling the responsibilities of private and public life.

At the 2019 elections, women's representation in parliament fell from 5.9% to 4.6%. In Maldives, there are currently 4 women and 83 men MPs. Of these four women, one is Deputy Speaker and the other three are committee chairs. Women also hold 36% of ministerial portfolios. In 2019, an electoral quota was introduced, with 30% of local council seats allocated to women. As a result, women candidates found it easier to gain election to positions of responsibility in local government at the 2021 elections. Efforts are under way to introduce quotas or temporary special measures for the 2024 legislative elections, with a view to increasing women's representation in parliament to 33%. Bringing in such measures would require support from political parties and male parliamentarians.

The Gender Partnership Group welcomed the exchanges and said it was heartened to see the progress made in the past four years. With the elections on the horizon, now is a pivotal moment. The Group and the IPU stand ready to provide support in terms of raising awareness, building capacities and mobilizing political will.

8. Advisory Group on Health

The IPU Advisory Group on Health met on 11 March 2023, with 5 out of 12 members in attendance. It welcomed three new members, from Ireland, Pakistan and the United Republic of Tanzania, as well as technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), UNAIDS, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

The Advisory Group discussed ways to strengthen the IPU's relevance in the global health arena and to implement the health component of the IPU Strategy. It agreed that the challenge of health was very broad and that it would not expand its priorities further, but instead retain and address certain key priorities.

The Advisory Group reflected together on the importance of human rights obligations in health-related work. Restrictive laws and policies are still limiting or blocking access to services. There is a lot that parliamentarians can and should do through public outreach.

The Advisory Group decided to act on its outreach mandate, agreeing to organize a field visit in 2023 to learn about and document practices related to equity in health, in particular for marginalized groups. Pakistan offered to host the Advisory Group.

The Advisory Group also reflected on its rules and practices and agreed to continue this discussion with a view to further strengthening the IPU's relevance and work in the global health arena.
During his report to the Governing Council, the Chair of the Advisory Group launched the joint IPU-WHO handbook *The path towards universal health coverage*. The WHO Director-General sent a video message to mark the occasion.

9. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

A meeting of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) was held on 13 March 2023. During the meeting, the members of the HLAG discussed the results of the three thematic meetings on the *Call of the Sahel*, which were held in late 2022 and early 2023.

The HLAG agreed on the following four overarching principles for engaging with the Sahel countries:

1. Focus on immediate action, not just talking or holding meetings.
2. Harmonize all global activities regarding the Sahel countries with regional and international initiatives.
3. Take into account solutions emerging from the impacted communities: African-led solutions to problems affecting Africa.
4. Rebuild trust at the national and international level between all key stakeholders.

The second thematic meeting on the *Call of the Sahel* was held in Algiers, Algeria on 26 and 27 February 2023 as a joint initiative of the IPU and the National People's Assembly of Algeria. The theme was *Engaging communities in the prevention of violent extremism and addressing the conditions conducive to terrorism*. This meeting was the first of its kind as it brought together 190 participants from diverse backgrounds, with a focus on religious and tribal leaders from the Sahel. In addition to HLAG members, the meeting also included representatives of civil society, youth and parliamentarians from the G5 Sahel and neighbouring countries, as well as regional and international experts and parliamentary organizations. Notably, the meeting was presided over by the President of the IPU, Mr. D. Pacheco, and the Speaker of the National People's Assembly of Algeria, Mr. Ibrahim Boughali.

The third *Call of the Sahel* thematic meeting was held on 11 March 2023 during the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain. It was attended by members of the HLAG, and parliamentarians from the Sahel and the neighbouring countries, as well as subject-matter experts. The meeting focused on *Mitigating the impact of security threats by building resilience in the Sahel.*

During the HLAG meeting at the 146th IPU Assembly, the results of the three thematic meetings on the *Call of the Sahel* were evaluated and the following next steps were identified by members:

- *Internal coordination*: Having identified women and youth as vulnerable groups, coordination meetings should be set up with the Board of the Forum of Young Parliamentarians and the Bureau of Women Parliamentarians, to bring their attention to the situation of these vulnerable groups in the Sahel countries and to encourage these IPU bodies to put them on the agenda of future meetings of their respective Forums.
- *Inter-parliamentary coordination:* In order to harmonize and unify the support given to the people of the Sahel in each of the five thematic areas of the *Call of the Sahel*, a coordination mechanism should be established with all the parliamentary actors working on issues affecting the Sahel. In addition, parliaments of developed nations should be encouraged to invest efforts in rebuilding trust with the countries of the Sahel.
- *International coordination:* UN organizations active in the Sahel should be encouraged to establish an inter-agency coordination mechanism, which also includes parliamentary actors, based on the needs on the ground.
- *Communication and visibility:* Greater visibility of the work of the HLAG, and especially the *Call of the Sahel*, is needed in order for it to have the desired impact. The IPU Secretary General could play an important role in giving the *Call of the Sahel* greater prominence internationally.

10. Working Group on Science and Technology

A sitting of the Working Group was held on 13 March 2023, with 14 members in attendance.

The Working Group applauded the success of the first session of the Science for Peace Schools, which was held from 5 to 9 December 2022 at CERN in Geneva, Switzerland, with the theme *Dealing with water scarcity: An opportunity to rebuild peace with Science*. The session focused on water management and the exploration of new and renewable sources of water, with the aim of creating a positive environment for technical cooperation and negotiations by encouraging proposals for alternative technologies and modalities to lessen tensions related to water scarcity, and thus transform elements of conflict between parties into reasons for coexistence.

A total of 24 participants, including representatives of all six geopolitical groups, attended the first session: 21 parliamentary staff nominated by their national parliaments with a view to ensuring continuity across parliamentary mandates, as well as three parliamentarians, namely the Chair of the Working Group on Science and Technology, the President of the Committee on Middle East Questions, and a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

As the first joint activity of the IPU's Committee on Middle East Questions and the Working Group on Science and Technology, the aim of the Science for Peace Schools is to bridge the worlds of science and politics by initiating dialogue and creating a community of parliamentary experts to address challenges together under the neutral umbrella of science. The first session provided a space for participants to exchange experiences of evidence-based decision-making and to learn about methods of scientific collaboration. Notably, participants agreed on the importance of implementing two regional projects on water, in the Sahel region and in Palestine.

The Working Group agreed to hold a follow-up conference for parliamentarians, with a focus on water and food security, in June 2023 at the International Centre for Interdisciplinary Science and Education (ICISE) in Quy Nhon, Viet Nam. The Working Group also agreed to hold the second session of the Science for Peace Schools in July 2023 on the theme of climate change, in order to set the tone for a follow-up conference for parliamentarians on the sidelines of COP28, which will take place in the United Arab Emirates in December 2023.

With regard to the Working Group's work plan, members welcomed the proposed recruitment of a senior science consultant for three to six months, in order to finalize the work on the International Charter on the Ethics of Science and Technology. Members also agreed on their intention to participate as observers in the 26th session of the United Nations Commission on Science and Technology for Development, which will be held from 27 to 31 March 2023 in Geneva.

The Working Group was briefed by Mr. D. Kirrane, Chair of the 9th Science Summit in the context of the 78th Session of the United Nations General Assembly, on the theme and activities of the Summit. The Working Group agreed to officially participate in the next Summit in New York, which will be held from 13 to 29 September 2023. Their participation would help them to identify ways in which science can contribute to global challenges, while developing and launching science collaborations to ensure a more policy-focused approach to the delivery of the Sustainable Development Goals (SDGs).

The Working Group also agreed to collaborate with the IPU Standing Committee on Sustainable Development to develop and present a key report at the Science Summit, reinforcing the role of parliamentarians in setting the global agenda. In addition, the Working Group agreed to organize an IPU Day as part of the Summit, with a focus on the contribution of the IPU in general, and parliamentarians in particular, to achieving the SDGs.

Finally, the Working Group agreed to pursue several pilot projects on the engagement of the scientific community with parliaments. Conclusions and recommendations from each parliament participating in these projects will be used to develop a practical parliamentary toolkit on the importance of scientific engagement in parliamentary decision-making. The Working Group will review and approve the toolkit at its meeting during the 147th IPU Assembly in Luanda, Angola, in October 2023

Other activities and events

1. Joint meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees

On 11 March 2023, the IPU President and Secretary General met with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees. The meeting was attended by: Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), Chair of the African Group; Mr. M. Alhalboosi (Iraq), Chair of the Arab Group; Mr. M. Dick (Australia), Chair of the Asia-Pacific Group; Mr. Y. Bolgert (Kazakhstan) and Ms. L. Rysbekova (Kazakhstan) on behalf of the Eurasia Group; Mr. B. Llano (Paraguay), Chair of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC); and Mr. A. Gryffroy (Belgium), Chair of the Twelve Plus Group; as well as by Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee on Peace and International Security; Mr. W. William (Seychelles), Vice-President of the Standing Committee on Sustainable Development; Mr. A. Gajadien (Suriname), President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights; and Mr. L. Wehrli (Switzerland), acting President of the Standing Committee on United Nations Affairs.

The IPU President provided an overview of his main activities and initiatives over the past six months since the previous Assembly, including in terms of raising the visibility of the Organization and advancing towards the goal of universal membership rooted in Strategic Objective 4 of the *IPU 2022-2026 Strategy*. The Chairs of GRULAC and the Asia-Pacific Group were encouraged to reach out to the parliaments of the Bahamas and Kiribati respectively, given their attendance at the 146th IPU Assembly in Manama as observers with a view to possible affiliation. The Chair of the African Group was also invited to promote close cooperation with Liberia, which became an IPU Member during the 146th Assembly.

The issue of Members' financial contributions to the IPU was raised. The Chairs of the geopolitical groups were prompted to remind their members in arrears within their groups of their financial obligations to the Organization. The IPU President provided an update on progress made towards the establishment of IPU regional offices. He stated that consultations on two independent pilot projects, in Egypt and Uruguay, were advancing, and that the results of these pilots would determine the viability of establishing additional regional offices.

The Presidents of the Standing Committees provided an overview of their planned activities in the context of the 146th Assembly. They gave an update on the follow-up to the concept note, prepared by the IPU Secretariat, on the contribution of the Standing Committees to the implementation of the IPU Strategy. The acting President of the Standing Committee on United Nations Affairs indicated that the Bureau of his Committee had agreed on a proposal to improve the modalities, working methods and scope of the Committee, and that this proposal was expected to be approved. He explained that his Committee would work to support reforms aimed at making the UN Security Council more representative of the international community.

The Chairs of the geopolitical groups provided an overview of their recent activities. The African Group had held discussions on the need to review the IPU Statutes and Rules so as to ensure greater flexibility and effectiveness in the work of the Organization. In particular, it had examined the possibility of amending the Statutes and Rules to allow for the selection of more than one emergency item per Assembly, as well as to set a deadline for the submission of proposals. The Chair of GRULAC noted that talks on establishing an IPU regional office in Uruguay were progressing well and that, in light of the positive experience with the Regional Seminar on Climate Change for the Parliaments of Latin America and the Caribbean, held last year in Montevideo, plans were under way for such regional events to be held on an annual basis. The Chair of the Asia-Pacific Group explained that he would be visiting parliaments in the Pacific region to encourage and support participation in the IPU's work from those Small Island Developing States which were Members of the Organization. The Chair of the Twelve Plus Group proposed the creation of a working group on amending the IPU Statutes and Rules, which would ensure a transparent process and give all Chairs of geopolitical groups and Presidents of Standing Committees an opportunity to contribute their ideas. The IPU Secretary General welcomed the proposal, noting that would guarantee that IPU Members owned any changes to the Statutes and Rules.

2. Panel discussion on *Parliamentary action on biodiversity: Translating global commitments into national action*

This panel discussion on 13 March 2023 aimed to provide a platform for parliamentarians to share experiences and knowledge on biodiversity, including its linkages with climate change and sustainable development. It also served to familiarize parliamentarians with the outcomes of the latest United Nations Biodiversity Conference (COP15), held in Montreal, Canada.

The panel discussion was moderated by Ms. A. Blagojevic, IPU Programme Manager for International Development, who introduced the topic and provided a brief overview of *Parliaments for the Planet*, the recently launched IPU campaign which will mobilize parliaments and parliamentarians to act on the climate emergency.

The first panellist, presenting remotely, was Mr. B. Pisupati, Head, Environment Policy, Law Division of the United Nations Environment Programme (UNEP). He introduced the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework adopted at COP15, outlining the framework's four goals, which encompass efforts to increase the area of natural ecosystems, reduce extinction rates, value nature's contribution to people, share the benefits from the utilization of genetic resources, and ensure all Parties have adequate means for implementation. Mr. Pisupati highlighted the important role parliamentarians can play in mobilizing women and youth to participate in biodiversity action, ensuring the integration of climate and biodiversity goals into policymaking at the national level, promoting whole-of-society and whole-of-government approaches, and supporting innovative financing for biodiversity.

The second panellist, Mr. Wang Yi (China), shared his remarks by video message, describing how biodiversity loss is threatening people's well-being, including in matters related to food, energy and safety, and undermining progress towards the Sustainable Development Goals. He expressed how the presidency of China of COP15 had been backed by political will at the highest level and also highlighted efforts that China had made to promote biodiversity conservation, including the promulgation and revision of laws and regulations to provide solid legal safeguards for biodiversity conservation.

The third panellist, Mr. P. Julian (Canada), provided information on Canada's hosting of COP15 and emphasized the triple planetary crises of climate change, biodiversity loss and pollution that the world is now facing. He described the challenges biodiversity loss creates, including for Indigenous people, and highlighted legislative efforts made in his country, including on addressing the risk of extinction of species. Mr. Julian stressed the need for the Parliament of Canada, as the federal institution, to work with provinces and territories on biodiversity conservation.

Interventions from the floor came from Canada, Ghana, India, Iran (Islamic Republic of), Liechtenstein, Mauritius and Seychelles. Participants highlighted various actions to protect biodiversity, including conserving biodiversity hotspots, promoting environmental education in schools, increasing the size of protected areas, passing legislation on single-use plastics, and allocating resources for disaster risk reduction. There were also calls to enhance community engagement and strengthen the role of women in biodiversity conservation, as well as to ensure that parliamentarians have access to data, knowledge and resources so they can effectively address biodiversity through their legislative, budgetary, oversight and representation functions.

3. Panel discussion on climate oversight action

This panel discussion, held on 13 March 2023, was organized by the IPU in collaboration with the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) Development Initiative (IDI). The session focused on performance and expenditure oversight, and on how parliaments and Supreme Audit Institutions (SAIs) can better work together in this area. Owing to the nature and importance of the topic, the panel discussion was well-attended and led to an interesting and engaged debate.

The discussion was moderated by Ms. R. Garvey (Ireland). The panellists – parliamentarians and a representative of an SAI – each made opening remarks and provided insights into climate oversight action in their respective countries.

Mr. H. Aoyagi (Japan) shared details of how oversight is performed in his country, including by parliament, parliamentary committees, local government and the Board of Audit of Japan. He suggested that government action on climate change was insufficient and that an ecosystem for promoting such action needed to be developed.

Mr. H. Niyazy, Auditor General of Maldives, spoke about his country's unique vulnerability to climate change as an archipelago. He emphasized that a lot of spending was going towards climate resilience and mitigation, and explained that his office had undertaken several audits of climate-related performance and expenditure, remarking that parliamentarians had also requested expenditure audits. Mr. Niyazy added that, in the People's Majlis of Maldives, both the Public Accounts Committee and the Standing Committee on Climate Change and Environment were undertaking oversight and accountability work on climate change.

Mr. S. Simpson (New Zealand) spoke about legislation establishing a target of net zero emissions by 2050, mentioning that progress on this front was overseen by the independent Climate Change Commission. He added that New Zealand used statistics and data to prepare reports on the effectiveness of its climate legislation. Mr. Simpson noted, however, that it was a challenge to measure and determine the effectiveness of climate policies and actions, and indicated that oversight in this area would be a positive step.

In the first part of the ensuing discussion, participants considered how parliamentarians and SAIs could advocate for enhanced parliamentary oversight of climate-related performance and what mechanisms could be used for this purpose. Participants touched on the importance of parliamentary committees, and on the need for parliaments to make use of SAIs for oversight of climate action, of nationally determined contributions (NDCs) under the Paris Agreement, and of existing legislative frameworks on climate mitigation. A number of smaller nations emphasized that they were experiencing the worst impacts of climate change despite their emissions being lower than those of other countries, and called for more direct funding for in-country mitigation and reduction projects.

The second part of the session looked at expenditure, with delegates and panellists exploring how parliaments and SAIs could better incorporate scrutiny of climate-related expenditure (linked to the Sustainable Development Goals and the Paris Agreement) into their oversight work. Among other topics, the discussion covered different reporting requirements for climate expenditure across parliaments, as well as ways to enhance reporting, to improve oversight of climate funding to the private sector, and to strengthen accountability for NDCs. A representative from the Legislative Assembly of Tonga stressed that clearly identifying funding for mitigation and adaptation was a challenge, and expressed an interest in a dedicated programme for identifying climate expenditure.

In their closing remarks, the panellists highlighted the need for parliaments to work with SAIs and to utilize their reports on climate action and policy. They also reiterated that all public expenditure, including on climate change, needed to be accountable and auditable.

4. Workshop in preparation for the United Nations Summit of the Future

The objective of this workshop, held on 13 March 2023 and attended by about 40 MPs, was to familiarize parliamentarians with the preparation process for the United Nations Summit of the Future, to be held in September 2024.

Ms. P. Torsney, Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York, welcomed participants and explained the basic rationale of the Summit of the Future: strengthening multilateralism as a way to respond to ever-growing global challenges, both old and new. Ms. Torsney then introduced the main presenter for the session, Ms. M.F. Espinosa, former Minister of Foreign Affairs of Ecuador, President of the 73rd session of the UN General Assembly, and a leading member of the Coalition for the UN We Need, a platform working to help civil society organizations contribute to UN reform.

Ms. Espinosa traced the genesis of the Summit of the Future back to September 2020 and the 12 commitments set out in the UN Secretary-General's report *Our Common Agenda*, which emerged from the High-level Meeting to Commemorate the 75th Anniversary of the United Nations. She explained that the Summit would provide a much-needed opportunity to strengthen the legitimacy of the multilateral system by enabling it to deliver on its many unfulfilled promises and by more effectively including the voices of non-governmental stakeholders.

Ms. Espinosa stressed the importance of civil society organizations, parliaments and other non-governmental bodies being more actively engaged with the UN. She explained that, among other things, parliaments had a special responsibility to ensure adequate funding for the UN. Ms. Espinosa's overarching recommendation with regard to UN reforms was that they needed to be system-wide, and that partial – "band-aid" – solutions should be avoided.

After a brief exchange with Ms. Espinosa, participants completed a live survey. A series of seven multiple-choice questions asked about the types of issues that participants wanted to see reflected in the Summit's agenda. The responses indicated that, in the view of participants, the agenda should cast a wide net, capturing both current issues (such as UN Security Council reform) and new areas of focus (such as global commons). It was also clear that the emphasis should be on peace and security threats, and in particular those posed by nuclear, biological and chemical weapons, as well as those coming from the cyber world. Participants demonstrated broad support for the Summit to include a discussion on alternative measures of sustainable development, and on a new Global Digital Compact, with a particular emphasis on digital inclusion and data protection. They also supported the idea of the Summit's agenda including issues that are currently off the table at the UN, such as the role of multinationals and of the military industrial complex, as well as the phenomenon of land-grabbing.

As the workshop drew to a close, Ms. S. Nane (Uruguay) explained that many parliaments are establishing parliamentary Committees of the Future, whose work may well dovetail with IPU efforts to contribute to the UN Summit. She announced that the second World Summit of the Committees of the Future would be held in Uruguay in October 2023.

In her concluding remarks, Ms. Torsney urged all participants to stay tuned to this issue and to demand regular briefings from ministers or their countries' Permanent Representatives in New York.

5. Panel discussion on parliamentary solidarity with MPs at risk

This panel discussion, held on 14 March 2023, was attended by 39 participants (13 women and 26 men) from 23 countries. The meeting aimed to give participants a better understanding of what parliamentary solidarity entailed, as well as an opportunity to exchange good practices with their peers on putting this concept into practice.

The event was moderated by Mr. S. Cogolati (Belgium), President of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP). In his opening remarks, he elaborated on the work of the CHRP, as well as on the principle of parliamentary solidarity on which it relies to protect and promote the rights of parliamentarians. Participants saw three video testimonies from MPs who had been victims of human rights violations, or from members of their families. These testimonies related to cases in Bolivia (Plurinational State of), Eritrea and Iraq.

Ms. C.L. Crexell (Argentina) talked about her parliament's engagement in the evacuation and resettlement of Afghan parliamentarians, with a special focus on women MPs. She explained that this action had followed the joint statement issued on 30 August 2021 by the CHRP and the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, expressing concern over the situation in Afghanistan and calling on MPs around the world to support their colleagues in the country. Ms. Crexell described ongoing joint efforts with specialized organizations and United Nations agencies to build support for a resettlement programme across party lines.

Ms. L. Quartapelle (Italy) explained how her parliament had engaged in defending the rights of parliamentarians in Uganda featuring in cases before the CHRP by raising awareness about their cases and pressuring the authorities. She invited other parliaments to do the same with other cases before the CHRP.

Dr. W. Myat Aye (Myanmar) thanked the CHRP for its ongoing support. He elaborated on the plight of his colleagues following the coup d'état of 1 February 2021 in Myanmar and called on the participants and the global parliamentary community to recognize and assist the National Unity Government established by the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw, to apply pressure on the military authorities, and to prosecute those responsible for crimes against humanity and war crimes abroad.

In the ensuing discussion, participants took the floor to share their comments and experience. They emphasized the importance of providing tangible support to victims of human rights violations, and stressed that, in dealings with national authorities, engaging in dialogue was just as important as applying pressure. Participants also raised the issue of reprisals and the harassment of women parliamentarians, noted the importance of concerted action by the international community to withhold support from belligerents responsible for violations of the rights of parliamentarians, and touched on practical measures to address to human rights concerns, including at the regional level.

In his concluding remarks, Mr. Cogolati thanked all those who dedicated their energy to supporting MPs in danger. He stressed that, when parliamentarians are at risk, democracy itself is in peril, which is why the work of the CHRP and the principle of parliamentary solidarity are so important.

6. Workshop on sexual and reproductive health - *Preparing young people for a safe, healthy, fulfilling life: Parliamentarians advancing comprehensive sexuality education (CSE) with and for their communities*

The workshop, held on 14 March 2023, was organized by the IPU and the World Health Organization (WHO). It aimed to inform parliamentarians about comprehensive sexuality education (CSE) and its importance, and to provide a safe space for them to share perspectives on challenges and opportunities for engaging with CSE in their countries.

Mr. I. Ćelić (Croatia), a member of the IPU Advisory Group on Health, opened the workshop. The panel discussion was moderated by Ms. L. Clifford-Lee (Ireland), a new member of the Advisory Group.

Dr. V. Chandra-Mouli, a scientist at WHO and the technical lead for the session, opened the discussion with a short presentation explaining what CSE was, why it was needed, and the state of CSE globally in terms of goals, evidence and trends. He also addressed misunderstandings, concerns and the importance of national adaptation. The panellists were then asked to share details of CSE-related efforts in their own countries, including one strength and one lesson learned.

The first panellist, Ms. Clifford-Lee, briefly presented the situation on CSE for children in Ireland. An updated sexual education programme for the age group 12–15 will shortly be rolled out because current provision does not equip children to navigate the modern world.

The second panellist, Mr. F. Ndugulile, (United Republic of Tanzania), a member of the IPU Advisory Group on Health, presented the situation in his country, where 60% of the population is under age 24 and teen pregnancies are a challenge. Current sexual education provision in schools focuses mainly on abstinence or delaying first sexual intercourse. Gaining acceptance for CSE is challenging, especially amid resistance from parents, and from traditional and religious leaders. In the absence of information, young people turn to the digital space, where content is neither regulated nor age-specific.

The third panellist, Ms. M. Brawer (Argentina), spoke about the process behind the CSE law in her country, which was the result of a strong political decision. She emphasized that the State had an obligation to provide scientifically validated information, including on contraception and sexually transmitted diseases. In Argentina, sexual education is a right for all children from kindergarten onwards. It is not a standalone subject, but instead cuts across the curriculum. Schools organize workshops for parents on CSE. Ten million copies of a guide to help young people talk about sex with family members have been produced, and adults are using it too. Ms. Brawer emphasized that sexual education is not just about reproductive health but also links to diversity.

The fourth panellist, Ms. G. Katuta Mwelwa (Zambia), a member of the IPU Advisory Group on Health, stressed the need for parliamentarians to better understand sexual education. There should be more campaigns emphasizing that sexual education is not about teaching children how to start their sexual life, but rather how to protect themselves. Ms. Katuta Mwelwa called for more support to help raise awareness in her country and stressed the need to reach out to rural areas.

The fifth panellist, Ms. P. Stienen (Netherlands), raised concerns about children accessing pornography. She explained that, as Rapporteur for the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, she had recently produced a report entitled *Innovative approaches to sexual and reproductive health and rights.* She stressed that all parliamentarians should be more aware of innovative approaches and new technological developments. She spoke of the need to create an open, safe space for discussion on sexual and reproductive health and rights, and how parliamentarians can use their law-making function to create an enabling environment for CSE.

The IPU Secretary General made an intervention, raising the issue of vulnerable and marginalized groups. He mentioned his role on the Board of the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH). He also touched on his work as a member of the High-Level Commission on the Nairobi Summit on ICPD25 Follow-up which, in its second report published in early March 2023, emphasized the importance of promoting CSE for access to sexual and reproductive health services, as a question of justice and human rights. The Secretary General added that this subject would remain a priority for the IPU, which would follow up on the discussions in this workshop.

Interventions from the floor, from delegates from Bangladesh, Burkina Faso, India, Morocco and Norway, highlighted the overwhelming interest in this topic among parliamentarians. The MPs talked about the importance of educating not just youth, but also people at all stages of life. Much more needs to be done, and more discussions need to be held. The IPU and WHO will continue working in this area, together with PMNCH, the Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) and other partners.

7. The Call of the Sahel: A global response - Meeting series on counter-terrorism *Mitigating the impact of security threats by building resilience in the Sahel*

The third meeting in the *Call of the Sahel* series was held on 11 March 2023. The meeting was well-attended, with over 60 confirmed participants from more than a dozen delegations, including from parliaments of the Sahel countries and the surrounding States. The meeting followed a panel format, with four sessions and six panellists.

The IPU Secretary General highlighted the importance of the *Call of the Sahel* for the IPU and reaffirmed his ongoing support for the initiative.

Mr. S. Stroobants, Director, Europe and MENA at the Institute for Economics and Peace (IEP), gave an overview of the security situation in the Sahel, making reference to the Global Terrorism Index and the Index of Positive Peace, both developed by his organization. He explained that deaths caused by terrorism had increased exponentially in recent years, and that the resulting political instability was reflected in the number and scale of coups d'état in the region. Mr. Stroobants stressed that including women and youth in strategies to counter terrorism and prevent violent extremism was essential, not least because women's inclusion helped communities to remain united. He added that, in the Sahel, including women and youth in interventions had a proven multiplicative effect in peace efforts.

Participants emphasized that meetings were no longer enough and that immediate action was needed. They also stressed to the panellists that the international community should not overpromise and underdeliver. The Sahel countries need funding for their programmes to counter terrorism. Any further meetings must be attended by funders and key stakeholders in the Sahel. Participants also addressed the issue of porous borders, which are difficult to control. They asked for technical and financial support to contain the situation so that terrorism would not spread to other countries in the region.

Mr. N. Tankoano, Executive Secretary of the Interparliamentary Committee of the G5 Sahel, presented a report that delved into the causes of terrorism, including the failure of the international community to take notice of the dire situation in the Sahel. Mr. Tankoano also cited weak social and economic investment in the Sahel, stressing that such investment was crucial to stemming the tide of terrorism, as well as to building the resilience of local populations to radicalization, extremism and recruitment.

Participants recommended that Sahelian States enhance regional cooperation, on the basis of sincerity and transparency, and that parliaments strengthen oversight of armed forces action and execution of the defence budget. They also called for further efforts to build trust at the national and international levels, noting that regional institutions should be supported and reformed accordingly.

Elections and appointments

1. Executive Committee

The Governing Council elected the following two members to the Executive Committee:

African Group

- Ms. I.K. Nasserwa Sabangu (Democratic Republic of Congo) for a four-year term ending in March 2027.

Twelve Plus Group

- Ms. J. Alm Ericson (Sweden) to replace Ms. C. Widegren who is no longer a member of parliament. She will complete the latter's term which expires in October 2023.

2. Sub-Committee on Finance

The Sub-Committee on Finance elected Ms. J. Alm Ericson (Sweden) to replace Ms. C. Widegren (Sweden) as its Chair. She will complete the latter's term which expires in October 2023.

3. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected the following regional representatives to the Bureau of Women Parliamentarians:

African Group

- Ms. F. Ilimi (Algeria)
- Ms. J. Kavira Mapera (Democratic Republic of Congo)
- Ms. J.A.A. Taban (South Sudan) to replace Ms. M. Baba Moussa Soumanou (Benin) who is no longer a member of parliament. She will complete the latter's term which expires in March 2025.

Arab Group

- Ms. S. Mosa Hammood (Iraq)
- Ms. J. Mohsen Ramadan (Kuwait)

Asia-Pacific Group

- Ms. L. Reynolds (Australia)
- Ms. S. Sirivejchapun (Thailand)

Group of Latin America and the Caribbean

- Ms. V. Persaud (Guyana)
- Ms. C. López Castro (Mexico)

Twelve Plus Group

- Ms. M. Rempel (Canada)
- Ms. D. Bergamini (Italy)
- Ms. S. Paunovic (Serbia) to replace Ms. M. Grande (Italy) who is no longer a member of parliament. She will complete the latter's term which expires in March 2025.

The Forum elected Ms. C. López Castro (Mexico) to the post of President, Ms. F. Ilimi (Algeria) to the post of First Vice-President, and Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt) to the post of Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians.

4. Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Forum elected the following members to its Board for a two-year term ending in March 2025.

African Group
- Mr. M.A. Bouchouit (Algeria)
- Ms. E.T. Muteka (Namibia)

Arab Group
- Mr. K. Ait Mik (Morocco)
- Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates)

Asia-Pacific Group
- Ms. D.R. Esti (Indonesia)
- Mr. F. Fakafanua (Tonga)

Eurasia Group
- Ms. H. Hakobyan (Armenia)
- *Vacancy*

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. P. Aguirre (Ecuador)
- Mr. W. Soto (Peru)

Twelve Plus Group
- Mr. D. Carden (United Kingdom)
- Ms. O. Rudenko (Ukraine)

Mr. D. Carden (United Kingdom) was elected President of the Board.

5. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected the following two members for a four-year term ending March 2027:

- Mr. H.-J. Talsma (Netherlands)
- Mr. O. Mumbuna Amutike (Zambia)

Mr. H. Julien-Laferrière (France) was elected as President of the Committee.

6. Group of Facilitators for Cyprus

The Governing Council elected Ms. Á. Vadai (Hungary) as Facilitator for a four-year term ending in March 2027.

7. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Governing Council elected the following member for a four-year term ending in March 2027:

Arab Group
- Ms. D. Alzayed (Bahrain)

8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in March 2027:

Arab Group
- Ms. L. Mohsin Haider Al Zaabi (Oman)
- Mr. A. Alharbi (Saudi Arabia)

Asia-Pacific Group
- Ms. S. Ambareesch (India)
- Mr. A. Golroo (Islamic Republic of Iran)

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. M. Guerra Castillo (Mexico)

Twelve Plus Group
- Mr. D. Danon (Israel)
- Mr. M. Karlsson (Sweden)

A vacancy remains for one member from the *Eurasia Group*.

The HLAG elected Mr. M. Bouden (Algeria) as Chairperson of the Group and Ms. Á. Vadai (Hungary) as Vice-Chairperson of the Group.

9. Working Group on Science and Technology

The Governing Council elected the following two members for a four-year term ending March 2027:

Arab Group
- Mr. A.H. Saleh (Iraq)

Asia-Pacific Group
- Mr. K. Tontisirin (Thailand)

A vacancy remains for one member from the African Group.

Ms. S. Attia (Egypt) was re-elected as Vice-Chair of the Working Group.

10. Bureaux of the Standing Committees

The Standing Committees also elected the following members to their respective Bureaux for terms ending in March 2025:

Standing Committee on Peace and International Security

African Group
- Mr. A.M. Bouchouit (Algeria) for a second term
- Mr. V. Musowa (Malawi) for a first term
- Ms. S. Amero (Uganda) for a first term

Arab Group
- Ms. W. Fahad (Iraq) for a first term
- Mr. A. Touizi (Morocco) for a second term

Asia-Pacific Group
- Mr. B. Mahtab (India) for a second term
- Ms. R.M. Singkarru (Indonesia) to replace Ms. Y. Paris (Indonesia) to complete the second term for Indonesia
- Mr. M. Rezakhah (Islamic Republic of Iran) to replace Mr. A. Naderi (Islamic Republic of Iran) to complete the second term for the Islamic Republic of Iran

Eurasia Group
- Mr. A. Albu (Republic of Moldova) for a first term
- *Two vacancies*

Group of Latin America and the Caribbean
- *Vacancy* (Argentina)
- *Vacancy* (Chile)

Twelve Plus Group
- Ms. D. Bergamini (Italy) for a first term
- Mr. L. Wehrli (Switzerland) for a first term

Standing Committee on Sustainable Development

Arab Group[*]
- Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) for a first term

Asia-Pacific Group
- Mr. P.S. Rudana (Indonesia) for a first term
- Ms. M.R.J. Arenas (Philippines) for a first term

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. E. Cuesta Santana (Ecuador) for a second term

Twelve Plus Group
- Ms. G. Burokiene (Lithuania) for a first term

Standing Committee on Democracy and Human Rights

African Group
- Ms. F. Ilimi (Algeria) for a first term

Arab Group
- Ms. T. Alriyati (Jordan) for a first term
- Mr. S. Al Doosari (Qatar) for a second term
- Mr. H.A. Al-Ahmar (Yemen) for a first term

Asia-Pacific Group
- Mr. F.H. Naek (Pakistan) for a first term

Eurasia Group
- *Vacancy*

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. M.d.C. Alva Prieto (Peru) for a first term

Twelve Plus Group
- Mr. V. Sanchez Del Real (Spain) for a first term
- Mr. C. Lohr (Switzerland) for a first term
- Ms. L. Vasylenko (Ukraine) for a first term

Standing Committee on United Nations Affairs

African Group
- Mr. A. Talbi (Algeria) for a first term
- Mr. D. Laouhingamaye (Chad) for a first term

*Arab Group**
- Mr. A. Almutairi (Kuwait) for a second term

Asia Pacific Group
- Mr. H. Aoyagi (Japan) for a first term
- Ms. P. Cayetano (Philippines) for a first term

Twelve Plus Group
- Mr. D. McGuinty (Canada) for a first term
- Ms. A. Shkrum (Ukraine) for a first term

[*] On 26 March 2023, the IPU received a formal communication from the Parliament of Kuwait specifying that the constitutional court had annulled the elections that had taken place in the country in 2022 and that the Bureau member from Kuwait appointed during the Assembly was no longer an MP. As such, the previous Standing Committee on Sustainable Development Bureau member from Kuwait retains his position on the Bureau and the Standing Committee on United Nations Affairs Bureau member has been reappointed for a second term.

11. Rapporteurs

The Standing Committee on Peace and International Security appointed Ms. M. Stolbizer (Argentina) and Mr. C. Lacroix (Belgium) as co-Rapporteurs for the subject item *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*.

The Standing Committee on Sustainable Development appointed Mr. S. Patra (India), Ms. L. Vasylenko (Ukraine) and Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) as co-Rapporteurs for the subject item *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity.*

In addition, the Standing Committee on Democracy and Human Rights appointed Mr. E. Bustamante (Peru) as co-Rapporteur for the subject item *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm* (due for adoption at the 147th Assembly) alongside Ms. L. Reynolds (Australia), who had been appointed during the previous Assembly in Kigali.

Media and communications

The 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain set a number of communications records, especially in terms of Member engagement and amplification of key messages, which is one of the main objectives of the refreshed IPU Communications Strategy.

During the Assembly, the IPU promoted several key publications and initiatives, such as the *Impact Report 2022*, gender products for International Women's Day, the new climate change campaign, and materials relating to various events in the preceding weeks. All previous communications records had been broken at the 145th IPU Assembly in Kigali, Rwanda, so the bar was especially high, but the 146th IPU Assembly remained broadly successful for the IPU's visibility and outreach.

Media

A media advisory and two press releases were sent to the IPU database of thousands of journalists, as well as to some 200 journalists who had registered to cover the Assembly.

The Assembly made headline news and was covered extensively in the national media in Bahrain, as well as across the wider region. The Assembly also received international coverage, especially in countries that had sent high-level parliamentary delegations such as Angola, Australia, Egypt, India, Israel, Liberia, Tonga, Ukraine, United Republic of Tanzania, Viet Nam and Zimbabwe.

The IPU communications team organized a joint press conference with the Host Parliament, attended by about 30 national media representatives. Questions from the media were fielded by Mr. D. Pacheco (IPU President), Mr. M. Chungong (IPU Secretary General), Mr. J. Fakhro (First Deputy Chairperson of the Shura Council of Bahrain) and Mr. A. Salman (First Deputy Speaker of the Council of Representatives of Bahrain).

Livestreaming and web

Livestreaming of the Assembly, the Governing Council and the Forum of Women Parliamentarians, as well as IPU editorial coverage of the Assembly, generated about 20,000 visitors to the IPU website. Although traffic was 40% lower than during the 145th Assembly in Kigali, when the website received 33,000 visitors, users spent 8% longer on the website this time around. More than two thirds of traffic was from new users, suggesting that the IPU is reaching new audiences. The top visiting countries were Bahrain, France, India, the United Kingdom and the United States of America.

Some 10,000 views of the livestreams were recorded, on a par with views received at the 144th Assembly in Nusa Dua, Indonesia, but down compared with the 145th Assembly in Kigali, when 16,700 views were recorded, an all-time high. However, viewers stayed longer in Manama (an average of 12 minutes) compared with Kigali (7 minutes).

The audience was relatively youthful, with the majority of viewers under age 34. The gender breakdown of viewers watching the stream was 67% male, 33% female. Women made up a smaller proportion of the audience than in Kigali (40%), but the share of female viewers was higher than in Nusa Dua (31%).

Video on demand

Video extracts of plenary speeches during the General Debate broke all previous records, with huge demand from Member Parliaments. By the end of the Assembly, the team had prepared clips of 92 speeches, which were sent to delegations (compared with 62 in Kigali and 25 in Nusa Dua).

This service is proving increasingly popular. It is a key component of the IPU's Communications Strategy, which encourages Members to engage more and to multiply the IPU's efforts to reach a wider audience, especially at the national level.

Social media

The social media wall continued to be a popular feature, with many parliamentarians joining the digital conversation using the hashtags #IPU146 and #Parliaments4thePlanet. Twitter was the overwhelming source of content, followed by Instagram, Facebook and LinkedIn.

For the first time, the number of posts from third-party sources surpassed those published directly by the IPU, showing a real uptick in Member engagement with our platforms.

On Twitter, the IPU published 171 tweets, which generated a total of 358,000 impressions (25,000 impressions per day), double the number recorded in Nusa Dua but lower than in Kigali.

Across Meta platforms, the IPU trialled a new strategy, with more visually interesting posts, stories and reels to cater to this particular audience. On Instagram, the team posted 27 items, including numerous videos and reels, and a record 127 stories. The strategy paid off, with engagement up by 5.8% and an additional 217 quality followers, most of whom are MPs. On Facebook, the IPU published 51 posts and acquired 116 new followers.

The IPU LinkedIn account performed strongly, with a 33% increase in the number of followers sharing the Organization's content compared with the Kigali Assembly, providing evidence of increased engagement and amplification. The launch of the *Women in Politics: 2023* map and the *Parliaments for the Planet* campaign generated the most interest.

Parliaments for the Planet *campaign launch*

The IPU's new climate change campaign, *Parliaments for the Planet*, was launched during the first sitting of the Governing Council on 12 March 2023 and repeatedly mentioned throughout the Assembly. The focal point for the campaign was an eco-stand where IPU and local staff engaged with parliamentarians on climate action.

At the stand, some 100 MPs used a dedicated tool to calculate their carbon footprint, and 40 of them were interviewed for the new *My parliament, my planet!* video series. These new interviews will be added to the 12 already produced to create a rich library of videos in which MPs from around the world talk about how climate change has affected their country and what their parliament is doing about it.

All 2,000 copies of the IPU's new publication *10 actions for greener parliaments (and those who work in them)* were distributed in the Organization's four working languages. Hard copies of the IPU's other publications were also distributed, including three recent flagship products: *Impact Report 2022*, *Women in parliament in 2022* and the *Women in Politics: 2023* map.

Photography

Some 55 meetings were covered by the team of photographers supplied by the host parliament for the Assembly. The communications team collated 430,000 photos, with a peak of 114,000 on 13 March 2023. Hundreds of pictures were downloaded every day by Member Parliaments.

Membership of the Inter-Parliamentary Union[1]

Members (179)

Afghanistan**, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras*, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liberia, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea*, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

Associate Members (14)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Pan-African Parliament, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

1 At the closing of the 146th Assembly
* Non-participating Members (all rights suspended)
** Members participating in the work of the IPU in a non-voting observer capacity

Agenda, resolutions and other texts of the 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

1. Election of the President of the 146th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*

4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

5. *Cybercrimes: The new risks to global security*
(Standing Committee on Peace and International Security)

6. *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*
(Standing Committee on Sustainable Development)

7. Reports of the Standing Committees

8. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 148th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs

9. Emergency item: *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*

Manama Declaration

Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance

Endorsed by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

We, Members of Parliament from around the world, gathered at the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain, are deeply aware of the dangers that hate, intolerance, exclusion and violence in all their forms pose to the very foundations of democracy and to the social contract that holds our societies together.

Consumed by greed and competition, our world is facing social and economic inequalities on an unprecedented scale. Heightened economic insecurity is breaking communities apart and leaving growing numbers of people socially isolated, fending for themselves and often with inadequate access to public service delivery and social safety nets.

Inequality and economic insecurity can give rise to anger and frustration in communities everywhere. The dignity intrinsic to every human being can be undermined by factors such as poverty, the denial of inalienable economic, social, cultural, civil and political rights, violations of the rule of law, discrimination against women, lack of inclusion of youth, and the de facto exclusion from politics of the most vulnerable and marginalized.

Xenophobia, racism, intolerance, negative stereotyping, stigmatization, discrimination and extremist narratives are all expressions of this deep malaise in our societies. They manifest themselves in hate speech or outright violence in various forms against migrants, people with disabilities, and national, ethnic, religious, linguistic or other marginalized groups perceived as a threat to the established order. They can also be expressed in the desecration of religious sites and symbols, actions which are deeply offensive to people of faith. We, however, recognize the diversity within our communities as a source of enrichment, and we reaffirm the fundamental rights and freedoms of all people, as enshrined in the Universal Declaration of Human Rights.

Regrettably, some in positions of influence in society seek to exploit the vulnerabilities of others, sowing hatred and division as a way to advance their own interests. Digital platforms designed to facilitate social interaction and communication are being misused to micro-target, amplify and spread disinformation and ill intent against others. The ease with which some of these voices speak in total disregard of the truth carries profound dangers for democracy. Most worryingly, their words can be a direct cause of violence and intolerance within communities and between nations.

We can respond to these challenges by encouraging collaborative networks promoting dialogue and joint projects in service to the community, by creating channels for conflict prevention and mediation, by promoting moderation, by advancing education and awareness building, and by encouraging community and religious leaders to contribute to these objectives. We commit to speaking out against intolerance and especially any advocacy of hatred that constitutes discrimination, hostility or violence. We will also assist in the resolution of conflict through the exercise of parliamentary diplomacy.

With all this in mind, we consider it our unique responsibility, as parliamentarians, to speak and act responsibly towards all people, particularly those who disagree with us, and in ways that bring people together peacefully in pursuit of the common good. We affirm that societies that are inclusive and just, and in which rights are upheld, are more likely to be cohesive, peaceful and democratic. We pledge to fight inequality through rights-based economic and social policies that put people before profit and the weak before the strong, and that uphold the equality and dignity of every person. We reaffirm the urgent need to implement the Sustainable Development Goals by 2030 – leaving no one behind – as our best hope for peace, democracy and sustainable development for all.

More concretely, we are committed to utilizing our law-making, representative and oversight functions towards the following objectives:

- Make hate-motivated acts and all forms of violence linked to religion, belief, xenophobia, racism, or intolerance of marginalized groups an offence under the law.
- Invest in education for all and at all levels, including peace education and “education for democracy”, pursuant to the United Nations General Assembly resolutions by this name.
- Make parliamentary proceedings consistently open to the input of relevant civil society organizations and community groups representative of the diversity of society.

- Engage in constructive, respectful dialogue with parliamentarians of all political persuasions, both nationally and internationally.
- Ensure that national statistical institutes and research bodies produce up-to-date disaggregated data to assist with the formulation of inclusive economic and social policies.
- Perform self-assessments of the inclusivity of our parliaments and take active measures to increase the representation in our parliaments of women and youth, as well as of underrepresented national, ethnic, religious, linguistic, and other marginalized and vulnerable communities.
- Uphold the rights of migrants, refugees and stateless people, as particularly vulnerable groups, consistent with international conventions.
- Regulate digital platforms and other media to diminish the risk of hate speech and various forms of disinformation while protecting the fundamental right of free speech as a bulwark of democracy.
- Protect cultural sites as expressions of our common heritage, as well as holy sites, places of worship and religious symbols as expressions of different religions and beliefs.
- Promote interaction with relevant UN organizations working for interfaith and intercultural dialogue, and support UN peacekeeping and mediation efforts.

We pledge to take this Declaration forward through concrete actions and in accordance with the core values of the IPU as outlined in its current Strategy.

Cybercrimes: The new risks to global security

Resolution adopted by consensus[*] by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Condemning all forms of cybercrime and *reaffirming* the need to combat such acts through international cooperation,

Reaffirming the existing United Nations framework for responsible State behaviour in the use of information and communications technologies (ICTs) and the need to implement this framework,

Recognizing the need to build trust and mutual understanding between countries in response to the malicious use of ICTs by State as well as non-State actors, who recognize neither boundaries nor borders,

Observing the growing use of and dependence on ICTs worldwide,

Cognizant of the increase in cybercrime activities due to increasing digitalization, accelerated by the COVID-19 pandemic,

Noting the responsibility of parliaments to build a regulatory framework that protects citizens in cyberspace with new infrastructure and resources, in the same way as in the physical world,

Recalling United Nations General Assembly resolution 31/72 of 10 December 1976 on the *Convention on the Prohibition of Military or Any Other Hostile Use of Environmental Modification Techniques*, resolutions 55/63 of 4 December 2000 and 56/121 of 19 December 2001 on *Combating the criminal misuse of information technologies*, and resolution 57/239 of 31 January 2003 on the *Creation of a global culture of cybersecurity*,

Recalling also the annual resolutions of the United Nations General Assembly on *Developments in the field of information and telecommunications in the context of international security*, and in particular resolution 69/28 of 2 December 2014, resolution 73/266 of 22 December 2018 establishing the Group of Governmental Experts on advancing responsible State behaviour in the context of international security, and resolution 75/240 of 31 December 2020 establishing the Open-ended Working Group on security of and in the use of information and communications technologies 2021–2025, and *highlighting* the voluntary and non-binding norms of responsible State behaviour in the

[*] The delegation of India expressed reservations on operative paragraph 25.
The delegation of the Russian Federation expressed reservations on preambular paragraph 11 and operative paragraph 1

use of ICTs in the context of international security, developed by the Group of Governmental Experts and endorsed by United Nations General Assembly resolution 70/237 of 23 December 2015, which calls on United Nations Member States to be guided by these norms, as well as the establishment, through United Nations General Assembly resolution 77/37 of 7 December 2022, of a United Nations programme of action to discuss existing and potential threats and to support States' capacities and efforts to implement and advance commitments,

Recalling further the United Nations *Convention against Transnational Organized Crime* of 15 November 2000 and the United Nations *Convention against Corruption* of 31 October 2003,

Stressing the importance of regional conventions on cybercrime, transnational organized crime, exchange of information and administrative assistance, including the Council of Europe *Convention on Cybercrime* of 23 November 2001 and its *Additional Protocol concerning the criminalisation of acts of a racist and xenophobic nature committed through computer systems* of 28 January 2003, the *Agreement on Cooperation in Ensuring International Information Security between the Member States of the Shanghai Cooperation Organization* of 16 June 2009, the *Arab Convention on Combating Information Technology Offences* of 21 December 2010, the Latin American and Caribbean Parliament (Parlatino) *Model Law on Cybercrime* of November 2013 and its updates, the Parlatino *Model Law on Social Prevention of Violence and Crime* of November 2015, the Parlatino *Model Law on Computer Crimes* of February 2021, and the Parlatino *Model Law on Combating Illicit Trade and Transnational Crime* of February 2021, the *Agreement on Cooperation among the Member States of the Commonwealth of Independent States in the Field of Ensuring Information Security* of 20 November 2013, the *Agreement on Cooperation among the Member States of the Commonwealth of Independent States in the Fight Against Crimes in the Field of Information Technology* of 28 September 2018, and the African Union *Convention on Cyber Security and Personal Data Protection* of 27 June 2014,

Stressing also that the Council of Europe *Convention on Cybercrime*, which is open for accession by any country, has become an instrument of global significance, with States Parties from, and impact in, all regions of the world,

Recalling the IPU's work on the various new risks faced by our increasingly digitized societies, including the IPU resolutions *Cyber warfare: A serious threat to peace and global security* (adopted at the 132nd Assembly, Hanoi, 1 April 2015), and *Legislation worldwide to combat online child sexual exploitation and abuse* (adopted at the 143rd Assembly, Madrid, 30 November 2021), which also recalls the Council of Europe *Convention on the Protection of Children against Sexual Exploitation and Sexual Abuse* (the "Lanzarote Convention") of 25 October 2007,

Commending the work of the United Nations on advancing responsible State behaviour in cyberspace,

Commending also the efforts of the United Nations to enact, through General Assembly resolution 74/247 of 27 December 2019, an international cybercrime convention, and *welcoming* the creation of an ad hoc committee charged with drafting this convention,

Welcoming the participation of the IPU in the multi-stakeholder consultation process of that ad hoc committee in order to ensure that the voice of parliaments is heard,

Noting the need for a global approach to the issue of cybercrime and its serious consequences for citizens, as well as the need to protect global peace, security and economic stability while upholding the basic tenets of human rights including freedom of speech,

Recognizing the urgent need for legislators, governments and all stakeholders to take more proactive national steps to combat cybercrime, given its renewed intensity and rapidly evolving nature,

Recognizing also that all actions in this field need to have respect for human rights and fundamental rights at their centre,

Noting the uneven development in countries' ICT application capacity and ability to protect ICT infrastructure, and *emphasizing* the need for increased technical assistance and collaboration, especially for developing countries,

Noting also that States shall act in accordance with their obligations under international human rights law, including but not limited to the *International Covenant on Civil and Political Rights*, the *Convention on the Rights of the Child*, the *Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment*, the *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*, and additional protocols and other relevant international human rights instruments,

Recognizing the need for common, international parliamentary action to advance awareness and implementation of voluntary and non-binding norms regarding responsible State behaviour in the use of ICTs,

Noting that cybercrime may constitute a serious threat to democratic processes, especially interference in elections through cybersecurity breaches or false social media accounts,

Acknowledging that women, young people, children, elderly people, people with disabilities, and racialized communities are particularly vulnerable to cybercrimes,

Acknowledging also the need for efforts to promote gender equality and the empowerment of women and girls in all their diversity, including through gender mainstreaming, in the development, implementation and application of policies, programmes and legislation in this field,

Noting the nature of the threats and risks of transnational cybercrime to international peace and security, and the tremendous developments in cyberspace, as a result of which the methods used by cybercriminals are becoming increasingly sophisticated,

Noting also that cybercrime includes but is not limited to attacks on computer systems, breaches of privacy, the creation and deployment of malware, and, increasingly, the facilitation of attacks on critical civilian infrastructure, as well as other acts that can occur offline and be facilitated by computer systems, including online fraud, drug trade, money-laundering, hate crimes, human trafficking, and technology-facilitated gender-based violence such as sexual harassment, threats, stalking, bullying, sexist hate speech, and the sexual exploitation of women and children via the internet – all of which negatively affect global security and economic stability,

Considering that most national laws were enacted before cybercrime arose and therefore do not always adequately address these threats,

1. *Encourages* parliaments to consider taking the necessary steps for their country to accede, if it has not yet done so, to existing international instruments that address the use of ICTs for criminal purposes, including the Council of Europe *Convention on Cybercrime*, which is the most comprehensive multilateral cybercrime treaty in force and is open for accession by all States;

2. *Calls upon* parliaments to make sure their legislation on cybercrime is up to date and relevant, in accordance with international law, including international human rights instruments, to allocate the necessary resources to this end and to engage all stakeholders, including the private sector, academia, civil society and the technical community, considering the ongoing increase in the scale, scope, speed, complexity and frequency of such acts and their implications for national security, international peace and security, and global economic stability, as well as to include in such legislation extraterritorial jurisdiction to enable the prosecution of criminal acts, irrespective of where those acts were committed and whether they constitute offences in the foreign jurisdiction in question;

3. *Urges* parliaments to ensure that human rights impact assessments are embedded in all legislative processes on cybercrime;

4. *Calls upon* parliaments to enhance the capacity of law enforcement officers, including investigative authorities, prosecutors and judges, in the field of cybercrime, and to equip them to effectively investigate, prosecute and adjudicate cases of cybercrime offences;

5. *Encourages* parliaments to make full use of their oversight function to ensure that governments have the tools, including appropriate resources and capacity, to prevent and combat the rapid increase in cybercrimes and to protect the cybersecurity, identity, privacy and data of citizens while safeguarding human rights and freedoms;

6. *Strongly recommends* that parliaments ensure that their national legislative frameworks on the protection of critical national infrastructure, including the infrastructure that supports the internet, are up to date, or that they establish such frameworks where necessary;

7. *Encourages* parliaments to promote an open, free and secure cyberspace by calling on their governments to abide by the United Nations norms of responsible State behaviour in cyberspace, to cooperate in fighting cybercrime as well as cybercriminals and malicious actors, to respond to requests for assistance and capacity-building, if possible in real time,

in accordance with the rule of law and fully respecting international human rights law and fundamental freedoms, to secure the supply chain of companies in their countries, to report voluntarily on potential vulnerabilities to third parties to assist them in preventing future incidents, and in particular to support and protect all cyber incident response teams within and beyond their borders;

8. *Also encourages* parliaments to draft gender-responsive legislation promoting cross-cutting cybersecurity services that prioritize prevention (awareness-raising, auditing and training), incident detection (24 hours a day, 7 days a week), and an instant and efficient response to cyber threats, through a victim-centric approach

9. *Recommends* that parliaments promote the establishment of relevant institutions and bodies – such as national cybersecurity centres, computer emergency response teams, computer security incident response teams and security operations centres – where these do not already exist in their country;

10. *Also recommends* that all parliaments ensure that such institutions and bodies have adequate budgetary resources and specialized personnel, including women cybersecurity experts, to allow for an agile, timely and effective response to cybercrime and to protect critical civilian infrastructure, public institutions, companies and citizens without breaching privacy, while taking into account that the increasing digitalization of public services and utilities could imply major exposure to digital risks;

11. *Urges* parliaments to promote international coordination between such institutions and bodies in order to monitor, prevent, detect, investigate and respond to cyber threats;

12. *Invites* parliaments to encourage their governments to provide specific cybersecurity training in order to help increase the number of cybersecurity professionals and to strengthen their performance;

13. *Reaffirms* that an open, secure, stable, accessible and peaceful ICT environment is essential for all and requires effective cooperation among States to reduce risks to international peace and security, and *calls upon* the international community to promote full respect for human rights and fundamental freedoms;

14. *Calls upon* parliaments to encourage investment in research and development, incorporating into the design of each project specific cybersecurity provisions, with appropriate budget allocation, in order to anticipate and protect against possible emerging cyber threats;

15. *Encourages* parliaments to partner with industry, academia and all other stakeholders, including civil society, with their respective governments as key facilitators, in order to foster a strong and collaborative cybersecurity ecosystem that fully respects human rights principles and international human rights obligations;

16. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to actively engage in promoting a shared, up-to-date national understanding of the nature of cybercrime as experienced by citizens, organizations and institutions;

17. *Urges* parliaments to help foster a true “culture of cybersecurity” by developing educational curricula focused on training future generations, from childhood onwards, in digital literacy and technological know-how, covering both the great opportunities presented and the serious risks posed by technology;

18. *Recommends* that parliaments broaden protections for women, young people, children, elderly people, people with disabilities, and racialized communities in cyberspace, taking respect for human rights and the prevention of gender-based violence into account in the development of educational policies on the use of social media;

19. *Urges* parliaments to take the necessary action to protect critical moments in democracy, and especially those periods when citizens exercise their right to vote, in order to avoid attacks and interferences that seek to influence, change or violate the free formation of public opinion during the electoral process;

20. *Calls upon* the international community to take action to protect democracy by ensuring that all parliaments worldwide, as institutions representing the will of the people, are afforded special protection through their inclusion in lists of critical civilian infrastructure and essential services;

21. *Stresses* the need to further enhance international cooperation and assistance in the area of ICT security and capacity-building, as a means to bridge digital divides and strengthen the response to cyber threats globally;

22. *Calls upon* parliaments to deepen their understanding of the complex and rapidly evolving nature of cybercrime by enabling the open sharing of knowledge, experience and expertise, and by holding specialized seminars, workshops and conferences on this subject;

23. *Invites* the IPU Secretariat, in partnership with other relevant organizations, to promote this new vision of cybersecurity by supporting parliaments in their capacity-building endeavours;

24. *Recommends* that the IPU, as the global organization of parliaments, play a leading role in preventing and combating cybercrime, and in stimulating cyber-resilience, by participating in all relevant international forums, including those led by the United Nations, with a view to ensuring that the voice of parliaments is heard;

25. *Promotes* the creation of a working group on cybercrime, subsidiary to the Governing Council of the IPU, whose specific mission shall be to comply with the mandates and objectives established in this resolution, and whose powers shall include both supporting the process for the promotion of an international convention on cybercrime within the framework of the United Nations, and strengthening the capacities of IPU Member Parliaments in terms of law-making, oversight and budgeting;

26. *Recommends* that the IPU raise awareness among parliaments on achieving the Sustainable Development Goals through, above all else, their universal commitments to digital security.

Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests

Resolution adopted by consensus[*] by the 146th IPU Assembly (Manama, 15 March 2023)

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the 2015 Paris Agreement, including its goal to hold the increase in the global average temperature to w ell below 2°C above pre-industrial levels and to pursue efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels, and in particular its Article 5, which calls on the Parties to the Agreement to take action to conserve and enhance sinks and reservoirs of greenhouse gases, including forests, and encourages them to develop policy approaches to reduce emissions from deforestation and forest degradation, to set positive incentives for sustainable management of forests, and to enhance carbon sequestration and reduce emissions in forests,

Mindful of the outcomes of the United Nations Climate Change Conferences in Glasgow (COP26) and Sharm el-Sheikh (COP27) and *taking note* of the forest-relevant contribution of the *Glasgow Leaders' Declaration on Forests and Land Use*, in which more than 140 countries committed to working collectively to halt and reverse forest loss and land degradation by 2030 while delivering sustainable development and promoting inclusive rural transformation and value chains, and in which they reaffirmed international financial commitments, private finance and investment support to enable forest conservation and restoration, and support for indigenous peoples and local communities, as well as the findings of the IPCC Working Group III on mitigation and its recommendations on reducing deforestation and increasing reforestation,

[*] The delegation of India expressed reservations on preambular paragraphs 2, 5 and 8, and on operative paragraphs 1, 3, 5, 6, 9, 11, 12, 13, 17 and 21.
The delegation of the Russian Federation expressed reservations on preambular paragraph 19.

Welcoming the *Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework* adopted in December 2022 and its 4 goals and 23 targets, including target 2, which seeks to "ensure that by 2030 at least 30% of areas of degraded terrestrial, inland water, and coastal and marine ecosystems are under effective restoration, in order to enhance biodiversity and ecosystem functions and services, ecological integrity and connectivity",

Looking forward to the United Nations Climate Change Conference in Dubai (COP28), which will follow up on the COP26 and COP27 climate conferences' outcomes regarding forest protection,

Recalling the IPU resolutions *Climate change, sustainable development models, and renewable energies* (120th IPU Assembly, Addis Ababa, April 2009), *Addressing climate change* (141st IPU Assembly, Belgrade, October 2019), *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* (142nd IPU Assembly, virtual session, May 2021), the Nusa Dua Declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (144th IPU Assembly, Nusa Dua, March 2022), and the Declaration of the President of the Assembly on climate change (116th IPU Assembly, Nusa Dua, May 2007),

Guided by the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals (SDGs), which emphasize that climate policy, poverty reduction and universal peace are all inextricably linked in achieving sustainable development, in particular SDG 15 to "protect, restore and promote sustainable use of terrestrial ecosystems, sustainably manage forests, combat desertification, and halt and reverse land degradation and halt biodiversity loss" and SDG 13 to "take urgent action to combat climate change and its impacts", as well as SDG 17 to "strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development",

Committed to the implementation of the *Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework* adopted by the 15th Conference of Parties to the UN Convention on Biological Diversity in December 2022, in particular of target 2 to restore at least 30% of areas of degraded ecosystems by 2030 and of target 3 to ensure that by 2030 at least 30% of terrestrial, inland water, coastal and marine areas are effectively conserved and managed through ecologically representative, well-connected and equitably governed systems of protected areas and other effective area-based conservation measures,

Reaffirming United Nations General Assembly resolution 76/300 recognizing the right to a clean, healthy and sustainable environment as a human right, resolution 71/285, in which the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030* was adopted, and resolution 73/284 on the United Nations Decade on Ecosystem Restoration (2021-2030),

Committed to the realization of the shared vision set out in the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030* "of a world in which all types of forests and trees outside forests are sustainably managed, contribute to sustainable development and provide economic, social, environmental and cultural benefits for present and future generations",

Reaffirming the importance of the six goals defined in the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030*, and especially goal 1 to "reverse the loss of forest cover worldwide through sustainable forest management, including protection, restoration, afforestation and reforestation, and increase efforts to prevent forest degradation and contribute to the global effort of addressing climate change", which would, among other benefits, serve the achievement of SDG targets 6.6 to "protect and restore water-related ecosystems, including […] forests", 12.2 to "achieve the sustainable management and efficient use of natural resources", 15.1 to "ensure the conservation, restoration and sustainable use of terrestrial and inland freshwater ecosystems and their services, in particular forests", and especially 15.2 to "promote the implementation of sustainable management of all types of forests, halt deforestation, restore degraded forests and substantially increase afforestation and reforestation globally",

Emphasizing target 1.2 of goal 1 of the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017-2030*, which calls for "the world's forest carbon stocks [to be] maintained or enhanced",

Endorsing goal 2 of the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030*, to "enhance forest-based economic, social and environmental benefits, including by improving the livelihoods of forest-dependent people", especially its target 2.2 to "increase the access of small-scale forest

enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets" and target 2.3, which calls for "the contribution of forests and trees to food security [to be] significantly increased",

Welcoming the international community's continuing engagement in numerous global initiatives to address the contribution of forests to climate protection, including the Forests and Climate Leaders' Partnership; the Congo Basin Forest Partnership; the 15th World Forestry Congress held in Seoul in May 2022; the ASEAN Green Initiative to ramp up restoration efforts and plant at least 10 million native trees in the next 10 years across the 10 ASEAN Member States starting from 2021, and to set standards for the recognition of tree planting activities and programmes across the region that not only regrow forests in the region but also contribute to people's well-being, livelihood improvement, and resilience-building; the Bonn Challenge, a global goal to bring 150 million hectares of degraded and deforested landscapes into restoration by 2020 and 350 million hectares by 2030; the World Economic Forum's global initiative to conserve, restore and grow 1 trillion trees by 2030; the Great Green Wall for the Sahara and the Sahel Initiative; and the *Strategic Plan of Action for ASEAN Cooperation on Forestry*; and *recognizing* that all of these initiatives have contributed to States' affirmation of forest protection and emission reduction targets, and have showcased the many opportunities for prevention, mitigation, resilience-building and adaptation through the contributions of national governments, provinces, cities and villages, private corporations, financial institutions and civil society,

Recognizing the crucial role that women and youth play in forest ecosystem conservation and restoration, and stressing the need for the full participation of women and youth at all levels of policymaking and implementation in forest ecosystem conservation and restoration,

Noting that forests are resources of global significance, covering 31% of the Earth's land surface, but storing almost half of terrestrial carbon; that forests help to regulate regional climate by influencing rainfall patterns and cooling urban areas; that trees and forests regulate the water balance, serve as drinking-water reservoirs and protect against erosion, landslide, rockfalls, avalanches, floods, desertification, land degradation and food insecurity; that sustainably managed forests deliver natural, climate-neutral resources for various value chains; and that well-managed forests provide subsistence, medicines, recreational and cultural purpose, livelihoods, employment and income to forest-dwelling communities, forest-dependent people and Indigenous people, and act as a natural buffer against the transmission of zoonoses,

Gravely concerned about the loss, through deforestation, of 420 million hectares of forests between 1990 and 2020, equivalent to approximately 10.34% of the world's total forest area in the last 30 years, according to the Food and Agriculture Organization of the United Nations report *The State of the World's Forests 2022*, with associated damage as manifested in droughts, desertification, and changes to weather patterns, as well as about the severe impact of forest loss on aspects of human life and on human development, and the fact that deforestation has a multiplying effect on existing crises in many respects and aspects,

Noting with great concern that deforestation and forest degradation are having an accelerating severe impact on climate change, with destruction and degradation of forests, including their soils, accounting for around 15% of global human-induced carbon release on Earth,

Cognizant of the detrimental impact of armed conflicts on forest ecosystems and the contribution of such conflicts to greenhouse gas emissions,

Regretting that the Russian war of aggression against Ukraine, the largest conflict currently in existence, accompanied by massive forest fires and resulting in at least 33 million tonnes of CO_2 equivalent emissions, has significantly undermined global efforts to achieve negative carbon emission balances of forests and to combat climate change,

Aware that the progression of deforestation and forest degradation is one of the main root causes of increasing biodiversity loss and loss of genetic resources, as forests provide habitat for 80% of amphibian species, 75% of bird species and 68% of mammal species; and that tropical forests are particularly important as they contain about 50% of all animal and plant species,

Underlining the concrete and existential threat to food security and agriculture caused by deforestation and forest degradation, with forest destruction having massive regional impacts on rainfall and consequently on rainfed agriculture, particularly in the Amazon and the African tropics,

Recalling paragraphs 47 and 48 of the *Sharm el-Sheikh Implementation Plan* adopted at COP27 in November 2022 pertaining to the provision of adequate and predictable support to developing-country Parties, in the context of which Parties should collectively aim to slow, halt and reverse forest cover and carbon loss, in accordance with national circumstances, consistently with the ultimate objective of the UNFCCC, while ensuring relevant social and environmental safeguards,

Expressing deep concern about the severe damage caused by forest loss to societies and economies, with an estimated 1.6 billion people, or 20% of the global population, depending on forests for subsistence, livelihoods, employment and income generation, according to the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030*,

1. *Urges* IPU Member Parliaments to provide, in line with their parliamentary tasks, national regulations and laws that commit to the objective of net zero deforestation, meaning that when forests or trees are cleared in one area, reforestation or afforestation is ensured in another area as appropriate, seeking to maintain the same CO_2 storage balance and taking account of the time that different varieties of tree take to grow;

2. *Calls on* IPU Member Parliaments and their governments to intensify urgent actions to prevent and halt deforestation and forest degradation, increase forest areas and enhance the resilience of forest ecosystems, which are among the most cost-effective actions for mitigating and adapting to climate change, while stressing that reducing deforestation to a minimum and encouraging climate-focused afforestation avoid the direct emissions from lost biomass and enable conservation and enhancement of the greenhouse gas absorbing and capturing capacity of forests;

3. *Urges* IPU Member Parliaments and their governments to: expand existing protected areas and create new ones to protect forest ecosystems in line with the relevant international commitments; guarantee demilitarization of protected areas, especially in times of war; establish an appropriate legislative framework for the management of protected areas and take effective measures to enforce it; and cooperate, where appropriate, with neighbouring States to ensure better management and functioning of protected areas;

4. *Urges* IPU Member Parliaments to ramp up efforts to reforest and even restore degraded forests in the light of national circumstances, keeping in mind: that forest restoration is an active attempt to return an area to its previous naturally forested state using native trees; that non-native trees provide timber that can boost local economies and reduce logging pressure in native forests; that reforestation, afforestation and agroforestry using native and/or non-native trees help diversify livelihoods and landscapes to increase land productivity; that afforestation and restoration of forests can provide significant environmental, climatic, sociocultural and economic benefits; and that trees provide shade on agricultural land, prevent extreme sun exposure for the soil and cultivated plants, cool down temperatures on the ground, influence precipitation and lead to improved harvest results;

5. *Calls on* IPU Member Parliaments to promote more productive, efficient and sustainable agrifood systems by continuing to use existing arable land to reduce the demand for new agricultural land, maintain forests and secure the multiple benefits that forests provide to farming systems, keeping in mind that agricultural expansion is driving almost 90% of global deforestation, that many areas of arable land are not being utilized as efficiently and productively as possible, and that sustainably increasing productivity will reduce the pressure on forestland caused by a 35–56% increase in food demand by 2050 due to the projected growth in the global population to 9.7 billion people;

6. *Encourages* IPU Member Parliaments to take immediate action to ensure that sustainable forest management is more beneficial to generating income than deforestation and that such incomes are regular and high enough for people to sustain a living and compete with income derived from other land uses, while emphasizing that sustainable forest management and green value chains prevent the conversion of forest into agricultural land and support the transition to carbon-neutral economies, and that responsible forest management can counteract the underlying drivers of deforestation including poverty,

unsustainable production practices and consumption patterns, and can enhance the adaptability and resilience of forests to the impact of climate change while creating green jobs, especially in developing countries;

7. *Recommends* that IPU Member Parliaments create shared value from collective efforts through experience-sharing and technological transfer to promote the following: application of the principles of the circular economy in the use of wood; reforestation to expand the use of sustainable wood; substituting non-renewable or emissions-intensive materials, such as cement and concrete, in construction with sustainably grown wood products; increasing the lifespan of wood products to address growing demand; reducing waste through more efficient processing and the cascading use of forest products; advancing green technology; changing consumption patterns; and facilitating a transition to more circular and green economies;

8. *Invites* IPU Member Parliaments to review and improve forest-related legislation, strengthen forest law enforcement, and promote good governance at all levels in order to support sustainable forest management, and to combat and eradicate illegal practices in forest-related sectors;

9. *Calls on* IPU Member Parliaments to: adopt strategies and a systematic review and self-monitoring system that will allow governments to increase the value of the conservation and restoration of forests, especially of rainforests and boreal forests; emphasize the global value of the ecosystem services and natural resources of forests; and highlight that national, regional or international emissions trading schemes, such as the European Union Emissions Trading System or the Kyoto Protocol emissions trading scheme, are beneficial instruments for mobilizing private capital to finance forest protection and afforestation, including the use of removal units on the basis of land use, land-use change and forestry (LULUCF) activities such as reforestation, with an emphasis on maintaining the highest environmental and climate integrity of such schemes;

10. *Invites* IPU Member Parliaments to call on their governments to consider ecological fiscal reforms, to introduce policy initiatives to promote responsible consumption and production of forest-related goods, and to repurpose agricultural subsidies to include agroforestry and sustainable forestry, keeping in mind that policy instruments can be used strategically to create market incentives for responsible and sustainable forest management and to reorient incentives to boost green markets and financing;

11. *Encourages* IPU Member Parliaments to ensure that the objective of net zero emissions is incorporated in national economic, environmental and climate strategies, reaffirming the goals agreed upon in the Paris Agreement to hold the increase in the global average temperature to well below 2°C above pre-industrial levels and to pursue efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels, largely through ambitious efforts to: reduce greenhouse gas emissions to a minimum, and remove residual emissions from the atmosphere by, inter alia, protecting and restoring natural sinks like forests, soil and peatlands or through negative emission technologies such as direct air capture, and bioenergy with carbon capture and storage;

12. *Recommends* that IPU Member Parliaments: scale up action to phase down unabated coal power and phase out inefficient fossil fuel subsidies, especially for lignite and coal, which often require extensive logging; bear in mind the principle defined within the UNFCCC, and reconfirmed in the Paris Agreement, of common but differentiated responsibilities and respective capabilities in the light of different national circumstances; and direct global development policy in supporting developing countries that plan to construct coal-fired power plants to instead consider renewable energy power plants allowing the same energy production while also protecting energy, job security, climate and forests;

13. *Calls on* IPU Member Parliaments to intensify efforts to reduce the use of charcoal as an energy source and to promote sustainable, cost-effective, viable, renewable and carbon-neutral alternatives such as solar, hydro, geothermal, wind and nuclear power, bearing in mind the considerable forest loss and CO_2 emissions resulting from charcoal being the major source of energy in many developing countries with limited access to energy;

14. *Urges* IPU Member Parliaments to: take into account the needs and knowledge of local communities, including forest dwellers, forest-dependent people and Indigenous people, as per national norms in sustainable forest management, which are integral to the fight against climate change; acknowledge that indigenous peoples and local communities have been sustainably managing forests for millennia, using practices based on indigenous knowledge systems, enabling them to fulfil their needs without undermining the capacity of the ecosystems and forests in which they live; reaffirm that land-tenure rights for Indigenous peoples and local communities should be protected and enforced as appropriate; and emphasize that forest restoration preserves the territories and resources of indigenous people and lowers the pressure on declining forests in terms of firewood extraction, illegal logging and charcoal production;

15. *Also urges* IPU Member Parliaments to ensure that forest conservation practices and other nature-based climate solutions promote and respect the inherent rights of Indigenous people related to their traditional territories, including their right to be consulted and accommodated when measures and actions might adversely impact them, their lands or their resources;

16. *Invites* IPU Member Parliaments to: take action to strengthen their common understanding of forests, their sustainable management and climate protection, taking into account national and regional conditions, including as a matter of intergenerational equity and solidarity; engage the educational sector and local communities in reforestation, through a multi-level strategy and multi-stakeholder approach, as a key to sustainable and inclusive economic growth; make sure that appropriate educational programmes on forests are implemented and included in school curricula; promote educational efforts with young people and include future generations in climate protection measures so that they are aware of the need to protect forests and the environment and the ways in which it can be done, keeping in mind that it is the children and young people of today and tomorrow who will bear the consequences as climate change intensifies and who thus wish to actively engage in efforts to address climate change; and ensure that gender-sensitive approaches and tools are mainstreamed to provide men and women with an equal opportunity to participate in and benefit from sustainable forest management while also ensuring the engagement of young people in forest-related decision-making;

17. *Urges* IPU Member Parliaments to set up mechanisms for agricultural extension services as intermediaries between researchers and farmers to explain the devastating effects of deforestation, train local populations in good agricultural practices, encourage farmers to adopt new, improved methods of farming, help farmers in their decision-making, and ensure that appropriate knowledge is implemented to obtain the best results with regard to sustainable production and rural development, while stressing the need for further investment in agronomy in tropical areas so that inputs like seeds and nutrients as well as training and access to markets can be provided;

18. *Recommends* that IPU Member Parliaments use their legislative powers to support incentives for local people and entrepreneurs in green economic employment and investment, as well as to enhance the balance of economic development at all levels, namely for individuals, families, communities and societies, and to pursue green growth strategies and the benefits of the sharing economy by taking into consideration social, cultural and environmental contexts for life-long learning, resilience and inclusive growth;

19. *Requests* that IPU Member Parliaments allocate a sufficient national budget in terms of investing in research and development for leveraging technology like cross-breeding of trees that are high-performing, have fast-growing roots and possibly promote forest rejuvenation and regeneration, and hence CO_2 storage capacity and climate resilience or the diversification and combination of tree varieties in forest plantations, in order to take advantage of the existing complementary characteristics of different species;

20. *Encourages* IPU Member Parliaments to provide an appropriate national budget to ramp up efforts to mobilize and invest in digital technologies and broadband services that provide access for households in rural and remote areas to online information about sustainable land use and forestry income opportunities, bearing in mind the importance of creating awareness about the need for sustainable forest management;

21. *Strongly urges* IPU Member Parliaments to maintain peaceful relations among themselves, to respect State sovereignty and State territory, and to take concerted and united action, despite political, economic and social differences, to bring a rapid end to wars of aggression around the world, bearing in mind that violent conflicts and wars, as well as mines, may lead to the destruction and contamination of ecosystems such as forests that are important not only for the people living in them but also for humankind as a whole;

22. *Urges* IPU Member Parliaments to foster enhanced coherence, collaboration and synergies among themselves and with national and international bodies and partners in working towards the common goals set out in this resolution, and to facilitate enhanced support and partnerships, including in terms of financial resources, technology transfer and capacity-building, in order to assist developing countries in promoting forest ecosystems, sustainable afforestation and agroforestry, as well as people's well-being;

23. *Requests* that the IPU Secretary General transmit the present resolution to IPU Member Parliaments, the United Nations Secretary-General and all relevant institutions;

24. *Encourages* IPU Member Parliaments to take suitable measures as per national circumstances to achieve the implementation of this resolution.

The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents

Results of roll-call vote on the request of the delegation of Argentina for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes..... 393
Negative votes 727
Abstentions 373

Total of affirmative and negative votes .. 1,120
Two-thirds majority..... 747

Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*		
Algeria		16	
Angola		7	8
Argentina	7		7
Armenia	*Absent*		
Australia		14	
Austria		12	
Azerbaijan			13
Bahrain		11	
Bangladesh	*Absent*		
Belarus		12	
Belgium		13	
Bolivia (Plurinational State of)	13		
Botswana			11
Brazil	20		
Burkina Faso	7		7
Burundi			13
Cabo Verde	*Absent*		
Cambodia	5		5
Cameroon	*Absent*		
Canada		15	
Chad			13
Chile		6	7
Comoros			10
Côte d'Ivoire			14
Croatia	*Absent*		
Cyprus			11
Czech Republic		13	
DR of the Congo			19
Denmark		12	
Ecuador	13		
Egypt		20	
Equatorial Guinea	3		8
Estonia			11
Eswatini	*Absent*		
Ethiopia	20		
Fiji	10		
Finland		10	
France		18	
Gabon	*Absent*		
Gambia (The)			11
Georgia			11
Germany		19	
Ghana			15
Greece	13		
Guinea	7		6
Guyana	*Absent*		
Hungary		12	
Iceland			10
India	23		
Indonesia		22	
Iran (Islamic Republic of)		19	
Iraq		16	
Ireland			12
Israel		12	
Italy		17	
Japan	20		
Jordan		13	
Kazakhstan			13
Kenya	17		
Kuwait		11	
Lao People's Dem. Republic	12		
Latvia		11	
Liberia	*Absent*		
Libya		12	
Liechtenstein			10
Lithuania		10	
Madagascar	*Absent*		
Malawi	13		
Malaysia	10		
Maldives	10		
Mali			14
Malta		8	
Mauritius	11		
Mexico	10		10
Monaco	*Absent*		
Mongolia	*Absent*		
Morocco		15	
Mozambique	5		10
Namibia			11
Nepal	*Absent*		
Netherlands		13	
New Zealand		12	
Niger		14	
Nigeria	*Absent*		
Norway		12	
Oman		11	
Pakistan	12		10
Palestine		12	
Paraguay		8	
Peru	4	11	
Philippines	20		
Poland		15	
Portugal		13	
Qatar		11	
Republic of Korea	17		
Romania		13	
Russian Federation		20	
Rwanda			13
San Marino		10	
Saudi Arabia		15	
Senegal	*Absent*		
Serbia	12		
Seychelles			8
Sierra Leone	*Absent*		
Singapore	*Absent*		
Slovakia	*Absent*		
Slovenia		11	
Somalia	*Absent*		
South Africa			17
South Sudan	13		
Spain		16	
Sri Lanka	*Absent*		
Suriname	5		5
Sweden		13	
Switzerland		6	6
Syrian Arab Rep.		14	
Thailand	18		
Timor-Leste			11
Tonga	8		
Türkiye	19		
Turkmenistan	*Absent*		
Uganda	16		
Ukraine		16	
United Arab Emirates		12	
United Kingdom		18	
United Republic of Tanzania		18	
Uruguay		11	
Uzbekistan	*Absent*		
Viet Nam	*Absent*		
Yemen		13	
Zambia		13	
Zimbabwe			13

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security

Results of roll-call vote on the request of the delegation of Qatar for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes	756	Total of affirmative and negative votes	1,200
Negative votes	444	Two-thirds majority	800
Abstentions	293		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	13			Peru		15	
Algeria	16			Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola	8		7	Hungary		12		Poland		15	
Argentina	7		7	Iceland		10		Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India			23	Qatar	11		
Australia		14		Indonesia	22			Republic of Korea			17
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)	19			Romania		13	
Azerbaijan	13							Russian Federation	20		
Bahrain	11			Iraq	16						
Bangladesh	*Absent*			Ireland		12		Rwanda	13		
Belarus	12			Israel		12		San Marino		10	
Belgium		13		Italy		17		Saudi Arabia	15		
Bolivia (Plurinational State of)	10		3	Japan			20	Senegal	*Absent*		
				Jordan	13			Serbia	12		
				Kazakhstan	13			Seychelles			8
Botswana			11	Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil			20	Kuwait	11			Singapore	*Absent*		
Burkina Faso	14			Lao People's Dem. Republic	12			Slovakia	*Absent*		
Burundi	13							Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia	5		5	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya	12			South Sudan			13
Canada		15		Liechtenstein		10		Spain		16	
Chad	13			Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile		13		Madagascar	*Absent*			Suriname	5		5
Comoros	10			Malawi			13	Sweden		13	
Côte d'Ivoire	14			Malaysia	10			Switzerland		12	
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.	14		
Cyprus			11	Mali	14			Thailand	18		
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste	11		
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga	8		
Denmark		12		Mexico	20			Türkiye	19		
Ecuador	4		9	Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt	20			Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	8		3	Morocco	15			Ukraine	3		13
Estonia		11		Mozambique	7		8	United Arab Emirates	12		
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia	20			Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji	10			Netherlands		13		United Republic of Tanzania	18		
Finland		10		New Zealand		12					
France		18		Niger	14			Uruguay		11	
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)			11	Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman	11			Yemen	13		
Germany		19		Pakistan	22			Zambia	13		
Ghana			15	Palestine	12			Zimbabwe	13		
Greece			13	Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children

Results of roll-call vote on the request of the delegations of Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 817
Negative votes 317
Abstentions 358

Total of affirmative and negative votes ..1,134
Two-thirds majority..... 756

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	10		3	Peru	15		
Algeria		16		Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola			14	Hungary	12			Poland	15		
Argentina	7		7	Iceland	10			Portugal	13		
Armenia	*Absent*			India			23	Qatar		11	
Australia	14			Indonesia		22		Republic of Korea	17		
Austria	12			Iran (Islamic Republic of)		19		Romania	13		
Azerbaijan			13					Russian Federation		20	
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland	12			Rwanda	13		
Belarus		12		Israel	12			San Marino	10		
Belgium	13			Italy	17			Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	5	8		Japan	20			Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia			12
				Kazakhstan			13	Seychelles	8		
Botswana			11	Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil	20			Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso			14	Lao People's Dem. Republic		12		Slovakia	*Absent*		
Burundi			13					Slovenia	11		
Cabo Verde	*Absent*			Latvia	11			Somalia	*Absent*		
Cambodia	7		3	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya		12		South Sudan			13
Canada	15			Liechtenstein	10			Spain	16		
Chad			13	Lithuania	10			Sri Lanka	*Absent*		
Chile	13			Madagascar	*Absent*			Suriname	10		
Comoros			10	Malawi	13			Sweden	13		
Côte d'Ivoire			14	Malaysia	10			Switzerland	12		
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus	8		3	Mali	6		8	Thailand	18		
Czech Republic	13			Malta	8			Timor-Leste	11		
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga	5		3
Denmark	12			Mexico	20			Türkiye			19
Ecuador	6		7	Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	3	8		Morocco		15		Ukraine	16		
Estonia	11			Mozambique			15	United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia			20	Nepal	*Absent*			United Kingdom	18		
Fiji			10	Netherlands	13			United Republic of Tanzania	18		
Finland	10			New Zealand	12						
France	18			Niger		14		Uruguay	11		
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)	11			Norway	12			Viet Nam	*Absent*		
Georgia	11			Oman		11		Yemen		13	
Germany	19			Pakistan			22	Zambia	13		
Ghana			15	Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece	13			Paraguay	8						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Creation of a global fund for countries vulnerable to natural disasters to address loss and damage from climate change

Results of roll-call vote on the request of the African Group for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes 535
Negative votes 640
Abstentions 318

Total of affirmative and negative votes .. 1,175
Two-thirds majority 783

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	12		1	Peru		15	
Algeria	16			Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola	10		5	Hungary		12		Poland		15	
Argentina	7		7	Iceland		10		Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India	23			Qatar		11	
Australia		14		Indonesia		22		Republic of Korea	17		
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)		19		Romania		13	
Azerbaijan			13					Russian Federation			20
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland		12		Rwanda	13		
Belarus		12		Israel		12		San Marino		10	
Belgium		13		Italy			17	Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	13			Japan			20	Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia			12
				Kazakhstan			13	Seychelles	8		
Botswana	11			Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil			20	Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso	14			Lao People's Dem. Republic	12			Slovakia	*Absent*		
Burundi			13					Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia	10			Liberia	*Absent*			South Africa	17		
Cameroon	*Absent*			Libya			12	South Sudan	13		
Canada		15		Liechtenstein			10	Spain		16	
Chad			13	Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile		7	6	Madagascar	*Absent*			Suriname	10		
Comoros	8		2	Malawi	13			Sweden		13	
Côte d'Ivoire			14	Malaysia	10			Switzerland		6	6
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus	6		5	Mali	14			Thailand	18		
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste	2		9
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga			8
Denmark		12		Mexico	5		15	Türkiye		19	
Ecuador	13			Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	11			Morocco		15		Ukraine	11		5
Estonia		11		Mozambique	15			United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia	11						
Ethiopia	20			Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji	10			Netherlands		13		United Republic of Tanzania	18		
Finland		10		New Zealand		12					
France			18	Niger		14		Uruguay			11
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)	11			Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman		11		Yemen		13	
Germany		19		Pakistan	22			Zambia	13		
Ghana	15			Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece	9	4		Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Call for urgent action to stop aggression, occupation and massive human rights violations in the Democratic Republic of the Congo in order to preserve its sovereignty and territorial integrity

Results of roll-call vote on the request of the delegation of the Democratic Republic of the Congo for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 88
Negative votes 705
Abstentions 700

Total of affirmative and negative votes ..793
Two-thirds majority.....529

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea			13	Peru		15	
Algeria			16	Guyana	*Absent*			Philippines		20	
Angola	15			Hungary		12		Poland		15	
Argentina			14	Iceland		10		Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India			23	Qatar		11	
Australia		14		Indonesia		22		Republic of Korea			17
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)		19		Romania		13	
Azerbaijan			13					Russian Federation		20	
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland		12		Rwanda		13	
Belarus		12		Israel		12		San Marino		10	
Belgium			13	Italy			17	Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	5		8	Japan			20	Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia		12	
				Kazakhstan			13	Seychelles			8
Botswana			11	Kenya			17	Sierra Leone	*Absent*		
Brazil			20	Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso			14	Lao People's Dem. Republic			12	Slovakia	*Absent*		
Burundi	13							Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia			10	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya			12	South Sudan			13
Canada		15		Liechtenstein		10		Spain		16	
Chad			13	Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile			13	Madagascar	*Absent*			Suriname			10
Comoros	7		3	Malawi			13	Sweden		13	
Côte d'Ivoire			14	Malaysia			10	Switzerland		12	
Croatia	*Absent*			Maldives			10	Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus		11		Mali	14			Thailand			18
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste	5		6
DR of the Congo	19			Mauritius			11	Tonga			8
Denmark		12		Mexico			20	Türkiye			19
Ecuador			13	Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda			16
Equatorial Guinea			11	Morocco		15		Ukraine		16	
Estonia		11		Mozambique			15	United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia			20	Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji			10	Netherlands		13		United Republic of Tanzania			18
Finland		10		New Zealand		12					
France			18	Niger		14		Uruguay			11
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)			11	Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman		11		Yemen		13	
Germany		19		Pakistan			22	Zambia			13
Ghana	10		5	Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece			13	Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children

Resolution adopted by consensus[*] by the 146th IPU Assembly
(Manama, 14 March 2023)

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Considering that low- and middle-income countries host 74% of the world's refugees and other people in need of international protection, that the least developed countries provide asylum to 22% of these people, and that 90% of the world's humanitarian needs are concentrated in 20 countries that, together, represent no more than 13% of the world's population and 1.6% of global GDP,

Cognizant that the affected countries cannot meet the needs of the at-risk population, making it essential for the international community to guarantee humanitarian assistance including food distribution, health care and, in many cases, infrastructure reconstruction, and that, in 2023, an estimated 340 million people will need humanitarian assistance,

Recalling that such international humanitarian assistance is protected by the "right to life, liberty and security" of all persons, an inalienable and universal principle enshrined in Article 3 of the *Universal Declaration of Human Rights* of 1948, and that these rights have been endorsed in the *International Covenant on Economic Social and Cultural Rights* and the *International Covenant on Civil and Political Rights* of 1966, the *Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide* of 1948, and the Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols, among others, which together constitute the international legal framework that, pursuant to Article 2 of the *Universal Declaration of Human Rights*, promotes and protects the human rights of all "without distinction of any kind, such as race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status",

Underlining that the United Nations General Assembly has made achieving gender equality by 2030 a target of the Sustainable Development Goals (SDGs), in particular through Goal 5, including but not limited to Target 5.2: "Eliminate all forms of violence against all women and girls in public and private spheres, including trafficking and sexual and other types of exploitation",

Recalling United Nations General Assembly resolution 2816 of 14 December 1971, which established the post of Disaster Relief Co-ordinator (DRC) to provide humanitarian assistance to victims of natural disasters and other emergencies, and resolution 46/182 of 19 December 1991, through which the DRC was renamed the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and given expanded powers to coordinate humanitarian assistance, to facilitate access to emergency areas, to conduct the organization's needs assessment missions, to prepare joint appeals and to mobilize resources,

Welcoming the creation of the Central Emergency Response Fund, managed by OCHA, which, based on voluntary donations, makes it possible to finance humanitarian response actions worldwide,

Recalling the *Convention Relating to the Status of Refugees* of 1951, which defines a refugee as any person who, "owing to well-founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, is outside the country of his nationality and is unable or, owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country",

Recalling also United Nations General Assembly resolution 73/195 of 29 December 2018 on the *Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*,

Noting with deep concern that women and girls are still exposed to sexual violence, in particular committed by combatants,

[*] The delegation of Yemen expressed a reservation on the entire resolution.
The delegation of India abstained from supporting the resolution.

Emphasizing that rape, sexual slavery, enforced prostitution, forced pregnancy, enforced sterilization and all other forms of sexual violence of comparable gravity constitute crimes against humanity,

Noting with deep concern the especially dramatic situation in Afghanistan, where about 24 million Afghans are experiencing misery, hunger and freezing temperatures, including many children at severe risk of violence and family separation,

Noting that decades of uninterrupted war, coupled with years of drought and low temperatures, have led to total social and economic collapse, causing the displacement of 3.5 million people and making Afghans one of the largest refugee populations in the world,

Recalling that the Inter-Parliamentary Union (IPU) works in favour of peace and cooperation among peoples, promoting the defence of universal human rights, and *stressing* that absolute respect for such rights is an essential factor for democracy and the development of all nations,

Recalling also the joint statement on Afghanistan issued on 30 August 2021 by the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law and the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians,

Alarmed by the situation of Afghan women and girls, and *noting* that the Taliban takeover caused the immediate repression of women, excluding them from secondary and university education, while the absence of a male "guardian" prevents many of them from leaving their homes or even accessing essential services, causing them to lose jobs and the corresponding economic support,

Deeply disturbed by attacks on women parliamentarians, including the assassination of Ms. Mursal Nabizada on 15 January 2023 and the attempt on the life of Ms. Fawzia Koofi on 14 August 2020, and *recalling* that the looming risk to women parliamentarians in Afghanistan prompted a decision by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians on 2 February 2023,

Acknowledging the disastrous humanitarian crisis in Ukraine, caused by a war of aggression, where civilian casualties and the destruction of critical infrastructure have forced millions of people to cross borders into neighbouring countries, in addition to the internally displaced,

Noting that, according to the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), as of February 2023, an estimated 17.6 million people in Ukraine require urgent humanitarian assistance and an estimated 8 million refugees from Ukraine are scattered throughout Europe, 90% of them women and children, and that, according to the International Organization for Migration, there are 5.3 million internally displaced persons within Ukraine,

Recalling the emergency item resolutions adopted at the 144th and 145th IPU Assemblies, held in Nusa Dua and Kigali respectively, which recognized the magnitude of the humanitarian situation in Ukraine and were aligned with the resolutions adopted on this subject by the United Nations in 2022,

Recalling also the situation in Yemen, where a bloody civil war, in one of the countries with the most vulnerable populations in the Middle East, has resulted in violence that has affected millions of people, caused hundreds of thousands of deaths and led to mass displacement,

Noting that over 20 million Yemenis require humanitarian assistance, including 4 million internally displaced persons,

Recognizing the catastrophic and unsustainable situation faced by people in the Syrian Arab Republic, where the recent earthquake that affected the north of the country, and the south of Türkiye, has created a humanitarian crisis, compounding the effects of the civil war in the Syrian Arab Republic,

Noting that some 6.6 million Syrians have been forced to flee to other countries, and that there are 6.7 million internally displaced persons within the Syrian Arab Republic,

Considering the current situation in South Sudan, a country ravaged since its birth by an ongoing civil war, where 4.3 million people are currently in need of humanitarian assistance, including refugees (of which 63% are children), internally displaced persons and asylum-seekers,

Recognizing the crisis in the Bolivarian Republic of Venezuela, where violence, insecurity, and lack of food, medicine and essential services have triggered the largest migration in the history of Latin America, with 7 million Venezuelan refugees and migrants, and *noting* that these refugees and migrants are frequently forced to take unauthorized routes, falling victim to traffickers and irregular armed groups,

Cognizant that humanitarian crises are caused not only by conflicts, corrupt governments, wars of aggression, invasions and civil wars, but also by climate change, such as the massive floods that hit Pakistan in 2022, which claimed 1,800 lives, left more than 2.1 million people homeless and affected 33 million people in total,

Acknowledging that the above-mentioned crises are only those with the highest numbers of displaced persons, and *emphasizing* that other humanitarian crises are also taking place in many other regions of the world, including but not limited to Burkina Faso, Burundi, the Central African Republic, Chad, the Democratic People's Republic of Korea, the Democratic Republic of the Congo, Ethiopia, Haiti, Iraq, Mali, Myanmar, Nicaragua, Niger, Nigeria, Palestine, Somalia and the Sudan,

1. *Considers* that humanitarian crises are the leading cause of human rights violations in the world;

2. *Recognizes* that it is up to the international community to collaborate to protect human lives, to alleviate suffering, to safeguard dignity, and to guarantee access to basic services such as food, medical care, water and shelter for all persons, regardless of their origins, through legal and policy measures at the national level, and *encourages* governments to pursue the SDGs, and Goal 5 in particular, through such measures;

3. *Expresses its sympathy* for the populations of Afghanistan, South Sudan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Yemen, as well as for the millions of people who, on every continent, suffer deprivation and persecution as a result of war, oppressive regimes, terrorism, violence and natural disasters;

4. *Calls upon* the parliaments of the world to speak out against, and to exert political and diplomatic pressure on, those who bear responsibility for humanitarian crises, and to offer support to affected populations;

5. *Calls for* awareness-raising for national authorities and civil society in countries around the world, so that they are able to contribute, to the greatest extent possible, to the creation of specialized assistance programmes for people affected by humanitarian crises;

6. *Calls upon* all nations to strengthen the United Nations Secretary-General's High-Level Task Force on Preventing Famine, adopting simplified protocols to increase the access of children and young people to treatment for malnutrition;

7. *Appeals* for the strengthening of regional and interregional cooperation in order to facilitate the opening of humanitarian corridors that guarantee safe transit for vulnerable people, especially women and children from crisis-affected areas, while managing or negotiating agreements that allow the safe passage of humanitarian assistance;

8. *Strongly condemns* any attack on the lives, integrity and well-being of civilians, and *calls upon* parliaments and governments to take action against impunity for international crimes that cause humanitarian crises and persecution, in particular through support for the International Criminal Court, through national prosecution efforts and through appropriate legal mechanisms for the punishment of aggression and other international crimes;

9. *Calls for* an increase in international support and assistance for refugees and internally displaced persons, be they men, women or children, who lack access to basic rights and reasonable living conditions, as well as for other people who do not have refugee status;

10. *Notes* that women, together with children, are the main victims of humanitarian crises;

11. C*alls for* support for the efforts of the United Nations and other organizations working for the defence and promotion of women's rights;

12. *Demands* that governments refrain from the use of sexual and gender-based violence as a systematic tactic of warfare;

13. *Urges* governments to meet the needs of survivors of sexual and gender-based violence;

14. *Strongly supports* the empowerment of women and youth, and *affirms* its defence of the rights and interests of women, especially in Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine and Yemen, and of all those living through humanitarian crises;

15. *Calls for* global support for vulnerable host countries which have capacity constraints in order to enable them to provide sufficient education and health care for refugees and asylum-seekers, and *urges* host countries to develop and implement frameworks that guarantee refugees and asylum-seekers, particularly women and girls, access to these vital services,

16. *Calls upon* governments to consistently enforce the prohibition of discrimination on the basis of gender in all respects;

17. *Deplores* the practice of forced deportation, which is a crime under international criminal law, international humanitarian law and international human rights law, and the forced deportation of children in particular, and c*alls for* urgent action by United Nations Member States to stop this practice and to return children to their families;

18. *Expresses particular concern* about the persecution experienced by women and girls in Afghanistan, and *calls upon* the current de facto authorities to respect the *Charter of the United Nations*, international treaties and conventions, and the *Universal Declaration of Human Rights*;

19. *Calls upon* all governments and parliaments to ensure that there are no obstacles, including under immunity provisions or procedural law, that prevent the award of compensation to victims of international crimes, either through their governments or directly;

20. *Calls for* closer coordination between United Nations agencies and the international community in order to guarantee the implementation of the provisions of the *Convention on the Rights of the Child* and its Optional Protocols, especially in countries such as Afghanistan;

21. *Endorses* the decision of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians to condemn, in the strongest possible terms, the atrocious murder of Afghan citizen and parliamentarian Ms. Mursal Nabizada, and *affirms* that this brutal crime is an affront to the rights, values and principles promoted by the IPU;

22. *Calls upon* the IPU Executive Committee to follow up on parliamentary work on the humanitarian crises in Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries to support the efforts of the international community, and its parliaments in particular, aimed at providing assistance to populations, and at promoting order, stability and the long-term restoration of institutions in order to achieve human and sustainable development in democracy;

23. *Calls upon* the international community to address the urgent need for robust financial support by strengthening its institutional support and cooperative financing mechanisms, including the United Nations Assistance Mission in Afghanistan, the Central Emergency Response Fund managed by OCHA, and UNHCR, and *recommends* that the above financial support be allocated not only to immediate and individual humanitarian assistance such as food and medicine, but also to the design of reconstruction plans for essential infrastructure in order to maintain the basic functions of society in Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine and Yemen;

24. *Calls for* the strengthening of humanitarian assistance mechanisms to respond to these humanitarian crises.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The Committee held two sittings on 13 and 14 March.

The debate held on 13 March was chaired by Ms. J. Mahmood (Maldives), member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, substituting for Committee President Mr. A. Gajadien (Suriname). Around 80 participants attended, from 44 countries. The objective of the meeting was to debate the next resolution on *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*.

Ms. L. Reynolds (Australia) and Mr. C. E. Bustamante Donayre (Peru) served as co-Rapporteurs. Ms. Reynolds provided opening remarks and described how that new kind of child trafficking and slavery had developed. It was an issue of supply and demand whereby well-intentioned countries, tourists and volunteers donated money to orphanages without any due diligence as to whether or not they were supporting an ethical charity (creating a demand) and very skilled criminals and traffickers deliver the "perfect" and "tailor-made" orphanage experience for donors (the supply). Those illicit schemes were achieved by creating "paper orphans": an orphan by virtue of their false documentation only, while a very large proportion of children in such orphanages actually had at least one living parent.

Ms. K. Van Doore (Deputy Head of Griffith Law School, Australia) and Ms. R. Nhep, Senior Technical Advisor of the Better Care Network joined as expert panelists. Ms. Van Doore noted that the sheer number of children involved made it incumbent on governments to address the issue and that the recruitment or transfer of children into orphanages for the purpose of profit was exacerbated in times of crisis.

Ms. Nhep spoke about the three PPPs: Prevention, Prosecution and Protection, and added a fourth P, "Partnership," given the transboundary nature of the issue. Key challenges included a lack of requirements for documentation (e.g. registration of facilities) and lack of monitoring of orphanages.

Both experts touched on some gatekeeping measures that could support the three PPPs and mentioned Australia's "Smart Volunteer" campaign as a good practice example. An integral gatekeeping measure was to educate donors on how to do due diligence and understand the potential harm of their good intentions and generosity; and also to enforce appropriate visa requirements for volunteering and adopt standards for working with vulnerable children. As poverty was a driver of that form of child trafficking, they recommended that instead of sending volunteers, tourists and money to orphanages, funding should be made available to help keep children in their families.

In the ensuing discussion, 31 delegations took the floor to contribute their countries' experiences. Some practical actions suggested were to regulate donations of both individuals and countries (Kuwait), to consider the linkage between orphanage trafficking and forced labour (Malawi), to enable cash transfers for children/orphans (Kenya), to conduct a comparative analysis of all existing rules/legislation and outline best practices (Kenya), and to utilize parliamentary inquiries and legislation on modern slavery as tools for prevention, prosecution and protection (New Zealand).

There was general acknowledgement that a number of good practices existed and that orphanage trafficking was a problem that could be addressed together. A consensus was reached to prepare a comprehensive resolution on the subject and for countries to work together and capitalize on parliamentary action via the IPU, the United Nations and other relevant international/regional bodies.

The co-Rapporteurs would draft a resolution including practical recommendations that could work across parliaments in tandem with existing UN recommendations and resolutions that recognize the link between tourism and orphanage trafficking.

Members have until 3 April 2023 to submit written contributions for consideration and the co-Rapporteurs would circulate a draft resolution for review in July. Proposals for amendments to the draft would be considered when the Committee met to finalize the resolution at the 147th IPU Assembly in October 2023.

On 14 March the Standing Committee on Democracy and Human Rights held a debate entitled *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace.* The purpose of the debate was to discuss the issues of disinformation, misinformation and hate speech on the internet, share information regarding how parliaments and parliamentarians were combatting those issues and what parliaments could do to better curb harmful content online.

The debate was held in two parts – an overview followed by interventions and questions from delegates, and an expert hearing with questions from delegates. In part one the Committee was joined by Mr. G. Canela, Chief, Freedom of Expression and Safety of Journalists Section, UNESCO. Mr. Canela provided an expert overview of issues related to disinformation and hate speech online and UNESCO's work in that area.[1] The internet represented a significant development in freedom of expression and policies needed to be developed to protect that benefit while mitigating risks of online harms in

[1] Key UNESCO resources: the Internet for Trust conference (https://www.unesco.org/en/internet-conference); and Countering hate speech (https://www.unesco.org/en/countering-hate-speech).

accordance with international human rights standards. The phenomena under discussion were not new, but were growing in volume, velocity and virality and while parliaments were trying to regulate and test legislation. UNESCO's research suggested that in most cases such legislation was not fully aligned with human rights standards. He further noted that disinformation and hate speech were related but distinct phenomena and needed to be addressed separately.

The discussion touched on a number of common areas including the threat of disinformation to the legitimacy of public institutions, the role of social media platforms, content moderation policies and the importance of education and media literacy to counter disinformation. Many delegates provided the view that legislation should be developed to regulate or criminalize some forms of speech online and some delegates gave examples of legislation that had already been developed in their countries. A number of references were made to the COVID-19 pandemic and disinformation related to health measures. Delegates also referred to the hate speech addressed at parliamentarians online, as well as towards women and religious communities.

In response, Mr. Canela reiterated the view that when regulating or legislating, parliaments should do so carefully and with necessary safeguards to protect freedom of expression. He suggested legislation that limited speech online be accompanied by an independent regulator who followed the logic of international human rights law and conventions. He added that parliamentarians should look first to existing human rights standards, which provided strong avenues to deal with the issues under discussion.

In part two of the debate the Committee was joined by experts from three organizations.
Ms. R. Vazquez Llorente, Head of Law and Policy, WITNESS, outlined issues related to the responsibilities of social media platforms and the importance of protection of human rights defenders and journalists who challenge disinformation. Mr. Z. Amanullah, Resident Senior Fellow, Networks & Outreach, Institute for Strategic Dialogue, spoke to the issue of content moderation in languages other than English and the need for more research on disinformation in countries outside North America and Europe.

Ms. L. Zommer, Factchequeado co-founder, Director & Editor-in-Chief at Chequeado, and creator of LatamChequea, gave delegates an overview of the fact checking work of her organization with Spanish-speaking communities in the United States, especially regarding the COVID-19 pandemic.

An expert hearing followed, during which delegates were encouraged to ask questions to the experts present. Delegates also took the floor to share their respective countries' experiences. Additional points raised included the need for a global response to disinformation and hate speech, the challenge of hate speech based on religion and the use of social media to intimidate women, including women MPs.

In their responses the expert panel spoke to other processes that could break the cycle of social media algorithms promoting and spreading disinformation and hate speech, and the need for further independent research to ensure effective legislating, especially in languages other than English. In total 27 delegations contributed during the debate.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The Chair, Mr. L. Wehrli (Switzerland), welcomed everyone in his capacity as Acting President of the Committee, and introduced the items on the agenda which was adopted along with the summary record of the Committee session held during the 145th IPU Assembly in October 2022.

Debate on the proposed new modalities and methods of work for the Committee

The Chair recapped the debate in the Committee's Bureau meeting the previous day regarding the new mandate and working methods for the Committee, which the Bureau had adopted unanimously.

The Chair invited delegates to provide feedback on the paper that had been circulated in the room.

Expressing overall approval of the proposed new mandate and working methods for the Committee, delegates noted the following points:

- Reform of the UN Security Council ought to be a distinct area of work for the Committee going forward.
- The Committee should help strengthen parliamentary oversight of the United Nations, possibly positioning the IPU as an advisory council of the United Nations.
- The Committee should promote practical modalities of interaction between the IPU and the United Nations, as well as between national parliaments and UN agencies in the field.
- The Committee needs to emphasize the parliamentary role in the implementation of UN conventions.

The Committee's mandate and working methods were unanimously adopted by a show of hands.

Debate on the participation of women Permanent Representatives in the UN General Assembly

The session began with a video message from Ms. S. Malcorra, former Minister of Foreign Affairs of Argentina and former Chief of Staff to United Nations Secretary-General Ban Ki-moon. Ms. Malcorra leads a global campaign to make the United Nations more inclusive of women. Among other things, Ms. Malcorra noted that the question of gender equality at the United Nations must apply to both the Secretariat and the decision-making bodies of the United Nations, such as the General Assembly.

Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York and Committee Secretary) introduced the debate by referring to IPU's work to make national parliaments gender equal and how that needed to be extended to the General Assembly where a solid majority of the Permanent Observers were men. She presented data showing the current gender gap in the General Assembly as well as the results of an IPU survey enquiring about the parliamentary oversight processes for the appointment of Permanent Representatives to the United Nations in New York.

Committee members showed strong interest in the issue and overall support for further Committee engagement. In particular, delegates noted the following points:

- There is a strong correlation between gender parity in parliaments and other decision-making bodies on the one hand, and the implementation of policies to empower women and girls on the other hand.
- Achieving gender equality in the UN General Assembly will assist the global effort for the empowerment of women and girls as well as, by extension, the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs).
- The inclusion of women at the United Nations must include the peace and security apparatus in the field, where a lot of the United Nations peacebuilding and conflict resolution work takes place.
- It was high time for the United Nations to appoint a woman to the post of Secretary-General.

At the conclusion of the debate, Ms. Torsney announced that the question of gender equality in the UN General Assembly would be a recurring item on the Committee's agenda which would be pursued in campaign mode not just at formal Committee sessions but also between sessions. As a first step, a virtual meeting of interested parliamentarians would be convened before the next IPU Assembly in Angola, in October 2023.

Debate on parliamentary engagement in the Voluntary National Reviews for the UN High-Level Political Forum on Sustainable Development

Mr. A. Motter (Senior Advisor for Economic and Social Affairs, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations) explained how national reports that governments volunteer to the High-Level Political Forum (HLPF) each year constituted the United Nations main accountability process to incentivize the implementation of the SDGs at the country level. The voluntary national review (VNR) process was designed to include all national stakeholders, including parliaments. The IPU survey of parliamentary engagement in the 42 countries that volunteered reports in 2022 showed very weak parliamentary engagement in the VNR process. Mr. Motter also noted a very low participation rate in the IPU Member survey on the issue.

In their comments from the floor, delegates highlighted the following points:

- Parliamentary engagement in the VNRs is indeed a very good thing and needs further strengthening particularly now as the SDGs are badly off track.
- Integrating a complex framework such as the SDGs into national plans and policies is very difficult and requires a sophisticated machinery and capacities that many governments still lack. The United Nations expectations in this regard are not entirely realistic.

- To facilitate greater participation in the IPU survey, there needs to be greater coordination between the IPU focal points who receive the IPU survey and the relevant parliamentary bodies responsible for the SDGs.

In bringing the session to a close, the Chair urged the parliaments whose governments would be submitting reports in 2023 to respond to the IPU questionnaire thoroughly and in time.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The Chair announced the following nominations to the Committee Bureau: Mr. A. Talbi (Algeria), Mr. D. McGuinty (Canada), Mr. M. Alajmi (Kuwait), Mr. H. Aoyagi (Japan), Ms. P. Cayetano (Philippines), Ms. A. Shkrum (Ukraine). All nominations were accepted by acclamation.

The Chair thanked the outgoing members of the Bureau and informed that his own term on the Bureau was ending at this Committee session. It was agreed that Mr. A. Gryffroy (Belgium) would serve as president ad interim until a new Committee president was elected at the next session in Angola, in October 2023.

Thanking delegates for their contributions, the Chair brought the meeting to a close.

Amendments to the IPU Statutes and Rules

Adopted by the IPU Governing Council at its 211th session
(Manama, 12 March 2023)

Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings[1]

1. International organizations that can be invited as observers to IPU meetings are understood to include: (a) organizations of the United Nations system **and related organizations** ~~and organizations holding permanent observer status with the UN General Assembly~~; ~~(b) regional intergovernmental organizations;~~ (~~c~~**b**) regional, subregional and geopolitical parliamentary assemblies or associations; (~~d~~**c**) worldwide non-governmental organizations; (~~e~~**d**) international political party federations; and (~~f~~**e**) organizations with which the IPU shares general objectives and has established a close and mutually beneficial working relationship **(other partner organizations, including organizations holding permanent observer status with the UN General Assembly).**

2. ~~For inter-parliamentary organizations and international political party federations,~~ Observer status may be granted only to those ~~that have an official status and~~ **organizations** whose general objectives, **principles** and ~~working methods~~ **values** are shared by the IPU. **Permanent observer status may only be granted at the recommendation of the IPU Executive Committee, upon a careful examination of the structure, funding, mission statement, programme of work and track record of the organization concerned.**

3. ~~The current practice will be maintained whereby~~ **There shall be** a distinction ~~is made~~ between those observers invited on a regular basis **(permanent observers)** and others **invited** on a "one-off" basis in the light of the items placed on the agenda of an Assembly. **Permanent observer status will be reserved for parliamentary organizations, in line with IPU's commitment to foster inter-parliamentary dialogue and cooperation, as well as for those partner organizations with which the IPU works closely and on a regular basis.**

3bis. Observers will be expected to pay a modest registration fee, to be determined by the Executive Committee, for participation in IPU Assemblies. The United Nations and related organizations, as well as observers contributing directly to the programme of the Assembly, will be exempt from such fees.

4. Observers will be entitled to register a maximum of two delegates to Assemblies of the Inter-Parliamentary Union. However, each programme and organ of the United Nations will normally be allowed to send one delegate. Seating arrangements at Assemblies will be made accordingly.

5. Observers will be entitled to register one speaker in plenary debates of the IPU Assembly and its Standing Committees. However, each programme and organ of the United Nations will be allowed to register one speaker each.

6. Observers will not enjoy the right of reply or the right to raise points of order.

7. In the General Debate of the Assembly, the speaking time of observers will be limited to three minutes. Some flexibility will be shown to executive heads of organizations within the United Nations system who wish to address the IPU.

8. Observers will not enjoy voting rights and the right to submit candidatures.

9. Representatives of international organizations having particular expertise in a subject considered by the Assembly may be invited by the Presidents of Standing Committees, with the authorization of the Committee, to be present in an advisory capacity to provide technical advice, if need be, during the work of a drafting committee.

10. Observers cannot present draft resolutions or amendments. They may, however, make information available ~~on a table specially set aside for this purpose~~ **according to modalities established by the Secretary General**.

11. International organizations having special competence in an item placed on the Assembly agenda may be invited by the Secretary General to provide an information document on the item.

[1] In these Modalities, whenever the words "delegate" and "representative" are used, they should be construed as referring to both women and men.

12. Observers may be invited by the IPU President to address the Governing Council in exceptional circumstances only.

13. An evaluation of the situation of observers shall be made every four years. Such a periodic review shall be undertaken by the Executive Committee on a dual basis: (i) a factual note by the IPU Secretariat on the actual participation of each observer in the period under review, and (ii) the views of the observers themselves regarding their interest in being represented at IPU meeting.

Cremer-Passy Prize Rules

Amended version approved by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

PREAMBLE

The Inter-Parliamentary Union (IPU) is the global organization of national parliaments. We promote democratic governance, institutions and values, working with parliaments and parliamentarians to articulate and respond to the needs and aspirations of the people. We work for peace, democracy, human rights, gender equality, youth empowerment, climate action and sustainable development through political dialogue, cooperation and parliamentary action.

With a view to encouraging parliamentary diplomacy and fostering concrete action by parliamentarians in the pursuit and promotion of more lasting peace and effective democratic societies, the IPU Governing Council, on the proposal of the Executive Committee, adopted the present Rules establishing the "Cremer-Passy Prize", to be awarded annually to a parliamentarian or group of parliamentarians who make an outstanding contribution to the defence and promotion of the IPU's objectives as well as those who contribute to a more united, peaceful, sustainable and equitable world.

The Cremer-Passy Prize Rules and criteria are hereby approved as follows:

Article 1

The Inter-Parliamentary Union hereby establishes a parliamentarians' award for excellence entitled the "Cremer-Passy Prize".

Article 2

1. The Cremer-Passy Prize is awarded by the IPU and is intended to reward a parliamentarian or group of parliamentarians who make an outstanding contribution to the defence and promotion of the objectives of this organization and to a more united, peaceful, sustainable and equitable world.
2. The Cremer-Passy Prize shall be awarded annually, at the second IPU Assembly of each year.
3. The winner(s) of the prize shall be invited to attend the IPU Assembly referred to in Article 2.2 and to address the Assembly in recognition of their achievement and to serve as an inspiration to the work of other Members of Parliament.
4. The Cremer-Passy Prize shall not be awarded posthumously. The nominee(s) should be alive at the time of their nomination.

Article 3

All parliamentarians from IPU Member Parliaments, who at some point in the year to which the prize relates were sitting Members of Parliament, shall be eligible for the award.

Article 4

1. Geopolitical groups shall accept nominations for the Cremer-Passy Prize only from their own geopolitical group, and submit them by 18:00 (CET) on 30 April of each year to the IPU Secretariat by filling in a specific form available at www.ipu.org. Groups who submit nominations that belong to more than one geopolitical group should specify which geopolitical group the nominations represent according to Article 27(2) of the IPU Statutes and Rules.
2. Each geopolitical group should submit only one nomination, with a second nomination as an alternate.
3. The nominations shall be accompanied by a cover letter setting out the reasons why it is considered that the parliamentarian or group of parliamentarians deserve to be awarded the Cremer-Passy Prize.
4. Failure to comply with the time limit laid down in Article 4.1 cannot be remedied.

Article 5

1. The IPU Secretariat shall check the content of the nominations submitted by the geopolitical groups within 30 days after the deadline for submitting nominations in order to assess whether the nominees have met the criteria.
2. The IPU Secretariat shall gather all the nominations deemed valid and submit them to the Prize Selection Board, together with a report on the nominations that have been rejected, setting out the reasons for their exclusion.
3. In the event of failure to comply with any of the criteria for the nominations, the IPU Secretariat shall inform the nominee(s) accordingly.
4. Where the geopolitical group does not remedy the non-compliance within 10 days of notification from the Secretariat, the nomination in question shall be rejected by the IPU Secretariat.

Article 6

1. The Prize Selection Board shall be composed of seven members, including the current IPU President, who shall chair the Board without voting rights except for the purposes of paragraph 6.8, and the most recent Honorary President from each geopolitical group.
2. Geopolitical groups that cannot be represented by an Honorary President shall nominate, in accordance with their rules of procedure, a retired Speaker or prominent MP.
3. The Secretary General of the IPU shall attend the Prize Selection Board as a non-voting observer in order to ensure that the proposals are assessed based on up-to-date knowledge of the current Members of the IPU.
4. The members of the Prize Selection Board shall have 30 working days from the date of receipt of the nominations from the Secretariat to consider them using the evaluation matrix appended to these rules.
5. The Prize Selection Board shall meet as soon as possible from the expiry of the period referred to in paragraph 6.4 in order to discuss and decide on the prize winner or winners.
6. The Cremer-Passy Prize winner(s) will be decided through a majority vote of the Prize Selection Board members using the evaluation matrix referred to above.
7. In the event of a tie, the Prize Selection Board shall hold a second vote between the two groups of nominees with the most votes.
8. Where the tie remains after the second vote count, the Prize Selection Board Chairman shall have a casting vote to determine the winner(s).
9. The Prize Selection Board may unanimously decide not to award the Cremer-Passy Prize in a given year whenever unforeseen circumstances emerge (force majeure).
10. Members of the Prize Selection Board shall not score nominees from their own geopolitical Group.
11. If Members of the Prize Selection Board are unable to score the nominees within the given deadlines, their votes will be distributed equally among all nominees (except those from their own geopolitical group).
12. The IPU Secretariat shall make all the necessary arrangements to hold the meeting stipulated in paragraph 6.5 above.

Article 7

The prize to be awarded consists of a trophy with an appropriate inscription.

Article 8

All persons involved in the award procedure shall keep all nominations confidential.

Article 9

1. The periods referred to in these Rules shall be counted in working days.
2. In the event that the country of any IPU Member has a public holiday on 30 April, that day, for the purposes of the submission of nominations laid down in Article 4.1, shall be considered a working day.

Article 10

To ensure the implementation of the present Rules, which govern the Cremer-Passy Prize, it shall be mandatory that the annual IPU Budget has a specific allocation for the Cremer-Passy Prize.

Article 11

Any amendments to the present Rules shall be adopted at the first IPU Assembly in any given year prior to award of the prize at the second IPU Assembly of that year.

Article 12

The above rules shall constitute the whole Rules of Procedure for the Cremer-Passy Prize.

Cooperation with the United Nations

New modalities and methods of work for the Standing Committee on UN Affairs

Approved by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

At its 210th session in Kigali in October 2022, the Governing Council considered and endorsed a roadmap for the implementation of the report on the IPU political project at the United Nations. The report recommends, among other things, a review of the mandate and working methods of the Standing Committee on UN Affairs. The Governing Council encouraged the Bureau of the Standing Committee on UN Affairs to contribute to the reflection on the strategies to make the Committee's work more effective.

Consultations took place between the Bureau and the Secretariat in January 2023. This note reflects the outcome of those deliberations and proposes improvements to the modalities and working methods of the Standing Committee on UN Affairs. The Bureau pursued consideration of these proposals at its meeting during the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain. The new modalities and methods of work for the Committee were approved by the Governing Council on 15 March 2023.

The Committee is an important component of the IPU's political project at the UN. It complements the IPU's mission of engaging parliaments in the work of the United Nations at national and global levels, seeking to strengthen the UN as the primary multilateral institution of global governance. The Committee's primary objective is to help ensure the United Nations is more inclusive of parliaments and parliamentarians as key actors in global processes, and to help the United Nations be more effective in responding to a growing set of global challenges.

Mandate

The Committee helps parliamentarians oversee their governments at the UN by understanding better the way the UN works at political and operational levels and engaging parliaments in relevant UN reform processes.

This mandate shall be exercised through five distinct areas of work.

First, the Committee mobilizes parliamentarians around select UN reform issues of greatest impact to global governance, such as: improving the gender balance of the General Assembly, supporting the reform of the Security Council to be more representative of the international community, and making the UN budget more transparent and effective.

Second, the Committee promotes parliamentary oversight of the UN and its system agencies with regard to their substantive subject areas (e.g., climate change, human trafficking, counter-terrorism, education, etc.).

Third, the Committee promotes parliamentary engagement in key accountability processes of the UN, such as those for the implementation of the Sustainable Development Goals (Voluntary National Reviews), human rights treaties (such as the Convention on the Elimination of Discrimination against Women and the Convention on the Rights of the Child), the Universal Periodic Review and human rights commitments, and national military expenditures (UN Office of Disarmament Affairs).

Fourth, the Committee promotes stronger relations between UN Country Teams (led by Resident Coordinators) and national parliaments with regard to key government-led processes for development and peace building.

Fifth, the Committee tracks the state of parliamentary ratification and entry into force of select UN treaties, protocols and conventions.

Working methods

The Committee shall pursue its mandate through regular sessions held at IPU Assemblies.

In particular, the Committee shall:

- Hold panel discussions and hearings with UN officials
- Promote parliamentary campaigns around selected UN issues, directing parliamentarians to take certain actions and to report on results as needed
- Conduct site visits to explore how the UN system operates within countries and in relation to national parliaments
- Organize a special meeting on “the role of parliament in multilateralism”, at the level of Speakers or head of delegations, at the mid-point between consecutive World Conferences of Speakers of Parliament

During Assemblies, the Bureau of the Committee can propose motions related to its mandate for discussion by the Committee in plenary. The final amended text is adopted by a majority vote of those present at the Committee session. A motion directed to parliaments or the United Nations, shall include a brief introduction followed by a brief action-oriented operational part (not to exceed 600 words in total). Once adopted, the motion would be presented to the Assembly for its consideration.

Further, the Committee shall complement the work of the other three Standing Committees of the IPU by mobilizing its Bureau and other parliamentarians to raise awareness of UN processes relevant to the substantive resolutions before those Committees and where appropriate, propose amendments.

The Bureau of the Committee shall decide on the select list of UN reform issues to be dealt with on a recurring basis. No more than five issues should be on the Committee’s docket at a time.

Bureau members are expected to attend all Committee sessions as well as relevant UN meetings in New York, Geneva or Vienna, including the annual Parliamentary Hearing at the United Nations. The Secretariat shall provide the Bureau with a list of suggested events at least three months in advance.

The Bureau of the Committee shall review the Committee’s mandate and working methods every two years taking into account the Committee’s performance as well as other institutional changes within the IPU committee structure.

Minimum legal requirements for establishing an IPU regional Office

Approved by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

In order to establish an IPU regional Office, where the Host Parliament is providing means and facilities for the office premises, the Host Parliament as well as the Host Government will have to execute agreements to allow proper functioning of the Office. The key elements of these agreements are listed below:

1) Agreement between the Host Parliament and the IPU

a) The Host Parliament will provide the Office with its premises, equipment and operating costs (furniture, computers, stationery, other office supplies and communications) free of charge for a minimum period of 10 years.

b) The Parliament through this agreement will ensure the safety and protection of the Office premises and ensure that the tranquility of the premises is not disturbed by the unauthorized entry of persons or groups from outside or by disturbance in its immediate vicinity.

c) The Parliament through this agreement shall commit to respect the functional independence of the IPU in carrying out its activities and in assigning to the Office such IPU officials or other IPU personnel as it deems necessary for carrying out the particular functions assigned to the Office.

2) Agreement between the Host Government and the IPU

Art. 1. Jurisdictional Personality

a) The Government, through the Host Status Agreement, shall recognize the IPU as an international organization, according to the rules of international law. The IPU cannot be sued before the Host Country courts.

Art. 2. Property, Funds and Assets

a) The premises of the IPU regional office shall be inviolable. The property and assets of the IPU shall be immune from search, requisition, confiscation and any other form of interference, whether by executive, administrative, judicial or legislative action.

b) The archives of the IPU regional office, and in general all documents belonging to it or held by it in Host Country, shall be inviolable.

c) Without being restricted by financial controls, regulations or moratoria of any kind,
   i. the IPU may hold funds or currency of any kind and
   ii. operate accounts in any currency;
   iii. the IPU shall be free to transfer its funds or currency to or from the Host Country or within the Host Country and to convert any currency held by it into any other currency.

d) The IPU regional office, its assets, income, expenditure and other property shall be:
   i. exempt from all direct and indirect taxes whether federal, cantonal or communal;
   ii. exempt from all customs duties in respect of articles imported or exported by the IPU for its official use;
   iii. exempt from all prohibitions and restrictions on imports and exports in respect of articles intended for the official use of the IPU;
   iv. exempt from all customs duties, prohibitions and restrictions on imports and exports in respect of its publications.

Art. 3. Facilities in respect of Communications

a) The IPU regional office shall enjoy in respect of its official communications, treatment not less favorable than that accorded by the Host Country to any other Government including its diplomatic missions or to other intergovernmental, international organizations, in the matter of priorities, tariffs and charges on mail, internet services, telephone and all other communications including electronic forms of communications, as well as rates for information to the press and radio. The Government shall secure the inviolability of the official communications and correspondence to and from IPU and shall not apply any censorship to its official communications, correspondence, IPU publications and information materials.

Art. 4. Functional Independence

a) The Government, through the Host Parliament, shall ensure that the functional independence of the IPU is respected to allow it to carry out its activities and assign to the Regional Office such IPU officials or other IPU personnel as it deems necessary for carrying out the functions assigned to the Office.

b) The Government, in case of incidents or events resulting in a complete or partial disruption of the Office's telecommunications or utilities services, shall give the Office, for the performance of its functions, the same priority given to essential agencies and organs of the Government.

Art. 5. Social security and pension

IPU officials shall be exempt from mandatory coverage and all compulsory contribution payments to the Social Security system of the Host Country.

Art. 6. Officials of the IPU

a) Officials of the IPU shall :

   i. be immune from legal process in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity;
   ii. be exempt from taxation on the salaries and emoluments paid to them by the IPU;

iii. be immune from national service obligations;
iv. be immune, together with their spouses and relatives dependent on them, from immigration restriction and alien registration;
v. be accorded the same privileges in respect of exchange facilities as are accorded to the officials of comparable ranks forming part of diplomatic missions to the government of the Host Country;
vi. be given, together with their spouses and relatives dependent on them, the same repatriation facilities in time of international crisis as diplomatic envoys;
vii. have the right to import free of duty their furniture and effects at the time of first taking up their post in Host Country.

b) The IPU shall co-operate at all times with the appropriate Host Country authorities to facilitate the proper administration of justice, secure the observance of police regulations, and prevent the occurrence of any abuse in connection with the privileges, immunities and facilities mentioned in this Article.

Art. 7. Settlement Of Disputes

a) Any dispute between the IPU and the Host Government arising of or relating to this agreement shall be settled amicably by negotiation or other agreed mode of settlement, failing which such dispute shall be submitted to arbitration at the request of either party.

* The Host Parliament and Government may opt to execute a single agreement on the above to be signed by an agreed competent authority.

Report of the Forum of Women Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session
(Manama, 15 March 2023)

1. The 35th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 11 and 14 March 2023. It brought together 228 participants, including 186 parliamentarians (161 women and 25 men) from 66 countries and representatives from various international organizations.

Election of the President and delivery of welcome addresses

2. The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. L. Vasylenko (Ukraine), opened the session. The Forum elected Ms. H. Ramzy Fayez, member of the Shura Council of Bahrain and First Vice-President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians, to the Presidency of its 35th session. The First Deputy Speaker of the Shura Council of Bahrain, Mr. J. Fakhro, and the IPU President, Mr. D. Pacheco, welcomed the participants to the Forum and to the 146th IPU Assembly.

Initiatives taken to promote gender equality

3. Ms. C. Muyeka Mumma (Kenya) summarized the work of the 48th session of the Bureau of Women Parliamentarians, which had taken place in October 2022 in Kigali, and of its 49th session, held immediately prior to the Forum meeting. On behalf of the Bureau, she thanked the President of the Bureau, whose mandate was ending at the 146th Assembly, and acknowledged her strong leadership and dedication despite the difficult times her country, Ukraine, was facing.

4. The Vice-President of the IPU Executive Committee and member of the Gender Partnership Group, Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), informed participants about the gender balance in delegations to the 146th Assembly. In Bahrain, while women's participation was high in absolute numbers (230), women accounted for only 34% of delegates, which was below the average of recent Assemblies. A record 23 delegations of two or more members were single-sex. Efforts needed to be pursued and further enhanced to ensure gender diversity in all delegations.

5. The participants were informed about the IPU's recent and future activities to promote gender equality. Ms. V. Riotton (France) reported on the parliamentary meeting organized by the IPU and UN Women on 7 March 2023, at the 67th session of the Commission on the Status of Women. Ms. C. Mix (Chile) reported on advancements in implementation of the Kigali Declaration on gender-sensitive parliaments. The Secretary of the Forum, Ms. Z. Hilal, briefed participants on the state of women's participation in parliament and politics based on the recently released IPU report *Women in Parliament in 2022* and the *Women in Politics: 2023* map published by IPU and UN Women.

Contributions to the work of the 146th Assembly from a gender perspective

6. In order to contribute to the work of the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Peace and International Security entitled *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. The discussion opened with an introductory presentation by Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) and Mr. J. Cepeda (Spain), co-Rapporteurs of the resolution. The debate continued in plenary, presided by Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye) and with Ms. S. Al Suwaidi (United Arab Emirates) as Rapporteur.

7. The discussions highlighted how women and girls were likely to be targeted by, and fall victims to, certain types of cybercrimes such as human trafficking and sexual exploitation via the internet, as well as technology-facilitated gender-based violence, including sexual harassment, threats, stalking, bullying and sexist hate speech. The Forum agreed that such cybercrimes should be prevented and addressed with gender-sensitive, comprehensive and victim-centric legislation covering prevention, legal protection, and adequate support and remedies for victims, as well as sanctions for perpetrators. The underrepresentation of women in the cybersecurity sector needed to be eliminated as a priority through education that encouraged girls to study science, technology, engineering and mathematics (STEM), and women to pursue careers in the STEM and information and communications technology sectors.

8. The debate resulted in the formulation of three amendments to the draft resolution of the Standing Committee. The proposed amendments were included in the draft resolution and reinforced it from a gender perspective.

Panel discussion: *Parliamentary leadership in addressing insecurity and crises: Putting gender equality at the centre of water security, climate resilience and peace sustainability*

9. In this panel discussion, participants identified the actions required in water resource management, climate protection and peacebuilding to meet the rights and the needs of women and girls, and to ensure their participation and leadership.

10. The discussions were introduced by presentations from Ms. Nahla Haidar, member of the United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW Committee); Ms. Gillian Triggs, United Nations Assistant Secretary-General and UNHCR Assistant High Commissioner for Protection; Ms. Jemma Nunu Kumba, Speaker of the Transitional National Legislative Assembly of South Sudan; Mr. Putu Supadma Rudana, member of the House of Representatives of Indonesia; and Ms. Margret Kiener Nellen, former member of the National Council of Switzerland, and member of the International Board of PeaceWomen Across the Globe.

11. Women are more likely to suffer the negative effects of water insecurity, which is being exacerbated by climate change, and of conflict situations. Yet they continue to be excluded from decision-making processes in these and too many other areas. Participants emphasized that the vulnerabilities of many women and girls resulted from the fact that power, wealth and resources were distributed in a way that leaves them behind. It was crucial to increase women's participation at all levels. Participants called for the development of adapted strategies and gender-responsive measures and actions, at the national and local levels, related to water management, climate-change mitigation and adaptation, peacebuilding, and reconstruction and recovery. Recommendations included conducting research into the needs of women and girls in order to inform policies and laws; designing national action plans, whether on climate change or peace, in order to reduce the negative impacts of crises on women; and ensuring that women have access to various financial mechanisms, including funding, to implement their solutions.

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

16. The Forum elected representatives to fill half of the seats for regional representatives, and two regional representatives, one for the African Group and one for the Twelve Plus Group, to fill seats left vacant.

17. Based on a proposal by the Bureau, the Forum also elected Ms. C. López Castro (Mexico) to the post of President, Ms. F. Ilimi (Algeria) to the post of First Vice-President, and Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt) to the post of Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians.

Report of the Forum of Young Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session
(Manama, 15 March 2023)

The Forum of Young Parliamentarians was held on 12 March 2023. It brought together 100 participants, including 60 parliamentarians (22 young women and 38 young men) from 58 countries, as well as representatives from various organizations. The meeting was presided over by Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

In the opening remarks, Ms. Albazar reflected on the successes of the Board over the last two years as its mandate was coming to an end at the 146th Assembly. She emphasized the importance of sustaining the new initiatives created during Board's tenure, such as the Empowerment Series of online briefings on areas of importance identified by young MPs themselves.

The IPU President also attended the Forum. He reiterated his strong support for youth participation, both globally and within the IPU. He highlighted the importance of elevating the youth voice in the IPU's work and urged young MPs to continue working hard to promote youth participation in parliament and at the IPU.

Taking stock of recent developments in youth participation in their respective countries, the young MPs shared good practices in the creation of youth caucuses, the election of young politicians to leadership positions in both parliament and government, increased support to empower young MPs through political parties, and advances in health and education for youth. The importance of continued financial investment to empower youth was also stressed. The members of the Forum highlighted their commitment to the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign and showcased efforts undertaken in its implementation, including the creation of a youth caucus in South Africa and a promotional launch of the campaign in Uruguay, which galvanized MPs and political leaders to support youth participation.

Participants examined the theme of the General Debate of the Assembly, *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*, from a youth perspective. They discussed the key leadership role that youth and young MPs must play, including in decision-making and peace negotiations. They emphasized the importance of accessible education, which promotes peace, inclusion and tolerance as a cornerstone of more peaceful coexistence. The power of legislation was also highlighted by many as an effective tool for parliaments to combat hate and discrimination.

Youth overview reports, aimed at contributing youth perspectives, were presented on the two draft resolutions considered at the Assembly: *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*, and *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*. In their discussions, the young MPs highlighted the importance of special measures to protect young people from harm online, including in education and awareness-raising. The efforts of some countries to adopt laws protecting MPs from harassment on social media were also raised. Participants underlined the holistic relationship between the environment and health, and called for more sustainable models of consumption and production. They also called for greater financial investment to help protect and strengthen the environment.

The Forum approved the nominations made by the geopolitical groups for membership of the Board of the Forum of Young Parliamentarians for the period 2023–2025. The new Board then held a meeting, at which it elected Mr. D. Carden (United Kingdom) as its President. The subsequent discussion focused on future activities, including the forthcoming Ninth Global Conference of Young Parliamentarians, which will take place in Hanoi, Viet Nam, from 14 to 18 September 2023.

In preparation for the 147th IPU Assembly, to be held in October 2023 in Luanda, Angola, the Forum appointed Ms. O. Rudenko (Ukraine), member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, to prepare a youth overview report on the proposed resolution *Orphanage trafficking: The role of parliamentarians in reducing harm*.

The Board of the Forum of Young Parliamentarians, having taken stock of youth participation at the 146th Assembly at its meeting earlier that day, resolved that there remained more work to do to further advance youth participation at the IPU, including by amending the Statutes and Rules to promote participation by younger MPs in IPU Assemblies and to enhance the attendance of Board members. Lowering the age limit to be considered a young MP was also identified as a necessary way forward.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session
(Manama, 15 March 2023)

One sitting of the Committee on Middle East Questions was held, on 12 March 2023, with 12 members in attendance. The Committee members elected Mr. H. Julien-Laferrière (France) as the President of the Committee. Members emphasized their commitment to working together based on mutual comprehension and constructive dialogue, stressing that the mandate they had been entrusted with was critical in building bridges between countries in the region, which could contribute to establishing lasting peace.

The Committee heard a briefing on the IPU Science for Peace Schools session, held at the European Organization for Nuclear Research (CERN) in Geneva, Switzerland, from 5 to 9 December 2022. Some 24 participants from all six IPU geopolitical groups attended for five days of lectures, workshops and visits on the theme *Dealing with water scarcity: An opportunity to rebuild peace with Science*. The training aimed to help foster a positive environment for cooperation between nations by proposing alternative technologies and modalities to lessen tensions related to water scarcity, thus encouraging coexistence between nations. A follow-up conference for parliamentarians focusing on water and food security will be held at the International Centre for Interdisciplinary Science and Education (ICISE), in Viet Nam, in June 2023. The second Science for Peace Schools session will be held in July 2023, focusing on the theme of climate change. This will be followed by a conference for parliamentarians on the side-lines of COP28, which will take place in the United Arab Emirates in November and December 2023. Members applauded the initiative and its positive outcomes, thanking the IPU and CERN for this unique and innovative initiative for peace.

Members heard a report from the IPU Secretariat on the Committee's activities since the 145th IPU Assembly. In November 2022, the Secretariat signed a technical cooperation agreement with the House of Representatives of Yemen, based in Seiyun. The agreement aims to support the parliament in strengthening its oversight functions and parliamentary capacity. Members deplored the situation in Yemen, which has been deemed the worst humanitarian crisis in the world. It is essential that the Committee has a role in bridging divides in this conflict, which involves nations from the region, through interparliamentary dialogue. The IPU Secretariat has also engaged with the Parliament of Libya, based in Benghazi, regarding the rebuilding of functioning institutions. The Libyan delegation emphasized that IPU Member Parliaments should support this institution as the country's legitimate legislature.

Mr. M. Lassouaoui, from the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), briefed members on the agency's crucial role in providing aid, including basic education, health care, poverty alleviation, protection and emergency services, to Palestinian refugees in the region. Nonetheless, the situation and living conditions of Palestinian refugees is deteriorating rapidly owing to numerous crises in the region. This situation is further compounded by the financial crisis facing UNRWA as a result of a lack of funding, which is hindering its ability to fulfil its mandate. Mr. Lassouaoui stressed that UNRWA's continued existence today was due to the inability of parties and the international community to find a just and durable solution to the Palestine refugee question. In the absence of such a solution, parliamentarians have a key role to play in supporting UNRWA and providing the financial resources needed to allow it to fulfil its mandate. The Committee thanked UNRWA for the important support it continued to provide to Palestinian refugees and for its contribution to peace and security in the region.

The Committee discussed the nine communications received by the IPU on the situation in the Middle East since its last meeting in October 2022. The communications referred to the escalation of violence in Israel and Palestine, forced displacement, discrimination, settlement construction and expansion in the occupied Palestinian territory, the blockade of the Gaza Strip, the addition of the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) of the Islamic Republic of Iran to the European Union list of terrorist organizations, and the impact of unilateral sanctions on the provision of humanitarian aid to the Syrian Arab Republic. Members expressed their sorrow at the extensive loss of life and destruction caused by the earthquakes in the Syrian Arab Republic and Türkiye and conveyed their deepest condolences to the families of the victims.

The IPU Secretariat briefed members on the current situation in Israel and Palestine. The Committee expressed its alarm at the critical situation following a significant surge in violence since the beginning of 2023, including some of the deadliest incidents in nearly 20 years. Members also expressed alarm at

a video shown by the Palestinian delegation concerning attacks by settlers. The Committee was concerned about the increase in instances of discrimination, intolerance and hate speech. Members stressed the centrality of the crisis in Israel and Palestine to the Committee's mandate and agreed to set up a focus group on Israel and Palestine in order to establish concrete initiatives for reconciliation. The Committee stressed the urgent need to act quickly given the lives that were being lost, agreeing that each and every death was a tragedy. Other focus groups, including on the crises in Yemen and Libya, should also be established. Members also agreed to hold two Committee sittings to enable sufficient time to focus on the multiple crises occurring in the Middle East.

The Committee agreed to visit the region in 2023, including Israel, Jordan and Palestine, after having postponed a previous trip because of the dissolution of the Knesset of Israel. The visit, which aims to find common ground, establish real dialogue with stakeholders and gain an in-depth understanding of the situation, will provide an opportunity to promote rapprochement in the region and to advance reconciliation. Members emphasized that the current moments of critical tension were also generating opportunities to establish peace. It is essential to seize these opportunities and act immediately, identifying short-term steps to generate a will for dialogue and peace, and to find solutions for reconciliation. The Committee implored parties to build on the peace that had been established between Israel and other countries in the region, and to apply the same approach to relations with Palestine.

Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 14 March 2023.

The Committee heard a brief update on recent developments with regard to specific IHL and refugee crisis situations which it has been monitoring over the past few years. These include recent developments with regard to refugees or displaced populations in/from Afghanistan, Myanmar and Ukraine. Information on recent developments can be downloaded from the website of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR).

In general, Committee members noted with concern the multiplication of situations of conflict and the growth in the numbers of men and women, boys and girls having to flee to escape from violence and persecution. In the three countries reviewed, the great majority (70%) of those fleeing conflict were women and girls. In the case of Ukraine, this number was as high as 90%. These situations are becoming more and more complex, and new dimensions such as the impact of climate change, or economic and social challenges in host countries, also need to be factored in when providing assistance and support. The prevalence of gender-based violence was also emphasized and needs to be addressed as a priority. Impunity, including of non-State actors, and the question of war crimes were raised and will be discussed at the next session of the Committee.

The Committee strongly expressed a call for wars to stop, for IHL to be respected, and for humanitarian assistance to be provided in support of refugees and internally displaced populations. It called on parliaments to discuss support for such efforts, noting that there was a strong need to build multilateral cooperation to respond to the dramatic situations faced not only in Ukraine but also in other parts of the world. Refugees from Afghanistan and Myanmar, as well as populations affected by the earthquake in the Syrian Arab Republic and Türkiye, need urgent help and assistance. Committee members also highlighted the need to provide support to host countries. It emphasized the importance of passing legislation to facilitate the inclusion of refugees in host countries (as had been the case in Poland). When refugees are empowered and able to access work and health care, they are less in need of assistance and also contribute to the development of the host country.

The Committee made a special plea with regard to the situation of Afghanistan. Life-saving efforts have become a priority for support agencies involved in the country. The Committee stressed the importance of securing access to health care and education for women and girls.

The Committee discussed preparations for the Global Refugee Forum (GRF) that will be held in December 2023. The GRF will provide an opportunity to take stock of progress in the implementation of the *Global Compact on Refugees* (GCR). IPU Members are invited to follow up on their country's pledges in that regard (see: https://globalcompactrefugees.org/index.php/). The Committee also encouraged parliaments to further engage in the implementation of the GCR with new pledges. The GCR is a perfect example of how to facilitate burden-sharing.

The Committee discussed work towards the universalization and implementation of the *Anti-Personnel Mine Ban Convention*. It agreed to organize a global virtual webinar on the issue as a way to raise awareness and to support further engagement by parliaments. It also discussed the *Convention on Cluster Munitions* and agreed to begin work towards a similar objective of universalization and effective implementation.

Finally, the Committee noted that one of its members, Ms. E. Afanasieva (Russian Federation), had not attended the last three Committee sessions. In accordance with its Rules, the Committee therefore asked for the seat to be declared vacant.

Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

As background: The IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine was formed in March 2022 further to an emergency item resolution adopted at the 144th IPU Assembly in Nusa Dua. Its primary objective is to promote political dialogue in support of peacebuilding efforts, in strict observance of the UN Charter and the principles of international law – including national sovereignty, territorial integrity, and refraining from the threat and use of force.

In the course of 2022, the Task Force held six online sessions. In July 2022, it undertook a first mission to Kyiv and Moscow to meet with the respective parliamentary leaderships, better understand the situation on the ground, and identify modalities favourable to the cessation of hostilities and a return to diplomatic dialogue.

In October 2022, the Task Force met in Kigali in the context of the 145th IPU Assembly, held hearings with the delegations from both Ukraine and the Russian Federation, and reported to the Governing Council on its work. The Task Force deplored the global ramifications of the conflict, which have hindered countries' response to the SDGs, the global health crisis and the climate emergency. The war has also triggered a severe food and energy crisis with a negative impact on the economy and on political and social stability in several countries around the world. The Task Force underscored the responsibility of parliaments to defend the lives of the people and provide humanitarian relief. In turn, both parliaments welcomed the efforts of the Task Force in opening channels of communication and promoting parliamentary diplomacy, and underscored their willingness to engage in consultations.

In December 2022, the Task Force issued a call urging the parliaments of both the Russian Federation and Ukraine to do everything within their powers to bring their respective governments to declare and implement a ceasefire, particularly during the brutal winter months, and prevent a humanitarian catastrophe. The Task Force also invited the parliaments to continue discussions in-person at IPU Headquarters in Geneva, in early February 2023. In the meantime, it decided to engage with other organizations – including the European Union, the Council of Europe and the OSCE – in order to gain a broader perspective of the situation.

Neither the ceasefire for which the Task Force had called nor a visit by both sides to IPU Headquarters to continue consultations materialized. The Head of the Ukrainian delegation responded that war-related financial restrictions impeded their ability to travel to Geneva, while the Deputy Speaker of the Russian Council of the Federation responded that political sanctions imposed by the Swiss authorities prevented the delegation from coming to Geneva. The IPU Secretariat reiterated that, in keeping with the IPU's Host Country Agreement, the Swiss authorities would provide visas for Russian MPs coming to Geneva on official IPU business.

On 13 March 2023, the IPU Task Force met for an eighth time, during the 146th IPU Assembly in Manama. Task Force members acknowledged that the situation on the ground and current geopolitics did not grant the necessary circumstances for a ceasefire to be implemented, nor for both parties to be brought to the same table. However, the Task Force reinstated its commitment to pursue spaces of dialogue in a bilateral manner, to meet more often, and to identify with both delegations possible ways to ease the humanitarian consequences of the war.

The Task Force has proposed to engage both the Ukrainian and Russian delegations on the following points, identified as elements in which a level of convergence could be achieved:

1. Nuclear safety – refraining from military attacks in the proximity of nuclear power plants
2. Food security – enhancing the current grain deal facilitated by the United Nations and Türkiye
3. Protection of environmentally vulnerable sites
4. Access to and exchange of prisoners of war

The delegations from both Ukraine and the Russian Federation welcomed the work of the Task Force. They reiterated its importance, noting that the IPU is one of the last forums in which both parliaments are still present. They also noted that the unique strengths of the IPU included good and long-standing relations with both delegations, access to influential decision-makers, and a strong network of partnerships within the global parliamentary community.

The two delegations welcomed the Task Force's idea to focus on specific points where small steps forward can be made, and expressed their interest in receiving a more detailed proposal from the Task Force. They agreed to examine such a document and to respond to the Task Force with their views.

Next steps:

1. The Task Force will send to the parliaments of Ukraine and the Russian Federation a letter detailing avenues to mitigate the humanitarian consequences of the war in the abovementioned four areas.
2. The Task Force will seek to engage with other parties that may help bring about positive change in the context of ongoing escalation of the conflict
3. Once responses are received, the Task Force will endeavour to find possible avenues of convergence and invite both delegations to convene in a suitable venue for continued discussions. The United Arab Emirates and South Africa stand ready to host such meetings.

Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

A meeting of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism was held on 13 March 2023. Elections for the post of Chair and Vice-Chair were held. Mr. Monder Bouden (Algeria) was elected as Chair and Ms. Ágnes Vadai (Hungary) was elected as Vice-Chair. During the meeting, the members of the HLAG discussed the results of the three thematic meetings of the *Call of the Sahel*, which were held in late 2022 and early 2023.

The HLAG agreed on the following four overarching principles for engaging with the Sahel countries:

5. Focus on immediate action, not just talking or holding meetings.
6. Harmonize all global activities regarding the Sahel countries with regional and international initiatives.
7. Take into account solutions emerging from the impacted communities: African-led solutions to problems affecting Africa.
8. Rebuild trust at the national and international level between all key stakeholders.

The first thematic meeting was held during the 145th IPU Assembly in Kigali, Rwanda on 14 October 2022, and focused on environmental concerns.

Building on this, the second thematic meeting was held in Algiers, Algeria on 26 and 27 February 2023 as a joint initiative of the IPU and the National People's Assembly of Algeria. The theme was *Engaging communities in the prevention of violent extremism and addressing the conditions conducive to terrorism*. This meeting was the first of its kind as it brought together 190 participants from diverse backgrounds, with a focus on religious and tribal leaders from the Sahel. In addition to HLAG members, the meeting also included representatives of civil society, youth and parliamentarians from the G5 Sahel and neighbouring countries, as well as regional and international experts and parliamentary organizations. Notably, the meeting was presided over by the President of the IPU, Mr. Duarte Pacheco, and the Speaker of the National People's Assembly of Algeria, Mr. Ibrahim Boughali.

The meeting resulted in 19 recommendations, which can be summarized as follows:

- Strengthen the resilience of tribal leaders and civil society actors in the face of violent extremism and terrorism by improving living conditions in Sahelian countries through humanitarian and development projects, with a particular focus on addressing environmental challenges and improving the livelihoods of people living in rural areas.
- Strengthen those who are most vulnerable and whose circumstances, defined by poverty, put them at risk of recruitment by terrorist organizations, acknowledging that development is the foundation of sustainable counter-terrorism efforts.
- Promote coordination between religious leaders to improve their capacity to counter extremist rhetoric and to spread the values of peace and moderation.
- Ensure that women, youth and victims of terrorism are meaningfully included in all peace and stability processes.
- Establish education programmes for children and youth to raise awareness about violent extremism.

The third *Call of the Sahel* meeting was held on 11 March 2023 during the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain. It was attended by members of the HLAG and parliamentarians from the Sahel and the neighbouring countries, as well as subject-matter experts. The meeting focused on *Mitigating the impact of security threats by building resilience in the Sahel.*

The meeting resulted in the following recommendations:

- Prioritize immediate action over ineffective meetings. In addition, the international community should not over-promise and under-deliver.
- Secure technical and financial support to contain the security situation and counter the spread of terrorism to other countries in the region.
- Acknowledge the failure of the international community to take notice of the dire situation in the Sahel and the lack of accountability of the West for the destabilization of Libya, which has had a severe impact on the Sahel.
- Strengthen the regional cooperation of the Sahelian States, which must be based on sincerity and transparency.
- Increase efforts to build trust at national and international levels, and support or reform regional institutions to this end.
- Highlight the importance of social and economic investments to stem the tide of terrorism and build the resilience of local populations to radicalization, extremism and recruitment by terrorist organizations.

All three thematic meetings on the *Call of the Sahel* were attended by senior representatives from the Institute for Economics and Peace, which produces the Global Terrorism Index and the Global Peace Index, the Terrorism Prevention Branch of the United Nations Office on Drugs and Crime, and the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel.

During the HLAG meeting at the 146th IPU Assembly in Manama, the results of the three thematic meetings on the *Call of the Sahel* were evaluated and the following next steps were identified by members:

- *Internal coordination*: Having identified women and youth as vulnerable groups, coordination meetings should be set up with the Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU and the Bureau of Women Parliamentarians of the IPU, to bring their attention to the situation of these vulnerable groups in the Sahel Countries and to encourage these IPU bodies to put them on the agenda of future meetings of their respective Forums.
- *Inter-Parliamentary coordination:* In order to harmonize and unify the support given to the people of the Sahel in each of the five thematic areas of the *Call of the Sahel*, a coordination mechanism should be established with all the parliamentary actors working on issues affecting the Sahel. In addition, parliaments of developed nations should be encouraged to invest efforts in rebuilding trust with the countries of the Sahel.
- *International coordination:* UN organizations active in the Sahel should be encouraged to establish an inter-agency coordination mechanism, which also includes parliamentary actors, based on needs on the ground.
- *Communication and visibility:* Greater visibility of the work of the HLAG, and especially the *Call of the Sahel*, is needed in order for it to have the desired impact. The IPU Secretary General could play an important role in giving the *Call of the Sahel* greater prominence internationally.

Report of the Advisory Group on Health

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session
(Manama, 15 March 2023)

The IPU Advisory Group on Health met on 11 March 2023, with 5 out of 12 members in attendance. It welcomed the three new members from Ireland, Pakistan and the United Republic of Tanzania, as well as technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, UNAIDS, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

The Advisory Group discussed ways to strengthen the IPU's relevance in the global health arena and to implement the health component of the IPU Strategy. It agreed that the challenge of health was very broad and that it would not expand its priorities further, but instead retain and address certain key priorities.

The Advisory Group reflected together on the importance of human rights obligations in health-related work. Restrictive laws and policies are still limiting or blocking access to services. Challenges exist and more must be done to protect vulnerable populations, especially young women and socially marginalized groups. There is a lot that parliamentarians can and should do through public outreach.

The Advisory Group decided to act on its outreach mandate, agreeing to organize a field visit in 2023 to learn about and document practices related to equity in health, in particular for marginalized groups. The Advisory Group welcomes proposals from interested host countries.

The Advisory Group also reflected on its rules and practices and agreed to continue this discussion with a view to further strengthening the IPU's relevance and work in the global health arena.

The Advisory Group discussed IPU cooperation with its technical partners and was pleased to learn about the related achievements and impact. Members were appraised of upcoming joint activities, including the *First African Parliamentary High-Level Conference on Strengthening Health Security Preparedness,* organized by the IPU and WHO, to be held in Cape Town, South Africa, in May 2023. Preparing for future emergencies should be central to post-COVID-19 efforts and the Advisory Group is glad to support parliamentary mobilization around the issue.

Equity in health should be the starting point for efforts to prevent and fight diseases. Ensuring universal health coverage is a key step in this regard. The IPU and WHO have produced a handbook for parliamentarians on the issue, entitled *The path towards universal health coverage*. The publication was officially launched on 12 March 2023 with a video address from Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus, WHO Director-General. The handbook is a practical tool to enhance parliamentarians' understanding of the complex issues related to health coverage, and to support capacity-building to enable parliaments to take concrete action to deliver on health and well-being for their citizens. Parliamentarians were encouraged to take a copy of the handbook and to discuss how to use it in their parliament.

Report of the Working Group on Science and Technology

Noted by the IPU Governing Council at its 211th session
(Manama, 15 March 2023)

A sitting of the Working Group was held in Manama, Bahrain on 13 March 2023, with 14 members in attendance.

The Working Group applauded the success of the first session of the Science for Peace Schools, which was held between 5 and 9 December 2022 at CERN in Geneva, Switzerland, with the theme *Dealing with water scarcity: An opportunity to rebuild peace with Science*. The session focused on water management and the exploration of new and renewable sources of water, with the aim of creating a positive environment for technical cooperation and negotiations by encouraging proposals for alternative technologies and modalities to lessen tensions related to water scarcity, and thus transform elements of conflict between parties into reasons for coexistence.

Twenty-four participants, including representatives of all six geopolitical groups, attended the first session: 21 parliamentary staff nominated by their national parliaments with a view to ensuring continuity across parliamentary mandates, as well as three parliamentarians, namely the Chair of the Working Group on Science and Technology, the President of the Committee on Middle East Questions, and a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

As the first joint activity of the IPU's Committee on Middle East Questions and the Working Group on Science and Technology, the aim of the Science for Peace Schools is to bridge the worlds of science and politics by initiating dialogue and creating a community of parliamentary experts to address challenges together under the neutral umbrella of science. The first session provided a space for participants to exchange experiences of evidence-based decision-making and to learn about methods of scientific collaboration. Notably, participants agreed on the importance of implementing two regional projects on water, in the Sahel region and in Palestine.

The Working Group agreed to hold a follow-up conference for parliamentarians with a focus on water and food security in June 2023 at the International Centre for Interdisciplinary Science and Education (ICISE) in Quy Nhon, Viet Nam. The Working Group also agreed to hold the second session of the Science for Peace Schools in July 2023 on the theme of climate change, in order to set the tone for a follow-up conference for parliamentarians on the sidelines of COP28, which will take place in the United Arab Emirates in December 2023.

With regard to the Working Group's work plan, members agreed on their intention to participate as observers in the 26th session of the United Nations Commission on Science and Technology for Development, which will be held from 27 to 31 March 2023 in Geneva. Despite the observer status of the Working Group members, their active contribution to the discussions will be welcomed when the floor is opened for interaction among panelists and participants.

The Working Group was briefed by Mr. Declan Kirrane, Chair of the 9th Science Summit in the context of the 78th Session of the United Nations General Assembly, on the theme and activities of the Summit. The Working Group agreed to officially participate in the next Summit in New York, which will be held from 13 to 29 September 2023. Their participation will help them to identify ways in which science can contribute to global challenges and to ensure a continuous dialogue between parliamentarians and the scientific community, while developing and launching science collaborations to support the attainment of the Sustainable Development Goals (SDGs).

The Working Group also agreed to collaborate with the IPU Standing Committee on Sustainable Development to develop and present a key report at the Science Summit, reinforcing the role of parliamentarians in setting the global agenda. In addition, the Working Group agreed to organize an IPU Day as part of the Summit, with a focus on the contribution of the IPU in general, and parliamentarians in particular, to achieving the SDGs. The goal of this event would be to facilitate direct parliamentary engagement with scientists to ensure a more policy-focused approach to the delivery of the SDGs.

Finally, the Working Group agreed to pursue several pilot projects on the engagement of the scientific community with parliaments. Members discussed a proposed process aimed at improving awareness of the need for scientific engagement in the legislative process. Conclusions and recommendations from each parliament participating in the process will be used to develop a practical parliamentary toolkit on the importance of scientific engagement in parliamentary decision-making. The Working Group will review and approve the toolkit at its meeting during the 147th IPU Assembly in Angola in October 2023.

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 146th Assembly of the IPU (as at 15 March 2023)

Composition of delegations of IPU Members attending the last eight IPU statutory meetings (October 2018 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Manama (03/2023)	661	228	34.5	136	21	16	3	24	5
Kigali (10/2022)	553	196	35.4	120	14	12.6	4	18	9
Nusa Dua (03/2022)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
Madrid (11/2021)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
Virtual (05/2021)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
Belgrade (10/2019)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
Doha (04/2019)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
Geneva (10/2018)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9

Single-sex, multi-member delegations of IPU Members present in Manama (as at 15 March 2023)

N°	Country	Manama Mar23			Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May21			Belgrade Oct19			Doha Apr19			Geneva Oct18		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Argentina*	4	0	4	2	0	2	absent			absent			4	5	9	1	3	4	1	3	4	1	6	7
2	Brazil*	0	6	6	0	1	1	absent			3	5	8	2	2	4	1	10	11	1	9	10	1	10	11
3	Cambodia	0	4	4	1	3	4	0	5	5	0	2	2	2	5	7	2	4	6	1	4	5	3	3	6
4	Chad	0	5	5	2	2	4	absent			absent			absent			absent			absent			1	5	6
5	Comoros	0	2	2	absent			absent			absent			1	1	2	absent			absent			1	2	3
6	Ethiopia	0	3	3	absent			absent			absent			absent			1	3	4	3	4	7	3	5	8
7	Finland	2	0	2	4	1	5	2	2	4	3	3	6	6	2	8	3	1	4	1	1	2	2	2	4
8	Gabon*	0	2	2	0	2	2	absent			1	5	6	absent			1	4	5	2	5	7	absent		
9	Georgia	0	2	2	1	4	5	absent			1	3	4	absent			0	1	1	0	6	6	1	2	3
10	Italy	2	0	2	0	1	1	0	1	1	2	3	5	3	3	6	1	3	4	1	4	5	2	4	6
11	Madagascar*	0	2	2	0	3	3	0	2	2	0	4	4	3	6	9	2	3	5	absent			absent		
12	Malaysia*	0	2	2	0	4	4	0	1	1	absent			1	2	3	2	3	5	1	3	4	2	4	6
13	Mali	0	2	2	1	3	4	absent			absent			1	1	2	1	2	3	1	4	5	1	2	3
14	Malta*	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2
15	Mongolia*	0	3	3	absent			absent			0	4	4	2	7	9	2	3	5	3	3	6	1	2	3
16	Myanmar	0	2	2	special status			absent			absent			absent			1	2	3	2	1	3	0	3	3
17	Qatar	0	7	7	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	4	5	1	5	6	1	11	12	2	4	6
18	Seychelles*	0	3	3	0	2	2	1	1	2	0	1	1	1	3	4	1	2	3	1	2	3	1	2	3
19	Singapore	0	3	3	absent			absent			absent			1	3	4	1	2	3	1	2	3	1	2	3
20	Slovakia*	0	2	2	absent			absent			absent			absent			0	1	1	absent			absent		
21	Somalia*	0	6	6	0	5	5	absent			absent			1	4	5	1	4	5	1	8	9	0	4	4
22	Tonga*	0	2	2	absent			absent			absent			absent			0	1	1	0	1	1	0	1	1
23	Yemen*	0	4	4	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	absent			0	5	5
24	Zimbabwe	0	2	2	3	4	7	1	3	4	3	3	6	1	1	2	2	5	7	1	6	7	1	6	7

Single-member delegations of IPU Members present in Manama (as at 15 March 2023)

N°	Country	Manama Mar23			Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May21			Belgrade Oct19			Doha Apr19			Geneva Oct18		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Lithuania	1	0	1	absent			absent			1	1	2	2	2	4	1	1	2	absent			1	1	2
2	Monaco	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	1	2	2	1	3	1	1	2	2	1	3	2	1	3
3	Paraguay*	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2
4	Sierra Leone	0	1	1	1	2	3	1	4	5	2	4	6	absent			1	3	4	0	3	3	1	2	3
5	Turkmenistan*	0	1	1	absent			absent			absent			0	2	2	0	2	2	2	1	3	1	1	2

** Delegations subjected to sanctions at the 146th Assembly, pursuant to Art. 10.4 and 15.2.c of the IPU Statutes, for being composed exclusively of representatives of the same sex for two consecutive Assemblies.*

* * * * *

47th session of the Gender Partnership Group

Manama (Bahrain), 15 March 2023

Delegations with 40% to 60% women parliamentarians

The Gender Partnership Group promotes gender parity within the delegations of IPU Member Parliaments to the Assemblies and has decided to give visibility to those that are composed of a minimum of 40% and maximum of 60% of each gender.

The countries below are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 146th IPU Assembly.

There are a total of 37 gender-balanced delegations out of 136 delegations (27.2%) of IPU Members attending the 146th IPU Assembly (as at 15 March 2023).

Delegations with 40% to 49.9% women parliamentarians (14):

Australia 40%
France 40%
Ireland 40%
Niger 40%
Nigeria 40%
Portugal 40%
Republic of Korea 40%
Senegal 40%
Switzerland 40%
Kenya 42%
Oman 43%
Philippines 43%
United Republic of Tanzania 43%
Uzbekistan 43%

Delegations with 50% women parliamentarians (18):

Azerbaijan
Bangladesh
Burundi
Croatia
Cyprus
Egypt
Greece
Guyana
Indonesia
Kazakhstan
Liberia
Liechtenstein
Republic of Namibia
Norway
Lao People's Democratic
Rwanda
Timor-Leste
Türkiye

Delegations with 50.1% to 60% women parliamentarians (5):

South Africa 56%
Cameroon 57%
Mexico 57%
Sweden 57%
Netherlands 60%

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the Governing Council at its 211th session
(Manama, 15 March 2023)

Series of workshops on human security and common security with partners including the International Peace Bureau and the World Academy on Art and Sciences	Virtual/Hybrid January – December 2023
Workshops on comprehensive disarmament: Focus on the Arms Trade Treaty	Virtual/Hybrid January – December 2023
Series of webinars on disarmament, arms control and non-proliferation as well as military expenditures, co-organized with Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and other partners	Virtual January – December 2023
"Public engagement" webinar series on public engagement in the work of parliament, in follow-up to the 2022 Global Parliamentary Report	Virtual Regular webinars throughout 2023
"Transforming parliaments" webinar series on digital transformation in parliaments, organized by IPU's Centre for Innovation in Parliament	Virtual Regular webinars throughout 2023
Webinar on the revised edition of the IPU-IFLA Guidelines for Parliamentary Libraries	Virtual 30 March 2023
51st Session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO	BRUSSELS (Belgium) 27 April 2023
First African Parliamentary High-level Conference on Strengthening Health Security Preparedness	CAPE TOWN (South Africa) 2 – 5 May 2023 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for English-speaking participants	IPU Headquarters GENEVA (Switzerland) 9 – 12 May 2023
Parliamentary side event during the World Health Assembly	GENEVA (Switzerland) May 2023 (Dates to be confirmed)
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of West Africa	ABUJA (Nigeria) May 2023 (Dates to be confirmed)
Conference for parliamentarians on water and food security	QUY NHON (Viet Nam) May 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue: *Working Together for our common future*	MARRAKECH (Morocco) 13 – 15 June 2023
Extraordinary meeting of the IPU Executive Committee	LISBON (Portugal) 28 – 30 June 2023
Second Science for Peace School on Climate Change	GENEVA (Switzerland) June 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Forum at the UN High-level Political Forum on Sustainable Development	NEW YORK (USA) 18 July 2023

Regional seminar on climate change for the parliaments of Latin America and the Caribbean	Costa Rica August 2023 (Dates to be confirmed)
Ninth Global Conference of Young Parliamentarians	Viet Nam September 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Meeting at the UN SDG Summit	NEW YORK (USA) September 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Track at the Internet Governance Forum 2023	KYOTO (Japan) 8 – 12 October 2023
Second World Summit of the Committees of the Future	MONTEVIDEO (Uruguay) 11 – 14 October 2023
Tripartite dialogue between parliamentarians, ministers and business leaders at the 2023 World Investment Forum	ABU DHABI (United Arab Emirates) 17 October 2023
147th Assembly and related meetings	LUANDA (Angola) 23 – 27 October 2023
Parliamentary Meeting at COP28	DUBAI (United Arab Emirates) 30 November – 12 December 2023
Climate change webinar organized with Adaptation at Altitude	Virtual December 2023 (Dates to be confirmed)
Global Conference on the Call of the Sahel	End of 2023 (Venue and dates to be confirmed)
Third regional seminar for the Twelve Plus Group on achieving the SDGs	PARIS (France) 2023 (Dates to be confirmed)
Interregional seminar on the SDGs	China 2023 (Dates to be confirmed)
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from French-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council	GENEVA (Switzerland) 2023 (Dates to be confirmed)
Regional Conference for African parliaments on preventing and responding to violence against women in politics and in parliaments, co-organized with the African Parliamentary Union and the National Assembly of Togo	LOMÉ (Togo) 2023 (Dates to be confirmed)
Capacity-building regional workshop for the G5 Sahel on countering terrorism and violent extremism	NIAMEY (Niger) 2023 (Dates to be confirmed)
Regional workshop for parliamentarians and their staff from Latin America and the Caribbean, co-organized with the World Trade Organization (WTO)	GEORGETOWN (Guyana) 2023 (Dates to be confirmed)
Speakers' Summit (P20) on the occasion of the G20	India 2023 (Dates to be confirmed)

Regional workshop for parliaments and State Audit Institutes co-organized with INTOSAI Development Initiative (IDI)	Caribbean 2023 (Venue and dates to be confirmed)
52nd Session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO (in the context of the WTO Public Forum)	GENEVA (Switzerland) 2023 (Dates to be confirmed)
Information Seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for Spanish-speaking participants	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Global virtual parliamentary briefings in lead up to COP28	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Series of webinars on climate change and health	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual 2023 (Quarterly)
Series of regional and global virtual workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Series of regional and sub-regional webinars on statelessness	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Series of briefings for parliaments of countries that will be reviewed in 2023 and early 2024 by the UN Human Rights Council under its Universal Periodic Review; by the UN Committee on the Rights of Child; by the UN Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families and by the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Global webinar co-organized with UNHCR on education and refugees	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Joint online event on the SDGs with the United Nations Economic Commissions for Europe (ECE), and the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP)	Virtual 2023 (Date to be confirmed)
Regional meeting on Health Security for Asia	2023 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region	2023 Venue and dates to be confirmed
16th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, co-sponsored by the IPU and the Centre for Legislative Studies, University of Hull, United Kingdom	2023 Venue and dates to be confirmed
Parliamentary meeting in the context of the WTO Public Forum	2023 Venue and dates to be confirmed
Annual Parliamentary Conference on the occasion of the WTO Ministerial Meeting	2023 Venue and dates to be confirmed

Meeting for the Call of the Sahel: on development issues relating to countering terrorism	2023 Venue and dates to be confirmed
Meeting for the Call of the Sahel: on education issues relating to countering terrorism and preventing violent extremism	2023 Venue and dates to be confirmed
World e-Parliament Conference 2024	MANAMA (Bahrain) February 2024 (Dates to be confirmed)
Annual Parliamentary Hearing at the UN	NEW YORK (USA) February 2024 (Dates to be confirmed)
Annual parliamentary meeting at the Commission on the Status of Women	NEW YORK (USA) March 2024 (Dates to be confirmed)
148th Assembly and related meetings	GENEVA (Switzerland) 23 – 27 March 2024
17th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, co-sponsored by the IPU and the Centre for Legislative Studies, University of Hull, United Kingdom	WROXTON (United Kingdom) July 2024 (Dates to be confirmed)
10th Global Conference of Young Parliamentarians	Armenia 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Side event at the 6th Session of the United Nations Environment Assembly (UNEA 6)	NAIROBI (Kenya) 2024 (Dates to be confirmed)
Global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual 2024 (Quarterly)
Series of regional and global virtual workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African Group	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Eurasia Group	2024 Venue and dates to be confirmed

Agenda of the 147th Assembly

(Luanda, Angola, 23-27 October 2023)

1. Election of the President of the 147th Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate
4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions
5. *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*
   (Standing Committee on Democracy and Human Rights)
6. Reports of the Standing Committees
7. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 149th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

146TH IPU ASSEMBLY
المنامة، البحرين
MANAMA, BAHRAIN
11-15 MARCH 2023 - ١١-١٥ مارس ٢٠٢٣

146th IPU Assembly
Manama (11–15 March 2023)

Governing Council
Item 14(c)

CL/211/14(c)-R.2
Manama, 15 March 2023

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decision adopted by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

CONTENTS

Page

- **Cambodia**: 38 parliamentarians
  Decision *1*
- **Democratic Republic of the Congo**: Mr. Niango Munshemvula Papy
  Decision *5*
- **Democratic Republic of the Congo**: Two parliamentarians
  Decision *8*
- **Eswatini:** Three parliamentarians
  Decision *11*
- **Iraq:** Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani
  Decision *15*
- **Libya:** Ms. Seham Sergiwa
  Decision *18*
- **Pakistan:** Mr. Muhammad Ali Wazir
  Decision *22*
- **Senegal:** Mr. Khalifa Ababacar Sall
  Decision *25*
- **Senegal:** Mr. Ousmane Sonko
  Decision *27*
- **Somalia:** Ms. Amina Mohamed Abdi
  Decision *30*

E

#IPU146

- **Uganda:** Two parliamentarians
  Decision *32*
- **Uganda:** Ms. Betty Nambooze
  Decision *35*
- **Uganda:** Ms. Anna Adeke Ebaju
  Decision *37*
- **Venezuela:** 135 parliamentarians
  Decision *39*

Cambodia

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023) [1]

Former Cambodia National Rescue Party (CNRP) leader Kem Sokha arrives at the Phnom Penh municipal court for his trial in Phnom Penh on 22 January 2020. TANG CHHIN Sothy/AFP

KHM-48 - Mu Sochua (Ms.)
KHM-49 - Keo Phirum
KHM-50 - Ho Van
KHM-51 - Long Ry
KHM-52 - Nut Romdoul
KHM-53 - Men Sothavarin
KHM-56 - Kong Sophea
KHM-57 - Nhay Chamroeun
KHM-58 - Sam Rainsy
KHM-59- Um Sam Am
KHM-60 - Kem Sokha
KHM-62 - Chea Poch
KHM-65 - Dam Sithik
KHM-66 - Dang Chamreun
KHM-67 - Eng Chhai Eang
KHM-68 - Heng Danaro
KHM-69 - Ke Sovannroth (Ms.)
KHM-72 - Khy Vanndeth
KHM-73 - Kimsour Phirith
KHM-76 - Ky Wandara
KHM-78 - Lim Bun Sidareth
KHM-79 - Lim Kimya
KHM-80 - Long Botta
KHM-82 - Mao Monyvann
KHM-83 - Ngim Nheng
KHM-84 - Ngor Kim Cheang
KHM-86 - Ou Chanrith
KHM-87 - Pin Ratana
KHM-90 - Sok Umsea
KHM-91 - Son Chhay
KHM-92 - Suon Rida
KHM-93 - Te Chanmony (Ms.)
KHM-94 - Tioulong Saumura (Ms.)
KHM-95 - Tok Vanchan
KHM-96 - Tuon Yokda
KHM-99 - Vann Narith
KHM-101 - Yim Sovann
KHM-102 - Yun Tharo

1 The delegation of Cambodia expressed its reservations regarding the decision.

Alleged human rights violations

- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Impunity
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention

Case KHM-Coll-03

Cambodia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 38 former opposition parliamentarians (34 male and four female)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: November 2011

Recent IPU decision: October 2022

IPU mission: February 2016

Recent Committee hearing: Hearings with the Cambodia delegation to the 146th IPU Assembly (March 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Secretary General of the National Assembly (March 2023)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Secretary General of the National Assembly (March 2023)
- Communication to the complainant: March 2023

A. Summary of the case

On 16 November 2017, the Supreme Court dissolved the sole opposition party in Cambodia, the Cambodian National Rescue Party (CNRP). It also banned 118 CNRP members (including all 55 CNRP members of the National Assembly) from political life for five years with no possibility of appeal. Their parliamentary mandates were immediately revoked, and their seats reallocated to non-elected political parties allegedly aligned to the ruling party. The Supreme Court decision was based on charges of conspiracy with a foreign country to overthrow the legitimate government brought against the President of the CNRP, Mr. Kem Sokha. Seventeen former parliamentarians subsequently fled Cambodia and went into exile. The dissolution of the CNRP left the ruling Cambodian People's Party (CPP) – and Prime Minister Hun Sen – with no viable challengers in the February and July 2018 elections to the Senate and National Assembly.

The dissolution of the CNRP took place against the backdrop of long-standing and repeated threats and groundless criminal charges against its members of parliament. They had been repeatedly warned by the Prime Minister that their only choice was to join the ruling party or be prepared for the dissolution and ban of their party.

Mr. Kem Sokha, who became CNRP Acting President after its President, Mr. Sam Rainsy, went into exile in 2015, is accused of attempting to topple the Government on the basis of a 2013 speech he made on television in which he called for peaceful political change in Cambodia, without at any point inciting violence or hatred or uttering defamatory words. Mr. Kem Sokha, who is currently on bail, faces a 30-year prison term on treason charges and is reportedly banned from taking part in political life, as well as from leaving Cambodia. Mr. Kem Sokha's trial began in January 2020, but was suspended in March 2020 and resumed only in January 2022. On 3 March 2023, the Phnom Penh Municipal Court found him guilty of treason and sentenced him to a 27-year prison sentence to be served in the form of house arrest, and indefinitely suspended his political rights to vote and to stand for election.

Seventeen other parliamentarians, who have all been forced into exile abroad, had previously been sentenced in one or more of the following mass trials against CNRP members in the last two years:

Ruling of 14 June 2022 – plotting and incitement: This ruling concerns 60 CNRP politicians and supporters, including 12 former CNRP leaders who were convicted *in absentia* on charges of plotting and incitement and were handed prison sentences of eight years. This case relates to Mr. Rainsy's failed attempt to return to Cambodia in November 2019 and the alleged plan to gather supporters both in the country and overseas to accompany him, as well as the establishment of the Cambodia National Rescue Movement abroad. The evidence mostly comprised Facebook posts expressing support for the former opposition party or democratic principles. No clear links were apparently made between the admitted evidence, each individual defendant and each element of the charges, and the judge reportedly failed to provide any reasoning in the decision.

Ruling of 17 March 2022 on charges of plotting, incitement and inciting military personnel to disobedience: This ruling concerns 21 senior CNRP leaders, including seven CNRP parliamentarians, as well as their supporters. The trial covered multiple issues, including the formation of the overseas Cambodia National Rescue Movement in 2018 and critical comments made by former CNRP officials about the COVID-19 pandemic. In court, several accused recanted their prior testimonies, alleging they were given under duress. The seven parliamentarians were found guilty of the charges and sentenced *in absentia* to 10 years in prison.

Ruling of 1 March 2021 – plotting and incitement: The case concerns nine CNRP leaders, all CNRP parliamentarians, who were found guilty of carrying out an attack against Cambodian institutions or territorial integrity, with the Prosecution accusing the group of an attempted coup as it presented evidence of speeches about raising funds to support defecting soldiers. The members of parliament were sentenced *in absentia* to 20 to 25 years in prison and stripped of their right to vote, stand for election or be a public official, and were ordered to pay a sizeable fine.

With regard to these trials, the United Nations (UN) Special Rapporteur on the human rights situation in Cambodia, in his report of 18 August 2022 (A/HRC/51/66), stated that: "Mass trials, particularly of individuals from the main opposition party and those seen to be antithetical to the dominant power base, have caused great concern and stifled the possibility of political pluralism […] Irregularities inherent in these trials include the lack of credible evidence, failings concerning respect for fair trial rights and due process guarantees, and the fact that several of the so-called accused are being tried *in absentia* in breach of human rights guarantees".

With regard to the independence and transparency of the judiciary and prosecutors, the Special Rapporteur stated in the same report that, "This is a long-standing issue referred to decades ago in earlier United Nations resolutions on Cambodia. There is a more recent turn, however, in that some judicial and related personnel have close links with the political party in power; for instance, they might sit on various key committees of the party".

Among a series of recommendations, the Special Rapporteur suggested that the Cambodian authorities "open up the political and civil space in preparation for the national elections in 2023, in particular to ensure a genuine multiparty system, free and fair elections, checks and balances against power abuse, and guarantees for people's participation and shared power; […] suspend and reform laws, policies and practices that are antithetical to human rights, including the State of Emergency Law, […], various laws impeding freedom of expression, other freedoms and the work of NGOs, and laws on political parties and related elections; open up to political pluralism and ensure the separation of powers and functions, especially in order to safeguard the judiciary from executive seepage".

Similarly, the UN Human Rights Committee, which supervises the implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights to which Cambodia is a party, in its concluding observations adopted at its 134th session (28 February–25 March 2022), echoed these findings and recommendations in great detail.

On 7 October 2022, the Phnom Penh Court sentenced Mr. Son Chhay, a former member of the CNRP and now the Vice-President of the opposition Candlelight Party, in two cases to pay the CPP and the National Election Committee 3 billion riels and 17 million riels (US$ 754,250) in damages, having found him guilty of defamation for saying that voting fraud had occurred during the June 2022 commune elections, allegations that were supported and substantiated by other entities at the national and international levels. On 16 January 2023, Mr. Thach Setha, Vice-President of the Candlelight Party, was arrested over complaints of having written bad cheques, an accusation he denied and considers to amount to intimidation.

On 19 October 2022, Mr. Rainsy was sentenced to life imprisonment, allegedly for trying to cede four Cambodian provinces to a foreign state. The conviction and sentence referred to Mr. Rainsy's meeting in the United States in 2013 with the Montagnard Foundation, an organization that works to protect the rights of indigenous minorities in Viet Nam. Mr. Rainsy had promised to defend the rights of Cambodian indigenous people during the meeting. He has since dismissed the charges and sentence as bogus saying that he had not ceded territory to any country but only recognized the rights of the indigenous people called Khmer Leu in the north-east of Cambodia.

In a hearing with the CHRP, the leader of the Cambodian delegation to the 146th IPU Assembly (March 2023) renewed the invitation to the CHRP to send a delegation to Cambodia to discuss its concerns and questions with all relevant stakeholders. He stated that much progress had been made in Cambodia to uphold liberal democracy, pointing out, among other things, that 45 political parties had registered with the Ministry of the Interior and most parties have shown their interest in participating in the elections for the National Assembly, scheduled for 23 July 2023, that 17 political parties had won seats in the June 2022 local elections, hence ensuring political pluralism, and that over a thousand media outlets were operating in Cambodia. Regarding the recent revocation of the licence of the Voice of Democracy, considered to be one of the few remaining independent media outlets in Cambodia that reports on sensitive issues, the leader of the Cambodian delegation said that, recently, the media outlet had reported erroneously on a matter whereby it had broken the law and, consequently, its licence was revoked.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the leader of the Cambodian delegation for the information provided and his spirit of cooperation;

2. *Is pleased* to learn that the invitation extended by the leader of the Cambodian delegation for an IPU delegation to travel to Cambodia to discuss its long-standing concerns in this case is still in place; *regrets,* nevertheless, that since the invitation was first formulated in November 2021 no concrete progress has been made towards identifying dates that suit the Cambodian authorities; and *sincerely hopes* that they can swiftly provide the necessary clarity so that the mission can take place well before the forthcoming elections for the National Assembly;

3. *Is deeply concerned* about the sentencing of Mr. Sokha to a lengthy prison term to be served in the form of house arrest; and *recalls* in this regard that the main evidence provided against Mr. Kem Sokha are videos of a 2013 speech in which he at no point incited hatred or violence or uttered defamatory words but, rather, emphasized that he was aiming to bring political change by winning the elections;

4. *Is also deeply concerned* that Mr. Rainsy was recently sentenced to life imprisonment allegedly in connection with work he did to promote the rights of indigenous groups in Cambodia; *questions* the factual and legal basis for his conviction and sentence; and *wishes to receive* all the necessary details from the Cambodian authorities in this regard;

5 *Considers* that these developments have to be seen in the context of other serious steps taken in recent years against the opposition, in particular the mass trial verdicts in 2021 and 2022 that are preventing the affected 17 senior CNRP parliamentarians from freely returning to Cambodia and taking part in the electoral process, and the actions taken against leaders of the Candlelight Party, most notably the defamation verdict against Mr. Chhay, with crippling effects on freedom of speech;

6. *Stresses* that the mission to Cambodia provides an excellent and timely opportunity to discuss these matters with the Cambodian authorities against the backdrop of the forthcoming elections for the National Assembly and the need for them to be truly free and fair, and inclusive of all voices in Cambodian society; *expresses the hope* that for this purpose the authorities will also resume political dialogue urgently with all opposition parties, both in and outside of Cambodia, and *urges* them to do so, in the belief that this is indispensable to help build trust and find solutions to the current political situation;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to help with the successful organization of the mission;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

© Papy Niango Iziamay Munshemvula

COD-151 – Papy Niango Iziamay Munshemvula

Case COD-151

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaint: October 2022

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: February 2023
- Communication to the complainant: February 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Right of appeal
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Abusive application of parliamentary sanctions
- ✓ Other

A. Summary of the case

On 15 June 2022, the mandate of Mr. Papy Niango Iziamay Munshemvula (Mr. Niango), an opposition member of parliament at the time of the alleged facts, was invalidated for absenteeism following a report issued by an *ad hoc* special committee created on 28 April 2022 and tasked with examining reports of unauthorized and unjustified absences at National Assembly plenary sittings by several members of parliament, including Mr. Niango.

According to the complainant, the criteria that the special committee was meant to take into account in assessing which cases of absence should be sanctioned and which should not, including cases of absence for medical reasons, as in Mr. Niango's case, had not been clearly established. Mr. Niango reportedly tested positive for COVID-19 in January 2021 and his condition stabilized at the end of February of the same year. A certificate dated 1 March 2021 from the Department of Internal Medicine of the Faculty of Medicine of the University of Kinshasa states that he that he "was admitted to specialist consultations in cardiovascular diabetology at the University Clinics of Kinshasa, for a serious medical problem". The certificate shown recommended medical rest of three months, until 30 May 2021, and from 10 October to 26 November. After the end of his first medical rest period, Mr. Niango was unable to resume his parliamentary activities, as his health remained fragile. Another medical certificate dated

28 April 2022 stated that Mr. Niango had been hospitalized at the Kinshasa Medical Centre from 7 to 15 November 2021 and that his state of health upon discharge from the hospital required medical rest of 14 days, from 16 to 29 November 2021.

After receiving an invitation from the special committee, Mr. Niango reportedly appeared before its members on 28 April 2022, armed with the justifications for his absence from the plenary sittings of the National Assembly for the above-mentioned health reasons. Mr. Niango was heard by the said committee on the same occasion, which made no negative comments regarding his defence and the supporting documents that he had presented during his hearing. On 29 April 2022, Mr. Niango sent a letter to the chair of the special committee reminding him of the reasons for his absences and providing the required supporting documents.

Despite the medical certificates provided, the special committee recommended the invalidation of Mr. Niango's parliamentary mandate for absenteeism in a report that it reportedly did not forward to him. Moreover, this report was purportedly not circulated within the National Assembly, thus preventing a proper examination of the committee's deliberations. On 15 June 2022, the Bureau of the National Assembly reportedly examined the special committee's report during a plenary session held *in camera* and decided to invalidate Mr. Niango's mandate in accordance with the provisions of rule 95(6) of the Standing Orders of the National Assembly, which stipulates that "the mandate of a member of parliament is terminated by unjustified and unauthorized absence from more than one quarter of the sittings of a session". On 22 June 2022, Mr. Niango's lawyer reportedly made an official request to receive a copy of the report that had led to the invalidation of the former member of parliament's mandate. On 25 June 2022, the rapporteur of the National Assembly acknowledged receipt of this request, stating that, "*given that this matter is within the jurisdiction of another body, I will unfortunately not be able to grant your request*".

According to the complainant, the National Assembly invalidated Mr. Niango's mandate in violation of Articles 19(3) and 61 of the Constitution, which guarantee the rights of defence, insofar as the National Assembly adopted the conclusions of the special committee's report without having first heard Mr. Niango. The National Assembly also allegedly decided to submit the invalidation of Mr. Niango's mandate to voting by a show of hands, in disregard of rule 93(3) of the Standing Orders of the National Assembly, which stipulates that "in the event of deliberations concerning individuals, the vote shall be by secret ballot".

The invalidation procedure and the creation of the special committee to examine Mr. Niango's unjustified absences are said to be an attempt to silence him and several other opposition members and are part of repressive measures taken against them. Mr. Niango has also initiated a petition against the Speaker of the National Assembly for poor conduct of discussions and disorder in the functioning of parliamentary committees and groups. The impeachment motion was reportedly signed by 132 members of parliament but was not tabled because the National Assembly mail service was apparently closed. The tensions linked to the invalidation of the mandate of Mr. Niango and other parliamentarians and the threats made by the Speaker of the National Assembly against them also reportedly prevented the filing of the petition.

Mr. Niango lodged an appeal with the Bureau of the National Assembly against the decision to invalidate his mandate. No action was reportedly taken following this appeal. Mr. Niango has not been a member of parliament since the Democratic Republic of the Congo parliamentary elections in July 2022.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the case of Mr. Papy Niango Iziamay Munshemvula (Mr. Niango) is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns threats, acts of intimidation, lack of due process at the

investigation stage, lack of right of appeal, violation of freedom of opinion and expression, abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate, and abusive application of parliamentary sanctions, and other violations, allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Regrets* the lack of response from the parliamentary authorities concerning Mr. Niango's case; and *invites* the authorities to provide their observations in this case;

3. *Is concerned* at the allegation that the report of the special committee tasked with examining cases of unauthorized and unjustified absences was not forwarded to the complainant, thus depriving him of his right to know the exact grounds for the decision to recommend the invalidation of his mandate in the National Assembly; also *wonders why* the National Assembly is not sharing the report drawn up by the special committee with Mr. Niango; therefore *wishes* to receive a copy of the report in order to understand the reasons behind the invalidation of Mr. Niango's parliamentary mandate and the exact periods of absence in question;

4. *Notes with concern* the complainant's allegations that the invalidation of Mr. Niango's parliamentary mandate is linked to his open opposition to the Speaker of the National Assembly and to the impeachment motion he initiated against him; *stresses* that the invalidation of the parliamentary mandate should be in accordance with a clear procedure that complies with the provisions of the Standing Orders of the National Assembly and constitutional principles; and *calls on* the parliamentary authorities to examine Mr. Niango's appeal as soon as possible and to provide the requisite remedies if the alleged violations are proven;

5. *Notes* that Mr. Niango's situation is not an isolated case insofar as cases of invalidation for various reasons have already been submitted to the Committee in the past and continue to be examined by it; *also notes* that his case is part of a hostile political context *vis-à-vis* dissenting opposition voices; and *encourages* the Congolese authorities in this election year, when tensions may lead to further violations against members of the opposition, to take all necessary steps to guarantee the fundamental rights of all members of the National Assembly, former and current, irrespective of their political affiliation, in order to ensure that invalidation of the parliamentary mandate is not used to dismiss members for their political ideas;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/211/14(c)-R.2
Manama, 15 March 2023

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

Crispin Ngbundu Malengo

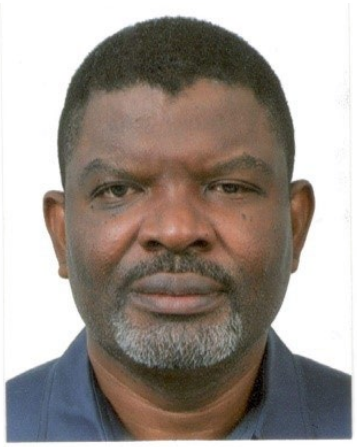

Martin Kabuya Mulamba-Kabitanga

COD-152 – Martin Kabuya Mulamba-Kabitanga
COD-153 – Crispin Ngbundu Malengo

Case COD-COLL-03

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Two majority members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaint: October 2022

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Mr. Martin Kabuya Mulamba-Kabitanga and Mr. Crispin Ngbundu Malengo were elected in the legislative elections held in December 2018. Upon accepting positions as provincial governors, deemed incompatible with their parliamentary mandates, they were reportedly suspended in April 2019 and replaced by their alternates.

In June and December 2020, Mr. Malengo and Mr. Kabuya were stripped of their governorship. Believing that the motions of impeachment against them were unfounded, the two governors filed a complaint with the Constitutional Court. In January and March 2021, the Constitutional Court dismissed Mr. Kabuya and Mr. Malengo who, having officially lost their governorships, initiated a procedure to be reinstated in their parliamentary functions. To this end, on 13 July 2021, legal counsel for the former members of parliament lodged a submission with the Constitutional Court requesting it to interpret the meaning and scope of paragraphs 1, 2 and 3 of Article 110 of the Constitution of 18 February 2006, amended by Law No. 11/002 of 20 January 2011, which list situations requiring the suspension of a parliamentary mandate, the acceptance of a political function that is incompatible with the exercise of a parliamentary mandate being one such situation.

On 1 March 2022, the Constitutional Court issued its ruling No. 1606 in which it clarified its position on the suspension of mandates saying that the latter “applies to any acceptance of an incompatible political office, whether elective or nominative, as envisaged under the Constitution amended on

20 January 2011. In this case, therefore, the parliamentarian whose mandate had been suspended can be reinstated immediately and rightfully in parliament, provided that during this same legislature, as provided in paragraph 6 of the interpreted article, the said parliamentarian or alternate has not deliberately left the political party on behalf of which they had obtained their mandate". Thus, in its ruling No. 1606 of 1 March 2022, the Constitutional Court definitively ruled on the right of the two members of parliament to resume their parliamentary mandates stating that "the members of parliament whose mandates have been suspended must take up their place in parliament". The complainants pointed out that, according to Article 168(1) of the Constitution, "The judgments of the Constitutional Court are not subject to appeal and are immediately enforceable. They are binding on the public authorities, on all administrative and judicial, civil and military authorities and on private individuals". Reportedly, however, the parliamentary authorities have not enforced the Constitutional Court's ruling No. 1606.

According to the documents submitted by the complainants, in a letter dated 14 March 2022 addressed to Mr. Kabuya, the Speaker of the National Assembly acknowledges the Constitutional Court's ruling. However, although the parliamentary authorities had taken note of the Constitutional Court's ruling on the right to resume their parliamentary mandates, the two former members of parliament were reportedly unable to sit in the National Assembly and did not receive their allowances.

Following the legislative elections in the Democratic Republic of the Congo in July 2022, Mr. Kabuya and Mr. Ngbundu are no longer members of parliament.

B Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Martin Kabuya Mulamba-Kabitanga and Mr. Crispin Ngbundu Malengo is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns two incument members of parliament at the time of the alleged facts; (iii) concerns excessive delays, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, and other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, allegations which fall under the Committee's mandate;

2 *Regrets* the lack of response from the parliamentary authorities concerning the cases of Mr. Kabuya and Mr. Ngbundu; and *invites* the authorities to provide their observations in these cases;

3. *Takes note* of Constitutional Court Ruling N° 1606 of 1 March 2022, which ruled in favour of the reinstatement of former members of parliament in their parliamentary functions insofar as the political function they held had indeed ended while their parliamentary mandate was still valid; and *notes with concern* that the said ruling has not been executed despite the fact that the parliamentary authorities were allegedly notified thereof by the complainants and despite the immediate enforceability of Constitutional Court's rulings;

4. *Wishes* to receive information on the reasons that have prevented the parliamentary authorities from implementing the Constitutional Court's ruling by terminating the suspension of the two former members of parliament and paying them their exit allowances; and *calls on* the parliamentary authorities to ensure that Mr. Kabuya and Mr. Ngbundu obtain redress for the damage suffered;

5. *Notes* that Mr. Kabuya's and Mr. Ngbundu's situation are not isolated cases insofar as cases of invalidation for various reasons have already been submitted to the Committee in the past and continue to be examined by it; *also notes* that their cases are part of a hostile political context that is hostile *vis-à-vis* opposition voices; and *encourages* the Congolese authorities in this election year, when tensions may lead to further violations against certain members of the National Assembly, to take all necessary measures to guarantee the fundamental rights of all its members, former and current, irrespective of their political affiliation, in order to ensure that the

invalidation of the parliamentary mandate is not used to dismiss members of parliament for their political ideas;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Eswatini

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

Members of the Royal Eswatini Police Service monitor affiliates of the Trade Union Congress of Eswatini (TUCOSWA) as they chant political slogans in central Manzini, on 28 October 2021 during a pro-democracy protest. Michele Spatari – AFP

SWZ-02 – Mduduzi Bacede Mabuza
SWZ-03 – Mthandeni Dube
SWZ-04 – Mduduzi Gawuzela Simelane

Case SWZ-COLL-01

Eswatini: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Three independent members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: October 2022

Recent IPU mission: Trial observation (November and December 2022)

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Eswatini to the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Speaker of the House of Assembly (March 2023)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Assembly (February 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Parliamentarians Mduduzi Bacede Mabuza and Mthandeni Dube were arrested in the evening of 25 July 2021 and have been held in detention ever since, first at Mbabane police station and then at the Matsapha Correctional Centre. A third parliamentarian, Mr. Mduduzi Simelane, fled the country before an arrest warrant could be implemented. Mr. Mabuza and Mr. Dube face charges under the Suppression of Terrorism Act, two murder charges and a charge for contravening COVID-19 regulations. The accused made bail applications on 6 August and 16 November 2021, which were both rejected. A final bail application was dismissed on 15 December 2022. On 31 January 2023, the defence and the Crown prosecutor made final submissions after which the judge in the case reserved judgement.

The legal action against the parliamentarians was taken in the following context. In May 2021, calls for political reform started circulating on various platforms across Eswatini, with the aforesaid three

parliamentarians also advocating for these changes. To prove that these members of parliament had the mandate from their constituencies to make this call resulted in a series of petitions being delivered to parliament in support of the call for change. Protesters were calling for constitutional and political reforms, were lamenting the Government's reported failure to deliver basic services to its citizens, demanded responses to socioeconomic challenges, and invoked alleged ill-treatment by police. Petitions were delivered to various *tinkhundla* centres, predominantly by young people, to their members of parliament as an endorsement of the call for constitutional and political reforms. These calls were heightened during protests against alleged "police brutality" following the death of a University of Eswatini law student, Mr. Thabani Nkomonye. On 24 June 2021, the then acting Prime Minister, Deputy Prime Minster, Mr. Themba N. Masuku, issued a ban on the delivery of these petitions saying that this was "a conscious decision to maintain the rule of law and de-escalate tensions that had turned the exercise into violence and disorder". Protesters continued to deliver petitions in spite of the ban and were blocked by the police.

In its report released at the very end of June 2021 regarding the events that had occurred earlier that month, the Eswatini Commission on Human Rights and Public Administration (the Commission) – which is Eswatini's national human rights institution – found that human rights violations and abuses had been perpetrated during the unrest.

According to the complainant, the charges against Mr. Mabuza, Mr. Dube and, potentially, Mr. Simelane serve as reprisals and aim to silence them, given that they have been at the forefront of the aforesaid demands for democratic reforms in Eswatini, an absolute monarchy led by King Mswati III for over 30 years, where political parties are not legally recognized.

Mr. Rahim Kahn, a distinguished attorney and former acting chief magistrate in Botswana with over 40 years of legal experience, was designated by the IPU to attend and follow the final trial proceedings against Mr. Mabuza and Mr. Dube, namely those which took place from 8 to 10 and 14 to 16 November and on 13 December 2022.

In his report, the trial observer states that, "[T]he basis of the charges were statements made by the two accused persons in which they encouraged members of the public to deliver petitions, and to reject the appointment of the acting Prime Minister. Neither of the accused persons explicitly encouraged or incited any acts of violence but were arrested on charges of acts of terrorism and sedition because they expressed a lack of support for the appointment of the acting Prime Minister. They expressed an opinion which proved to be controversial but they neither encouraged violence nor incited public displays of disobedience. Their arrest and detention was an infringement of their constitutional rights to freedom of thought and conscience". The trial observer furthermore states that, "[T]he two accused persons made statements at a public gathering in which they expressed their opinions on the acting Prime Minister. These opinions did not include explicitly hateful speech, nor explicit incitement of acts of public disorder or acts of terrorism. Therefore, their arrest and detainment on the basis of these statements was essentially punishment for their exercise of the rights to freedom of expression and opinion".

The trial observer furthermore states that, "It is submitted that the present matter has similarly also not been properly handled. It was within the State's authority to arrest and detain the two accused persons for making statements which the authorities believed to be detrimental to public stability and contributing towards acts of terrorism, acts of sedition and other acts of violence. However, the delay between the accused's detention and their first opportunity to make an application for bail was an infringement of their right to personal liberty and freedom of movement. Furthermore, the nature of their statements did not justify their detention for 15 months in the interim between their arrest and the adjudication upon their matter. It is submitted that their arrest and extended detention was an infringement of their rights to freely express themselves, and their right not to be arbitrarily detained".

The trial observer moreover points out that, "[T]he two members of parliament have been denied bail essentially as they are considered flight risks, notwithstanding their official positions as members of parliament, have fixed assets in the country, have clean records, have not interfered with witnesses and are willing to offer a sum of money to secure their attendance. Whilst it is true that Mr. Simelane, another accused, fled the country, the two members of parliament have emphasized that they wished to stand trial and complete the proceedings. It appears extremely surprising that their bail has been consistently refused. This repeated denial of bail is a violation of their constitutional rights and they

should be allowed bail to prepare in a better environment. This principle has never been emphasized in this matter. At no stage during the proceedings did the judge ever refer to the inconvenience, the violation of the Constitution or the great prejudice suffered by the accused in the interminable delays of the prosecution".

In his general comments and assessment of the trial, the trial observer states that, "the trial is being continuously postponed, mainly at the instance of the Crown", and that the judge "does not direct any detailed questions to the Crown…and grants them far too much latitude to conduct the trial as they wish. Applications for postponement are granted without establishing their necessity and in all of these delays, it is the accused who are being prejudiced by the constant delays". Moreover, the trial observer points out that, "there is no urgency in the manner in which [the judge] conducted the trial. Hearings are set on the day but rulings are reserved to a postponed day, often with no reasons. In addition, in two instances, [the judge] does not deliver a reasoned judgment but hereby hands down an order. This is again a very disturbing feature of [the judge's] conduct of the trial".

The Speaker of the House of Assembly has stated that the parliamentary immunity of the three parliamentarians with regard to speeches in connection with debates and proceedings in parliament had always been respected. The Speaker also stated that the prison conditions of Mr. Mabuza and Mr. Dube were the same as those of other trial inmates and that they had been granted all the general benefits extended to inmates awaiting trial. He added that, as the matter was before the court, due to the separation of powers he could not comment on the specific charges.

In the early hours of 22 September 2022, the two detained parliamentarians were allegedly assaulted by prison guards who entered their cells and started beating them up for no reason. According to the Speaker, an inquiry into the matter has been opened in accordance with the Correctional Services Act, No. 13 of 2017, read in conjunction with the Prison Regulations of 1965. The Speaker stated that, "We are eager for the resultant recommendations and further action which the inquiry may further recommend. The legal processes have not been finalized and we hope that the above allegations shall be adequately addressed".

In response to the IPU's wish to send a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Eswatini, at a hearing held at the 145th IPU Assembly in October 2022 the Speaker responded that he would welcome such a delegation. Subsequent attempts by the IPU to organize the mission have not yet borne fruit with the Eswatini authorities, who indicated early on that important national events prevented them from receiving the mission before the end of the first half of 2023. In response to the most recent IPU letter about the matter, on 5 March 2023 the Speaker stated in writing that, "The concern of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians is acknowledged and appreciated. The Parliament of the Kingdom of Eswatini is currently addressing a decision of SADC Heads of States on the same matter. It is our well-considered view that the IPU Committee shares similar sentiments with the SADC Troika and therefore would be satisfied to receive a report detailing all processes to be undertaken towards our national dialogue. Suffice to mention that some major processes and commitments are already ongoing. It is against this background that we kindly request your indulgence in bearing with us on this issue".

On the night of 21 January 2023, Eswatini human rights defender and lawyer, Mr. Thulani Maseko, was shot dead at his home by unknown assailants. United Nations and African Union experts immediately condemned the killing as "abhorrent" and demanded an impartial investigation. Mr. Maseko was a member of Lawyers for Human Rights Swaziland and Chairperson of the Multi-Stakeholder Forum, a coalition calling for constitutional reform in Eswatini. His assassination occurred on the same day the King of Eswatini made a veiled threat against members of the country's pro-democracy movement.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the House of Assembly for his recent letters and continued cooperation, including with regard to the fulfilment of Mr. Rahim Kahn's trial observation mission;

2. *Thanks* Mr. Rahim Kahn for carrying out this mission and for his comprehensive report;

3. *Is deeply concerned* over the several deficiencies identified in the trial observer's report in the handling of the legal proceedings brought against Mr. Mabuza and Mr. Dube, in particular the excessive and unjustifiable delays in the proceedings and the repeated denial of bail, and that the report gives serious weight to the accusation made by the complainant that the criminal case merely came in response to the parliamentarians' public appeal to strengthen democracy, which falls squarely within the legitimate exercise of their right to freedom of expression; *is led to believe*, therefore, that both men should never have been detained and prosecuted in the first place; *trusts* that the judge in the case will carefully and critically assess what evidence, if any, exists in support of the charges and will quickly adopt a verdict; and *is eager* to be kept informed of developments in this regard;

4. *Trusts* that a thorough and independent investigation into the alleged assault in September 2022 of the two parliamentarians in detention has since been carried out and completed; and *wishes* to ascertain if this is indeed the case and what conclusions the investigation has reached;

5. *Notes with great interest* the efforts made within the context of SADC to resolve the political challenges and promote national dialogue in Eswatini; and *affirms* that the IPU stands ready to provide any assistance that may be considered useful in this regard;

6. *Sincerely believes* that, over and above ongoing and new efforts to strengthen democracy in Eswatini, a mission by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, which would include meetings with all the relevant authorities, a meeting with the two members of parliament and their lawyers, along with meetings with relevant third parties, would offer a useful opportunity to discuss the issues that have emerged in the case at hand and to examine possible solutions; *sincerely hopes*, therefore, that the Eswatini authorities will soon be able to receive this mission; and *requests* the Secretary General to continue to engage with the parliamentary authorities of Eswatini with a view to the dispatch of the mission in the coming months;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the House of Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Iraq

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

Mr. Al-Alwani five weeks after his sentencing, photo dated 2 January 2015
© Photo courtesy Mr. Ahmed Jamil Salman Al-Alwani's family

IRQ62 – Ahmed Jamil Salman Al-Alwani

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of fair trial proceedings

A. Summary of the case

Mr. Al-Alwani was arrested on 28 December 2013 during a raid conducted by Iraqi security forces on his home in Ramadi, in the Al-Anbar Governorate. The complainants believe that Mr. Al-Alwani's arrest was in retaliation for his outspoken support of the grievances of the Sunni population and his vocal opposition to the Iraqi Prime Minister at the time, Mr. Nouri Al-Maliki. The case of Mr. Al-Alwani has also to be seen against the backdrop of sectarian tension and violence in the country.

According to the complainants, Mr. Al-Alwani was initially held in secret detention centres, was exposed to ill-treatment and torture, did not receive a fair trial and saw his right to mount an adequate defence violated. The United Nations Working Group on Arbitrary Detention confirmed these allegations in its 2017 report (Opinion No. 36/2017), particularly following Mr. Al-Alwani's conviction in 2014 for murder and incitement to sectarian violence and his sentencing in 2016 to the death penalty under the Anti-Terrorism Law. Mr. Al-Alwani's lawyers have appealed the court rulings, which are still under review in cassation proceedings, as confirmed by the complainants and the President of the Supreme Judicial Council. Under the General Amnesty Law No. 27 of 2016, Mr. Al-Alwani submitted applications for pardon in three cases, which were subsequently rejected.

Case IRQ-62

Iraq: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: December 2013

Recent IPU decision: November 2021

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Iraqi delegation during the 146th IPU Assembly (March 2023)

Recent follow up:
- Communications from the authorities: Message from the Department of Public Relations and Parliamentary Protocols (July 2022); letter from the Deputy Secretary General conveying a letter from the Ministry of Justice (June 2022)
- Communication from the complainants: October 2022
- Communications to the authorities: Letters to the Speaker of the Council of Representatives (February 2023)
- Communication to the complainants: October 2022

The complainants stated that, in November 2020, a parliamentary delegation reportedly visited Mr. Al-Alwani at the Al-Kadhimiya detention centre, located in northern Baghdad, to ensure that he was in good health, given that he had allegedly not received visits in the previous four months due to the COVID-19 pandemic. The prison visit was also for the purpose of conveying letters of support to Mr. Al-Alwani from the Speaker of Parliament and tribal leaders.

In a letter dated 22 June 2022, the Minister of Justice reported that the Ministry's Human Rights Directorate had carried out a visit to Mr. Al-Alwani to enquire about his physical and mental health in detention. After reviewing his file, the team found that Mr. Al-Alwani was in good health and was not suffering from any chronic diseases. According to the medical report issued by the medical clinic in Al- Kadhimiya prison, the team confirmed that Mr. Al-Alwani had not been subjected to torture. The Minister of Justice also stated in the same letter of June 2022 that Mr. Al-Alwani's file was being closely examined and that his arrest and detention had taken place in accordance with the law. After enquiring whether he had been subjected to any form of torture while in detention, Mr. Al-Alwani reportedly said that he had only suffered from abuse and mistreatment during his arrest. Mr. Al-Alwani allegedly explained to the delegation visiting him that he was being treated well and that his detention conditions were good.

During a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 146th IPU Assembly in March 2023, the Iraqi delegation informed the Committee that the Human Rights Committee of the Council of Representatives had visited Mr. Al-Alwani on 8 March 2023 to enquire about his detention conditions and physical health. The delegation stated that this was not its first visit to Mr. Al-Alwani, whose case continues to be monitored by the Council of Representatives through its Human Rights Committee. The latter is deeply concerned with this case, given the allegations of torture, mistreatment and abuse, unfair proceedings, non-respect of parliamentary immunity and the political dimension of the charges levelled against Mr. Al-Alwani. Although Mr. Al-Alwani's detention conditions have improved, the delegation underlined that he is still facing four life sentences and two death sentences as a result of politically motivated charges.

The delegation also recalled that, prior to his arrest in 2013, Mr. Al-Alwani had given a speech in which he had allegedly insulted Shia leaders. The Council of Representatives had therefore created a committee to investigate the incident and reportedly found that Mr. Al-Alwani had not insulted Shia leaders or the Shia community. This incident was used by Mr. Al-Alwani's political opponents to garner hatred against him and incite sectarian tensions and violence in the country.

Regarding the recent visit carried out by the Human Rights Directorate of the Ministry of Justice in 2022, the Iraqi delegation stated that the visit was the result of the IPU Committee's work on the case. Its recent decision on Mr. Al-Alwani's situation was referred to the Minister of Justice, who had formed a committee in charge of monitoring the case and instructed it to visit the former parliamentarian in detention. The delegation thanked the IPU Committee for its work on the case of Mr. Al-Alwani, as it promoted its resolution and expressed its hope that both the Committee's work and the efforts made by the Iraqi authorities so far would lead to the release of Mr. Al-Alwani and the final resolution of his case.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Iraqi authorities for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 146th IPU Assembly to discuss Mr. Al-Alwani's case;

2. *Welcomes* the recent visits carried out to Mr. Al-Alwani and the information related to the work of the Council of Representatives regarding the case, including its continued monitoring through its Human Rights Committee; *takes note* of the report of the parliamentary committee in charge of investigating the 2013 incident about Mr. Al-Alwani's speech; and *wishes* to receive a copy of the report;

3. *Welcomes* the steps taken by the judicial authorities with regard to Mr. Al-Alwani's case, namely their recent visit and the report of the Ministry's Human Rights Directorate; *urges*, nevertheless, the judicial authorities to lift the death sentence passed against Mr. Al-Alwani, to release him

promptly and grant him appropriate compensation in light of: (i) the flawed legal proceedings, given that he did not receive legal assistance, an allegation confirmed by the United Nations Working Group on Arbitrary Detention in its 2017 report; and (ii) the impunity for the alleged acts, namely torture, solitary confinement and lack of medical treatment in the early stages of his detention;

4. *Considers* that the situation of Mr. Al-Alwani should be seen as a national cause of concern to all Iraqi leaders and decision-makers, irrespective of their religious or political affiliation; therefore *calls on* the executive authorities in Iraq, political and religious leaders across the board and all members of parliament, regardless of their political affiliation, to stand united for the protection and promotion of human rights by taking up Mr. Al-Alwani's case before the highest authority in the county to promote his release, uphold his human rights and ensure that he will not be executed as a result of politically motivated charges;

5. *Reiterates its wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit Mr. Al-Alwani in detention and to meet with the relevant Iraqi authorities, including the President of Iraq, the Prime Minister and his Chancellor, the President of the Supreme Judicial Council and the Speaker of the Council of Representatives in the near future to promote a satisfactory resolution of the case of Mr. Alwani; and *hopes* to receive a positive reply and assistance from parliament to this end, to enable the mission to take place smoothly, provided that the overall security situation allows for such a visit to take place and that the necessary security measures are in place for the delegation to ensure its safety;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Iraqi parliamentary authorities, the Prime Minister, the President of the Supreme Judicial Council, the complainants and any third party likely to be in a position to provide relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/211/14(c)-R.2
Manama, 15 March 2023

Libya

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

© Courtesy of the Sergiwa Family

LBY-01 – Seham Sergiwa

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

Case LBY-01

Libya: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: July 2019

Recent IPU decision: March 2022

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Libyan delegation to the 146th IPU Assembly (March 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives (July 2020)
- Communication from the complainants: December 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Representatives (February 2023)
- Communication to the complainants: February 2023

A. Summary of the case

Ms. Seham Sergiwa was abducted from her home on 17 July 2019. According to the complainants, more than a dozen masked, armed men raided her house at 2 a.m. after it was plunged into darkness, as if the electricity had been cut off, and an explosion took place inside the house. During the attack, Ms. Sergiwa's husband was shot in the legs and wounded in his eye, while one of her sons was beaten up as they captured her. Following the attack, Ms. Sergiwa's husband and her son were taken to hospital, where they were not permitted to receive any visits. The complainants also alleged that the abductors had confiscated the telephones belonging to members of Ms. Sergiwa's family to prevent them from alerting the media about the attack.

The complainants claim that the abductors are members of the 106th Brigade of the Libyan National Army (LNA) led by Mr. Khalifa Haftar, an assertion based on the modus operandi of the abductors and the SUV vehicles used. The perpetrators allegedly spray-painted the message "the army is a red line [not to be crossed]" and the name of the Brigade responsible for Ms. Sergiwa's abduction, "Awliya al-Dam" (Avengers of Blood) across her house. The complainants explained that the attackers allegedly arrived in cars belonging to Libya's Criminal Investigation Department of the interim government in eastern Libya.

Ms. Sergiwa's abduction was allegedly in response to her political stance against the military operations in Tripoli, as she was taken from her home shortly after she gave an interview criticizing the military offensive and calling for an end to the bloodshed. The complainants believe that Ms. Sergiwa's

abduction was not a random act of violence, given her vocal criticism of Mr. Khalifa Haftar and the circumstances in which the attack took place. They added that several Libyan officials living nearby, including the mayor of Benghazi, could have intervened with their armed guards to prevent or at least thwart the attack, but deliberately refrained from doing so.

In a statement issued on 18 July 2019, the Libyan House of Representatives in Tobruk strongly condemned Ms. Sergiwa's abduction by unknown individuals and called on the Ministry of the Interior, as well as all security forces, to scale up their efforts to find Ms. Sergiwa, ensure her prompt release and hold to account those responsible for her abduction. In a hearing held with the First and Second Deputy Speakers of the House of Representatives in October 2019, the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians learned that the Minister of the Interior of the interim government in eastern Libya had indicated that terrorist groups might be responsible for Ms. Sergiwa's abduction, that the House of Representatives continued to monitor the case, which was still under investigation, and that it could well be that Ms. Sergiwa would turn up alive.

In its report of October 2021, the United Nations Independent Fact-Finding Mission set up to investigate human rights violations committed in Libya since 2016 concluded that there were reasonable grounds to believe that Ms. Sergiwa was a victim of enforced disappearance and found that the relevant authorities in Libya had failed to protect her life. The mission's report also stated that the evidence indicated that Ms. Sergiwa was abducted by either the LNA or affiliated armed groups. On 24 January 2022, the United Nations Secretary-General's Special Adviser on Libya, Ms. Stephanie Turco Williams, publicly expressed her concern about Ms. Sergiwa's case and called on the "concerned authorities to provide information on her whereabouts".

During a hearing with a delegation led by the First Deputy Speaker of the House of Representatives at the 146th IPU Assembly in March 2023, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians gathered the information summarized below on the situation of Ms. Seham Sergiwa and the steps taken by the Libyan authorities concerning her case:

- After requesting the Minister of the Interior to promptly examine the case, the latter provided his initial findings to the House of Representatives on 18 July 2019 and, on 29 July 2019, the Speaker assigned the Internal Affairs Committee to following up the case with the Minister of the Interior. On 1 August 2019, the report on evidence collected was forwarded to the Attorney General. As a result, an investigation was opened (No. 2254/2019) and the victims and witnesses of the incident were summoned;
- On 8 September 2019, the Attorney General sent a letter to the Chief of Judicial Expertise and Research in Benghazi, instructing him to assign a fingerprint expert to identify the fingerprints on both the spent cartridge and shotgun found at the crime scene. The Chief of Judicial Expertise and Research was also called to appear before the Attorney General's office to provide his testimony. On 11 October 2019, the district prosecutor in charge of the investigation requested the Head of the Criminal Investigation Department to issue a circular within the prison administration and the military police and to reveal the identity of the drivers identified in the incident, so that they could be investigated;
- On 7 December 2020, the Minister of the Interior briefed the House of Representatives, and on 22 December 2020 the Attorney General was requested to communicate the findings of the investigation into the disappearance of Ms. Sergiwa to the House. As a result, the Attorney General sent a copy of the memorandum from the district prosecutor in charge of the investigation, as well as copies of all the correspondence and steps taken concerning the case to the House of Representatives;
- On 30 June 2021, the Attorney General's office in Benghazi reported to the House of Representatives on the steps taken concerning Ms. Sergiwa's case. These included appointing a fire expert to prepare a report on the incident; instructing the district prosecutor to widen the scope of evidence search and collection; swiftly investigating the incident and identifying, arresting and prosecuting the culprits; collecting testimonies from victims and witnesses; and checking through the video surveillance footage taken on the day of the incident to trace the culprits' vehicles back to their original location. Everything was then to be recorded in a memorandum;
- Ms. Sergiwa's case is a criminal offence and is still under criminal and judicial investigation by the Attorney General. The House of Representatives is monitoring the case through its Legal

Affairs Committee to the best of its ability, considering that parliament cannot interfere with the public prosecution's work, as it is an independent body in Libya. The lack of progress could be attributed to the fact that the Ministry of Justice does not have executive power.

During the hearing with the Committee, the delegation also deplored the fact that Ms. Sergiwa's case was not an isolated incident. In fact, on 2 March 2023, another Libyan member of parliament, Mr. Hassan Al-Ferjani from the Tarhuna district, was allegedly abducted. The delegation also emphasized that women parliamentarians in Libya were particularly targeted because of their political affiliation, with serious threats made against them through social media, which have been increasingly used to undermine their work and that of all members of parliament and to incite hatred and violence against them and members of their families. The delegation added that the enforced disappearance of Ms. Sergiwa was also the result of an online hate campaign initiated against her by her political opponents and the other individuals present during the telephone interview she gave on the day of her abduction.

The Libyan delegation reiterated that the House of Representatives had done everything possible to find out what had become of Ms. Sergiwa. They also explained that they had no indication as to whether she is still alive or not. Furthermore, and based on the preliminary findings of the investigations, it appears that the 106th Brigade, which, according to the delegation, is not under the command of the LNA, is the primary suspect in this case. This rogue brigade took advantage of the fragile security situation in Libya between 2018 and 2019 to carry out several crimes that have remained unpunished. The delegation hopes that the improved security situation in the country will lead to new developments in the case.

The delegation thanked the Committee for its work and called on it to continue examining Ms. Sergiwa's case to find out what had become of her. The delegation also explained that the work of the House of Representatives and the safety of its members were severely challenged by the ongoing conflict and division in Libya and the profusion of weapons, which encouraged violence in the country. The delegation called on the Committee, the Inter-Parliamentary Union and the entities of the United Nations system, including its Independent Fact-Finding Mission and the United Nations Secretary-General's Special Representative for Libya, to denounce and condemn similar violations and to scale up their efforts to end division and violence in Libya and protect the lives of all Libyans, including members of parliament.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Libyan authorities for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 146th IPU Assembly to discuss Ms. Sergiwa's case and for the information provided on the steps taken by the House of Representatives and the Libyan authorities with regard to this case;

2. *Recognizes*, once again, the exceptional situation prevailing in Libya and the formidable challenges to law and order in the country, and *expresses its support* to all members of the House of Representatives in Libya, in particular women parliamentarians who are primarily targeted because of their gender and their political work, both online and offline; *emphasizes*, that the human rights of a member of the Libyan House of Representatives should be upheld at all costs; and *urges* the executive authorities in Libya to take the appropriate measures to hold those responsible for Ms. Sergiwa's abduction to account and provide information on what has become of her;

3. *Expresses its concern* about the fresh allegations that Ms. Sergiwa was targeted as a result of an online hate campaign inciting physical violence against her, waged by her political opponents; *notes with concern* that such online harassment and hate campaigns are routinely used to undermine the work of parliamentarians in Libya, particularly women parliamentarians, because of their political affiliation and for expressing their political views; *reaffirms* that Libyan women should be able to exercise their civil and political rights without hindrance, intimidation or fear for their lives; and, to that end, *calls on* the competent authorities to ensure that social

media is not used to circulate hateful messages against members of parliament, particularly women parliamentarians;

4. *Reaffirms*, once again, the long-lasting effects of impunity on the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution – even more so when leading figures of parliament are targeted for their political views, as in the present case; *stresses* that, when they go unpunished, crimes of this nature are bound to recur as their perpetrators are decisively encouraged to continue violating the rights of women parliamentarians; and *urges* the Libyan authorities to establish the truth in Ms. Sergiwa's case to send a strong message to those responsible for committing serious human rights violations that impunity cannot prevail in Libya;

5. *Takes note* of the appeal made by the Libyan parliamentary delegation to pursue the examination of Ms. Sergiwa's case and other cases of human rights violations affecting other members of parliament; and *underlines* in this regard that a formal complaint regarding the case of member of parliament Al-Ferjani, and any other member of parliament whose rights have been violated, would give the Committee on the Human Rights of Parliamentarians the mandate to examine their situation;

6. *Reiterates* its wish to learn further about the work of the United Nations Independent Fact-Finding Mission and the United Nations Secretary-General's Special Representative for Libya with a view to exploring avenues of cooperation to help resolve Ms. Sergiwa's case;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Attorney General in Libya, the Minister of Justice, the United Nations Independent Fact-Finding Mission, the United Nations Secretary-General's Special Representative for Libya, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/211/14(c)-R.2
Manama, 15 March 2023

Pakistan

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

Mohsin Dawar (left) and Ali Wazir (right), PTM member of parliament from the North Waziristan tribal district, sit before a media briefing in Islamabad on 27 January 2020. / Farooq NAEEM / AFP

PAK-25 – Muhammad Ali Wazir

Case PAK-25

Pakistan: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Independent member of the National Assembly of Pakistan

Qualified complainant(s): Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: November 2021

Recent IPU decision: November 2021

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearings with the Pakistani delegation to the 146th IPU Assembly (March 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: November 2021
- Communication from the complainant: December 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2023)
- Communication to the complainant: December 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Right of appeal
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Muhammad Ali Wazir is a member of the National Assembly of Pakistan. He is also a co-founder of the Pashtun Tahaffuz (Protection) Movement (PTM), which was established in 2014 to defend the rights of the Pashtun people. Mr. Wazir is a well-known critic of the military leadership of Pakistan, which he blames for instigating widespread human rights violations against civilians in areas predominantly inhabited by Pashtuns. This position put him in conflict with influential members of the military leadership. Mr. Wazir was previously arrested on several occasions together with other PTM leaders for attending PTM gatherings and making critical statements against the military. He has also spoken out against the Taliban armed group, which exposed him and his family to repeated attacks.

The complainant reports that Mr. Ali Wazir was arrested on 16 December 2020 in connection with a rally commemorating the 2014 Peshawar school massacre and was charged with violating a number of provisions of the Pakistan Penal Code and the Anti-Terrorism Act. The charges against him include

preparing a criminal conspiracy, making derogatory remarks against the armed forces and other state institutions in his speeches. He has also been accused of sedition and spreading "hate speeches" against these institutions.

However, the complainant rejects the charges as baseless and politically motivated. The complainant contends that the accusations against Mr. Ali Wazir are intended to interfere with his parliamentary mandate and his advocacy for the rights of the Pashtun people, in violation of his rights to freedom of expression and to peaceful assembly.

According to the complainant, although Mr. Wazir was freed on bail by the Supreme Court of Pakistan on 30 November 2021, his release from prison was forestalled in connection with a separate charge emanating from another jurisdiction. Since then, Mr. Wazir was presented with new charges on five occasions, which prevented his leaving prison and regaining his seat in parliament even when accorded bail and despite the fact that the anti-terrorism court acquitted him in October 2022. Also, although the Speaker of the National Assembly, Mr. Raja Pervaiz Ashraf, issued an order summoning Mr. Wazir to the parliamentary budget session on 21 June 2022, Mr. Wazir was not able to attend the session in the end as he was reportedly subjected to attacks by state agents when he was undergoing a health check in hospital, which led him to demand to be returned to prison instead. The complainant has reported that the prolonged detention of Mr. Ali Wazir on remand violates his parliamentary mandate and puts his life at risk, as he suffers from hypertension, diabetes and other ailments.

However, following the mobilization of numerous actors, including members of the Senate of Pakistan, to pressure the authorities to respect Mr. Wazir's rights, he was eventually released on bail on 14 February 2023, after spending 26 months in prison. Nevertheless, the complainant insists that Mr. Ali Wazir is still facing several trials, which may lead him to be incarcerated yet again, pointing to numerous examples of unfair trials, arbitrary detention and extrajudicial use of force against critics of the military establishment that have remained entirely unpunished.

Long-standing human rights concerns over the pattern of impunity for numerous violations carried out by the security sector of Pakistan were voiced by several countries at the United Nations Human Rights Council during the latest Universal Periodic Review of the human rights situation in the country on 1 February 2023. Several recommendations addressed ways in which the authorities of Pakistan could address these long-standing challenges, including by criminalizing torture and mistreatment, ensuring that complaints against the extra-legal use of force by the security sector are duly processed, revising the Pakistan Penal Code and the Anti-Terrorism Act to ensure compliance with Pakistan's human rights obligations, offering a standing invitation to United Nations Special Rapporteurs, and strengthening the effectiveness and independence of the National Commission for Human Rights.[2] This Commission was also the object of comments by the United Nations Human Rights Committee, which expressed concern that this institution is prevented from carrying out inquiries into violations committed by the armed forces or the intelligence agencies. The Committee was also concerned by the overcrowding and inadequate conditions of detention in prison and at the high proportion of persons held on remand, some of whom were in pretrial detention for periods longer than the maximum sentence for the crime. Regarding freedom of expression, the Committee called on the authorities to ensure that criminal laws are not improperly used against dissenting voices and urged Pakistan to review its legislation, including article 19 of the Constitution and other relevant laws, to bring the legislation in line with Pakistan's human rights obligations.[3]

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Parliament of Pakistan and the member of the delegation of Pakistan to the 146th IPU Assembly who was heard by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians for their cooperation; *acknowledges* the efforts made by several parliamentarians to ensure the release of Mr. Ali Wazir from prison; *hopes* to be able to rely on the support of parliament in ensuring that the rights of Mr. Ali Wazir are protected in full, including his right to a fair trial; and

2 https://uprmeetings.ohchr.org/Sessions/42/Pakistan/Pages/default.aspx

3 file:////syno2416/home/Drive/Downloads/G1724636-1.pdf

reiterates its wish to be kept informed of the dates of the trial, and of any other relevant judicial developments in the case, as well as to *receive* a copy of the relevant legal provisions in preparation for a trial observation mission to Pakistan;

2. *Is deeply concerned* that Mr. Ali Wazir has been detained on remand from December 2020 until February 2023, despite his acquittal in October 2022 and repeated decisions to free him on bail; *is deeply concerned* by reports that Mr. Ali Wazir has been held in overcrowded prison cells despite the fact that he suffers from poor health, including hypertension and diabetes; *wishes* to receive detailed information on the detention conditions of Mr. Ali Wazir; and *recalls* that international human rights standards reflected in General Comment No. 35 of the United Nations Human Rights Committee specify that pretrial detention "shall be the exception rather than the rule", should not be general practice, and should never apply automatically to all those charged with a certain crime;

3. *Considers* that the Pakistani Parliament has a vested interest in helping ensure that the human rights of all their members are fully protected, irrespective of their posture or allegiance; *is deeply concerned*, as mentioned by the United Nations Human Rights Committee in its latest concluding observations, by the high incidence of arbitrary arrest and detention, mistreatment and extra-legal use of force allegedly committed by security forces, and that such allegations remain largely unpunished;

4. *Recalls* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further human rights violations, and that violations against members of parliament, when left unpunished, not only violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those who elected them, but also affect the integrity of parliament and its ability to fulfil its role as an institution; *is deeply alarmed* that all of the latest cases concerning Pakistan before the IPU Committee are marked by a persistent pattern of impunity; *firmly believes* that such cases will continue to emerge as long as the underlying factors behind this pattern of impunity are addressed and perpetrators of violations are held to account; and *calls* on the parliamentary authorities to exercise their oversight function to ensure that the perpetrators of violations committed against Mr. Wazir, including the authors of the attacks against him on 21 June 2022, are identified and brought to justice;

5. *Calls on* the Parliament of Pakistan to use its powers to carry out a full review of its legislation, including the Pakistan Penal Code and the Anti-Terrorism Act, and to abolish or amend it in line with Pakistan's international human rights obligations, including the obligation to criminalize torture and mistreatment; *calls on* the authorities to make use of the expertise of the United Nations special procedures, including the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, to ensure that existing legislation is amended so as to comply with applicable international human rights standards; and *wishes to receive* information on all actions taken to this effect;

6. *Affirms* that the IPU stands ready to provide assistance upon request aimed at building the capacities of parliament and other public institutions to identify any underlying issues that have given rise to the current case and to rectify such issues, including with regard to the legislation and procedures implemented in the case; and *requests* the competent authorities to provide further information on how the IPU could best provide such assistance;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information to assist the Committee in its work;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Senegal

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

Dakar's mayor and head of the African Union's observation team, Khalifa Ababacar Sall, speaks during a press conference, on 13 March 2011, AFP Photo/Seyllou

SEN-07 – Khalifa Ababacar Sall

Case SEN-07

Senegal: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament, mayor of Dakar

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: November 2017

Recent IPU decision: October 2018

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Senegalese delegation to the 146th IPU Assembly (March 2023)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (January 2019)
- Communication from the complainant: March 2021
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

Mr. Khalifa Ababacar Sall was elected as a member of parliament in July 2017, while he was on remand in custody in connection with accusations of misappropriation of public funds. On 25 November 2017, at the request of the Public Prosecutor, the National Assembly lifted Mr. Sall's parliamentary immunity.

At the conclusion of a trial that lasted nearly two and a half months, Mr. Sall was sentenced on 30 March 2018 to a five-year prison sentence without parole and a fine of 5 million CFA francs, for forgery and use of forgery in business documents, forgery and use of forgery in administrative documents, and fraud involving public funds.

Having had Mr. Sall's case referred to it, the Court of Justice of the Economic Community of West African States (ECOWAS) raised several irregularities in the conduct of the trial and preliminary investigation. The ECOWAS court's findings and the irregularities it raised were not taken into account by the Court of Appeal, which upheld the first-instance judgment on 30 August 2018. Mr. Sall's lawyers withdrew from the appeal process in order to denounce the arbitrary nature of the trial. They then took the case to the Supreme Court (Court of Cassation), the last possible remedy. On 3 January 2019, the Supreme Court dismissed all the appeals brought by Mr. Sall on the grounds that they were "inadmissible or ill-founded" and upheld his sentence.

Once the conviction had been upheld, Mr. Sall's parliamentary mandate was permanently revoked by the Bureau of the National Assembly. From his cell, Mr. Sall applied to stand in the 2019 presidential elections, but his candidacy was declared inadmissible by the Constitutional Court. Pardoned by the President of the Republic, Mr. Sall was released on 29 September 2019. The Electoral Code of Senegal provides that persons who, as a result of a conviction, have been disqualified from voting, cannot – once rehabilitated or amnestied – be refused registry on the electoral roll.

In September 2022, the President of the Republic reportedly instructed the Minister of Justice to examine, as soon as possible, the possibility and appropriate form of amnesty for persons who had lost their right to vote. At the hearing held at the 146th IPU Assembly, the Senegalese delegation confirmed that a draft amnesty law was being prepared and that targeted IPU assistance in that regard would be useful and welcome.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Senegalese delegation for the information provided and for having met with the members of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 146th IPU Assembly for a constructive discussion on the case under consideration and related concerns;

2. *Notes with satisfaction* Mr. Sall's release following a presidential pardon in September 2019 and the information provided by the Senegalese delegation to the 146th IPU Assembly that a draft amnesty law is being prepared at the national level; *notes* that Mr. Sall's situation is not an isolated case, as at least another opposition candidate (see case SEN-08) could be definitively excluded from the presidential race in 2024 following a possible conviction; *considers* in this regard that an amnesty scheme covering Mr. Sall's situation and enabling him to regain full enjoyment of his civil rights would be an appropriate means of obtaining a satisfactory settlement of this long-standing case; *recalls,* nevertheless, that any amnesty law must meet a number of specific criteria in order to be compatible with international human rights standards;

3. *Notes with interest* the statement made by the Senegalese delegation to the 146th IPU Assembly that parliament would like to receive the IPU's assistance in preparing the new amnesty law; *reaffirms* in this regard that the IPU stands ready to provide targeted assistance concerning the amnesty scheme under preparation, if officially requested; and *invites* the parliamentary authorities to provide further information on how the IPU could best provide such assistance;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities of Senegal and to the complainant;

5. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Senegal

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

Senegalese opposition leader Ousmane Sonko talks to the media at his party's headquarters in Dakar on 8 March 2021 | Seyllou / AFP

SEN-08 – Ousmane Sonko

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

Case SEN-08

Senegal: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: May 2021

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Senegalese delegation at the 146th IPU Assembly in Manama (March 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2022)
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

A. Summary of the case

Mr. Ousmane Sonko is president of *PASTEF-Les Patriotes*, a Senegalese opposition party. He was a member of the National Assembly in the previous legislature (2017–2022) and has his sights set on high office. Mr. Sonko came third in the 2019 presidential elections and has officially announced that he would run in the 2024 presidential elections. According to the complainant, the present case is part of ongoing efforts by the ruling party to remove any possibility of change in political leadership.

On 8 February 2021, Mr. Sonko was summoned by the *Section de recherche de la Gendarmerie nationale* (National Gendarmerie's Research Section) after a complaint of rape was filed against him, an offence he categorically denied. On the same day, the Public Prosecutor requested the opening of a judicial investigation and the investigating judge requested the lifting of Mr. Sonko's parliamentary immunity. The National Assembly plenary voted in favour of lifting his immunity on 26 February 2021.

On 3 March 2021, Mr. Sonko was summoned to court and went accompanied by a crowd of activists. According to the complainant, the procession was stopped half way by security forces, who arrested Mr. Sonko. The complainant alleges several irregularities concerning Mr. Sonko's detention, the criminal proceedings and the procedure for lifting parliamentary immunity.

According to the parliamentary authorities, the case is not of a political nature and procedures have been followed. On the day he was summoned by the judge, Mr. Sonko allegedly mobilized members and supporters of his party and refused to follow the route designated by the law enforcement

authorities, thus creating serious public disorder problems. All this took place against a background of a ban on gatherings and demonstrations, following the health emergency declared because of COVID-19. These acts of public disorder were reportedly the reason for his arrest and detention for insurgency and practices and acts likely to disrupt public security, which are offences provided for and punished in the Senegalese Criminal Code.

Mr. Sonko was released under judicial supervision on 8 March 2021. The Public Prosecutor dropped the initial charges brought against him for public disorder. In September 2022, the complainant stated that the investigation into the allegations of rape was ongoing, which the parliamentary authorities confirmed in an official letter dated 11 October 2022. On 3 November 2022, Mr. Sonko was heard by the senior judge in charge of the case. According to the complainant, Mr. Sonko refused to submit to a DNA test requested by the Court as, according to him, the case brought against him was “a plot”.

Given that the list of candidates for the proportional vote submitted by his coalition, on which he was included, had been declared inadmissible, Mr. Sonko could not participate in the legislative elections of July 2022 as a candidate.

On 6 February 2023, Mr. Sonko was forcibly taken out of his car by police officers and taken to his home in an armoured van after having appeared before the court.

At the hearing held during the 146th IPU Assembly, the Senegalese delegation reiterated that the case was not of a political nature, that Mr. Sonko’s rights had been respected throughout the procedure and that justice should follow its course.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Senegalese delegation for the information it communicated and for having met with the members of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 146th IPU Assembly to discuss in a constructive manner the case being examined and the concerns therein;

2. *Underlines* that Mr. Sonko has his sights set on the State’s highest office, that he came third in the presidential election in 2019 and that he announced that he would run in the 2024 presidential elections; *notes* that Mr. Sonko’s case is not an isolated case as in the past other opposition candidates (see case SEN-07) were definitively excluded from the presidential race after being convicted by the courts and that currently, in view of the circumstances, Mr. Sonko could also find himself deprived of his civil rights following a possible conviction against him; *notes also* that Mr. Sonko was not able to take part as a candidate in the legislative elections in July 2022 as a candidate;

3. *Recalls* that, according to both the letter and spirit of the IPU Universal Declaration on Democracy, the key to the functioning of democracy is the holding of free elections at regular intervals enabling the people’s will to be expressed on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency; consequently, *notes with concern* the complainant's allegations that Mr. Sonko is the subject of politically motivated prosecution intended to invalidate his candidacy in the forthcoming presidential elections; *urges*, in this respect, the competent authorities to take all necessary measures to ensure that the conditions for the holding of such elections are met for the opposition candidates and their supporters to exercise their fundamental right to take part in the conduct of public affairs on an equal footing with the ruling party and its supporters; and *calls on* the parliamentary authorities to provide information on any measures taken to this end;

4. *Expresses* its hope that the ongoing trial against Mr. Sonko will lead to a final judicial decision without delay, following an independent and impartial procedure, and in full compliance with the relevant national and international standards, including the rights of the alleged rape victim; and *requests* the parliamentary authorities to provide information on any relevant developments in the proceedings;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Somalia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

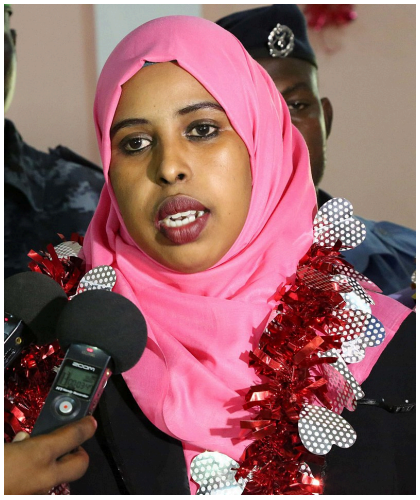
Amina Mohamed Abdi ©AMISOM

SOM-13 – Amina Mohamed Abdi

Case SOM-13

Somalia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: June 2022

Recent IPU decision: October 2022

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: March 20223
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of the People (February 2023)
- Communication to the complainant: March 2023

Alleged human rights violations

✓ Murder

A. Summary of the case

Ms. Amina Mohamed Abdi entered parliament in 2012; she was re-elected in 2016 and remained a member of the House of the People until her assassination in March 2022.

According to the complainant, Ms. Amina Mohamed Abdi was killed on 23 March 2022 as she left a polling station in the constituency of Beledweyne. Reportedly, a suicide bomber ran up to hug her and detonated his explosive vest, killing her and many others. According to media reports, the al-Shabaab jihadist insurgent group claimed responsibility for the attack, which was followed by another blast at the hospital of Beledweyne, ostensibly to ensure that all survivors taken there for treatment were killed. The then President, Mohamed Abdullahi Mohamed (also known as Farmaajo), condemned the attacks and the then Prime Minister, Mohamed Hussein Roble, urged the security agencies to carry out an investigation into the murder.

The complainant claims that, despite the official position alleging that al-Shabaab was behind the murder, Ms. Abdi was in fact the victim of a State-sponsored attack due to her fearless efforts to investigate the disappearance of Ms. Ikran Tahlil, a young female civil servant who was allegedly killed by agents from the National Intelligence and Security Agency (NISA) in June 2021. Several high-ranking officials, including former Prime Minister Roble, have publicly stated that the killing of Ms. Abdi was an attempt to disrupt justice in Ms. Tahlil's case. In September 2021, Prime Minister Roble had dismissed the NISA chief following Ms. Tahlil's disappearance, leading to tensions with President Farmaajo, who proceeded to withdraw the Prime Minister's executive powers.

Since the death of Ms. Abdi, the complainant asserts that a suspect has been identified and apprehended by the authorities. A man named Mohamed Abdi Nuur (also known as Dr. Fanah) has testified that he was tasked with organizing the attack by a regional deputy of the al-Shabaab armed

group on behalf of high-ranking Somalian officials with links to the insurgency group. However, the complainant reports that the relevant segments of the video recording of that testimony have been removed. The complainant alleges that this was done to mislead the public into concealing the true mastermind of the murder as well as the collusion of certain State officials with al-Shabaab.

Somalia is facing an increase in violent armed attacks as part of a decades-long civil war against insurgent groups. In past cases before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the federal authorities have not been able to investigate the murder of parliamentarians due to structural challenges plaguing the country's judicial system. The complainant is of the view that the justice system is not reliable due to the normalization of impunity for violent crimes and chronic corruption, and calls for an international investigation of the murder.

Following the May 2022 elections, there was a peaceful transfer of power in June 2022, raising hopes for a more democratic and peaceful future for the country. The newly elected President, Hassan Sheikh Mohamud, appointed Mr. Hamza Abdi Barre as Prime Minister. Both belong to the same party as Ms. Abdi, the Union for Peace and Development Party.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Condemns* the brutal murder of Ms. Amina Abdi; *stresses* that this vicious crime must not be left unpunished and that all those responsible for Ms. Abdi's death must be held to account in keeping with principles of accountability and human rights law; *urges* parliament – within the boundaries of the separation of powers – to help ensure that justice is done and thereby send a strong signal that the assassination of a parliamentarian will not be left unpunished; *calls on* the Somalian authorities to do their utmost to ensure that justice is done; and *wishes* to receive information on any steps made by the authorities in that regard;

2. *Regrets* that the Somalian parliamentary authorities were not able to meet with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 146th IPU Assembly, despite the invitation extended by the Committee; and *recalls* in this regard that the Committee does everything possible, in accordance with its Rules and Practices, to promote dialogue with the authorities of the country concerned, and primarily with its parliament, so as to achieve a satisfactory resolution in the cases before it;

3. *Acknowledges* the efforts undertaken thus far to identify the culprits and try one of the suspects, an individual under the name of Mohamed Abdi Nuur, also known as Dr. Fanah, as reported by the complainant; *is shocked* by the testimony of the suspected organizer of the attack about the manner in which the attack was allegedly planned and carried out; *is disturbed* by allegations put forward by the complainant that certain high-ranking state officials are behind this vicious attack as a reprisal for Ms. Abdi's advocacy for accountability in the case of the enforced disappearance of Ms. Ikran Tahlil; and *wishes* to receive the official views of the authorities on these allegations and to know whether the investigation into the murder is taking this lead into account;

4. *Affirms* that the IPU stands ready to provide assistance, if so requested, aimed at building the capacities of parliament and other public institutions to identify any underlying issues that may deter the resolution of this case and to rectify such issues, given the sizeable challenges faced by state institutions in Somalia and the recent efforts aimed at a transition towards peace and democracy based on the rule of law; *requests* the competent authorities to provide further information on how the IPU could best provide such assistance; and *calls on* the authorities to make use of the expertise of the United Nations special procedures, including the Independent Expert on the situation of human rights in Somalia, to ensure accountability in this case;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

© National Unity Platform

UGA-24 – Allan Aloizious Ssewanyana
UGA-25 – Muhammad Ssegirinya

Case UGA-Coll-02

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Two male opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: October 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Ugandan delegation to the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: January 2023
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

The case concerns allegations of human rights violations, including, *inter alia*, arbitrary detention, torture, inhumane conditions of detention and lack of fair trial proceedings, affecting two opposition members of parliament in Uganda.

On 7 September 2021, the Hon. Muhammad Ssegirinya was arrested together with the Hon. Allan Aloizious Ssewanyana by the Ugandan police on allegations that the two parliamentarians were involved in the murder of two individuals and the attempted murder of a third person. They were charged with the offences of murder, terrorism, aiding and abetting terrorism and attempted murder. All these crimes were purportedly committed on 23 August 2021 in Masaka District. The two members of parliament were subsequently remanded in custody and held in Kigo Government Prison. On 21 September 2021, both members of parliament were granted bail by the High Court of Uganda sitting in Masaka.

The complainant states that, on 24 September 2021, after having paid bail, Mr. Ssewanyana was released from Kigo Government Prison but was immediately attacked at the prison gate, manhandled and abducted by gun-wielding men in plain clothes, who whisked him away to an unknown destination. On 27 September 2021, Mr. Ssegirinya was also released from Kigo Government Prison, but he too was immediately abducted at the prison gate by similarly dressed men wielding heavy weapons and whisked away to an unknown destination.

On 30 September 2021, after days of detention at unknown detention facilities, the two members of parliament were summoned to the Chief Magistrate's Court in Masaka and read additional charges. According to the complainant, they appeared frail and informed the court that they had been brutally tortured through physical beatings while in detention. On the occasions the members of parliament re-appeared in court to hear their cases, they showed physical, festering wounds and complained of torture and humiliation while in detention. The complainant also states that the members of parliament informed the presiding judge that they had been prevented from receiving medical attention by a doctor of their choice and that they had been banned from receiving any visitors, including family members, while in prison.

At the hearing held during the 145th IPU Assembly (October 2022), the Ugandan delegation stated that the two members of parliament had been arrested under section 21(1)(h) and (i) of the Police Act, Chapter 303, of the Laws of Uganda, which both obliges and empowers the police to “detect and bring offenders to justice” and to “apprehend all persons whom he or she is legally authorised to apprehend and for whose apprehension sufficient grounds exist”. The delegation also informed the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) that the privileges and immunities of members of parliament as provided for in Ugandan legislation did not grant immunity from criminal proceedings. Regarding action taken by parliament, the delegation reported that on several occasions the Human Rights Committee of the Parliament of Uganda had visited the two members of parliament in Kigo Prison and Mulago National Referral Hospital in the presence of their legal representatives and, in the case of Mr. Ssegirinya, in the presence of his private doctor. The parliamentary committee also interviewed the prison authorities, the two parliamentarians concerned and other stakeholders. The matter of the incarceration of the two members of parliament had been discussed 10 times on the floor of parliament since their arrest and the Government has updated parliament on the situation of both members of parliament. On 7 September 2022, in her communication to parliament, the Speaker of Parliament called for the expeditious trial of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya. The Ugandan delegation also provided the CHRP with copies of excerpts from the parliamentary proceedings in this regard. In a letter dated 20 January 2023, the Speaker of Parliament provided the official views and observations regarding the case and confirmed that the request for a visit by a CHRP delegation would be brought to the attention of the Ministry of Foreign Affairs for consideration.

According to the complainant, on 13 February 2023, the two members of parliament were granted bail and transferred to hospital for urgent medical attention. The bail applications were based on what their lawyers said were medical conditions that required treatment, which the prison facilities were failing to provide.

A trial observer mandated by the IPU travelled to Uganda on 11 February and on 6 March 2023 to observe the proceedings against the two members of parliament. The observer reported that, although the hearings had finally been adjourned on both occasions, the presiding judge gave opportunities to both parties, the prosecution and defence, to present their cases, that the general court atmosphere was calm and that court workers were cooperative with the observer. The defence also notified the court of its intention to file a petition before the Constitutional Court wherein it would seek to challenge the entire process.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of Parliament for the information provided in writing in January 2023; and *takes note with appreciation* of steps taken by the Parliament of Uganda to monitor the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya, which included efforts made by the Standing Committee on Human Rights of the Parliament of Uganda to visit the members of parliament in

prison and regularly interact with the Commissioner General of the Uganda Prison Service to request periodical reports on the status of the detained members of parliament;

2. *Welcomes* the release on bail of the two members of parliament and the fact that they have been able to receive specialized medical attention; *remains concerned*, however, about the impunity that seemingly reigns with regard to the perpetrators of the alleged acts of torture committed against them while in detention; *calls on* parliament, once again, to continue using its powers effectively to ensure that these allegations are fully investigated, followed by whatever steps are warranted as a result to ensure accountability; and *wishes* to be kept informed of progress made in this regard;

3. *Notes with interest* that the Ugandan Parliament has brought the CHRP's request for a mission to Uganda to the attention of the Ministry of Foreign Affairs for consideration; *is confident* that, in light of this new development and the renewed assurances of support provided by the Ugandan delegation that met with the CHRP during the 145th IPU Assembly, a CHRP delegation can soon travel to Uganda to meet with all relevant authorities exercising legislative, executive or judicial powers, the prison authorities and any other institution, civil society organization or individual in a position to provide relevant information regarding the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya; *calls on* the parliamentary authorities to do their utmost to obtain a response from the executive authorities regarding such a mission as soon as possible; and *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully to help the mission find swift satisfactory solutions to this case in accordance with applicable national and international human rights standards, and to obtain first-hand information on the status of the implementation of the CHRP's recommendations following its mission to Uganda in 2020;

4. *Notes also with interest* that a trial observer mandated by the IPU has been able to follow the proceedings on the ground; *decides,* in this regard, to mandate a new a trial observer to continue monitoring the upcoming court proceedings; and *wishes* to be kept informed of the dates of future hearings when available and of any other relevant judicial developments in the case, including regarding the outcomes of a possible constitutional petition that could be filed by the lawyers of the two members of parliament;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of Parliament, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

© Betty Nambooze

UGA-26 – Betty Nambooze

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

Case UGA-26

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: A female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2023

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (March 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

A. Summary of the case

According to the information provided by the complainant, Ms. Betty Nambooze, a member of parliament of the Parliament of Uganda, was beaten by a group of security operatives on 27 September 2017 while she was in parliament. The events took place against the backdrop of controversial debates in parliament about the Constitution Amendment Bill No. 2 of 2017.

The complainant reports that during a violent incident in parliament that day, a group of state security operatives attacked Ms. Nambooze. They forced her body into uncomfortable contortions, including forcing her shoulders, arms and hands towards each other behind her back while one of them applied a lot of pressure on her back using his knee. She was then arrested and transferred to the headquarters of the Special Investigations Unit of the Uganda police force located in Kireka, where she remained for seven hours without receiving medical attention, despite her deteriorating condition and her specific requests in that regard. None of her children, her husband, or friends were permitted to see her, even though they were present at the police station.

After Ms. Nambooze's release, towards midnight on 27 September 2017, she was driven in a police vehicle to Bugolobi Medical Centre where she was admitted for over a fortnight. Subsequent medical examinations revealed that, as a result of the beatings and contortions inflicted, three discs within her lower vertebrae had become compressed, thereby endangering her spinal cord. The complainant asserts that, in violation of Ms. Nambooze's privacy, security men and women forced themselves into

the examination rooms and forcefully read through all reports and notes that were being written as she went through tests and treatment.

Ms. Nambooze travelled to India for surgery and treatment. The complainant claims that pleading with the government medical and administrative departments in charge to allow and enable her to travel took a total of one and a half months, during which time she was hospitalized in Kampala without receiving the specialized treatment required. Ms. Nambooze returned to Uganda in late November 2017. As she was preparing to travel back to India for a check-up in June 2018, and still in the process of healing, she was re-arrested on charges of "offensive communication" and manhandled again by security officers. According to the complainant, Ms. Nambooze remained immobile in a prison cell for nearly a week, unable to sit up or stand and in constant pain. She was then transferred to a hospital but, on the way, a police vehicle struck the ambulance. In the collision, her spine was further damaged, and her knee was severely injured. Doctors later determined that one of the metal screws implanted in her back had been dislodged and was pressing on a major nerve.

Ms. Nambooze was finally given bond and flown to India for another round of surgery in July 2018. According to the complainant, five years later she is still experiencing pain and still undergoing tough medical treatment. No action has been taken by the national authorities to identify and punish those responsible for the above-described events.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Ms. Betty Nambooze is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations about torture, ill-treatment and other acts of violence; threats, acts of intimidation; arbitrary arrest and detention; inhumane conditions of detention; lack of fair trial proceedings; other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, allegations which fall within the mandate of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (the Committee);

2. *Expresses deep concern* at the alleged treatment suffered by Ms. Nambooze, all the more so given the apparent irreparable damage to her health; and *considers* that the allegations in this case have to be seen in the context of the Committee's concerns in other existing cases in Uganda about the lack of respect for the physical integrity of members of the opposition and the lack of accountability whenever they are subject to ill-treatment or torture;

3. *Suggests* that the situation of Ms. Nambooze also be included in the mandate of the Committee's mission to Uganda that is already planned with regard to other Ugandan cases before the Committee; *calls on* the parliamentary authorities to do their utmost to obtain a response from the executive authorities as soon as possible with regard to the organization of this mission; and *requests* the parliamentary authorities in the meantime to provide in writing the official views on the allegations made by the complainant with respect to Ms. Nambooze's situation;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

5. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

© Twitter @AdekeAnna

UGA-27 – Anna Adeke Ebaju

Case UGA-27

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2023

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (March 2023)
- Communication to the complainant: February 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association

A. Summary of the case

On 23 May 2022, Ms. Adeke was arrested along with another member of parliament and three other political activists following a standoff with police at Kasangati Town in Wakiso District. According to the complainant, they attempted to make their way to the home of former presidential candidate, Dr. Kizza Besigye, who had been detained earlier that same day. They were granted bail and released afterwards. The complainant reports that Ms. Adeke had been arrested about 10 times in recent years because of her political views and activities.

During the Soroti City East by-election on 28 July 2022, security forces allegedly broke into Ms. Adeke's house with the intention of intimidating her. They broke her bedroom door down while looking for her and conducted a search of the entire house. People who were found in her house, many of whom were political activists, were reportedly beaten, pepper-sprayed, tear-gassed and arrested. According to the complainant, the security forces conducted an operation that day that led to the arrest of around 80 supporters and agents of her political party, the Forum for Democratic Change. The police refused to register Ms. Adeke's complaint when she went to report it in Soroti City on 29 July 2022.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Ms. Anna Adeke Ebaju is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations about threats and acts of intimidation; arbitrary arrest and detention; violation of freedom of opinion and expression; violation of freedom of assembly and association, allegations which fall within the Committee's mandate;

2. *Expresses deep concern* at the alleged some 10 arbitrary arrests and detentions of Ms. Adeke and at the alleged unlawful conduct by security forces at her home on 28 July 2022; and *considers* that the allegations in this case have to be seen in the context of the Committee's concerns in other existing cases in Uganda about intimidation by state agents, through legal and physical means, of members of the opposition and the lack of accountability when these transgressions occur, as also appears to be borne out in this case by the lack of police action to accept a complaint regarding what reportedly happened at Ms. Adeke's home on 28 July 2022;

3. *Suggests* that the situation of Ms. Adeke also be included in the mandate of the Committee's mission to Uganda that is already planned with regard to other Ugandan cases before the Committee; *calls on* the parliamentary authorities to do their utmost to obtain a response from the executive authorities as soon as possible with regard to the organization of this mission; and *requests* the parliamentary authorities in the meantime to provide in writing the official views on the allegations made by the complainant with respect to Ms. Adeke's situation;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

5. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 211th session (Manama, 15 March 2023)

MEXICO CITY, MEXICO, 26 NOVEMBER 2022: The dialogue and negotiation process between the Government of the Bolivarian Republic of Venezuela and the Unitary Platform of Venezuela resumed in Mexico city © Silvana Flores / ANADOLU AGENCY / Anadolu Agency via AFP

VEN-10 – Biagio Pilieri
VEN-11 – José Sánchez Montiel
VEN-12 – Hernán Claret Alemán
VEN-13 – Richard Blanco
VEN-16 – Julio Borges
VEN-19 – Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 – Ismael Garcia
VEN-22 – Williams Dávila
VEN-24 – Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 – Julio Ygarza
VEN-26 – Romel Guzamana
VEN-27 – Rosmit Mantilla
VEN-28 – Renzo Prieto
VEN-29 – Gilberto Sojo
VEN-30 – Gilber Caro
VEN-31 – Luis Florido
VEN-32 – Eudoro González
VEN-33 – Jorge Millán
VEN-34 – Armando Armas
VEN-35 – Américo De Grazia
VEN-36 – Luis Padilla
VEN-37 – José Regnault
VEN-38 – Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 – Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 – Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 – Robert Alcalá
VEN-42 – Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 – Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 – Amelia Belisario (Ms.)
VEN-86 – Edgar Zambrano
VEN-87 – Juan Pablo García
VEN-88 – Cesar Cadenas
VEN-89 – Ramón Flores Carrillo
VEN-91 – María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 – María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 – José Trujillo
VEN-94 – Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 – Juan Pablo Guanipa
VEN-96 – Luis Silva
VEN-97 – Eliezer Sirit
VEN-98 – Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 – Alfonso Marquina
VEN-100 – Rachid Yasbek
VEN-101 – Oneida Guaipe (Ms.)
VEN-102 – Jony Rahal
VEN-103 – Ylidio Abreu
VEN-104 – Emilio Fajardo
VEN-106 – Angel Alvarez
VEN-108 – Gilmar Marquez
VEN-109 – José Simón Calzadilla
VEN-110 – José Gregorio Graterol
VEN-111 – José Gregorio Hernández
VEN-112 – Mauligmer Baloa (Ms.)
VEN-113 – Arnoldo Benítez
VEN-114 – Alexis Paparoni
VEN-115 – Adriana Pichardo (Ms.)
VEN-116 – Teodoro Campos
VEN-117 – Milagros Sánchez Eulate (Ms.)
VEN-118 – Denncis Pazos

VEN-46 – Marco Bozo
VEN-48 – Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 – Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-50 – Winston Flores
VEN-51 – Omar González
VEN-52 – Stalin González
VEN-53 – Juan Guaidó
VEN-54 – Tomás Guanipa
VEN-55 – José Guerra
VEN-56 – Freddy Guevara
VEN-57 – Rafael Guzmán
VEN-58 – María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 – Piero Maroun
VEN-60 – Juan A. Mejía
VEN-61 – Julio Montoya
VEN-62 – José M. Olivares
VEN-63 – Carlos Paparoni
VEN-64 – Miguel Pizarro
VEN-65 – Henry Ramos Allup
VEN-66 – Juan Requesens
VEN-67 – Luis E. Rondón
VEN-68 – Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 – Carlos Valero
VEN-70 – Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 – German Ferrer
VEN-72 – Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 – Luis Lippa
VEN-74 – Carlos Berrizbeitia
VEN-75 – Manuela Bolívar (Ms.)
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-78 – Oscar Ronderos
VEN-79 – Mariela Magallanes (Ms.)
VEN-80 – Héctor Cordero
VEN-81 – José Mendoza
VEN-82 – Angel Caridad
VEN-83 – Larissa González (Ms.)
VEN-84 – Fernando Orozco
VEN-85 – Franco Casella
VEN-119 – Karim Vera (Ms.)
VEN-120 – Ramón López
VEN-121 – Freddy Superlano
VEN-122 – Sandra Flores-Garzón (Ms.)
VEN-123 – Armando López
VEN-124 – Elimar Díaz (Ms.)
VEN-125 – Yajaira Forero (Ms.)
VEN-126 – Maribel Guedez (Ms.)
VEN-127 – Karin Salanova (Ms.)
VEN-128 – Antonio Geara
VEN-129 – Joaquín Aguilar
VEN-130 – Juan Carlos Velasco
VEN-131 – Carmen María Sivoli (Ms.)
VEN-132 – Milagros Paz (Ms.)
VEN-133 – Jesus Yanez
VEN-134 – Desiree Barboza (Ms.)
VEN-135 – Sonia A. Medina G. (Ms.)
VEN-136 – Héctor Vargas
VEN-137 – Carlos A. Lozano Parra
VEN-138 – Luis Stefanelli
VEN-139 – William Barrientos
VEN-140 – Antonio Aranguren
VEN-141 – Ana Salas (Ms.)
VEN-142 – Ismael León
VEN-143 – Julio César Reyes
VEN-144 – Ángel Torres
VEN-145 – Tamara Adrián (Ms.)
VEN-146 – Deyalitza Aray (Ms.)
VEN-147 – Yolanda Tortolero (Ms.)
VEN-148 – Carlos Prosperi
VEN-149 – Addy Valero (Ms.)
VEN-150 – Zandra Castillo (Ms)
VEN-151 – Marco Aurelio Quiñones
VEN-152 – Carlos Andrés González
VEN-153 – Carlos Michelangeli
VEN-154 – César Alonso
VEN-155 - Auristela Vásquez (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of the right to freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy

A. Summary of the case[4]

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 135 opposition members of parliament (93 men and 42 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: October 2022

IPU mission: August 2021

Recent Committee hearings: Hearings with members of the governing and opposition parties at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: *Note Verbale* from the Permanent Mission of Venezuela in Geneva (September 2021)
- Communication from the complainant: February 2023
- Communication to the authorities: letter to the executive authorities (December 2022)
- Communication to the complainant: February 2023

The case concerns allegations of human rights violations affecting 135 parliamentarians[5] from the coalition of the *Mesa de la Unidad Democrática* (Democratic Unity Roundtable – MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly elected in 2015. At the time, the MUD coalition was opposed to President Nicolas Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015. New parliamentary elections were held on 6 December 2020.

According to the complainant, almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations, inside parliament and/or at their homes. At least 11 National Assembly members were arrested reportedly due to politically motivated legal proceedings against them and subsequently released. All were detained without due respect for the constitutional provisions on parliamentary immunity. There are also serious concerns regarding respect for due process and their treatment in detention. People associated with opposition parliamentarians have also been detained and harassed. At least 36 parliamentarians are in exile, six have recently returned to Venezuela, 23 are engaged in court proceedings, and many of them have been barred from holding public office. The passports of at least 13 parliamentarians have been confiscated, not been renewed, or cancelled by the authorities, reportedly as a way to exert pressure and to prevent them from travelling abroad to report what is happening in Venezuela.

On 31 August 2020, President Nicolas Maduro pardoned 110 members of the political opposition who had been accused of committing criminal acts. The decision meant the closure of ongoing criminal proceedings against 26 parliamentarians listed in the present case and the release of four of them.

A joint mission, composed of members of both the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) and the IPU Executive Committee, visited Venezuela from 23 to 27 August 2021. The delegation was able to meet with a large variety of state authorities and stakeholders as well as with more than 60 of the 135 parliamentarians elected in 2015 with cases under examination by the CHRP, thereby obtaining first-hand information on their individual situations.

In August 2022, the complainant informed the Committee that, on 4 August 2022, Mr. Juan Requesens, a parliamentarian elected in 2015, was sentenced to eight years in prison for his alleged involvement in what the Venezuelan authorities defined as a failed assassination attempt involving drones carrying explosives against President Nicolas Maduro in Caracas in 2018. During the same proceedings, the judge issued an arrest warrant and an extradition request against Mr. Julio Borges, former Speaker of the National Assembly, who is currently living abroad.

On 26 November 2022, the Unitary Platform of the Venezuelan political opposition and representatives from President Nicolas Maduro's Government resumed talks in Mexico City. The parties signed a humanitarian agreement focused on education, health, food security, flood response and electricity programmes that would benefit the Venezuelan people. Negotiations are expected to continue.

---

4 For the purposes of this decision, the term "opposition members of parliament" relates to parliamentarians from political groups or parties whose decision-making power was limited in parliament and who were opposed to the ruling power.

5 In this decision, the use of the term "parliamentarian" should be construed as referring to both women and men elected in 2015 as members of the National Assembly and by no means as expressing an opinion on the validity of their parliamentary mandate at the present time.

According to the complainant and to publicly available information, on 7 January 2023, the 49th Court of Control of the Criminal Judicial Circuit of the Metropolitan Area of Caracas issued an arrest warrant against three parliamentarians elected in 2015, Ms. Dinorah Figuera, Ms. Marianela Fernández and Ms. Auristela Vásquez, for "the alleged responsibility for the offences of usurpation of authority, treason, conspiracy to commit crimes and money laundering". All three are currently living in exile.

The complainant also reported that on 25 January 2023 the properties of Ms. Figuera and Ms. Vásquez had been seized by the judicial authorities.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Remains deeply concerned* that Mr. Juan Requesens has been sentenced to eight years in prison in a trial that, according to the complainant, failed to meet national and international standards of due process, an allegation that seems credible if considered in the light of information received during the IPU mission to Venezuela in August 2021; *is also concerned* that, during the same proceedings, the judge reportedly issued an arrest warrant and an extradition request against Mr. Julio Borges and that in January 2023 an arrest warrant was also issued against Ms. Dinorah Figuera, Ms. Marianela Fernández and Ms. Auristela Vásquez*; reiterates its view* that Mr. Requesens' continued deprivation of liberty since August 2018, first in *El Helicoide*, a detention centre operated by the Bolivarian National Intelligence Service and then under house arrest since August 2020, as well as the arrest warrants issued against Mr. Borges, Ms. Figuera, Ms. Fernández and Ms. Vásquez should be seen as reprisals for their political activities; *wishes* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against them as well as copies of the relevant court decisions; and *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure that the rights of Mr. Requesens, Mr. Borges, Ms. Figuera, Ms. Fernández and Ms. Vásquez are fully respected;

2. *Reaffirms* its long-standing position that the continued harassment of opposition parliamentarians elected in 2015, despite the expiration of their mandate, is a direct consequence of the prominent role they played as outspoken opponents of President Nicolas Maduro's Government and as members of the then opposition-led National Assembly; *urges* the authorities, once again, to put an immediate end to all forms of persecution against the opposition parliamentarians elected in 2015, to thoroughly investigate and establish accountability for reported violations of their rights, and to ensure that all relevant state authorities respect their human rights, including the right of those who are currently living in exile to voluntarily return in safety to Venezuela; and *calls on* the Venezuelan authorities to provide official information on any steps taken to this end;

3. *Reiterates* that the issues involved in the present case are part of the broader complex situation in Venezuela, which can only be resolved through inclusive political dialogue and by the Venezuelans themselves and *welcomes* in this regard the resumption of the talks between Government and opposition representatives; *firmly hopes* that discussions will continue and that the outcomes of this process will allow the various national stakeholders, including civil society, to work together to bring about a new social pact through participatory and non-violent means, without foreign interference and in compliance with the State's international human rights commitments, as well as to create the necessary conditions to conduct future elections accepted by all parties; *reaffirms* the IPU's readiness to provide support for any effort to strengthen democracy in Venezuela; and *calls on* the relevant authorities to provide further information on how best to provide such assistance;

4. *Recalls*, as stated in the IPU's Universal Declaration on Democracy, that the "key element in the exercise of democracy is the holding of free and fair elections…enabling the people's will to be expressed … on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency"; *expresses its hope*, therefore, that the outcomes of the ongoing dialogue will also contribute to guaranteeing that opposition candidates, including all former opposition parliamentarians who have been barred

from holding public office and their supporters will be allowed to exercise their basic human right to take part in the conduct of public affairs on a par with the ruling party and its supporters; and *encourages* the relevant authorities and the parties involved in the talks to take all necessary measures in this regard;

5. *Renews* its call on all IPU Member Parliaments, IPU Permanent Observers, relevant human rights organizations and the international community in general to take concrete actions in support of the ongoing process of dialogue as well as of the resolution of the individual cases at hand in a manner consistent with democratic and human rights values;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant Venezuelan institutions, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *